شعاع قبل الفجر

مذكرات أحمد نهاد السياف

تقديم وتحقيق

محمد جمال باروت





شعاع قبل الفجر

مذكرات أحمد نهاد السياف

شعاع قبل الفجر

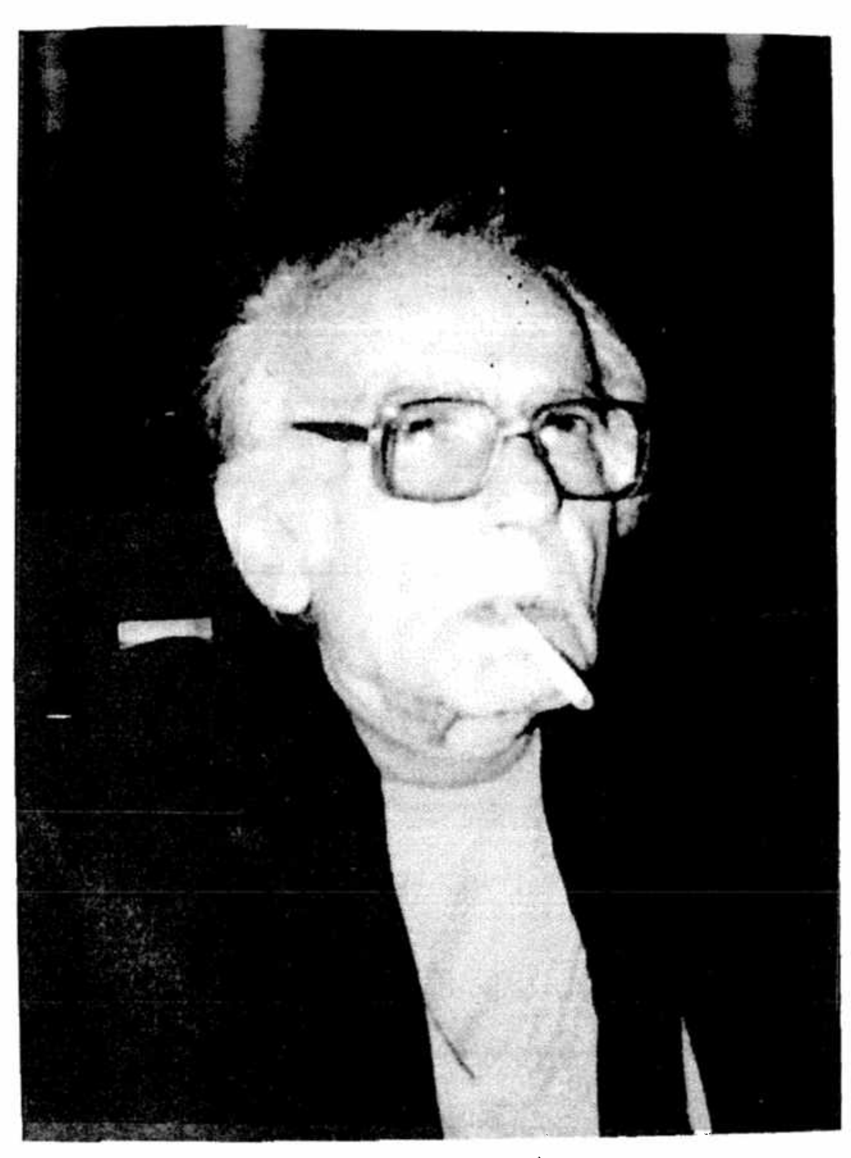
مذكرات أحمد نهاد السيّاف

تقديم وتحقيق

محمد جمال باروت

إصدار خاص ٢٠٠٥

لوحة الغلاف: للفنان التشكيلي أحمد برهو



أحمد نهاد السيَّاف

المحتويات

القسم الثاني

المقدمة

على الرغم من أن مرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٤٠-١٩٤٣) على سورية تمثل إحدى أهم المراحل الإنتقالية الفاصلة في التاريخ السوري الحديث، فإن هذه المرحلة ظلت حتى فترةٍ قريبةٍ مهملةً إلى حدٍ كبيرٍ في الدراسات الأكاديمية السورية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الدارسين الفرنسيين أم إلى الدارسين السوريين على حدٍ سواء. ولقد كتب المؤرخون السوريون عشرات الكتب حول تلك المرحلة غير أنهم أخفقوا بدراستها أكاديمياً، وتجاهلوا أو أنهم مروا بشكلٍ عابرٍ وشديد المحدودية، وفي الحقيقة شديد التهرب، بالمشكلات والتصدعات التاريخية الحساسة والمحسوسة في قضايا الاندماج الاجتماعي والسياسي والبشري والجهوي في سورية، وتعقيدات التكوينات الثقافية الاجتماعية والمناطقية السورية بالمعنى الأنتروبولوجي الحديث للثقافة، ولا سيما بالنسبة إلى مناطق جبال العلويين والدروز والجزيرة بسبب عوامل متعددةٍ، يأتي في مقدمتها تحكم النزعة "الإيديولوجية" التي تصل إلى حدود النزعة "العقائدية" في إعادة بناء التاريخ السوري الحديث انطلاقاً من تمركزاتٍ وكوابح إيديولوجيةٍ قوميةٍ أو طبقيةٍ أو وطنيةٍ فضفاضةٍ معينةٍ، تركّز على إضاءة "المشرق" في التاريخ، وترى في تحليل التاريخ المحلي" تفتيحاً لجروحٍ بين شيعٍ وعائلاتٍ يقضي حرصنا على الوحدة الوطنية ألا تفتّح! بل وقد يقضي حرصنا على الوحدة الوطنية أن نبتعد عن الموضوع كله"[1]. وتشتمل تلك التمركزات الكابحة

---

(١) قارن ذلك مع الكوابح التي يشير إليها جورج جبور في تعامله مع التاريخ=

على كثيرٍ من المسكوت عنه، أو التطرق الهامشي إليه بشكلٍ قِيمي يتسق مع أحكام تلك التمركزات و"قيمها". وليس هذا المسكوت عنه بكلمةٍ واحدةٍ سوى التاريخ الاجتماعي.

ترافق ذلك مع تدهور مستوى الحرفة الأكاديمية السورية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما في مجال التاريخ الحديث، وكثرة "المحظورات" و"المقيّدات" مافوق الأكاديمية، فلا نجد حتى الآن فيما يمكن تسميته ولو ببعض التجوز بـ"مدرسة التاريخ السوري الحديث" حول مرحلة الانتداب الفرنسي دراساتٍ أكاديميةً سوريةً يعتدّ بها مثلاً حول المناطق أو تطور التكوينات الثقافية، أو حول مشكلات الحكم الوطني في فترة ١٩٣٦-١٩٣٩، ونشوب مشاكل الأقليات، وانتقال السلطة من الانتداب إلى الكتلة الوطنية السابقة، والاتصالات ما بين الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية وقيادات الكتلة الوطنية في أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، وحيثيات تكون الجمهورية السورية.. إلخ إلا بشكلٍ مبعثرٍ ومحدودٍ، وفي شكل إشاراتٍ أو أحكامٍ من دون أن ينفي ذلك تسرب دراساتٍ لامعةٍ حول قضايا الملكية والبنيَة الاجتماعية للسلطة السياسية، والتطور الاجتماعي-الطبقي-الاقتصادي خلال تلك المرحلة. وربما تفسر محاذير ذلك أن المؤرخين السوريين التحليليين الكبار قد اهتموا بفترةٍ "مريحةٍ" في التاريخ السوري الحديث هي الفترة الانتقالية بين الإمبراطورية العثمانية وبين الاحتلال الفرنسي، أكثر من اهتمامهم بفترة الانتداب.

في كل الأحوال ظلّ المسكوت عنه كبيراً وشديد الإهمال لدعاوى وتبريراتٍ إيديولوجيةٍ غير علميةٍ. وشكّل المسكوت عنه في الحقيقة جزءاً كبيراً من التاريخ السوري حتى في الزاوية الكمّية. أما الدراسات الفرنسية

= المحلي لمنطقة صافيتا. **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر**، دمشق: مطابع ألف باء، ١٩٩٣، ص١١-١٢.

فأنجزت بعض الدراسات المرجعية المهمة[٢] في حينه عن تلك المرحلة والتي لا بد للدارس السوري من أن يعود إليها نقدياً، لكنها تراجعت كثيراً بعد الجلاء الفرنسي عن سورية في العام ١٩٤٦ في دراسة هذا الفصل "المربك" و"المثير" في التاريخ الاستعماري الفرنسي. وقد يعود ذلك إلى أن "المؤرخين الفرنسيين لم يجدوا ما يجذبهم في فصلٍ من تاريخ إمبراطوريتهم سوى الشيء القليل" "إلا في الأعوام الأخيرة" التي برز فيها تغيير أخذ مجراه[٣]، والذي يبدو أنه قد تعزّز في الآونة الأخيرة. ويعود جزء أساسي من ذلك بالنسبة إلى الدارسين السوريين والفرنسيين، إلى أن محفوظات وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع الفرنسيتين لم تفتح بالكامل أمام حرية الوصول إليها إلا بدءاً من العام ١٩٧٩، بقدر ما أن الوصول إلى محفوظات الدولة السورية عن تلك الفترة لم يغدُ متاحاً وبقدرٍ معينٍ إلا منذ العام ١٩٧٥[٤]، في حين ظلت المحفوظات الأمنية والعدلية حول بعض القضايا الأساسية بمنأىً عن الباحثين، أو مهملةً ومبعثرةً ومتآكلةً في الخزائن وربما مفقودة، بينما لم تتم دراسة الوثائق المتوفرة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق حتى الآن بشكلٍ مرضٍ.

لقد برزت في الآونة الأخيرة نزعةٌ أو محاولةٌ في سورية لجمع الوثائق

---

(٢) من بينها أكاديمياً كتابا: Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites, Tours. 1940*, et Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Gallimard, huitième édition, 1946.

وكتاب: André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban*, Beyrouth, 1936

وفي الآونة الأخيرة توبعت دراسة مرحلة الانتداب أكاديمياً، ومن أبرز ما صدر منها: Nadine Meouchy, *France, Syrie et Liban 1918-1946*, Damas, 2002.

(٣) ألبرت حوراني، من تقديمه لكتاب فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧، ص١١. قارن مع: Nadine Meouchy, *France, Syrie et Liban*, Ibid.

(٤) فيليب خوري، المصدر السابق، ص١٣.

بغض النظر عن أي مقيّداتٍ، ولكن هذه النزعة فترت وتلاشت بسبب غياب البنية المؤسسية العلمية المستقلة الحاضنة لها. من هنا تبدو عملية البحث في الوسط العلمي السوري مجرد محاولاتٍ فرديةٍ تعتمد على علاقات الثقة البحتة والتعاون والمبادرة الفردية أكثر من أي شيءٍ آخر. إن الصحف والمنشورات ومختلف الوثائق والإصدارات والشهادات السورية حول مرحلة الانتداب الفرنسي شديدة الأهمية لكنها تعاني من كثيرٍ من النواقص والفجوات. وفي الآونة الأخيرة تم الاهتمام كثيراً بالنسبة إلى ما سبق بتدوين المذكرات أو نشر أوراق اللاعبين "في مسرح التناقضات"، ولكن حركة ذلك ظلت محدودةً، فالساسة السوريون على مختلف أهمية أدوارهم عموماً لا يحبون المدوّنات، ومن ترك منهم مدوناتٍ بالنسبة إلى حجم ونوع اللاعبين لا يعدو أن يكون نزراً قليلاً ولكنه مفيد في ظل الصمت حول التاريخ الذي جرى ويجري. وحتى فترةٍ قريبةٍ كان يمكن للتاريخ الشفوي الذي بات فرعاً أخذ يحوز اليوم مع تشكل العديد من مؤسساتٍ علميةٍ خاصةٍ به على الشرعية العلمية، أن يكون أحد أهم المصادر الحيّة التي تغطي مساحات الصمت والمسكوت عنه في التاريخ المدوّن أو في التاريخ "الممنوع" على حدٍ سواء. ولقد بذل المؤرخون السوريون جهوداً جبارةً في ما يتعلق بالتاريخ الشفهي للثورات السورية في مرحلة الانتداب، غير أنهم أهملوا تبعاً لنزعات إيديولوجيةٍ وطنيةٍ وعاطفيةٍ الكثير من جوانبها، في الوقت الذي مرّروا فيه كثيراً منه بشكلٍ عابرٍ مهمّشٍ تكاد اليوم كل كلمةٍ فيه أن تكون منجماً للتنقيب والحفر وإعادة الاكتشاف بما في ذلك من إبداعٍ وهامش خطأٍ في الوقت ذاته. إن تدوين التاريخ في الوقت الراهن في سورية خيارٌ فرديٌ للباحث وليس عملاً مؤسسياً على الإطلاق، وهو محدودٌ بما يبحثه وبحدود ما يتعلق ببحثه، وإمكانيات الوصول إليه.

مصادر التكوين وسياقها التاريخي

تبرز في هذا السياق أهمية الاهتمام بالبحث عن مزيدٍ من الشهادات والسرديات المدوّنة غير المنشورة عن تلك المرحلة الانتقالية في التاريخ

السوري الحديث، في ظلّ الصعوبات العلمية التي تكتنف الاعتماد على التاريخ الشفوي عن تلك المرحلة بحكم كونها قد غدت بعيدةً زمنياً بالنسبة إلى زمن البحث الراهن. وبالتالي العمل على تحقيقها بشكلٍ علميٍ ونشرها بشكلٍ تغني فيه مصادر البحث التحليلي التاريخي. ويمكن إدراج تحقيق أوراق أحمد السيّاف هذه أو بالأحرى مذكراته ونشرها بالنسبة إلينا في ذلك الاهتمام. ولكن من هو أحمد السيّاف صاحب هذه المذكّرات؟

ولد أحمد السيّاف (١٩٠٩-١٩٩٢) في مدينة حلب في عائلةٍ مدينيةٍ تنتمي على مستوى تراتبيات القوة الاجتماعية إلى فئة الأعيان المتوسطين، فكان والده موظفاً عثمانياً في الإدارة العثمانية، ويرأس إدارة سجن حلب، بينما كانت والدته فاطمة الجلبي تنتمي إلى عائلةٍ متوسطة الغنى أخذ العديد من نخبها يحتل بين أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين مكاناً في مناصب الإدارة العثمانية. وقد تلقى السيّاف على غرار معظم شباب جيله يومئذٍ تعليمه الثانوي في تجهيز حلب الذي كان قد بناه السلطان عبد الحميد الثاني في العام ١٨٩٨ في سياق تقربه من العرب، واعتماده عليهم في حرسه الخاص ودائرة مستشاريه. وانتسب السيّاف إلى معهد الحقوق العربي بدمشق، لكنه قطع على ما يظهر دراسته فيه، بسبب اضطراره للعمل الوظيفي لمساعدة عائلته، حيث عمل في معمل التبغ التابع إلى شركة حصر التبغ والتنباك "الريجي" بحلب التي غدا رأسمالها منذ العشرينيات من القرن العشرين فرنسياً بالكامل. وتدرّج السيّاف في المراتب الوظيفية في الشركة إلى أن تولى إدارة الفرع الإقليمي لشركة "الريجي" في العام ١٩٤٥ في سورية، في إطار نقل المصالح المشتركة من الفرنسيين إلى الحكومة الوطنية السورية، وكان أول مديرٍ وطنيٍ لهذه الشركة التي كان مايزال مديرها العام ومقره ببيروت فرنسياً.

ينتمي التكوين الأساسي للسيّاف إلى مرحلة العشرينيات حين كان مايزال طالباً في التجهيز. ولقد تميزت مطالع هذه الفترة بدعايةٍ ثوريةٍ نشطةٍ

تحمل رائحة "التبلشف"، ففي الوقت الذي كان فيه مرسوم المفوض السامي الجنرال غورو في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ يعلن إعادة تشكيل "أراضي ولاية حلب القديمة التي كانت تابعةً لحكومة دمشق" في حكومةٍ مستقلةٍ باسم "حكومة حلب" و"تنصيب حاكمٍ محلي بيده السلطة التنفيذية"[٥] عليها، كان إبراهيم هنانو (١٨٦٩-١٩٣٥) عضو المؤتمر السوري، والذي غادر جلسته الافتتاحية "الرنّانة" الأولى في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩ ليقاوم الفرنسيين في غربي حلب، قد استكمل اتصالاته بالكماليين في تركيا، ووقّع اتفاقية ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ مع الزعيم صلاح الدين عادل قائد الفيلق الثاني التركي ومسؤول الحركات الثورية[٦]، التي ستمكّن هنانو من فتح جبهة الشمال بقيادة البكباشي نجيب عويّد، ومن فتح جبهةٍ في منطقة جسر الشغور، ومحاولة تحقيق التكامل بين ثورة الشمال وثورة الشيخ صالح العلي في المنطقتين السفلى والوسطى من جبال العلويين. وقد تميّزت رسالة هنانو إلى القناصل الأجانب في حلب في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ بهذه النكهة البلشفية نفسها، حيث كتب فيها هنانو حرفياً: "نحن السوريون نموت ونتبلشف -أي نصير شيوعيين- ونجعل البلاد رماداً، ولا نخضع لحكم الظالمين"، ويبدو أنه قد تمّ في سياق هذه الدعاية توزيع منشوراتٍ باللغة العربية تحمل توقيع لينين، وتحضّ أهل حلب على مقاومة الفرنسيين، وكان ذلك يعكس الصلة التي قامت بين الكماليين وبين البلاشفة، فلقد كان عدد من أبرز منسقي وقادة تحالف ثورة الشمال مع الحركة الكمالية رسلاً نظاميين لمصطفى كمال الذي دعم الثورة

---

(٥) انظر النص الكامل في: محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، حلب: معهد التراث العلمي العربي، ١٩٩٣، ص٢٤٠-٢٤٧.

(٦) إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، دمشق، منشورات إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، ١٩٦٢، ص٧٢. قارن مع أدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠، ص٦٤ و٧١-٧٣ و١٣٠.

بمفارز نظامية تركية[7]. ضد العدو الفرنسي المشترك، الذي كان الكماليون يخوضون ضده حرباً ضروساً في كيليكيا.

أدى تخلي الكماليين عن ثورة الشمال التي وصلت عبر جبهة جسر الشغور ما بين ثورة هنانو في جبل الزاوية وبين ثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين إلى نهاية الثورة، ومن ثمّ القبض على هنانو في آب/ أغسطس ١٩٢١ في القدس، وتقديمه للمحكمة العسكرية بحلب (١٩٢٢) إلى تغير اتجاه نظر النخبة الوطنية الديناميكية الحلبية مصيرياً من تركيا الكمالية إلى العمق السوري المحتل. كانت محاكمة هنانو العلنية والتي انتهت ببراءته بوصفه قد قام بعملٍ وطنيٍ مقاوم مشروعٍ وليس بعمليات "شقاوة" أول مسرحٍ يؤثر في تكوين وعي السيّاف الشابّ الذي حضر وهو مايزال في الثالثة عشر من عمره فصول المحاكمة، ولكن لقاء السيّاف بهنانو نفسه لم يتم على ما يبدو إلا في العام ١٩٢٦ حين قرّر الوطنيون بقيادة هنانو الذي غدا هنا زعيماً وطنياً من دون منازع، تُروى الحكايات الأسطورية عنه، ويتم استخدام حكاياته في هدهدة الأمهات لأطفالهن قبل النوم، مقاطعة انتخابات ١٩٢٦ التي نظّمها الفرنسيون بحلب، وشكّل تخوف القادة الوطنيين من أن هذه الانتخابات تكريسٌ لحالة التجزئة السورية أحد أبرز دوافع المقاطعة[8]، وكان ذلك يعني حسم الاتجاه نهائياً باتجاه الوحدة السورية، وصرف النظر عن تركيا الكمالية. وقد تعرف السيّاف الشاب على

---

(٧) انظر النص الكامل في: الهندي، **كفاح الشعب السوري**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢. قارن مع: فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨، ومع: عبد الكريم رافق، «من تاريخ سورية الحديث: العلاقات السورية التركية (١٩١٨-١٩٢٦)»، **مجلة دراسات تاريخية**، العدد ١٩-٢٠، نيسان/ابريل - تموز/يوليو، ١٩٨٥، ص٥٦-١٠٥. ومع يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، بيروت: دار النهار، ١٩٩١، ص٤٩.

(٨) قارن مع: عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي**، حلب: المكتبة العصرية، ١٩٤٦، ص٨٥-٨٦.

هَنانو مباشرةً من خلال الاجتماع الذي عقده هنانو في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٦ مع عددٍ من وجوه الحركة الوطنية والوجوه الشبابية الناشطة في الحقل الطلابي، وتقرَّر فيه استنفار طلاب الثانويات للحيلولة بين الناخبين الثانويين وبين الوصول إلى صناديق الاقتراع، والذي انتهت مواجهته باعتقال عددٍ من القادة الوطنيين في سجنيْ جزيرة ارواد وقلعة صافيتا.

كان السيَّاف الشاب الذي غدا هنا في السابعة عشرة من عمره أحد أبرز طلاب الثانويات تلك، الذين استُنفِروا أمام صناديق الاقتراع، على الرغم من القرارات الصارمة التي اتخذت بفصل كل طالب يشارك في عملية المقاطعة، أو يحرِّض عليها. ويبدو وفق ما نفهمه من أوراقه أنه قد كُلِّف من قبل الوطنيين بكتابة وقائع جلسة المحاكمة، حيث يستذكر بقدرٍ كبيرٍ من التفاصيل شهادة هنانو أمامها. لقد أفضت مواجهة ١٩٢٦ في الواقع إلى بروز مكانة الجيل الثاني ودوره في الحركة الوطنية في حلب. وخلافاً لأسلوب عمل القيادات التقليدية الوطنية في العمل من خلال زعامات الأحياء فإن هنانو قد قام إلى جانب استثمار ذلك الأسلوب بالاعتماد على النخبة الشابة الجديدة، وكان السيَّافُ الشاب في عداد هذه النخبة التي سيبرز دورها في سياق تبلور الجيل الثاني، في انتخابات العام ١٩٢٨ في حلب للجمعية التأسيسية، وستسهم في إيصال قائمة هنانو بكاملها إلى البرلمان.

خلال هذين العامين ١٩٢٧-١٩٢٨ وحدهما صدر في حلب أكثر من ثماني صحفٍ ومجلاتٍ شكَّلت مسرح السجال بين وعيٍ عصريٍ جديدٍ ووعيٍ محافظٍ تقليديٍ، وقد تركَّز السجال حول قضايا الحجاب والسفور، ونظرية النشوء والارتقاء، ومضاعفات معركتي قضية "الخلافة وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق، وقضية كتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي"، ونماذج النهضة المصرية والكمالية، ومن خلالها مجمل مسائل القديم والجديد. وقد بلغ الاحتدام درجة أن العديد من أصحاب الصحف

قد أخذوا ينشرون ملحقاً أو أكثر للعدد الواحد نفسه "ليتمكّن الرأي العام من متابعة تفاصيل ما يجري من صراع، والاطلاع على التطورات السريعة للأحداث"، إذ "كانت أصداء الصراع الفكري الذي يدور في مصر أو سورية أو في أي مكانٍ آخر تصل سريعاً إلى حلب، ويجد له صحفاً تؤيده، وأخرى تعارضه"[٩]. وقد كان هذا الوسط السجالي الحيوي للأسئلة المثارة ومضاعفاتها أحد مصادر تكون المنحى العصري والعلماني والمستنير المبكّر والاجتماعي المضاد لسلطة الأعيان التقليديين ورجال الدين في وعي السيّاف الشاب. ونجد في أوراقه نوعاً من استعادةٍ مكثفةٍ لبعض مجريات ذلك الصراع.

لقد كان السيّاف أحد أبرز وجوه هذا الجيل الثاني للحركة الوطنية الذي تميّز بوعيه الوطني الراديكالي العصري والدستوري، وبمكانة الحريات والحقوق في وعيه، وهو ما نجد آثاره في سردية السيّاف من خلال الإلحاح على تلك القضايا في دفاع هنانو أو في حواراته المباشرة معه. وخلافاً لوعي الجيل الأول الذي تكوّنت بنيته الأساسية في المدارس النظامية العثمانية، وشغل مراتب بيروقراطية وظيفية في جهاز الدولة العثماني، وانحدر عموماً من طبقة ملاك الأرض وعائلات الأعيان، وكابد تجربة التحول من العثمانية القوية الجذور في حلب بحكم تكاملها الطبيعي والاقتصادي والبشري والاجتماعي تاريخياً مع تركيا إلى الاحتلال والتجزئة، فإن عدداً من شخصيات الجيل الثاني قد انحدر من الطبقات المدينية المتوسطة، وتكون وعيه أساساً في مرحلة الانتقال من الاحتلال والتجزئة إلى الاستقلال، ووجد في هنانو زعامةً تضارع زعامة غاندي في الهند وسعد زغلول في مصر. ولقد كانت هذه المضارعة واضحةً في وعي السيّاف الشاب.

---

(٩) سهيل ملاذي، **الاتجاهات الفكرية في الصحافة الحلبية ١٩٢٠-١٩٤٦**، أطروحة دكتوراه مخطوطة-١٩٨٧، ص٢ و٦.

لقد تميّز هذا الجيل الذي ينتمي السيّاف إليه بعمقٍ براديكاليته الوطنية التي صبغت تحت تأثير زعامة هنانو فرع الحركة الوطنية السورية في حلب خلال فترة ١٩٢٥-١٩٣٥، والتي ستتطور بين المؤتمر الوطني الأول ببيروت (١٩٢٧) وبين المؤتمر التأسيسي لما سيُعرف بالكتلة الوطنية (١٩٣٢) بحمص. وهو ما برز في انتخابات ١٩٣٢-١٩٣٣ التي مثّل فيها الجناح الكتلوي الحلبي بقيادة هنانو قوة الضغط الرئيسة في احتواء سياسة "التعاون" البراغماتية للجناح الكتلوي في دمشق، والذي تصدّره جميل مردم بك. غدا السيّاف في هذه الفترة من أبرز المقرّبين المباشرين اليوميين لهنانو، وانخرط في قيادة عملية المواجهة التي دعا هنانو إلى اندلاعها رداً على تزوير الفرنسيين الانتخابات، وإسقاط قائمة هنانو في حلب، بينما مرّروا قائمة الكتلة في دمشق ضمن "صفقةٍ" مع القيادة الوطنية الدمشقية. ولقد كان السيّاف من قادة المواجهة تلك التي تطورت إلى عملية قذف منزل رئيس البلدية ومستشاره الفرنسي وبعض المخافر بالقنابل. واعتقل السيّاف مع العديد من الشباب في هذه المواجهة، ووجّهت له تهمة "قيادة عصابة وإلقاء قنبلةٍ على مركز شرطة بالمجيدية".

يبدو أن الوعي الراديكالي للجيل الثاني قد تلمس بشكلٍ مبكّرٍ تشكيل إطارٍ حزبيٍ متماسكٍ بديلٍ عن الكتلة الوطنية يتولى هنانو زعامته، ولكن هنانو الذي مارس كل ضغوطه لتجذير مواقف الكتلة في عملها السياسي لتحويل الانتداب إلى معاهدةٍ كان متمسكاً بوحدة الكتلة الوليدة على أساس احتواء اتجاهها البراغماتي، ومنعه من إبرام تسويةٍ مهلكةٍ مع فرنسا. وقد لعبت عدة عوامل موضوعيةٍ وذاتيةٍ دوراً أساسياً في عملية تجذير الفرع الكتلوي بحلب، يأتي في مقدمتها جذرية هنانو التي تمكنت من الحفاظ على تماسك الكتلة في حلب، وتحركها ككتلةٍ متراصةٍ، فضلاً عن عامليْن موضوعييْن مترابطيْن وهما: التأثير الأشد عمقاً للاحتلال الفرنسي والتقسيم في اضطراب اقتصاد حلب، وتدني مكانة حلب في المعادلة السياسية السورية العامة خلال الانتداب، على الرغم من أن عدد سكانها

أكبر[١٠]، مما أدى إلى بروز ذلك في شكل استقطابٍ بين ما سمي بكتلة الشمال وكتلة الجنوب.

أزاحت وفاة هنانو في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ من أمام التيار البراغماتي في الكتلة الوطنية الذي سيطرت سياسة "التعاون المشرِّف" في تحقيق الاستقلال على تكتيكاته وتحركاته الأساسية عقبةً راديكاليةً ثقيلةً مقيِّدةً بشكلٍ جدي له. وانتقلت الزعامة الكتلوية في المدينة إلى أحد أبرز مساعديه وهو سعد الله الجابري. كي نفهم تقويم السيّاف -بوصفه قد بات في هذه المرحلة من قيادات الجيل الثاني الكتلوية المرتبطة مباشرةً بهنانو- لسعد الله الجابري لا بدَّ من التوقف قليلاً عند سياق الاستقطابات والخلافات التي أثارتها استراتيجية "التعاون المشرّف" الكتلوية. خلال حياة هنانو كان الجابري، وتحديداً خلال فترة ١٩٢٩-١٩٣٥ بعد تمكن الوطنيين من السيطرة على الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨، يُبرز مواقف إيجابيةً تجاه سياسة الاتجاه البراغماتي في كتلة دمشق، والتي كان يمثّلها جميل مردم بك، بقدر ما كان اقتراب الجابري من سياسة ذلك الجناح يثير ارتياب هنانو ونقمته، الذي كان ينقله مباشرةً إلى الشباب المحيطين به، وفي عدادهم بل من أبرزهم السيّاف الشاب. وترافق ذلك مع اصطفاف الجابري إلى جانب مردم بك في دعم ترشيح هاشم الأتاسي لرئاسة الجمعية التأسيسية بدلاً من هنانو في العام ١٩٢٨، وهو ما شكّل مصدر توتراتٍ جديةٍ بين طموحات الجابري وبين هيمنة زعامة هنانو التي تحدّ تلقائياً منها، وتطلبت تسويتها تدخل رياض الصلح صهر آل الجابري وزوج ابنة عمه نفعي بك الجابري لرأب الصدع بينهما. لكنّ هذه التسوية وصلت إلى شفا الانهيار، وكادت أن تتحوّل إلى استقطابٍ حادٍ في مؤتمر الكتلة الوطنية بحمص بين يومي ٢ و٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣، الذي كان الغرض الظاهري منه إعادة تنظيم الكتلة، في حين أن احتدامات خلوته النخبوية

---

(١٠) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٠-٣٢١.

قامت على تقويم استراتيجية "التعاون المشرّف".

من هنا كان هذا المؤتمر "الأخطر في تاريخ الكتلة الوطنية الوجيز"، إذ سيشهد صعود شكري القوتلي إلى منصب رئيس مجلس الكتلة، وهو ما اعتبر نظرياً على أنه يشدُّ من أزر متشددي الكتلة بزعامة هنانو ضد اتجاه مردَم بك، ولكن ظهور القوتلي كادت أن "تبطله المناورة الثانية وهي ارتداد طائفةٍ من وطنيي حلب، وانضمامهم إلى صف جميل مردَم بك، فسعد الله الجابري الأنيق، الذي اعتقد أن خلافه مع إبراهيم هنانو قد سُويّ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩، تخاصم مع منافسه، واصطف مع جميل مردَم بك كما سبق أن فعل عام ١٩٢٨. ويبدو أن الجابري فعل ذلك لكي يفوز بمنصب نائب رئيس الكتلة. وقد أنقذ هاشم الأتاسي الكتلة من تمزقٍ مهلكٍ بإنجاز اتفاقٍ جديدٍ بين الجابري وهنانو. وعكس ذلك قرار مؤتمر حمص بمقاطعة البرلمان، وأنه من الممكن للجابري أن يوقف تأييد مشاركة الوطنيين في البرلمان والحكومة إذا لم يتحقق تقدمٌ فوريٌ في المفاوضات[١١] مع الفرنسيين. من هنا لم يكن مفارقةً أن يكتب الجابري في العام ١٩٣٧ في الذكرى الثانية لرحيل هنانو، حين تولت الكتلة الوطنية زمام الحكم في سياق التفاؤلات بالاستقلال، وكان الجابري وزيراً في حكومتها الرباعية أن يوم موت هنانو "كان ثورةً ورحمةً، بدّلنا الخصام مع الإفرنسيين تفاهماً، والتنكر إلفةً، وبدّلت التحكم استقلالاً سيكتسب عما قريبٍ شكله الرسمي الدولي"[١٢].

لقد حاول الجابري متكئاً على رصيده الوطني الكبير منذ شهادته في

---

(١١) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦-٣٩٧ و٤٣٢-٤٣٣. قارن مع: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني**، ج١، حلب: مطبعة الضاد، ١٩٥٨، ص١٨٣-١٩٢.

(١٢) كلمة وزير الداخلية سعد الله الجابري، «فكرة حية ورمز عقيدة وطنية»، **ملحق جريدة الشباب**، عدد خاص بهنانو، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ص١٦.

محاكمة هنانو في العام ١٩٢٢، ونفيه إلى سجن صافيتا في العام ١٩٢٦ أن يرث زعامة هنانو، وأن يستوعب رأسمالها الرمزي بضمّ نخبة الشباب الراديكالي الذي كان متحلقاً حول هنانو إليه، وكان السيَّاف وعلي الحيّاني الذي سنصادف اسمه كثيراً في العقدة السردية لأوراق السيَّاف في عداد هؤلاء الشباب الذين كانوا في نهاية العشرينيات من أعمارهم أو على مشارف الثلاثينيات، لكن زعامة الجابري سرعان ما ووجهت في حلب بتحدياتٍ كبيرةٍ، ما لبثت أن تطورت في سياق تدهور الحكم الوطني (١٩٣٦-١٩٣٩) وقوة المعارضة التي واجهها سواء من المعارضة الراديكالية أم من الفرنسيين أم من الاضطرابات اللامركزية والانفصالية في المحافظات، فضلاً عن سوء أدائه المخيّب إلى تمرداتٍ وانشقاقاتٍ على تلك الزعامة.

لقد لعبت العوامل المحلية دوراً ملموساً في التمرد على زعامة الجابري، وتحكمت بها بواعث متعددة. فكان الاستقطاب مستشرياً بين الجابري وبين كلٍ من عبد الرحمن الكيالي من جهةٍ وجميل إبراهيم باشا النافذ في شبكة العلاقات التقليدية المعقدة والمتراكبة في الأحياء الشعبية من جهةٍ ثانيةٍ حول قضايا السلطة والقوة، بقدر ما أن "ذهابه" بعيداً في السير مع الزعامة الدمشقية الكتلوية، قد فهم من قبل بعض المعارضين الشباب على أنه إهمالٌ لمصالح حلب، وتهاونٌ في تمثيلها والدفاع عنها. وقد مثّل هذا الموقف الأخير فعلياً الشابان رشدي الكيخيا وناظم القدسي اللذان مزجا بين ذلك وبين اتهام الجابري خصوصاً بوصفه "ابن حلب" والحكم الوطني عموماً بالتهاون في قضية اللواء الحيوية بالنسبة إلى حلب، وسيتحولان لاحقاً إلى أقوى منافسي الجابري بل وخصومه.

لم يستطع الجابري أن يعوّض زعامة هنانو على الرغم من أنه قرّب شبابه إليه كثيراً، فالاعتراضات التي واجهتها زعامته لم تواجه هنانو قط. ومن هنا كان تقويم منافسيه ولا سيما من الجيل القيادي الكتلوي الأول ينطوي على كثيرٍ من الصرامة الملفّعة بلغة التقدير، وهو ما يمكن أن نجد مقطعاً يعبّر عنه في تقويم رفيق كفاحه وزميله في حكومة العهد الوطني

الأول (١٩٣٦-١٩٣٩) له بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً من رحيله، وهو الدكتور عبد الرحمن الكيالي الذي رأى أن الجابري "لا يقل عن جميل مردَم بك نشاطاً ودهاة، ومعرفةً بالسياسة ودخائلها، فإننا نراه صاحب عقيدةٍ ثابت الرأي، جسوراً في تنفيذ خططه، يعرف إخوانه، ويعرف أميالهم واستعدادهم. ولكن كثرة شذوذاته في تصرفاته وعلاقاته، جعلته قليل المجاملة معهم ومع الناس. وهو وإن كان قوي الإرادة، وثاقب الفكر، وكريم اليد، فإن اعتماده على "التمثيل" في أعماله وأقواله، والغرور في مظاهره وتصرفاته، وتنكره لمن يفوقه علماً وكفاءةً وشهرةً، أبغضته على قلوب عارفيه، ونفّرته من أقرب المقربين إليه، وأفقدته الزعامة المثالية.. ومع هذا فقد نفع الدور وانتفع منه، وانتفع مريدوه وأقرباؤه، ورضي عنه ورضوا عنه، إلا أخوه السيد إحسان الجابري، ربيب البلاط العثماني أيام عبد الحميد ورشاد فلم يكن راضياً، لأن رضاءه كان ضلالةً، ومخالفته جهالة. لا حدّ لتقلبه ومطامعه وتلونه. ويمضي الكيالي في تقويم إحسان الجابري شقيق سعد الله في أن "تعيينه في هذا العهد -(المقصود العهد الوطني الأول ١٩٣٦-١٩٣٩ "الباحث")- محافظاً للاذقية، ليستعيد خدماته التي كانت له في العهد العثماني وتكميل تقاعده، وكان له ما أراد. ولكن في مدة وجوده في اللاذقية أساء الإدارة، وأساء السياسة، وبذّر الأموال، ومثّل الروايات، وادعى الادعاءات التي لا تصدر عن رجل السياسة في هذه الظروف الحرجة، واضطر أخوه أن يسحبه من الوظيفة وأحاله إلى التقاعد" بل يذهب الكيالي بعيداً في تقويم إحسان الجابري إلى درجة الجزم بعدم أمانته مالياً، ووضع إعانة موسوليني لثوار فلسطين في جيبه(١٣). بينما يشير إحسان الجابري في تأريخه لموجز سيرته الذاتية أنه لم يقبل منصب

---

(١٣) الكيالي، المراحل، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص٥٣٢-٥٣٣. قارن مع: **مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢-١٩٥٥**، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، بيروت، دار الطليعة، ص٩١-٩٢.

محافظ اللاذقية إلا مرغماً، وأنه كان آخر من غادر اللاذقية[١٤] في نقيض لرواية الكيالي بسحب شقيقه سعد الله الجابري له من اللاذقية.

على الرغم من أن تقويم الكيالي المدوّن للجابري قد تمّ بعد حوالي ثلاثة وعشرين عاماً من رحيل الأخير، بما يفترضه ذلك من التمتع بخلاصة الحكمة والهدوء، فإنه يعكس نمط الصراع التقليدي بين النخب الكتلوية الحلبية خلال الدور الوطني الأول، في مرحلةٍ كانت فيها الكتلة قد تفككت إلى جبهاتٍ متحلقةٍ بشكل زبائني حول زعاماتٍ محليةٍ متنافسةٍ بدورها على السلطة، وتحركها مصالحها الخاصة أكثر من المصلحة الوطنية العامة[١٥].

يمكن القول إن تقويم السيّاف في هذه الأوراق لسعد الله الجابري ينطوي على بعض عناصر التقويم التي شملها تقويم الكيالي، لكن من موقعٍ مريرٍ مختلفٍ ليست له صلةٌ بصراعات زعماء الكتلة على السلطة حين باتت كعكتها في السياسات الداخلية والاقتصادية بين أيديهم، فلم يكن السيّاف يملك لا الأطيان ولا المتاجر، بل غدا ينتمي طبقياً إلى الفئات الوسطى الصاعدة، ولكن "قضية المرشد" قصمت ظهر البعير، وبلورت هذا التقويم. وعلى الرغم من أن السيّاف قد كان في مناخ صعود حركات الشباب الانضباطية وشبه العسكرية من محرّضي هنانو على تشكيل تنظيمٍ حزبيٍ متماسكٍ، فإنه بقي مخلصاً على المستوى الشخصي لرأي معلمه في تدعيم فكرة الكتلة التي ستتحلّل في العام ١٩٣٩، ولم يستطع حتى قادتها الأساسيون السابقون حين عادوا إلى السلطة بدءاً من العام ١٩٤٣ أن يبثوا الحياة فيها، فحملت قوائمهم الانتخابية اسم "القوائم الوطنية" وليس قوائم "الكتلة الوطنية".

---

(١٤) قارن مع: مادة إحسان الجابري، **من هم في العالم العربي**، دمشق، مكتب الدراسات السورية، ١٩٥٧، ص١٢١-١٢٢.

(١٥) قارن مع: الكيالي، **المراحل**، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ٥٣٨-٥٤١.

كان السيّاف في العامين ١٩٤٢-١٩٤٣ نتاج جيلٍ "كتلويٍ" ثانٍ في الحركة الوطنية، سيتطور في الفضاء العام للطبقات الوسطى السورية الساخطة عموماً على الكتلة الوطنية السابقة وزعمائها، ولكنه بقي وثيق الصلة مع محيطها في الوقت الذي اقترب فيه من الأفكار الجديدة التي أخذت بالتبلور للفئات الوسطى السياسية، وفي مقدمتها يومئذٍ أفكار البعث الطالعة والواعدة قبل أن يتمرغ بالسلطة. لم ينتمِ السيّاف إلى البعث قط لكنه كان يوزع وفق معطيات بعض أعضاء القيادة الطلابية بحلب يومئذٍ منشوراته. ولقد تمّ ذلك في مرحلةٍ انتقاليةٍ عاصفةٍ في تطور مصيره الشخصي والسياسي، عبرت عنها مجريات إشكاليات تكليفه رسمياً من قِبل سعد الله الجابري رئيس الحكومة السورية يومئذٍ، بتسوية "قضايا الخلاف" مع سلمان المرشد، والتي أدّت مضاعفاتها إلى إقالة السيّاف من منصبه، ليختار العمل بشكلٍ حاسم في المعارضة في إطار حركة الطلاب والعمال التي كانت تنوس سياسياً بين مؤثّرات حزب الشعب الذي كان يتميز بجناحٍ يساريٍ قويٍ ومستنيرٍ وبين حزب البعث العربي الوليد، ضدّ حكم الحزب الوطني. ولقد انخرط السيّاف هنا بعمقٍ في معركة تعديل قانون الانتخابات، لجعل الانتخابات مباشرةً لجميع المواطنين وليس على درجتين كما كان الأمر منذ قانون الانتخاب العثماني وخلال فترة الانتداب، ليعيش عن قربٍ بشكلٍ غير مباشرٍ معطيات بعض الانقلابيْن الأول (حسني الزعيم) والثاني (سامي الحناوي) من خلال علاقته مع العقيد علم الدين القوّاص أحد الأقطاب الأساسيين في الانقلابيْن، والذي جمعت ما بينهما مسألة الموقف من قضية سلمان المرشد. ليترك العمل السياسي معتبراً أن جيله قد قدّم ما لديه في تحقيق الاستقلال، وأن المسؤولية التالية يتحملها الجيل الجديد لمرحلة مابعد الاستقلال.

أقسام المذكرات

تقع أوراق أحمد السيّاف المنشورة هذه على مستوى المدى الزمني لسرديتها بشكلٍ أساسيٍ في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية وصولاً

إلى ما بعد الجلاء، أو إلى ما يُعرف في الحوليات السورية بالانقلابيْن الأول والثاني في العام ١٩٤٩ اللذين قادهما على التوالي الزعيم حسني الزعيم في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٩ واللواء سامي الحناوي في الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩. ويركّز القسم الأول على تجربة السيّاف مع هنانو في فترة ١٩٢٦-١٩٣٤، بينما يبدأ المتن الزمني للقسم الثاني في حدود العام ١٩٣٨، ويقفز زمنياً وصولاً إلى قضية سلمان المرشد ومابعدها، لكن الأوراق في الأصل كما يشير اتجاهها ومنطقها مذكرات متكاملة، تبقّى منها أو بشكلٍ أدق تبقّى منها ما تمّ العثور عليه وهو هذه الأوراق.

إن منطق مذكرات السيّاف الأصلي يشير فيما بدا لنا إلى أنها تغطي ثلاث مراحل أساسيةٍ في تجربته ومعايشته وانخراطه الديناميكي في الأحداث، وهي مراحل: تجربة حلب مع الزعيم[١٦] إبراهيم هنانو، وتجربة اللاذقية حين تم تعيينه في العام ١٩٤٥ كأول مديرٍ وطنيٍ إقليميٍ لشركة حصر التبغ والتنباك "الريجي" باللاذقية أهم موردٍ يومئذٍ للخزينة، وتوليه مهام التوسط بين حكومة سعد الله الجابري وبين سلمان المرشد، وما يفترض أنه تجربته في الفترة اللاحقة ولا سيما في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة والانفصال والسنوات الأولى من التغير الذي حدث بعد الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣. وعلى كل حالٍ فإن الفعالية السياسية للسيّاف تتوقف فعلياً مع هذه المرحلة الأخيرة، وهو نفسه يشير إلى ذلك في حديثٍ له مع أحد وزراء الجمهورية العربية المتحدة في أن مهمة جيله قد انتهت بتحقيق الاستقلال الذي سلّم إلى الجيل اللاحق. لكننا نأمل العثور على كامل المذكرات التي قد تكون موجودةً في زاويةٍ ما كما يحدث في أغلب الأحيان، وبانتظار ذلك فإنه للأسف الشديد لم يتم العثور في المرحلة الأولى من البحث إلا على ما دوّنه السيّاف من المرحلة الثانية الأكثر اكتمالاً واتساقاً، ثم بعد بعض البحث الملح الذي تمّ بالتعاون مع ابنته السيدة نبال

---

(١٦) كان يحمل نظامياً بشكلٍ مؤسسي لقب زعيم الكتلة الوطنية.

السيّاف بشكلٍ خاصٍ تم العثور على مدوّنات المرحلة الأولى التي يبدو واضحاً من خلال بعض الفجوات الزمنية أن هناك شيئاً ما ناقصاً منها، وإن كان في تقديرنا محدوداً، غير أن المرحلة الثانية المتعلقة بدوره في تسوية قضايا الخلاف بين حكومة سعد الله الجابري يومئذٍ وبين سلمان المرشد (١٩٠٩-١٩٤٦) تبدو مكتملةً من خلال منطقها المتسق والمتتابع من دون فجواتٍ نصيةٍ كبيرةٍ مخلةٍ بالسياق. وعلى الرغم من أن السيدة نبال السيّاف ابنة أحمد السيّاف قد أكدّت لنا اكتمال المذكرات، فإننا مانزال نضع احتمال سدّ فجوات ما يبدو على أنه قسمٌ ثالثٌ في عين الاعتبار، وسنبحث عنه وفق هذا الاحتمال.

يبدو أن السيّاف بالنظر إلى حساسية هذا الجزء من مذكراته لم يكن يعتمد على مجرد التدوين أو الإملاء بل كان يجهد في العودة إلى الوثائق الخاصة في محفوظاته، والتي ليس لكثيرٍ منها أي ذكرٍ في مدرسة التاريخ السوري الحديث المدوّن. ولا ينفي ذلك الحس ببعض الفجوات الزمنية، غير أن ذلك يرتد إما إلى مشكلة الفقدان أو إلى طريقة تدوينه أو إملائه لها. فأسلوب السيّاف في التدوين أو الإملاء هو أسلوب الجريان Enjambement في العلاقة والمعاظلة ما بين المقاطع والأحداث والحواريات والانفعالات، وهو في الأصل أسلوب شعري يشير إلى الوحدة الكلية وليس إلى وحدة المقطع أو البيت المفرد. وربما تأثر به السيّاف من دون أن يدري من خلال تثقيفه الفرنسي العصامي الخاص وتثقيفه العام الذي صبغ شخصيته ومواقفه سلوكياً وفكرياً.

يشير منطق النص إلى أن لغة السيّاف في السردية الاسترجاعية لما عاشه قد تميزت بالتدفق أو الجريان الوجداني اللغوي والعاطفي، فمن الناحية الفنية البحتة ليست المذكرات سوى سرديةٍ، غير أنها تختلف عن السرديات الروائية في أنها سرد لما تمت تجربته بوقائعه وانفعالاته بالفعل كما تستعاد في بؤرة السرد أو منظوره، وليس سرديةً روائيةً تخييليةً بمعنى الجنس الأدبي توهم بمقروئيتها وواقعيتها. هذا فرقٌ جوهريٌ بين المذكّرات

وبين الرواية كجنسٍ أدبي مستقل. ولكن تقنيات المذكرات لا تختلف في بنيتها الأساسية عن تقنية الروايات من الناحية السردية البحتة، فتواجه مذكرات السيّاف مشكلة التطابق بين زمن الحكاية وبين زمن الخطاب.

حاول السيّاف أن يحلّ ذلك من خلال التتابع الزمني، لكن من المستحيل في المذكرات أو في الرواية، المطابقة ما بين الزمنين، فلا بدّ من استرجاعاتٍ استذكاريةٍ ومن استباقاتٍ في زمن ما يتم رويه. ويعتمد المنطق اللغوي الزمني لمذكرات السيّاف هنا بدرجةٍ أساسيةٍ في القضايا ذات المدى الزمني الطويل على ما يسمى في علم السرديات بالملخّص الذي يعني سرد حوادث تمت خلال سنواتٍ أو شهورٍ في سطورٍ قليلةٍ من دون الخوض في التفاصيل، من قبيل قول السيّاف في مذكراته: ".. إلى أن تأزمت الأوضاع السياسية بفعل الظروف الدولية التي كانت تتمخّض عن حركة هتلر، وأنهي الحلم الوطني في سوريا برفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة الفرنسية-السورية المعقودة في باريس عام ١٩٣٦، وانطوى ذلك الحكم بحمل مسؤوليتين مقتل الشهبندر وانسلاخ لواء اسكندرون، وأعلنت حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب، وعاد من جديد شوكت العباس ليرأس من جديدٍ دولة العلويين تحت إمرة حاكم فرنسي". فهنا يلخص السيّاف في سطورٍ قليلةٍ ما تم وقوعه في سنواتٍ. أو يكرر كثيراً: من بعد.. وبعد شهور.. أيام.. يومين.. إلخ. وهو يحافظ في كل ذلك على سِمة الجريان ويستخدم على الدوام خطاباً سردياً متدفقاً، تسيطر عليه حركة العطف من خلال استخدام مذكراتي مكثّف لواو العطف، حاولنا أن نتدخل فيه بعض التدخل المحدود.

ربما يعكس ذلك ضعف تجربة السيّاف في هذه المرحلة، أو اضطراره إلى ذكرها بشكلٍ تلخيصي في إطار المنطق الزمني الوصلي والتتابعي للمذكرات، أو أنه لا يعير معطياتها ما يعيره لمعطيات مرحلةٍ أخرى، ولا سيما معطيات مرحلة تكليفه بقضية سلمان المرشد. لكنه يتوقف في الجزئين الأول والثاني بأكبر قدرٍ من الدقة عند بعض التفاصيل التي تهم علاقته

المباشرة بكلٍ من إبراهيم هنانو وسلمان المرشد بشكلٍ خاصٍ تفصيلي، يشير إلى حيمية العلاقة ما بين زمن السرد وزمن الحكاية، وبينهما الحبكة التي تشكل جوهر أية سرديةٍ. إن الحبكة هي الحبكة من الناحية التقنية السردية، ولكن حبكة المذكرات تختلف عن حبكة الروايةِ في أنها حبكة صاحب المذكرات كما يراها من موقع الشاهد والمنفعل إيجابياً أو سلبياً والمنخرط في أحداثٍ تمت بالفعل، بينما حبكة الروائي هي في أحداثٍ متخيلةٍ تستعير مقروئيتها من أحداثٍ لامتناهيةٍ بشكلٍ تخييلي يومئ بواقعيته. ومن هنا فإن المذكرات تقع في النهاية في فضاء مصادر التاريخ وليس في فضاء الأدب السردي.

في مدى الأهمية

تكمن أهمية هذه الأوراق أكاديمياً في نقطتين أساسيتين هما:

١- التعبير عن تجربة الجيل الثاني في الحركة الوطنية السورية ممثلةً بجسمها القيادي الأساسي "الكتلة الوطنية"، والذي تكون وعيه في مرحلة التحول من الانتداب الفرنسي إلى الاستقلال، وليس في مرحلة التحول من الإيديولوجيا العثمانية المنهارة إلى إيديولوجيا القومية العربية التقليدية الصاعدة، التي ينتمي إليها كل الجيل القيادي الأول للحركة الوطنية السورية على مختلف ألوان طيفه المعتدلة والراديكالية، والتحولات والانتقالات ما بين الأطياف المختلفة. تمثل أوراق السيَّاف مدونةً مهمةً في التعبير عن التجربة الراديكالية "الكتلوية" الشبابية التي كانت زعامة هنانو للكتلة عموماً، ولجناحها الشمالي خصوصاً نقطة تحلقها وتألقها، ولا سيما في العامين ١٩٣٢-١٩٣٣ اللذين حافظ فيهما هنانو على وحدة الكتلة في الوقت نفسه الذي استخدم كل هيبة زعامته لمنعها من إبرام تسويةٍ مهلكةٍ وطنياً مع الاحتلال. بمعنى آخر لدينا عدة مذكراتٍ عن لاعبين عديدين مرّوا في الكتلة الوطنية، وتطوروا في سياقاتٍ أخرى مختلفةٍ تماماً مثل سياقات التنظيمات القومية والشيوعية والإسلامية وغيرها، لكن ليس لدينا

سوى القليل من أوراق الجيل الثاني الذي تربى في المناخ الراديكالي للكتلة، وتطور ذاتياً في إطار تناقضاتها وصراعاتها، وبقي في داخلها الفضفاض على الرغم من تحللها المؤسسي، وبعد أن تولى زعماؤها السابقون السلطة بدءاً من العام ١٩٤٣. وبهذا المعنى فإن لدينا في مصادر التاريخ السوري الفرعية إضافة تقدمها أوراق السيّاف عن تجربة جيل ١٩٢٦-١٩٣٣ التي تم فيها طرح سياسة ما سمي بـ"التعاون النزيه" وقطعها تحت ضغط هنانو في الشمال السوري في آنٍ واحدٍ. وهي تجربة ليس لدينا شهادات أو أوراق مدونةٍ عنها من قِبل الجيل الثاني نفسه كما نجد لدى السيّاف الذي يمثل بشكلٍ خاصٍ نتاج تلك المرحلة.

٢- إضاءة تجربةٍ شخصيةٍ ورسميةٍ ديناميكيةٍ في فصلٍ من أكثر الفصول طمساً وتهرباً منه في التاريخ السوري الحديث، وهو الفصل المعقّد المتعلق بـ"قضية سلمان المرشد" الذي نقل المرشد من الزعامة إلى المشنقة. ولقد تحالفت جملة أمورٍ معقدةٍ ومتراكبةٍ على إبقاء هذا الفصل طيّ الكتمان والحظر. ولكن كان من نتيجتها سيادة السردية الرسمية وشبه الرسمية السلطوية المسيطرة عن ذلك الفصل الدرامي، من طرفٍ واحدٍ في تشكيل سردية التاريخ، والتي سنتوقف عندها في الهوامش الإحالية، بما تعنيه تلك السردية المسيطرة من قوْلبةٍ نمطيةٍ عصبويةٍ، تتسم نموذجياً بالتصلب وبالإفراط في التبسيط والتسليم، وترتيب جملة صفاتٍ جوهريةٍ على النظرة إلى الآخر، ينتج عنه سلوكٌ يوميٌّ وحياتيٌّ تعصبيٌّ. وليس لدينا في الحقيقة من مصادر مدونةٍ سوريةٍ عن ذلك الفصل سوى تلك السردية المسيطرة الرسمية وشبه الرسمية، التي تضيء شهادة السيّاف المطموسة جزءاً كبيراً من كيفية تصنيعها لتعبئة الرأي العام.

في المدوّنات التاريخية السورية بالمعنى العام سواء كانت مؤلفاتٍ أم مذكراتٍ أم شهاداتٍ هناك هروبٌ عامٌ من هذا الفصل العاصف، أو الاقتصار على ذكره بشكلٍ عابرٍ في حدود ما هو مدوّنٌ، أو التعتيم المطلق عليه. وفي كامل مذكرات خالد العظم التي حاولت ألا تترك شاردةً أو

واردةً إلا وتوقفت عندها ليس هناك أي توقفٍ عند هذا الفصل مع أن خالد العظم وقّع على مرسوم إعدام المرشد. وفي كامل الكتاب المرجعي المهيب بكثرة معلوماته عن المراحل لعبد الرحمن الكيالي لا نجد سوى إشاراتٍ محدودةٍ وعابرةٍ ومتناقضةٍ تصل إلى حدود الجملة الواحدة[١٧]، وتنتمي إلى الاتهام المجمَل وليس إلى التحليل، وهو ما يثير أسئلةً عديدةً عن تهرب مدرسة التاريخ السوري بكل متونها للفرعية والأساسية من ذلك الفصل الدرامي الذي اعتبره العهد يومئذٍ قضية حياةٍ أو موتٍ له. وهي في جوهرها مسألة الأقليات وقضايا الاندماج الاجتماعي التي طالما هربت مدرسة التاريخ منها.

في تاريخ المحاكم الاستثنائية التي كانت تسمى بالمجالس العدلية الخاصة، هناك حتى مطلع الاستقلال ثلاثة مجالس في التاريخ القضائي-السياسي الاستثنائي السوري، هي المجالس الثلاثة التي تتعلق بحسن الحكيم (١٩٢٠) وعبد الرحمن الشهبندر (١٩٤٠) وسلمان المرشد (١٩٤٦). المجلسان الأساسيان في ذلك التاريخ هما مجلسا قضية الشهبندر وقضية المرشد. ومن مفارقات سخرية التاريخ في حدود ما تكشفه أوراق السيّاف، أن أسلوب القيادة الوطنية الاستقلالية ماقبل وبعد الجلاء الفرنسي بشكلٍ خاصٍ مع محاكمة المرشد قد كان نوعاً من استعادةٍ بالضبط للأساليب الحكومية التي مورست ضد تلك القيادة إبان اتهامها بقضية الشهبندر. إن التاريخ نفسه يتكرر من الناحية البنيوية، فأرادت حكومة المديرين صنيعة

---

(١٧) في كل تاريخه المرجعي للمراحل لا يذكر الكيالي، وهو الوزير في فترة الدور الوطني الأول اسم سلمان المرشد سوى مرةٍ واحدةٍ ضمن واوات العطف، مع أنه أصدر كتابه في فترة استمرار اضطهاد أتباع سلمان المرشد، وتجريم كل من يجهر بانتمائه إلى الدعوة المرشدية بتهمة الانتماء إلى "جمعيةٍ سريةٍ". بل نجد لديه تحميلاً لمحافظ اللاذقية يومئذٍ إحسان الجابري مسؤوليات سوء الحكم في المحافظة، وبشكلٍ غير لائقٍ من دون أن نجد تعرضاً للمرشد الذي نقل إليه إنذار الزعامات العشائرية العلوية بمغادرة المحافظة.

الفرنسيين التامة تصفية الحساب مع الكتلة الوطنية من خلال قضية الشهبندر، بينما اختار ورثة تلك القيادة بعد الجلاء الفرنسي تصفية الحساب مع زعامات الأقليّات- التي تحركت بالتعاضد مع بعض الزعامات السنية بشكلٍ متراصٍ في مواجهة سياسات الحكومة المركزية- من خلال قضية المرشد، ومحاولة تلبيسه تهمة "الخيانة العظمى" التي برأته المحكمة الاستثنائية نفسها منها.

إن أحمد السيّاف المديني الحلبي، التلميذ المباشر لإبراهيم هنانو، هو صاحب هذه الشهادة "التاريخية-الصدمة". يخترق السيّاف الوطني ثمّ الكتلوي الشاب والناضج في هذه الأوراق بشكلٍ جذري السردية الرسمية وشبه الرسمية عن ذلك الفصل، ويضعها في مواجهةٍ حقيقيةٍ أمام أسئلة الإنصاف في محكمة التاريخ. في الآونة الأخيرة أخذت بعض هذه الشهادات المحدودة كمياً تبرز من موقع تجربتها بعض الجوانب من ذلك الفصل، لكن ليس لدينا في المدوّنات السورية الحديثة كلها سرديةٌ متكاملةٌ عن مرحلة العقدة في سردية المرشد كما نجدها في أوراق السيّاف، بل إن وثائق المحاكمة مفقودةٌ، ولم يتبق منها سوى نص الحكم المحفوظ فردياً وليس مؤسسياً في أي أرشيفٍ قضائي أو رسمي.

إن سردية السيّاف تخترق السردية السائدة والمكوّنة والمنتشرة عن ذلك الفصل، وتلقي عليه أسئلةً هي في منظور التاريخ الاجتماعي من أعقد وأصعب أسئلة التاريخ السوري الحديث. فبكل بساطةٍ يقول السيّاف إن إعدام المرشد لم يكن له أي صلةٍ بقضية "الخيانة العظمى" التي اتهمته حكومة سعد الله الجابري بها، وبرأته المحكمة نفسها منها، واعتبرها المرشد أهم شيءٍ في كل الفصل الدرامي حين اعتبر في بدء المحاكمة أن ما يهمه فقط من كل التهم الموجهة إليه هو مسألة اتهامه بالخيانة العظمى وليس الاتهامات الأخرى، واعتبر في نهايتها أن المحكمة تستحق الشكر لأنها برأته من تلك التهمة، وبالتالي لا يطلب أي رحمةٍ، بل يسير مطمئناً إلى المشنقة. السيّاف في تعاطيه مع تلك القضية لم يعطِ أي وزنٍ لذلك، فلقد كانت

قناعته راسخةٌ في أن جوهر الصراع هو ما بين إقطاعيي اللاذقية وزعمائها المحسوبين على العهد وبين المرشد، حيث قام إقطاعيو اللاذقية بتلبيسه بالخيانة العظمى، التي تبنتها الدولة بموجب مرسومٍ جمهوريٍ جعل من المحاكمة سابقةً لـ" محاكم الشعب" الثورية الاعتباطية اللاحقة التي تختنق فيها العدالة نفسها.

يضيء السيَّاف في الأوراق هذه الرؤية المختلفة بل النقيضة جذرياً للرواية السائدة، بأكبر قدرٍ من تفاصيله ومحنته في هذا الاختبار المصيري الصعب. في لغة السيَّاف رنين الصدق واستقامة الضمير، وإرادة المواجهة لدفع ثمن الموقف. وهذا شيءٌ مهمٌ في مصداقية المذكرات التي يُفترَض بها أن تكون شهادةً وليس بحثاً أكاديمياً. بغض النظر عن الموقف من سلمان المرشد فإن سردية السيَّاف تخرق الوعي السائد بتلك القضية، وتحكي روايةً متناقضةً أشدّ التناقض معها. والحقّ أن شهادة السيَّاف مع شهادتين استثنائيتين لكلٍ من قائمقام الحفة الأمير عبد الله التامر وقائد حملة الدرك العقيد محمد علي عزمت، إذا ما عدنا إلى طريقة انخراط الدولة نفسها بالقضية قد قلَبت الحسابات الحكومية كلها، وأحرجتها في ربع الساعة الأخير، فتخلَّت الحكومة -وفي الواقع الدولة ممثلةً برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير العدل بموجب مرسوم جمهوري بالمحاكمة وتفسير القضايا المسنَدة إلى المرشد- مرغمةً عن شنق المُرشد بالخيانة العظمى لشنقه بقضايا جنائيةٍ لها بدورها ملابساتها المعقدة، وتكشف أوراق السيَّاف لنا معضلاتها التي تطرح أسئلةً عديدةً عنها.

يصح أن نطلق على سردية السيَّاف في الوقت الراهن على الأقل صفة الرواية التي تطرح التاريخ الآخر الممنوع. إن هذه السردية تقول برنين صدقٍ يبرز في كل وحداتها السردية الوقائعية والبسيكولوجية رؤيتها ومعايشتها وخبرتها بكلّ ذلك الفصل الدامي. لكن أهميتها العلمية بالنسبة إلى مدرسة التاريخ السوري الحديث تكمن في أنها على الإطلاق أول روايةٍ حقليةٍ داخليةٍ مباشرةٍ عن تلك التجربة المغيّبة والمطموسة لأسبابٍ شتى

معقدةٍ. وفي ذلك تقول لنا أوراق السيَّاف، إن التاريخ ليس سرديةً مكونةً نهايةً، بل سرديةً مستمرةً في التكون، وأنه مهما صمت التاريخ بمعنى مدرسته لأسبابٍ شتى عن بعض القضايا لا بد أن يأتي يومٌ ويجهر فيه بصوتٍ طليقٍ بما يزحزح السرديات الرسمية.

ما تلعبه أوراق السيَّاف هذه في جزءٍ أساسيٍ منها هو نقل الصامت في التاريخ إلى موقع الناطق، ونقل منطقة الصمت في مدرسة التاريخ السوري الحديث إلى منطقة الصوْت. ومواجهة الجميع بأن هناك تكويناتٍ في سورية أخرى تسكت عنها مدرسة التاريخ السوري المهَيمِن. يمكن أن نفهم مذكرات السيَّاف على مستوى غاية الحرية أنها ليست اليوم وقد تمّ نشرها لترسيم حقيقةٍ أو إنكارها، بل بوصفها دعوةً حواريةً للإنصاف والعدالة في رحاب التاريخ المعقّد المستمر قبل الآن وبعده وفي المستقبل. ومن الطبيعي بحكم الطمس أن يتم هنا التركيز على ما يضيء وضعية المحكوم وليس الحاكم، والمسيطَر عليه وليس المسيطِر، والضحية وليس الجلاد، فرواية الحاكم صائتة بينما رواية المحكوم صامتة.

في منهج التحقيق

قام منهج التحقيق على ما يلي:

١- حافظنا بشكلٍ دقيقٍ على الأوراق كما سلّمها الورثة، وتحتوي على تشطيباتٍ تسويديةٍ محدودةٍ جداً قام بها الورَثة لاعتباراتٍ تخصهم، غير أنها في حدود تمكننا من الاطلاع عليها لاتخل أبداً بما هو جوهري وصيغي في اتساق المذكرات. واقتصر تدخلنا بشكلٍ محدودٍ للغاية شكلياً على بعض أخطاء لغويةٍ بسيطةٍ، في حين أبقينا على الأخطاء الشائعة. وقمنا بحذف الواوات في مطالع المقاطع، حيث كتب السيَّاف مذكراته كحلقةٍ متصلةٍ ضمن سمة الجريان.

٢- قمنا بتقسيم الأوراق المتوفرة إلى قسمين، وهو ما ينسجم في تقديرنا مع تصميم السيَّاف للمذكرات في ثلاثة أقسامٍ تبقى منها هذه

الأوراق، مع استمرار البحث للعثور على المتبقي، وضمه إلى طبعاتٍ جديدةٍ محتملةٍ لهذه المذكرات. ولكننا حافظنا على جميع العناوين الداخلية التي وضعها السيّاف، ولم نضع سوى عناوين داخليةٍ محدودةٍ تمت الإشارة إليها في موضعها.

٣- بغية استكمال الممثلين وأصحاب الأدوار في مسرح اللعبة المأساوية، فإننا حرصنا في الهوامش قدر الإمكان على تقديم تعريفٍ وصفيٍ - سرديٍ بكل شخصيةٍ أو واقعةٍ أو مكانٍ يرد في أوراق السيّاف. وقد اعتمدنا هنا عموماً وقدر الإمكان والمتوفر تقديم سيرة الشخصية عن نفسها كما كتبتها بنفسها في شكلٍ موجزٍ عن سيرتها الذاتية مع قدرٍ يسيرٍ من التحليل، لا يلغي مركزية الشخصية في الرواية عن ذاتها. ولقد أسهبنا نسبياً في التعريف بالشخصيات التي تقل المصادر المتوفرة عن سيرتها في حين حاولنا الاختصار والتكثيف بالنسبة إلى الشخصيات المعروفة.

٤- لجأنا في الهوامش إلى إضاءة السياق التاريخي-السياسي والاجتماعي قدر الإمكان، كي يتم وضع الوحدات السردية للمذكرات في سياقها، حتى وإن احتمل ذلك بعض عناصر البحث التحليلي. واستفضنا بالملموس وليس بالمعروف، وقمنا بالإحالة إلى بعض المراجع الأساسية التي لا غنى عنها في عملية التراكم المعرفي بالنسبة إلى البحوث اللاحقة. إن كلّ سطرٍ كتبه السيّاف يستدعي تاريخاً شديد التعقيد، كان واضحاً لديه بهذه الدرجة أو تلك، لكنه لم يقم بالاستفاضة به بحكم أنه معنيٌ بكشف تجربته في التاريخ وليس باختصاص المؤرخ المختلف. ولقد تولّى التحقيق إضاءة خلفية ذلك في حدود سياق المذكّرات، حيث لم نستخدم هنا إلا جزءاً من البيانات المتوفرة لدينا. ولقد كانت عملية التحقيق كما نفهمها ونمارسها مضنيةً وشاقةً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى بالنظر إلى تهميش الجانب المسكوت عنه في التاريخ السوري الحديث، والتعتيم عليه، وندرة الوثائق المتوفرة عنه.

لقد حكَمنا هنا في ذلك كله سياق المذكرات ونصها وليس حجم

البيانات بحدّ ذاتها. ولاريب أننا ركزنا بشكلٍ خاصٍ تبعاً لعقدة سردية السياف على إضاءة ذلك السياق، خشية ألا نتمكن من العودة إليه في أعمال لاحقة، فتم عرض السياق بقدرٍ كافٍ وأحياناً بشكلٍ مسهبٍ تبعاً لتعقيد الواقعة المروية، وأحياناً أقل بشكلٍ بحثيٍ مساعدٍ مستقبلاً لمن سيواصل هذا النوع من البحوث. وبالنظر إلى ضعف التاريخ المناطقي السوري فإننا لجأنا خلافاً للعادة في تحقيق المذكرات إلى الإسهاب في حدود سياقها عن معطياتٍ وحيثياتٍ وتواريخ ووقائع مطموسة في مدرسة التاريخ السوري المعاصر، كي يتم تغطية جزءٍ من تلك الثغرة.

٥- بالنظر إلى حساسية التاريخ الشفهي وتعقيداته واصطفافاته العاطفية فإننا لم نلجأ إليه بحكم بُعد الفترة الزمنية، واختلاطاتها العاطفية السلبية أو الإيجابية إلا بشكلٍ محدودٍ ومدروسٍ يكاد لا يُذكر، وبعد فحصه نقدياً وفق قواعد التواتر، والمؤيِّدات المدونة، ومدى قبول السياق لها، مع أن الذاكرة المرشدية عن ذلك تتميّز بالجماعية المثابِرة على غرار ذاكرة الأقليات. ومن هنا قام التحقيق بشكلٍ أساسيٍ على توثيق كل ما يتعلق بشخصيةٍ أو حدَثٍ ما، بالاعتماد على المصادر أو الأوراق المدوّنة. بهدف الإضاءة، وتوفير فضاءٍ مساعدٍ لفاعلية القراءة.

٦- لم نتطرق إلى الجوانب اللاهوتية المعتقدية إلا في حدودٍ مضبوطةٍ وضيقةٍ تفرضها طبيعة المذكرات، بحكم أن التاريخ الاجتماعي- السياسي هو الإشكالية هنا في عملية التحقيق وليس تاريخ المعتقدات، التي من نافل القول إننا ننظر إليها في ضوء التنوع وليس التفاوت.

٧- قمنا في الهوامش بقدرٍ كبيرٍ من التفصيل بمقارنة ما يذكره السيّاف من وقائع ومجرياتٍ وشخصياتٍ، مع أوراق ومدوَّنات اللاعبين الآخرين، بقدر ما يسمح به سياق المذكرات، ولا سيّما فيما يتعلق بقضية المرشد، باعتبارها فصلاً مطموساً وشديد التشوه والتنميط في التاريخ السوري الحديث. وفي قضية الجانب المخفي من المحاكمة قمنا بمقارنة ما يذكره السيّاف مع برقيات محافظ اللاذقية يومئذٍ عادل العظمة، والتي لم

تُنشر في أوراقه وأوراق أخيه نبيه العظمة التي حققتها المؤرخة القديرة خيرية قاسمية.

٧- كانت الصحافة مادةً مساعدةً في التوثيق بخصوص محاكمة المرشد تم التعامل معها بحذرٍ، وليس مادةً أساسيةً، بالنظر إلى التأثيرات الحكومية خلال تعقد قضية المرشد، واستخدام الحكومة السورية المال العام في تعبئة الرأي العام في الداخل والخارج ضدّ المرشد. وتمّ الاعتماد الأساسي هنا على أعداد الجريدة الرسمية، والوثائق والبيانات المدوّنة.

٨- تمّ الاعتماد في الهوامش وبقدر العلاقة مع موضوعها وفق ما تورده المذكرات أو تشير إليه، أو يقع في فضائها على جزءٍ من الأرشيف الفرنسي الاستخباري بهدف المقارنة، ووضع قاعدة بياناتٍ متنوعةٍ، معتمدين في ذلك على الاستفادة من حدود ما تمّ إنجازه سورياً حتى الآن من تراكمِ معلوماتٍ مستمدٍ من ذلك الأرشيف.

٩- بالنظر إلى أن الدعوة المرشدية ما زالت تمثل على الرغم من جهريتها ورفضها للإسرارية "لغزاً" محاطاً بكثيرٍ من التنميط والتبسيط والتصلب، فإننا تطرقنا إليها في الحدود التي يسمح فيها سياق المذكرات بشكلٍ مرافقٍ وليس بشكلٍ أساسيٍ، وفي الحدود التي تضيء الدعوة المرشدية نفسها ضمن ما تستدعيه المذكرات، ووفق مفهوم الدعوة المرشدية عن نفسها بنفسها.

١٠- لقد حاول البحث أن يتبع منهجيةً تلامس الصرامة في التحقيق، ودعوة الوثائق والسياقات لتتحدث نسبياً نفسها بنفسها عن نفسها. وكان رائده في ذلك ليس مجرّد إنصاف "الضحايا" وما أكثرهم أفراداً وجماعاتٍ في التاريخ السوري الحديث، بل والتحول من السردية العصبوية للتاريخ إلى طرح مقاربةٍ مختلفةٍ للحقيقة التاريخية التي تختلف بطبيعتها عن الحقيقة العلمية، وتحتمل بؤرات نظرٍ متعددةً هي جزء من تشكيل التاريخ كسرديةٍ، وذلك بشكلٍ "حياديٍ" أو نقديٍ بكلمةٍ أدق وفق تقاليد البحث العلمي

الذي لا يمكنه أن يؤدي وظيفته إلا إذا أخلص لطبيعته العلمية.

يمثّل متن هذه الأوراق في النهاية منظور صاحبها أحمد السيّاف وأفكاره وشهادته بوصفه ينتمي إلى الجيل الثاني في الكتلة الوطنية لتجربته مع كلٍ من إبراهيم هنانو وسلمان المرشد، قبل الاستقلال وبعده. بينما تمثل هوامشنا مجرد شروحاتٍ لها تنطلق من بؤرها، وتنطوي أحياناً على قدرٍ من التحليل. وتمثّل هذه الأوراق إحدى المدوّنات الإضافية في مصادر دراسة بعض جوانب التاريخ السوري الغامضة أو المغيّبة أو المطموسة في الفترة الانتقالية المعقّدة من الانتداب الفرنسي إلى الاستقلال، التي ينكب الباحث على دراستها، وفي سياقها القسم المطموس المتعلق بمجريات "قضية المرشد" وتعقدها خلال العامين ١٩٤٥-١٩٤٦، ونشأة المرشد وتطوره ومصائره بأكبر ما يمكن فيه للتحليل أن يعتمد على أوسع بياناتٍ بما فيها البيانات الفرنسية والبريطانية والسورية، وتنخيل الدراسات الفرنسية والأمريكية والألمانية "الأكاديمية" المحدّدة والعديدة التي صدَرت حول ذلك، والمتأثرة كثيراً في حدود اطلاعنا على بعضها بمعطيات السردية المسيطِرة. ولقد تمّ بالفعل جمع جزءٍ مهم من ذلك إن لم يكن معظمه. بل وتمّ العثور أساساً على هذه المذكّرات في سياق ذلك البحث.

يعجز الباحث عن ذكر أسماء كل أولئك الذين مدّوا إليه يد العون الفعّال في بحثه عن تلك الفترة، أو في تحقيق هذه المذكرات لكثرتهم، ولعزوف العديد منهم تواضعاً عن ذكر أسمائهم، لكنه لا يجد بدأً من توجيه الشكر الخاص لكلٍ من الأستاذ أسعد صقر والأستاذ محمد كامل الخطيب والأستاذ هاشم عثمان والأستاذ نور المضيء المرشد، الذين أمدوه ببعض الوثائق والبيانات النادرة المهمة عن موضوع بحثه عموماً، وهو ما استخدمه الباحث جزئياً في تحقيق هذه المذكرات خصوصاً، وكان لحواراته المفتوحة والغنيّة معهم أكبر الأثر في استجلاء الصورة من كافة جوانبها المختلفة وبمنظوراتٍ متعددةٍ بأكبر قدرٍ ممكنٍ. ولا بدَّ هنا من شكر الأستاذ محمد خالد النايف مدير دار الكتب الوطنية بحلب وكافة العاملين فيها على

ما قدّموه من تسهيلاتٍ كبيرةٍ مشكورةٍ للباحث، كما لا بدّ من شكر عائلة أحمد السيّاف الكريمة ولا سيما ابنته السيدة نبال السيّاف، التي قدّمت لنا ما بحوزتها من أوراق والدها، ووافقت على نشرها، وتحملت منا اتصالاتٍ تكاد أن تكون لامحدودةً لكثرتها، ووعدت مشكورةً على الرغم من قناعتها باكتمال مذكرات والدها بمشاطرتنا البحث عما تبقى من أوراقه.

إهـــداء

احمد نهاد السيَّاف.. ايها الوالد الخالد العظيم

أنت حيٌ في فكري وعقلي وروحي وكياني وفي كل ذرةٍ من وجداني.

أغلى درّة قدمتها لي عند ولادتي ومازالت تدفعني في لحظات اليأس إلى العزم والكفاح والأمل المشرق قولك: "طرقت السماعة وقلت ليتها تموت، ثم عدت لنفسي أبحث عن نفسي أترى عادت إليَّ أيام الجاهلية؟ ولكن لا يا بنيتي ليس ضنّاً بك وإنما خوفاً عليك من أن تنوئين عن حمل عبء خلفته لأخيك نضال. فروحي وكوني له في معاركه نبال".

أأنسى؟ لن أنسى طفولتي بين يديك أيها المفكر الكبير، أيها الإنسان العظيم. لن أنسى كيف كنت تغذي نفسي وأنا في الخامسة من العمر بالتذوق الأدبي وتعلمني إلقاء الشعر وتشبع روحي بمبادئ الأخلاق والتسامح والعدالة وحب الوطن.

أأنسى؟ لن أنسى أول كتاب قدمته لي وأنا في العاشرة "حياة غاندي" وتلاه "مذكرات نهرو". وطلبت مني أن أقرأ كل يوم (١٠ صفحات) ونلتقي مساءً لنتحاور ربما قرأت وفي يدك غليون، ونظراتك العميقة تخرق كياني، ويا لفرحتي عندما تبتسم للراحة لأدائنا في المساواة والعدالة والعزم والإرادة في مكافحة الظلم الاجتماعي والاستعمار.

وبحكم عملك في الريجي والسياسة تنقلنا بين حلب واللاذقية وبيروت ودمشق وكلُّك عزم وتصميم.

ومضت السنين واشتعل الشيب برأس الحكيم وانحنى القوام الصامد من عبء السنين. ساعات طويلة من الصمت العميق أمضيناها معاً في التأمل والتفكير لإعادة الذاكرة وإحياء الماضي وتوضيح الغامض من التاريخ لإظهار الحقيقة والبوح بما يكمن داخل النفس الحرة الأبية من حقائق تجسد عدم المساواة والظلم عبر التاريخ قبل أن تخفت أنفاسك بين الضلوع.

وتتالت الجلسات اليومية المطوّلة ندون معاً ما تمليه عليّ من أحداث وأحداث، تسرع بأنفاس لاهثة لتسبق الزمن. لتخرج شعاع النور الغامض والحقيقة التاريخية كوميض كان متخفياً في الظلام. هذه هي مذكراتك يا والدي الأصلية والصحيحة كما أمليتها عليّ بنصّها الكامل والدقيق "شعاع قبل الفجر" أحمد نهاد السيّاف.

نبال السيّاف

القسم الأول

تيه العرب

لقد أحسَّ شباب تركيا المهيمنون منهم على الحكم والطامحون إليه بما تعكسه الفعاليات العربية على كيان الخلافة العثمانية وإمبراطوريتها، فاتخذوا من رجعية وجمود وأنانية السلطان، وانغماسه بالشهوات، وابتعاده عن واقع كيان الدولة، وما اتسم به حكمه من جورٍ وإرهابٍ حجةً لتقويض حكم الفرد، وإعلان الدستور الذي يقيّد السلطان، ويخضِع تصرفاته للسلطة التشريعية.

تسلَّم أولئك الطامحون من شباب تركيا الفتاة مقاليد الحكم دون أن يتخذوا من التاريخ عبرةً. وقد ظهروا بمظهرٍ مدني أرادوا معه الارتفاع عما اتصفت به دولتهم في السابق من شعارٍ ديني؛ ليسبغوا عليها شعاراً طرحته الثورة الفرنسية من عدالةٍ وحريةٍ ومساواةٍ، والتي كانت أقوى معاول اتخذتها اليهودية العالمية لتقويض دعائم الدول التي كانت تستمد سلطانها من أسسٍ دينيةٍ مسيحيةً كانت أم إسلاميةً في الشرق أو في الغرب.

إنّ طرح هذه الشعارات بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية كان من العوامل التي ساعدت على تفكيك الرابطة الدينية التي استغلّها السلطان – كما أسلفنا– لتضليل الشعوب العربية عن كيانها القومي للضياع في زعم المفهوم الديني، كما ساعد طرح هذه الشعارات الجديدة على تنبه صانعي الثورات في الغرب، من تلامذة أبطال المسألة الشرقية، إلى النفوذ من التصدع الجديد لكيان الإمبراطورية العثمانية، مستغلين الفكرة القومية، ليدعموا طموح الشباب العربي في إعادة بناء كيانه، متظاهرين بالعطف على

مصالح الكيان العربي، محاولين ما أمكن إخفاء مطامعهم من وراء ذلك الدعم.

كانت حرب ١٩١٤-١٩١٨ (الحرب العالمية الأولى) ميداناً لالتقاء الرغبات العربية بالمطامع الأجنبية. عربٌ يعملون في سبيل الخلاص من النير العثماني وبعث دولتهم العربية من جديدٍ، وغربيون مشحونةٌ نفوسهم بالحقد من هزائم التجريدات الصليبية .وأذهانهم مشبعةٌ بالمخططات الاستعمارية لاقتسام الرجل المريض أي الدولة العثمانية، واستثمار مرافق وثروات البلاد العربية الخاضعة لنفوذهم. والتقت مطامع الأغرار من العرب مع مطامع المغرّرين من الغرب ممثلةً باتفاقيات الملك حسين - مكماهون، وما انطوّت عليه من مقاصد حجَبت عن شريف مكّة حقيقة المطامع الغربية بما زخَم مكماهون رسائله من عبارات التبجيل والتقديس والتعظيم حول مفهوم الكيان العربي، وتحديد الدولة العربية وحدودها. واضطر العرب تحت ضغط الظروف القاهرة للبقاء في صف الحلفاء.

من منطلق تحقيق الأهداف التي رسمها مؤتمر بازل للصهيونية العالمية، كان شباب الدونمة، الذين اعتنق أجدادهم اليهود الديانة الإسلامية، قد وصلوا عن طريق الكليات العسكرية إلى مركز الصدارة في الجيش التركي وجمعية تركيا الفتاة، وراحوا يعملون على إغراق المملكة العثمانية في الديون والتقهقر الاقتصادي، كما وسّعوا رقعة الخلاف بين السلطان عبد الحميد وبين جماهير الشعب، وعملوا على إثارة الخلاف والبغضاء بين العرب والأتراك عن طريق تسلط عناصر تركيا الفتاة على الحكم. ومن منطلق هذا الواقع راحت الرأسمالية اليهودية تساومه على إنقاذ البلاد مما تتخبط فيه من ضائقةٍ ماليةٍ لقاء منح الصهيونية العالمية فرماناتٍ تمكّنهم من امتلاك أراضٍ، وإقامة المستعمرات في فلسطين.

تجاه رفضه المستمر قام مدحت باشا أبو الدستور مستنداً على ما لهذه الصهيونية من نفوذٍ في الجيش والسلطة المدنية بخلع السلطان عبد الحميد، وإعلان الدستور المستمد من شعارات "عدالة - حرية - مساواة" التي

جعلت المجال فسيحاً أمام يهود الدونمة، وقد أصبحوا أبطال تركيا الفتاة من إخضاع سياسة تركيا الخارجية بما يتفق ومخطط الصهيونية. وكان زعيم الانقلاب قد زار السلطان عبد الحميد في منفاه بسالونيك ليقول له: "لو ماشيتنا لبقيت سلطاناً"، فتنكّر له عبد الحميد، وأوصى من تبقى بالحكم ممن تربطهم به قرابة الفكر والهدف قائلاً: "لم أتنازل عن شبرٍ واحدٍ من أراضي المملكة وفلسطين بشكلٍ خاصٍ رغم كل الإغراءات، ورغم الوضع العسير الذي كانت تتخبط به البلاد، أنا انتهيت لكنني أوصيكم بألا تتورطوا بدخول حربٍ ضد بريطانيا، هذا إذا كنتم حريصين على الحفاظ على فلسطين وعلى ديمومة المملكة، لأن بريطانيا هي الدولة الأولى والوحيدة التي باستطاعتها تفكيك المملكة وإضاعة فلسطين".

لكن الهيمنة الصهيونية على الحكم، وتبعاً للخطط اليهودية وخبرتها في إشعال الحروب، استطاعت زجَّ تركيا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلف الألماني النمساوي. ولسنا هنا في مجال استعراض مراحل الحرب، وما جرَّته على المملكة العثمانية من هزيمةٍ وضياعٍ وانتصارٍ للحلف البريطاني - الفرنسي - الأميركي الذي يمثل اليهودية العالمية، والتي دعمته بكافة إمكاناتها المالية والعلمية، واستطاعت عن طريق هذا الواقع انتزاع وعد بلفور، وبالتالي إقرار معاهدة سايكس - بيكو التي جزّأت البلاد العربية إلى دويلاتٍ خلافاً لمعسول الأماني التي اختزنها المرحوم الشريف حسين، والذي خيّل إليه آنذاك أن ما بذلته بريطانيا عن طريق مكماهون ولورانس من فعاليةٍ ومالٍ ستجعله ملك العرب، والمحافظ على فلسطين. وإذ بأمانيه تتبخر، ويذهب ضحية مطالبته باستقلال البلاد العربية ووحدتها، وليكون ضحية فلسطين يُدفن في أرضها.

نشوء دولة سورية

كانت سورية إحدى أقسام المملكة العثمانية إبان دخولها وهزيمتها في الحرب، ولم يكن آنذاك وسائط إعلامٍ فوريةٍ تطلع الشعب على مجريات

الحرب سوى ما تذيعه القيادة من نشراتٍ مختصرةٍ ومضلّلةٍ تطمئن الشعب، في وقتٍ تكون فيه الجيوش منسحبةً من الجنوب إلى الشمال، ومن دمشق عبر حلب باتجاه الحدود التركية انسحاباً كيفياً، هائمةً على وجهها تلاحقها القوات البريطانية بأسلحتها الآلية الحديثة، إلى جانب هجّانة البادية، وهم يمتطون الإبل بقيادة الشريف ناصر.

راحت الانفجارات تهزّ مدينة حلب من جرّاء تفجير مستودعات الذخائر المفخّخة التي خلّفها الألمان والأتراك قاضيةً على العديد من المغامرين الذين حاولوا دخولها بهدف الاستيلاء على محتوياتها، وكان أضخم هذه المراكز مسجد الإمام الحسن غربيّ المدينة والمعروف بالمشهَد[1]. أما المدافع التي تُجرّ بالخيول فقد كانت في مواقعها مجالاً للعب الأطفال، وأما الأسلحة الخفيفة فقد تكدّست في بضع نقاطٍ من المدينة، حيث جرى إتلافها حرقاً من قبل المنسحبين، ومازال في الطريق الممتد من حلب إلى إعزاز منطقة تدعى "قبر الإنكليزي"[2] نسبةً إلى مقتل أحد الضباط البريطانيين الذين كانوا يتعقبون الجيش التركي المنسحب.

الجنرال أللنبي يعلن زوال الحكم التركي

.. ويقف الجنرال أللنبي قائد الجيوش البريطانية في الشرق مع قصف مدافع الاحتفال معلناً انتهاء الحكم التركي على سورية وقيام الدولة العربية فيها، ولأول مرةٍ يشاهَد ضباطٌ قادةٌ عربٌ يرتدون زياً عسكرياً حديثاً وعلى رأسهم العقال فوق السدارة. وقد عيّن جعفر باشا العسكري وهو عراقي (أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء العراق) حاكماً لولاية حلب[3]، وقد عمت الاحتفالات والأهازيج مختلف أرجاء مدينة حلب فرحاً بالخلاص من الحكم التركي.

تبعاً لانسحاب تركيا من الأراضي السورية فقد ابتدأت حملة نزوحٍ متبادلةٌ بين الأتراك المقيمين في سورية والعرب المقيمين في تركيا، وقد حلّ العرب القادمون من تركيا محلّ الأتراك في الوظائف الحكومية التي أصبحت

شاغرة برحيلهم، إلا أن هذا لم يمنع عدداً من العائلات التركية من البقاء دون أن يُصيبَها ضررٌ بحيث استمرت في حياتها الطبيعية، ذلك أن ستة قرونٍ من التعايش والاندماج بين العرب والأتراك في ظل الحكم العثماني خلقت نوعاً من الترابط الاجتماعي، مما جعل معاملة السكان لهم معاملةً طيبةً، وسارت الأمور كما كان يتخيلها بعض المثاليين من الذين يتطلعون لحكمٍ قوميٍ عربيٍ.

نودي بالأمير فيصل ملكاً على سورية بقرارٍ من المؤتمر العربي الأول[٤] الذي ضمّ نواباً من مختلف المدن السورية. وكان هنانو[٥] وسعد الله[٦] نواباً فيه. إلا أن ذلك العرش لم يدم طويلاً، إذ اكتنفته الانقسامات والمؤامرات من الداخل. وأفاقت مدينة حلب ذات صباحٍ لتفاجأ بنزوح الجيش البريطاني المعسكِر حولها مما أثار الفزع في النفوس. إلى أين المصير..؟ وإذ بأنباء تُروى من دمشق عن اتفاق بريطانيا وفرنسا بحيث تنسحب بريطانيا عن سوريا لتحلّ محلها فرنسا لقاء تنازلها لبريطانيا عن الموصل وآبار نفطها[٧].

هنا راحت الرؤوس المفكّرة من المخضرَمين ومن قادة الجيش التركي من العرب يبحثون إلى أين المصير؟ سؤالٌ جوابه مجهولٌ. وإذ بمنشور الجنرال غورو[٨] يُلقى من الطائرات يدعو فيه المواطنين السوريين إلى عدم مقاومة الزحف الفرنسي، لأن فرنسا دولة الحرية إنما جاءت إلى سورية لتحرير المواطنين السوريين من الحكم التركي، ومن الإقطاع، إلى ما هنالك من الوعود المعسولة، وقد أرسل إنذاراً إلى الملك فيصل يطلب فيه حلّ الجيش الوطني، والقبول بالانتداب الفرنسي، أو التخلي عن العرش، والنزوح عن سورية. وانقسم الشعب إلى فريقينْ، فريقٌ يؤيّد الحرب وفريقٌ يؤيّد السلم، وضاع فيصل بين الفريقينْ، ولكنه اضطر إلى القبول بالمفاوضات، وأرسل كتاباً بذلك حمله رئيس الوزراء آنذاك جميل الألشي[٩] إلى بيروت ليسلّمه إلى القيادة الفرنسية ولكن لأسباب - اختلف المؤرخون في تعليلها - تأخر وصول الرسول إلى ما بعد الساعات المحدّدة للبدء بالزحف على سوريا، مما جعل الجنرال غورو يتخذه ذريعةً للبدء بالزحف،

وما تلاه من معركة ميسلون، فما كان من الملك فيصل وحاشيته إلا أن امتطوا القطار المتجه جنوباً حيث النفوذ البريطاني، وحيث انتقل من هناك إلى العراق ليُنصَّب ملكاً عليه.

سوريا تحت الظل الفرنسي

عودةٌ إلى سورية حيث أصبح الشعب في حيرةٍ من أمره، ولا يعرف مصيره، باحثاً عن هويته الضائعة بعد أن انقسم على نفسه بين قوميين جمهوريين مؤيدين لمؤتمر باريس الذي ذهب عددٌ منهم شهداء على أعواد المشانق في ٦ أيار، وهم يتساءلون: هل تخلّصنا من نير الاحتلال التركي لنقع تحت حكم الانتداب الفرنسي؟! من منطلق هذا الاتجاه القومي كان المسيحيون يؤيدون ضمناً فرنسا ضد بريطانيا، وينتظرون منها إعلان جمهوريةٍ تسودها الديموقراطية، وبين أنصار النظام الملكي الإسلامي الذي يستهجن الاتجاه القومي.

في هذه الفترة وبعد أن أكملت فرنسا سيطرتها على سورية قامت بفصل لبنان عنها، بعد أن ضمّت إليه عدداً من الأقضية الملحقة بدمشق وجعلت منه دولة لبنان الكبير، أما بقية الأرجاء السورية فقد قُسّمت إلى دويلاتٍ هي دولة دمشق - دولة حلب - دولة العلويين - دولة جبل الدروز ولواء الإسكندرون. إضافةً إلى النظام العشائري المستقل وغير الخاضع للقوانين السورية.

لقد أنشأت فرنسا جهازاً خاصاً بها باسم المفوضية العليا يضم مديرياتٍ تهيمن على كافة حكام الدويلات، بحيث عيّنت إلى جانب كلّ حاكمٍ سوريٍ مندوباً للمفوض السامي هو الحاكم الفعلي للدويلة، كما أقامت في مراكز الأقضية ضباط استخباراتٍ لهم الكلمة العليا والقول الفصل. ونتيجةً لتقسيم سورية إلى دويلاتٍ تفشّت الروح الإقليمية بمفهومها الضيق، وراح أبناء دمشق يُعادون إلى دمشق، وأبناء حلب إلى حلب، وأبناء كلّ دويلةٍ إلى دويلاتهم.

دعوة هنانو للثورة

في هذه الفترة دعا هنانو إلى اجتماعٍ حضره عددٌ من القادة العرب الذين شغلوا مراكز حساسةً في الجيش التركي كما في المناصب الإدارية، وتم الاجتماع في حلب بحضور بعض وجهاء المدينة، حيث اتفقوا على الاتصال سراً بمصطفى كمال (أتاتورك) وأرسلوا مندوباً عنهم وهو جميل إبراهيم باشا[١٠]، وكان ضابطاً يشغل وظيفةً في القيادة العسكرية في اسطنبول، ليطلعوه على عزمهم إعلان الثورة، وطلبهم دعماً عسكرياً بالسلاح والضباط وخاصةً منهم من كان من أصلٍ سوريٍ، فكان أن أرسل لهم ثلاثة ضباطٍ، اثنان منهم من مواليد انطاكية والثالث من مواليد حلب، إضافةً إلى كميةٍ من الأسلحة الخفيفة والذخائر ومدفعٍ واحدٍ.

طلب الجانب التركي أن يلتقي بهنانو مباشرةً[١١]، وبعد أن تمّ اللقاء برفقة الضابط هاشم نجيب جمال[١٢]، والذي تمّ الاتفاق فيه على تزويده بمدفع وضابطينْ من مواليد انطاكية هما بدري وعاصم مع خمسين جندياً نظامياً مع رشاشاتهم[١٣]، أخذت الثورة بالتنامي، وبلغ عدد الثائرين أكثر من ألف مسلحٍ زوَّدتهم تركيا بالبنادق والعتاد، واحتل الثوار أقضية إدلب - حارم - معرةِ النعمان وجسر الشغور. وتبينّ فيما بعد أن العامل الرئيسي الذي دفع الأتراك لتقديم الدعم لثورة هنانو هو تخفيف الضغط العسكري عن قواتهم المدافعة عن كيليكيا في وجه الفرنسيين. واشتدّ أوار الثورة واتسع نطاقها بحيث شملت مناطق جديدةً حتى أصبحت على بعد ٣٥ كلم من مدينة حلب.

هنانو مع الأسرى

بعد معارك نشبت مع الفرنسيين في منطقة جبل الزاوية عاد هنانو إلى مركز قيادته، حيث التقى بمجموعة أسرى من ضباطٍ فرنسيين وجنودٍ غالبيتهم من شمالي أفريقيا، وبعد أن أكرمهم توجه إليهم قائلاً: "إخواني.. لا أتحدث إليكم كأسرى بل كإخوانٍ جمعت بيننا وحدة الدين. أنتم جيء

بكم من بلادكم لمحاربتنا، وأنتم تجهلون ضدّ من توجّهون رصاص بنادقكم التي توجّهونها إلى صدور إخوانكم المؤمنين، ولما كنا لا نستطيع أن نوفّر لكم ما تستحقون من كرم معاملة الأسرى، لأننا لسنا بدولةٍ بل نحن ثوارٌ، لذلك أعرض عليكم أحد حلّين، فإما أن يلتحق بنا منكم من يشاء، أو نعيدكم إلى قلعاتكم، ولما كانت الأنظمة العسكرية تفرض على المقاتل ألا يتخلى عن سلاحه إلا بالموت، ولكي لا تعودوا مجرّدين منها حفاظاً على كرامتكم أمام قادتكم الفرنسيين، فأعيد إليكم سلاحكم كي لا تعودوا أذلةً، وأنا واثقٌ بأن هذه الأسلحة لن توجهونها بعد اليوم إلى صدور إخوانكم الذين يدافعون عن دينهم وكرامتهم تحت شعار "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله".

لقد آثر معظمهم العودة، فأعيدوا مرفَقين بعددٍ من الثوار، وما إن اقتربوا من حدود المعسكر الفرنسي حتى رفعوا شارةً بيضاء، حيث فُتح الطريق أمام الأسرى لدخول المعسكر، وقفل الثائرون راجعين إلى مراكزهم. وفي اليوم التالي ظهرت شارةٌ بيضاء تلوّح عن بعدٍ مما يشير إلى أن رسولاً يحمل رسالةً إلى الزعيم هنانو، تُظهر بأن الكولونيل (عميد) فوان أحد قادة الجيش الفرنسي، يرغب في مقابلة هنانو الذي قابل الطلب بإيجابيةٍ، وأفسح الطريق بين مراكز الثوار للقائد الفرنسي، حيث نقل إلى هنانو إعجاب القائد الأعلى الجنرال غوبو بالتصرف الحكيم والنبيل الذي عومل به الأسرى من الجيش الفرنسي، مما دفع به (لإبداء) الرغبة للالتقاء بقائد الثورة، فاعترض بعض الحاضرين من رفاق هنانو وهم ينظرون بعين الشك إلى دعوة غوبو على أنها خدعةٌ. وقد فهم الكولونيل فوان ذلك، فأقسم بشرفه العسكري أنه لن يمسّ هنانو ومن معه أيّ سوءٍ، وإن لم يرتضوا بذلك فهو على استعدادٍ للبقاء شخصياً كرهينةٍ لدى الثوار إلى حين عودتهم بأمانٍ، غير أن هنانو اكتفى بالقسَم، واتفق معه على زمن الاجتماع، ومكان عقده الذي حدّد في قرية كورين(١٤).

اتجه هنانو ومن معه في الفترة المحدّدة، وما إن اقتربوا من حدود

المعسكر حتى رفعت من قِبلهم الراية البيضاء، قابلتها شارةٌ مماثلةٌ من المعسكر، ولدى دخولهم المعسكر أدّت لهم التحية ثلةٌ من حرس الشرف من الجنود الأفريقيين، واستقبلهم الكولونيل فوان في مخيّم الجنرال غوبو الذي دخل عليهم بعد فترةٍ وجيزةٍ مبدياً تقديره لأسلوب الفرنسيين. وأثناء المناقشة في مواضيع الساعة، شعر هنانو أن في لهجة الجنرال غوبو العسكرية شيئاً من التحدي والغطرسة، مما دفع به إلى اعتماد لهجةٍ مماثلةٍ، فقال غوبو: "هل نسيت أنك تخاطب قائد الجيوش الفرنسية في الشرق؟"، فردّ عليه هنانو: "وأنا كذلك قائدٌ لثورة سورية ضد الانتداب"، مما أثار خشية فوان اتخاذ غوبو لإجراءٍ يتناقض والالتزام الذي أخذه على نفسه فوان، فتوجّه إليه مذكّراً بأن هنانو ورفاقه إنما حضروا استناداً لقسمه بشرف فرنسا العسكري، الذي ارتضاه هنانو ضماناً وحيداً. عندها سأل غوبو هنانو: "أما خشيت من المجيء إلينا؟"، فقال: "كلا، جئت استناداً لعاملين، عهد الشرف الذي التزم به فوان، والفترة الزمنية التي حدّدها رفاقي لانقضاء مهمتنا التي تنتهي بعد فترةٍ وجيزةٍ". من جملة العروض التي تقدّم بها الجنرال غوبو أثناء المناقشة، إقامة دولةٍ تضم لواء إسكندرون وحلب ينصّب هنانو أميراً عليها، على أن تُلحق اللاذقية بدولة لبنان، فأجاب هنانو: "لا أستبدل تاجاً وضعه ربي على رأسي منسوجاً من قلوب الشعب بتاجٍ مرصعٍ باللآلئ تضعه يد جنرالٍ فرنسيٍ، ولا أقبل بتقسيم سورية"(١٥).

وفقاً للاتفاق الفرنسي البريطاني توقف الأتراك عن دعم الثورة بالسلاح، كما عاد الضباط الأتراك الذين كانوا قد نُدبوا إلى تركيا، وأخذت الثورة في الريف كما في المدن تنقسم على بعضها جماعاتٍ وأفراداً، واضطر هنانو إلى الانسحاب من سورية عبر حمص وجبل الدروز، وأثناء مروره بحمص لجأ إلى بيتٍ متطرفٍ لا يعلم مَنْ أصحابه. طرق الباب، فاستقبلته امرأةٌ، سألها إن كانوا يقبلون ضيفاً، فأسرعت لاستقباله، ونادت زوجها أبا خالد، الذي تعرّف عليه، وبحث معه إمكانية وصوله إلى

عمّان عن طريق السويداء، فأسرع صاحب الدار إلى تغيير لون الحصان، كما أحضر له لباساً يختلف عن لباسه ومواصفاته المذاعة بين القبائل لكسب الجائزة التي أعلنتها فرنسا لمن يدلّ على هنانو، أو يلقي القبض عليه.

في الظلماء رافقه أبو خالد مع لفيفٍ منْ جماعته إلى منطقةٍ معينةٍ، حيث أرفقه ببعض أقاربه، وتمكن من الوصول إلى مضافة سلطان الأطرش[١٦] الذي كان يسمع عنه دون أن يعرفه، ونزل بين النزلاء في المضافة، حيث تعرّف عليه سلطان بعد حيرةٍ، وتولى إيصاله إلى عمّان، وكان البريطانيون هم المهيمنون على الحكم فيها، حيث أرسلوه منها إلى القدس، ومنها سلّمته بريطانيا إلى الجيش الفرنسي الذي أحاله إلى المحاكمة. ومن المفارقات التي صادفته أثناء وجوده في سجن بيروت، أن أقيم على حراسته جنديّ سنغاليّ أسود الوجه كان باستمرارٍ يحدّق بنظراته في عينيْ هنانو، وكان كيفما التفت، التفت معه بشكلٍ أزعج هنانو أيما إزعاجٍ، مما جعله يشتكي للضابط الفرنسي الذي جاء يسأله إن كان له طلبٌ ما، فقصّ عليه قصة الخفير، فتوجه الضابط إلى الخفير مستوضحاً عن سبب هذه الظاهرة وهذه النظرات، فأعلن أن العريف الذي سلّمه الحراسة قد أوصاه ألا يرفع عينيْه عن عينيْ هنانو، فما إن عرف هنانو الواقع حتى تبدّل سخطه ضحكاً من عقلية العبيد.

من بيروت أرسل هنانو إلى حلب، حيث مثُل أمام القضاء العسكري الفرنسي. وبنتيجة المحاكمة تقرّر براءة هنانو من التُهم المنسوبة إليه بأكثرية الأصوات، وكانت المحكمة العسكرية مؤلفةً من خمسة أعضاء[١٧]. وأثناء احتفالٍ أقيم لهنانو في منزل الصيدلي نعمان ونس، اخترق صفوف الجماهير ضابطان فرنسيان، تقدّما من هنانو، هما العضوان في المحكمة اللذان كانا من مرجحيّ قرار البراءة المعتمد من جملة ما اعتمِد من عناصر على لقاء هنانو بالجنرال غوبو في كورين، وقد جاءا ليودعا هنانو لانتهاء مدة خدمتهما معلنيْن أنهما رأيا في شخص هنانو صورةً عن أبطال الحرية في فرنسا.

بعد صدور قرار البراءة تقدم هنانو، عن طريق محاميه فتح الله الصقال[١٨]، بطلب موعدٍ من الجنرال قائد حلب والرئيس الأعلى للمحكمة لتقديم شكره على قرارها العادل، فرفض الجنرال هذا الطلب مجيباً: "إنما أدّت المحكمة واجبها، وهي لا تستحق الشكر عليه، إذ لو كان هنانو قد حُكم وطلب مقابلتي لتعديل الحكم لكنت استقبلته، أما أن يطلب مقابلتي ليشكرني على أداء المحكمة واجبها فإني أرفض ذلك"[١٩].

البحث عن الهوُية الجديدة
ونهاية دويلة حلب

بعد عودة هنانو وانتهاء الاحتفالات بقدومه، والمناداة به زعيماً بعد أن وصفته الصحف المهيمَن عليها برئيس العصابة، راح برفقة سعد الله الجابري يرد الزيارات لوجهاء الأحياء، وكانت هذه الزيارات بدايةً لتكوين عناصر الحركة الوطنية التي استمرت تسيِّرها فئاتٌ هادفةٌ وطامحةٌ، وكانت صورة الزعامة القائمة في مصر ممثّلةً بسعد زغلول، وفي الهند ممثلةٌ بغاندي، وتركيا بأتاتورك مثالاً يتطلع إليه الشعب متوسماً أن تتوفر في زعيمه صفات القادة المذكورين ليلتفّ حوله. وكان لما تصدره دور النشر المصرية من منجزات كتّابها وأدبائها وصحفييها من مختلف التيارات أمثال المازني و(عباس محمود) العقاد وجرجي زيدان وطه حسين و(مصطفى لطفي) المنفلوطي وغيرهم عبر مكتبة سنداس وباري في حلب الدور الكبير، بحيث أصبحت المكتبة المذكورة ملتقىً لرواد الفكر القومي والتقدمي الذين ألفوا فيما بينهم مجموعةً متجانسةً كان أول إنجازاتها تأسيس "جمعية إحياء الكتاب العربي" التي اتخذت مركزاً لها "المدرسة الحلوية" الكائنة غربي الجامع الكبير، ويرجع تاريخ هذه المدرسة إلى أيام البيزنطيين عندما كانت كنيسةً تدعى بكنيسة القديسة هيلانة، وانتقلت الجمعية فيما بعد إلى "المدرسة الشرقية" الكائنة في حي الفرافرة، والتي وضعت إدارتها تحت تصرف الجمعية إحدى قاعات المدرسة، وكانت الجمعية تقيم حفلاتٍ خطابيةٍ في موسم الصيف.

مع نهاية كانون الأول عام ١٩٢٦ أعلنت فرنسا عن عزمها على إجراء انتخاباتٍ لمجلسٍ نيابي يمثل دولة حلب، وكانت المرحلة الأولى - التي نلتقي نحن فئة الشباب - التي ألفت جمعية إحياء الكتاب العربي وذلك تلبيةً لدعوة تلقيناها من الزعيم هنانو لاجتماعٍ يُعقَد في دار الشيخ عبد الحميد الجابري[٢٠] بتاريخ ١٦/١/١٩٢٦م، حيث إلتقينا معه بمجموعةٍ من وجهاء المدينة وبعض رجالات الفكر يتقدمهم سعد الله الجابري، د. عبد الرحمن كيالي[٢١]، أحمد الرفاعي[٢٢] وغيرهم، فشرح هنانو للحاضرين الغاية من إجراء هذا الانتخاب، وهي أولاً إضفاء الصفة الشرعيّة على الكيان المصطَنع لدولة حلب، وبالتالي انتزاع عدة امتيازاتٍ لاستغلال مجموعة مرافق في نطاق هذه الدولة لحساب شركاتٍ فرنسيةٍ وفي طليعتها البنك السوري، ولا يجوز قطعاً - وسوريا من السويداء لحماة مروراً بدمشق وحمص في حالة ثورةٍ - لا يجوز أن نُفسح المجال لتحقيق هذا المخطّط الفرنسي، وذلك بأن نحول دون اتجاه المواطنين إلى صناديق الاقتراع، والعمل جاهدين على تعطيل عملية الاقتراع.

تقرّر إصدار بيانٍ عن المجتمعين حول هذا الموضوع، وانبرى سعد الله لوضع صيغةٍ لهذا البيان قدّمها لهنانو الذي أجرى عليها بعض التعديلات، وأعادها لسعد الله الذي ما أن رآها حتى خاطب هنانو بحدّة الشباب: مسختها لم تترك منها شيئاً. وبهدوءٍ مملوءٍ بالعزيمة أجاب هنانو قائلاً: "لا تحتد يا سعد الله، نحن الشيوخ أخبر منكم بهذه المواقف، فقد مرّ على كواهلنا ما لا يخطر لكم على بالٍ، وهذا البيان سيُنشر كما عُدّل"، وقد تمّ توزيعنا نحن الشباب على مختلف مراكز الاقتراع في المدينة، وكان نصيبي مع محمد طلس[٢٣] صاحب جريدة الشباب ورئيس بلدية حلب فيما بعد صندوقاً في منطقة "تراب الغرباء" وانفضّ الاجتماع.

في الصباح التحقنا بمراكزنا لنحول بين القادمين للاقتراع وبين صناديق الاقتراع[٢٤] ورغم فعاليتنا بهذا الصدد، حشد الفرنسيون المهاجرين من الأرمن ومن بقية الطوائف التي تنصاع لإرادتهم. وبعد أن زيّفوا عدد

المقترعين أعلنوا عن نجاح القائمة الوحيدة الممثلة في شخص صبحي بركات[٢٥] وشاكر شعباني[٢٦] وبقية العناصر التي تأتمر بأمرهم. وعلى إثر ذلك قامت مظاهرةٌ ضخمةٌ في حلب احتجاجاً على هذه الانتخابات منادية بسقوط دولة حلب وحاكمها مرعي باشا الملاح[٢٧]. واقتحم الفرسان المغاربة بسيوفهم جموع المتظاهرين ثم انسحبوا، وقبل أن تبدأ المدافع الرشاشة بإطلاق نيرانها من القلعة، صاح منادٍ من ضباط الشرطة في المعتقلين من موقعي البيان، الذين خرجوا من معتقلهم إلى شرفة السرايا لتشجيع الشعب، أن عودوا إلى غرفكم سريعاً لأن المدافع الرشاشة ستحصد المتظاهرين، وهذا ما كان حيث سقط عددٌ من القتلى والجرحى ومبتوري الأيدي والأرجل، كما أرسِل المعتقلون من السرايا إلى ثكنات الجيش وفريقٌ آخرٌ إلى جزيرة ارواد[٢٨]، وكان بينهم سعد الله الجابري والدكتور عبد الرحمن كيالي وأحمد الرفاعي، عدا هنانو الذي غاب، وراحت الأقاويل تنقله ما بين العراق وتركيا والحجاز.

بعد فترةٍ امتدت بضعة أشهرٍ أعيد المعتقلون من ارواد ليمثلوا جميعاً أمام محكمةٍ فرنسيةٍ بتهمة التسبب في قتلى وجرحى والعمل ضد سلامة الدولة، وكان مقر المحكمة في أحد القصور العائدة لعائلة المدرس في حي محطة بغداد. وكانت المحكمة مؤلفةً من رئيسٍ وعضوٍ فرنسيين وعضوٍ سوريٍ، وقد حضرنا مع فريقٍ من الشباب، كنت بينهم أسجّل وقائع الجلسة، وأدخل المتهمون قفص الاتهام، ونادى المنادي بأسمائهم، فكانوا حاضرين إلا هنانو، فقال رئيس المحكمة إن هنانو هو المجرم الأول، وأن هربه هو دليل الإدانة. وفي إثر ذلك اقتحم هنانو قاعة المحكمة بقامته، ودخل قفص الاتهام، فسأله رئيس المحكمة عن سبب هرَبه، فأجاب: "أنا لا أهرب.. ولكني عندما رأيت الجنون يطغى على العقل، والقوة تطغى على الحق طغيان السيل، رأيت من الحكمة أن أتنحى عن مجارف السيول حتى إذا ما أخذت المياه مجاريها الطبيعية، عدتُ إلى رفاقي أبحث عنهم، من أخذ السيل منهم ومن أبقى.. سادتي القضاة، بماذا تتهمونني؟ ألأني

عملتُ ضد سلامة الدولة؟ أي دولةٍ تعنون؟ أدولة دمشق؟ أم دولة حلب؟ أم دولة العلويين؟ أم دولة جبل الدروز؟. كلا ليس هنالك دولةٌ ولا دويلاتٌ، إنما هناك بضع هياكل أقمتموها أنتم لتنفيذ أغراضكم الخسيسة".

ترجم المترجم كلمة هياكل بما يعني بالعربية بضع تماثيل، وإذ بهنانو يرد قائلاً بالفرنسية ما معناه: "ما أردتُ أن أقول بضع تماثيل، إنما عنيت بضع هياكل عظميةٍ.. سادتي القضاة، لا أرى حاجةً لأنْ أبرهن لكم عن إخلاصي لبلادي، فهي بلادي وأنتم هنا المحتلون الغاصبون.. سادتي القضاة، إذا ما احتلّت أرض فرنسا جيوشٌ أجنبيةٌ، وقرّر المحتل إجراء انتخاباتٍ لكل مقاطعةٍ من مقاطعاتها على انفرادٍ بغية تفكيك وحدة الوطن الفرنسي، فإذا ما تداعى أحرار فرنسا لمقاومة خطّة المحتل، فهل تدعون أولئك الأحرار بخونةٍ ومجرمين؟ فإن قلتم أنهم خونةٌ مجرمون، قلت لكم إنما أنا هو ذلك الخائن وذلك المجرم... سادتي القضاة، لن أبرهن لكم عن إخلاصي لبلادي، فهي بلادي، وأنتم الغاصبون المحتلون، ولكن سأبرهن لكم عن إخلاصي لرسالة فرنسا أكثر من إخلاصكم لها، (كان هنانو خريج كلية العلوم الإدارية باستانبول، وشغل أيام تركيا منصب قائم مقام مدينة قرق كنيسة)، ذلك أني عملت فور مغادرتي مقاعد الدرس على تطبيق تعاليم ثورة فرنسا، وما انبثق عنها من وثيقة حقوق الإنسان، وذلك بإظهار وجه فرنسا الجميل في بلادي، ولكنكم جئتم هنا وبما ارتكبتم من آثام، قضيتم على تلك التعاليم وعلى وثيقة حقوق الإنسان، وبذلك شوّهتم جمالَ فرنسا، وعلى هذا فأنا أكثر إخلاصاً منكم لتعاليم ثورتها".

بعد أن اختلت المحكمة، أعلن الرئيس قرارها ببراءة هنانو ومن معه، وبذلك جاء قرارها متكافئاً على مستوى الدفاع. وبعد إطلاق سراح المعتقلين عقب صدور الحكم، اجتمع الذين نُعتوا بنوابٍ لأول مرة، في البناية التي أصبحت حالياً مركزاً للمتحف الوطني، حيث كان هنانو جالساً في عربةٍ تجرها الخيول قرب هذا المكان، وتفادياً لما قد يصدر عن اجتماعهم من إضفاء صفة الشرعية على كيان دولة حلب المسخ، فقد أسرعنا بالاتصال

بكلٍ منهم على انفرادٍ مستعملين الأسلوب المنسجم مع شخصية المخاطَب. واتخذنا احتياطاتٍ خارج البناية (مكان الاجتماع)، وتجمهرنا مجموعةً من الشباب نحيط بالنواب لتوعيتهم بأننا إنما (نحن هنا) نطالبهم بما تمّ الاتفاق عليه معهم فرادى وجماعاتٍ، من وعدٍ بعدم الموافقة على استمرار عقد الجلسات، وبتقرير إرجاء اجتماعهم إلى أن تأخذ باقي المناطق وضعاً طبيعياً يسمح بإجراء انتخاباتٍ نيابيةٍ تشمل جميع المناطق السورية، وهكذا أخفق الفرنسيون في تنفيذ مخططهم.

بعد ذلك انتقل النضال إلى منحى آخر، وهو الاستفادة من المناسبات الدينية من خلال إقامة الموالد النبوية، وفي غمرة هذه الاحتفالات في أحياء المدينة، سواء في الجوامع أم في الدور الفسيحة، كان يتم اغتنام هذه المناسبات ليشيد الخطباء بالمواقع المشهورة في تاريخ الإسلام، وتمجيد البطولة والدعوة إلى الجهاد متخذين من هذه الصبغة الدينية سوراً تتحاشى فرنسا أن تتحداه، بحيث شمل هذا التحرك أكثر مناطق المدينة. وطريفٌ أن نذكر أنه وأثناء اتجاهنا إلى أحد أماكن الاحتفالات، اخترقت صفوفنا امرأةٌ تبحث عن هنانو، وعندما أوصلتها إليه، رفعت يدها إلى كتفه داعيةً بقولها: "إلهي بحرمة هالبطل تشفي لي ابني" مكررةً ذلك، مما استرعى انتباه الموكب ما بلغه هنانو من ثقة الشعب فيه، حيث رُفع في نظر العجوز وأمثالها إلى مرتبة الأولياء[٢٩]. واستمر الحال بالنضال في مدينة حلب على هذا الشكل حتى العام ١٩٢٨.

انتخابات عام ١٩٢٨

خلال هذه الفترة جرت مفاوضاتٌ بين الفرنسيين وهنانو، بهدف الوصول إلى وضع مستقرٍ يتمثل في إجراء انتخاباتٍ عامةٍ لجمعيةٍ تأسيسيةٍ تضع دستوراً للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أنه وأثناء هذه المفاوضات خاطب المفاوِض الفرنسي هنانو بقوله: "لا تغالي يا هنانو بطلباتك، واذكر أن أسطول فرنسا وجيشها لا زالا في بلادك"، فما كان من هنانو إلا أن

أجاب: "كان من المفروض أن تهدّدني بانسحاب فرنسا من بلادي لا أن تهدّدني بوجودها". وانتهت المفاوضات بإعلان فرنسا عن إجراء الانتخابات التي طالبت بها سوريا.

سبق ما ذكر أنه حضر إلى حلب السيد بينار المفتش العام في العالم للمدارس العلمانية (اللاييك)، فانتهزنا فرصة وجوده وأقمنا له حفلة تكريم في حديقة "اللونا بارك" حضرها إلى جانب هنانو وإخوانه، شاكر الشعباني الذي كان أحد النوّاب الذين أقروا إيقاف عمل المجموعة النيابية التابعة لدولة حلب، وقد ألقى هنانو خطاباً في الحفل، رحّب فيه بالزائر مذكّراً بما خلّفت الثورة الفرنسية في العالم من معاني الحرية والديموقراطية، وطالب الزائر أن يعمل بحكم مركزه على دعم مطالب السوريين، وكان خلاصة ما قاله بينار، بأن العلمانية التي يمثّلها من أولى مبادئها الدفاع عن الديموقراطية وحرية الشعوب.

عملية الانتخابات

عقب إعلان المندوب السامي عن إجراء انتخاباتٍ لجمعيةٍ تأسيسيةٍ تضع دستوراً للبلاد. وفي هذه الفترة، وفي إحدى خطبه ضمن الحملة الانتخابية قال هنانو: "لقد رشّحت كلاً من فتح الله أسيون[٣٠] ولطيف غنيمة[٣١] ونقولا جانجي"[٣٢]، فاعترض بعضهم على غنيمة وجانجي وطلبوا استبدالهم .. "وأنا أقول لكم بأني لا أقبل أي نقاشٍ فيمن اخترتهم، فإما أن تنتخبوني ومن اخترت، وإلا فأنا أسحب ترشيحي، لأني لا أقبل أن أدخل المجلس التأسيسي مع أعوانٍ يُفرضون علي فرضاً". . . . وجرت الانتخابات، وكان الصراع بين قائمتيْن الأولى تضم: إبراهيم هنانو، سعد الله الجابري، أحمد الرفاعي، رشدي الكيخيا، عبد القادر سرميني[٣٣]،جورج عازر، فتح الله أسيون، لطيف غنيمة،نيقولا جانجي، عبد الرحمن كيالي، ناظم القدسي، أما القائمة الثانية، فكانت تضم: صبحي بركات، شاكر شعباني، غالب إبراهيم باشا[٣٤]، رشيد المدرس. . وغيرهم.

فُتح باب الترشيح، وأقبل الطامحون يرشحون أنفسهم، وكان هنالك قائمتان، الأولى تمثّل هنانو ورفاقه، والثانية تمثّل صبحي بركات وجماعته، وابتدأت الدعاية الانتخابية والنشرات الدعائية، وأذكر بأني رحت إلى هنانو حاملاً فاتورة المنشورات لتسديد أجور المطبعة، فما كان منه إلا أن مدّ يده إلى حقيبته، وأخرج منها خمس ليراتٍ ذهبيةٍ، وقال: "خذها، هذا كل ما يملك زعيمك"، كما أقيمت حفلاتٌ خطابيةٌ للدعاية لكلا الفريقين.

مما يستحق ذكره أن شاكر شعباني وصبحي بركات أقاما حفلةً في فندق روض الفرج[٣٥]، دُعي إليها الكثير من رجال الدين، وكمقلبٍ انتخابيٍ اتفقنا مع شابٍ يحمل اسم فؤاد المدرس، ويعمل موظفاً بسيطاً، قمنا بتزويده ببطاقةٍ من أحد أصدقاء شاكر شعباني الحاج نوري الجسري، تشير إلى إعجاب حاملها بالطريقة التي يسلكها المخاطَب في علاقته مع الفرنسيين، وأعجب الشعباني بهذه الغنيمة معتبراً إياها فرصةً، آملاً باستغلال اسمه لإيهام الناخب بأنه فؤاد بك المدرس، المزارع والثري الكبير، وبدافع من تقديس الناس للفرد آنذاك، واحتراماً للثروة. واتخذ الشعباني من فؤاد (الدرويش) هذا متكأً لدعم قائمته. وانطَلت الخدعة على الشعباني عندما قدّمه إلى المدعوين على أنه ذلك الوجيه الكبير، وكنا نحن الشباب قد احتللنا شرفات القاعة، وما إن ابتدأ الشعباني في إلقاء كلمته حتى صاح الشيخ عطا الصابوني[٣٦] بأعلى صوته قائلاً: "إذا جاءكم فاسقٌ بنبأٍ فتبيّنوا" وراح يندّد بالشعباني وشخصيته وبرنامجه، ووقف المدرس البديل المزيّف يُسقِط الشعباني وسياسته، ليسود الهرج والمرج القاعة.

انصرفت الجماهير مستنكرةً الأسلوب الذي لجأ إليه الشعباني في تزييف الشخصيات. وانتهت المعركة الانتخابية بمثل ما انتهت إليه الحفلة بفشل قائمة بركات - الشعباني، ونجاح قائمة هنانو كاملةً، وأقبل المهنئون يباركون لهنانو ورفاقه، وكان بينهم الشيخ عبد القادر الجمباز مع مجموعةٍ من رجال الدين الذين صافحهم هنانو، وعندما توجّهوا إلى منزل سعد الله الجابري، رفض استقبالهم قائلاً: "أنا لا أستقبل المنافقين أمثالكم".

الحق أن فرنسا لم تتدخل في هذه الانتخابات بشكلٍ مباشرٍ، بل عمَدت إلى دعم قائمة صبحي بركات بشكلٍ غير مباشر. وقد حدث أن قابلتُ صدفةً صبحي بركات عند بائع المفروشات سليم بطيخة، فبادرته بالحديث عن الانتخابات قائلاً: "نحن الشباب وأكثر رجال الأحياء يجدون أن تزعمكم لقائمةٍ تحوي عناصر ليست من مستواكم سيؤثر في مكانتكم ويمس بماضيكم وكرامتكم"[٣٧] .. قال: "إيش بيريد أنتو .. إيش بيزيد شعب؟". فقلت: "إنهم يفضّلون يا دولة الرئيس انسحابكم من هذه القائمة". قال: "هيك بيريد شعب؟. نعم .. طيب" .. وفعلاً وقبل نهاية المعركة انسحب صبحي بركات، وكان لذلك تأثيرٌ كبيرٌ في إخفاق الباقين من قائمته.

كنا كلنا شباباً يغمر الإيمان قلوبنا ويُلهبنا الحماس، نحتلّ ساحة البلدية بشكلٍ دائم، وإن أنسى لا أنسى كلمةً قالها الأستاذ محمد الكامل التونسي اللاجئ إلى سورية بعد أن قرأ القائمتينْ المنصوبتينْ على جانبيْ مدخل البلدية، حيث التفت إليّ قائلاً بتهكم، وباللهجة التونسية: "يا أحمد القحط بالرجّالة خلق هالزعما .. شيل هنانو .. واظرطي واظرطي على الباقين".

.. وتمت الانتخابات، وفازت قائمة هنانو، واجتمعت الجمعية التأسيسية، وفيها ظهَر أول انقسام بين الوطنيين الذين أمسوا فريقينْ أحدهما يؤيّد إسناد منصب الرئاسة لهاشم الأتاسي والآخر يؤيّد هنانو، وظهرت كتلة الشمال وكتلة الجنوب، وتمت الرئاسة للأتاسي، ورئاسة لجنة الدستور لهنانو. وفي هذه الفترة قُتِل فوزي الغزي مقرّر لجنة الدستور والدفاع على يد زوجته وعشيقها. ولم تكَد الجمعية التأسيسية تناقش مواد الدستور لإقرارها بشكلٍ إجماعي حتى تدخلت المفوضية الفرنسية بطرح إلغاء ستٍ من مواد الدستور، وإضافة مادةٍ إليها هي المادة ١١٦، التي تشلّ فعالية معظم مواده، إذ أصرّت الجمعية على رفض الطلب الفرنسي أعلن الفرنسيون حلّ الجمعية التأسيسية، وهنا عاد أعضاؤها إلى مناطقهم وأخذت

التظاهرات تغمر الشوارع في المدن الرئيسية، وقد طلب هنانو إلى استنفار الطلاب في حلب، حيث سارت جموعهم في مظاهراتٍ حاشدةٍ مستنكرةً تعطيل الدستور وأعمال الجمعية التأسيسية، فتمّ إيقاف عددٍ منا ينتمون إلى مختلف مدارس حلب.

في هذه الفترة ظهر على المسرح السياسي أحمد الرفاعي الذي قام بدورٍ رئيسي في أعمال الجمعية التأسيسية، وذلك بتطوير المفهوم السياسي والحركة السياسية الوطنية لتوفيقها مع النظريات الاقتصادية التي درسها في ألمانيا، وأسهمت المغنية فيروز[٣٨]، - بإيحاءٍ منه - بأغانيها الوطنية على مسرح اللونابارك في إيقاد الروح الثورية في نفوس الجماهير، مثل يا ظلام السجن خيّم. وشاهدت الشمس وقد طلعت وكم من مرةٍ مُنعت أسطوانات أغنية "بدنا بحرية يا ريس" التي تتهكم على الشيخ تاج الدين الحسيني، كما انتشرت بين صفوف الطلاب منولوجات فائز سلامة التي تناول فيها الرئيس والنواب.

في إحدى مراحل نضالنا اشتدّ الخلاف بيننا كفريقٍ من شباب الطليعة مع جميل إبراهيم باشا، الذي راح يعمل على تفريق صفوفنا. نقلنا الأمر إلى سعد الله الجابري محتجين على ذلك، فضحك عالياً وقال: "أتريدون أن أترككم تتفقون عليّ؟ كلا لن يكون ذلك سأجعلكم كالديوك تنشغلون عني بالصراع فيما بينكم.

انتفاضة الرجعية

كانت فرنسا تعتمد في بسط نفوذها على مختلف رجال الأديان بشكلٍ متفاوتٍ، وفي سبيل ذلك أخضعت دوائر الأوقاف الإسلامية لمسؤولٍ فرنسيٍ يهودي الأصل اعتنق الإسلام بحكم الضرورة، حيث شغل منصب المستشار العام للأوقاف الإسلامية في سورية ولبنان، وكان قبل مجيئه إلى سورية قد شغَل منصباً مماثلاً في شمال أفريقيا، كما تزوج من مسلمةٍ من عائلةٍ دمشقيةٍ، وإلى جانبه وضع شفيق الملك أحد رجال الدين الإسلامي

كمراقبٍ عامٍ يشرف على مديريات الأوقاف في مختلف المدن. وبحكم هذا الوضع أمكنَ التحكم ببعض رجال الشعائر الدينية الذين استغلّ كثيرٌ منهم لمقاومة الحركة الوطنية.

كنتيجةٍ لفشل قائمة بركات - شعباني راحت جريدة[٣٩] التي يصدرها الشعباني ويحرّر بها عددٌ من رجال الدين، بإيعازٍ من مديرية الأوقاف بالهجوم على الاتجاه الوطني الذي يمثله هنانو ورفاقه. وفي إحدى حفلات الصيف التي كانت تقيمها لجنة "إحياء الكتاب العربي" بحلب، والتي أشرنا إليها سابقاً. كان الدكتور عبد الرحمن كيالي يلقي خطاباً، وأثناء خطابه لفت نظره وجود نسوةٍ على أسطحةٍ غير مسوّرةٍ، مما يعرضهن لخطر السقوط، الأمر الذي جعله يرجو اللجنة تخصيص أماكن للسيدات تفادياً لخطر وجودهنّ على الأسطحة، فما كان من جريدة **الأهالي** إلا أن انتهزت هذا الموقف، وراحت تهاجم جماعة هنانو واصمةً إياهم بالإلحاد، وبأنهم دعاةٌ للسفور والإباحية[٤٠]. كما حاول فريقٌ من أنصار الشعباني الذين يرتبطون بدوائر الاستخبارات الفرنسية التحرش ببعض شبابنا، مما حملهم على الرد. وأدى ذلك إلى وقوع مشاجرةٍ بين الطرفين في شارع "يوسف العظمة"، نتج عنها كسر يد أحد أنصار الشعباني المدعو خير الدين اللبابيدي، وإصابة آخر بكفه، وقد أوقِف من قبل الشرطة إثر تلك المشاجرة كلٌ من وجيه العمادي وكامل كيالي وهما من جماعة هنانو، وصدر حكمٌ بسجن الموقوفين ومنع محاكمة الآخرين غيابياً.

من بين الممارسات التي أدّت إلى الصدام بين الشباب الوطني والرجعيين أنه وتمهيداً لتعيين الشيخ تاج الدين الحسيني[٤١] رئيساً للوزارة، فقد قام والده المرحوم الشيخ بدر الدين الحسيني المحدّث الأكبر آنذاك برحلةٍ إلى حلب، ألقى فيها دروساً دينيةً في الجامع الكبير خصّ بها المرأة، وهاجم النسوة التقدميات هجوماً عنيفاً، ودعا إلى التحجب بقماشٍ أبيض مع برقع أسود على الوجه (أي لباس أبيض ووجه أسود)، بحيث طغت على أزقّة المدينة وشوارعها هياكل أكفانٍ من اللواتي غرّر بهنّ، فكأننا بين

موتى يتحركون. وانطلق أنصاره من الشباب المخدوعين به يرشُون غير ذوات الحجاب الأبيض بالحوامض السائلة التي كثيراً ما أصابت أجسادهن بحروقٍ. وكردّ فعلٍ على هذه التصرفات، قام الشباب الوطني بدعايةٍ معاكسةٍ، مما أدى إلى الصدام الذي تحدثنا عنه مع الرجعيين الذين كانت تمثلهم آنذاك جريدة **الأهالي**.

يُذكَر هنا ما قمنا به من تمثيليةٍ في منتزه الشهبندر الكائن أمام فندق بارون الذي كان الشيخ تاج الدين أحدُ نزلائه. وكانت التمثيلية تشير إلى تهافته على كرسي الحكم، وكيف هاجمه الشعب، وأسقطه وأحاله إلى محكمةٍ شعبيةٍ، حيث ركع أمامها على ركبتيْه يستجدي الكرسيّ من ممثلي الشعب الذين أمسكوا بالكرسيّ بعيداً عن مناله مكيلين له الضربات، وقد تمّ تصوير ذلك بآلةٍ فوتوغرافيةٍ. وأرسلت له الصور مع صاحب إحدى الصحف وهو أنطون يوسفاكي شعراوي الذي عاد يفاوضنا نيابةً عنه عارضاً تعيين فريقٍ منا كقوام مقامٍ أو مديري نواحي مقابل أن (ننزل عن كتفه) لأنه يفضّل صداقتنا على عدائنا.

اجتماع الجمعية التأسيسية

التأمت الجمعية التأسيسية، وتم انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً لها، وهنانو رئيساً للجنة الدستور، وفوزي الغزي(٤٢) مقرراً (قامت زوجة فوزي الغزي وعشيقها بقتله بالسم، حيث توفي قبل انتهاء الجلسة). وما كادت الجمعية تنتهي من أعمالها حتى فوجئتْ بطلب المفوّض السامي بتعديل ستٍ من مواد الدستور، وإضافة مادةٍ عليه هي (المادة ١١٦) التي تشلّ فعالية معظم مواده(٤٣). وإذ أصرّت الجمعية على رفض الطلب الفرنسي، أصدر المفوّض السامي قراراً بتعطيل الدستور ووقف أعمال الجمعية. وهنا عاد هنانو وصحبه إلى حلب، حيث أوعز لي باستنفار طلاب المدارس للتظاهر احتجاجاً على ما اتخذته فرنسا من تدبيرٍ، وأثناء المظاهرات تم توقيف عددٍ من الطلاب، فاتجهتُ مع جميل إبراهيم باشا لمقابلة المدعي العام فايز

الغصين[٤٤] (من أبناء اللجاة، وهو من خريجي كلية الحقوق الفرنسية بباريس)، طالبين تدخله لإطلاق سراح الموقوفين. وإذ استوضح عن ساعة اعتقالهم قال: "عودوا إليّ غداً في مثل هذا الوقت، حيث تبدأ صلاحيتي بالتدخل".

في الموعد المحدّد وبحضورنا طلب مدير الشرطة، هاتفياً مستفسراً عن سبب عدم إحالة الموقوفين إلى النيابة، فكان جوابه لأنهم موقوفون بأمرٍ من المندوب السامي، وأنه من المستحسن اتصال النائب العام بالمندوب، فأجابه بحزم وبلهجته البدوية: "هذا شأنك أنت، وبلّغه قراري بأنه إن لم يحالوا إلى القضاء فسأذهب بنفسي إلى مكان احتجازهم وأطلق سراحهم بحكم صلاحياتي"، ثم التفت إلينا قائلاً: "عودوا بعد ساعةٍ"، وما إن انقضت حتى رأينا الطلاب يرافقهم رجال الشرطة، وقد تم إيداعهم النيابة العامة التي أطلقت بدورها سراحهم بكفالةٍ.

انتخابات عام ١٩٣٢

استبدلت فرنسا المفوض السامي العسكري الجنرال فيغان برجلٍ سياسيٍ من السلك الخارجي هو المسيو دي جوفينيل[٤٥]، الذي أظهر ضعفاً في إدارة البلاد، فاستبدلته بالمسيو بونسو[٤٦]، وكان هذا كثير الصمت فلقّب بالعميد الصمت. وقد أصدر بونسو دستوراً عدّل به دستور الجمعية التأسيسية، فانقسمت الآراء حوله، فبينما كان ذوو الحماس الوطني المندفعين بعاطفتهم يكيلون لهذا الدستور شتى الانتقادات، كان رجال السياسة والقانون يؤيدونه في مجالسهم الخاصة، وقد سمعتُ تصريحاً للدكتور عبد الرحمن الكيالي قال فيه: "الحقيقة هي أننا عندما نتجرّد من التعصب السياسي نجد أن الدستور الموضوع من قِبل المفوض السامي هو دستور دولةٍ منبثقٌ عن قواعد حقوقيةٍ وعلميةٍ.

مارست البلاد حياتها السياسية والحكومية في ظل ذلك الدستور، وبموجبه جرَت انتخابات عام ١٩٣٢، وقد حملت أحداثاً خطيرةً وأظهرت

صوراً لازال الشعب بعيداً عن الكثير منها. ففي دمشق فازت قائمة الوطنيين، أما في حلب حيث كان هنانو بعيداً عن جو المعركة الانتخابية بسبب مرضه فكانت القيادة لسعد الله الجابري، واتخذ مركزاً لها مكتب المحاميين الدكتور ناظم القدسي(٤٧) وإدمون رباط(٤٨)، وكنا نتلقى التعليمات من القيادة في دمشق بواسطة عارف نكدي(٤٩)، وانقسمت الآراء بين مقاطعة الانتخابات أو دخولها، وبينما نحن متجهين نحو المقاطعة أبلغنا بشكلٍ متأخرٍ أنه تمّ الاتفاق مع الفرنسيين على دخولها، على ألا تتدخّل فيها فرنسا.

انقلبت طبيعة العمل الانتخابي من السلبية إلى الإيجابية، ودخل قائمة هنانو مرشحون جدد هم: ناظم القدسي، إدمون رباط، نعيم الأنطاكي(٥٠)، ولكننا لمسنا تدخل الفرنسيين خلافاً لما أعلن عن وعدهم بعدم التدخل. وتطورت الحملات الانتخابية، واضطرب الجو الانتخابي، فالكتل الرأسمالية والمسيحية تريد تجنيب البلاد مشاكل لا يُعلم إلى أين تنتهي، وفي سبيل ذلك حضر عندي ذات صباح زوج عمتي وهو الحاج نديم الوفائي، وكان من كبار التجار، وأفضى إليّ بما معناه: "يا أحمد، أنت تعلم شدّة تمسكنا واستعدادنا للتضحية في سبيل قضية البلاد، ولكن ذلك لا يعني أننا مضطرون لرؤية هذه المصلحة بنفس المنظار السلبي الذي ينظر به من هم حول هنانو. وخوفاً من أن نزجّ البلاد في صراعٍ دامٍ، وحرصاً على الحياة واستمرارها في مسارها الطبيعي، فقد اجتمعنا جماعةً مختارةً من كبار التجار والزراع والوجهاء مسلمين ومسيحيين، وتدارسنا الأمر، واتفقنا على أن نعرض على هنانو وجهة نظرنا، فاطلب إليه العمل على تهدئة الجو لقبولها، وهي تتلخص بالتالي:

إن الشعب بأغلبيته يؤمن بهنانو وشخصه، ولكن ذلك لا يعفينا من مصارحته بأن إصراره على تنفيذ رأيه كاملاً في الموضوع الانتخابي سيجر البلاد إلى حوادثَ دامية، وإلى تعطيل الحياة العامة. وتلافياً لذلك فقد اتفقنا على أن نطلب ألا يكون هناك قائمتان انتخابيتان بل قائمة واحدة هي قائمة

هنانو، على أن تُلغى القائمة الثانية بكاملها، ولا يؤخَذ منها إلا اثنان هما صبحي بركات وشاكر شعباني، وسأتوجه مع سليم بك جنبرت[٥١] وبعض أعضاء غرفة التجارة والزراعة لمقابلته بعد غدٍ، فاعمل ما تستطيعه في هذا الميدان، حيث تَحولُ دون تدخل فرنسا ودون انقسام الشعب.

ذهبت إلى هنانو الذي رفض العرض قائلاً: "إن شاكر شعباني شخصيةٌ خطرةٌ لا أطمئن إليها، وهو أشبه ما يكون بقنبلةٍ في بيتك تستخدمها سلاحاً وأنت نفسك دوماً في خوفٍ منها. أما صبحي بركات، فعلى الرغم من أنه كعنصرٍ أطيب من شاكر الشعباني فإنه أهوجٌ وأحمقٌ ولا أستطيع أن أتجاوب معه"، واستشهد على صحّة رأيه بوالد صبحي بركات قائلاً: "كنت عند والد صبحي، وإذ دخل الابن يسرد خططه التي هيأها لدعم الثورة (كان هناك تعاونٌ بين هنانو وصبحي بركات في مقاومة الفرنسيين)، فاستهجن الأب حديث ابنه وقال له باللغة التركية ما معناه: يا ولدي، قد يأتي يومٌ تصير فيه باشا، ولكنك لن تصير رجلاً قط. وعلى ذلك فيؤسفني ألا أستطيع تلبية طلبهم"، وفي أثناء ذلك حضر سعد الله الجابري، فحدّثه هنانو بما مرّ بيننا، فكان سعد الله أكثر تمسكاً من هنانو.

رغم إطلاع التجار على رأي هنانو فقد قرّروا مقابلته، واجتمع مندوبوهم إليه بحضور سعد الله، فلم يتبدل شيء من موقفه بل زاد إصراراً عليه، وحاول المندوبون إقناعه بأن القائمة الواحدة تضع حداً لتدخل فرنسا ولانقسام الشعب، وتحول دون أحداثٍ داميةٍ ستُجَرُّ إليها البلاد.

وأصرّ هنانو على موقفه، وعاد المندوبون لإبلاغ قراره لإخوانهم.. وابتدأت المعركة. وأثناءها، حضر ذات يومٍ الدكتور الكيالي، وقال لهنانو: لقد "طبّقت أكثر من مئة ناخبٍ"، وكانت الانتخابات على درجتين على أساس بين (٢٠ - ٣٠ ليرة ذهبية) للناخب، وبذلك وبالإضافة إلى عناصرنا نكون قد أمّنا ربح المعركة. فقاطعه هنانو غاضباً وهو يقول: "يا دكتور، هذه خيانةٌ.. وأي خيانةٍ؟! إنها خيانةٌ بل إجرامٌ، أنا أفضّل أن

أخسر معركة الانتخابات، وأن أخوضها معركةً بالدم والنار، على أن أُعوّد الأمة على بيع ضمائرها بالدينار."، فقال الدكتور: "وهل في ذلك خيانةٌ وإجرامٌ، ونحن بفضل المال نحجب هذه الأصوات عن أعدائنا؟!.."، فردّ هنانو: "كلا، لا أقبل الانحراف حتى ولو كان فيه مصلحتي".

عاود المرض هنانو، ولزم سريره في داره الكائنة أمام مدرسة التجهيز السلطاني. وقاد سعد الله حركة الانتخابات من مكتب إدمون رباط، واستعمل الفرنسيون نفوذهم، ونقلوا بسيارات الشحن أعداداً من مهاجري الأرمن، وملؤوا صناديق الاقتراع برزم أوراق التصويت، لتنتهي جولة الانتخابات الأولى في غير مصلحتنا. وفي جولة الانتخابات الثانية، ونحن مع هنانو المريض في بيت السباعي في محلة العقد، حضر علي الحيّاني[٥٢] ليعلن أن جولة الانتخابات الثانية قد انتهت، وفشلنا، وأن الدكتور كيالي قد شكر مستشار البلدية السيد دملغار على نزاهة الانتخابات، فانفعل هنانو وقال: "يا رب لقد أمرضتني في هذه المعركة، وقد بلوتَني بعونيْن اثنيْن أحدهما سعد الله (الجابري) وهو لا يفهم من العمل السياسي سوى برقيات ومضابط الاحتجاج، أما الثاني فهو(عبد الرحمن) الكيالي الذي يتلاشى أمام الأجنبي، فهو بمجرّد أن يخلع الأجنبي قبعته احتراماً له حتى ينحني ويخضع له راكعاً.. أيها الشباب، لقد تأزمت الحوادث ولا يفرجها إلا الدم.... سيروا وأنا أمامكم...".

أبرق هنانو لعصبة الأمم والوزارة الفرنسية والمفوض محتجاً على تزوير الانتخابات في حلب؛ وفي دمشق نجحت قائمة الوطنيين. وكان ذلك تكتيكاً من المفوضية لتبرهن على نزاهة معركة الانتخابات، وحيادها وتجردها في هذه المعركة. واجتمع المجلس النيابي، وانتخب صبحي بركات رئيساً له. ولقد تمكن الوطنيون في دمشق من صُهر صبحي بركات، فأقصوه عن فرنسا وسار معهم، وكانت مواقف بطولية في رفض المعاهدة التي حاولت فرنسا فرضها، وفي الوقوف في وجه المندوب بيير آليب[٥٣] عندما وقف في المجلس النيابي ليعلن عن تعطيل أعماله قبل أن يقرّ أعضاؤه رفض

المعاهدة، وجديرٌ هنا أن نذكر ما فعله صبحي بركات، من إمساكه بالمندوب الفرنسي ومنعه من الكلام مفسحاً المجال لجميل مردم ليتلو قرار النواب برفض المعاهدة. انتخب المجلس محمد علي العابد رئيساً للجمهورية[٥٤]، وحقي العظم رئيساً للوزارة[٥٥]، وشغل جميل مردم وزارة المالية، ومظهر رسلان[٥٦] وزارة العدلية.

عودةٌ إلى نتائج الانتخابات في حلب، وما نجم عنها من غضب هنانو بسبب تلاعب السلطات الفرنسية بصناديق الاقتراع، حيث دعا الشباب بقوله: "لقد تأزّمت الحوادث ولا يفرجها إلا الدم، سيروا وأنا أمامكم". وعقب ذلك دعانا سعد الله الجابري لاجتماعٍ في بيته عند مدخل نادي الضباط، وكنا: رشدي الكيخيا[٥٧]، علي الحيّاني، عبد اللطيف رفاعي، سعد الدين جابري، نجيب باقي[٥٨]، محمد طلس، أحمد السيّاف، ناظم القدسي. فخاطبنا قائلاً: "إن الزعيم، وقد اشتدّ به المرض، طلب إليّ أن أدعوكم لإبلاغكم قراره وجوب خروج حلب بمظاهرةٍ كبرى تعبّر بأوسع مقياسٍ عن استيائها من تدخل فرنسا في تزوير الانتخابات.

تقرّر أن تجتمع الأحياء في الجامع الكبير لتنطلق منه، وفق خطة سيرٍ محدّدةٍ"، واعترضت على ذلك التجمع الذي نعرضه بهذه الطريقة للتطويق من قبل الجيش الفرنسي، واقترحت بدلاً عن هذه الخطة وجوب توزع تجمعنا على مراكز متعددةٍ لنضلّل الفرنسيين، فتنطلق الجموع من مراكز مختلفةٍ لتلتقي في نقاطٍ معينةٍ حيث تتابع سيرها. وأُخذ بهذا الرأي وتعيّنت مراكز الاجتماع في جوامع متعددةٍ من المدينة، كما عُيّنت القيادات، فكان ناظم القدسي ونجيب باقي للجامع الكبير، وعبد اللطيف الرفاعي وعلي الحيّاني لجامع (...)[٥٩]، وسعد الدين الجابري وأحمد السيّاف لجامع البهرمية. وفي اليوم المحدّد، وكانت الدعوة لذلك قد انتشرت في الأحياء، تَدافَع الشعب إلى مراكز الاجتماع، وإذ غصّ جامع البهرمية بالجموع تبحث عن الموجّه، بحثتُ عن سعد الدين الجابري فلم أرَه، لأقود المظاهرة باتجاه مدرسة التجهيز[٦٠] حيث يقطن صبحي بركات وإبراهيم هنانو.

تمّ اللقاء بين مظاهرات الأحياء ابتداءً من ساحة المتحف حتى ساحة التجهيز، وتحولت المظاهرات إلى معاركَ داميةٍ خاضها الجيش الفرنسي بسياراته المصفحة ورشاشاته، حيث سقط عددٌ من القتلى والجرحى. أسرعتُ مع أحمد السباعي لإسعاف جريحٍ أصيب بفخذه، أنزلناه درج قبوٍ، وأسرعنا متسللين نحو قصر أحمد خليلٍ المدرس، وكان اسمه بين مرشحي قائمة هنانو. دخلنا إحدى قاعاته وأصوات الرصاص تدوّي. وإذ بسعد الله الجابري وأحمد خليل تتوسطهما مائدةٌ تضم ما لذَّ وطاب من أكولٍ ومشروبات[٦١]. رؤيتهما أثارت بي عاصفةً من جنونٍ وأفقدتني تريثي، فخاطبتهما قائلاً: "أنتما هنا تأكلان، والشعب تحصده النيران!؟. لعنة الله عليكما، بل اللعنة على من أوصلكما إلى مراكز القيادة. على كلٍ لنا حسابٌ في وقتٍ آخر، أما الآن فقد جئناك يا أحمد بك لتأمر إحدى سياراتك المتعدّدة المصفوفة في المرآب، أن تكون تحت تصرفنا لننقل بها جريحاً يصارع الموت، قبل أن يستنفذ النزيف كامل دمه. هذا أبٌ لخمسة أولادٍ بالإضافة إلى أمه وزوجته. وتململ البك وتحيّر ثم أجاب: "ولكني أخشى أن (ينتزع فرش السيارة بالدم)" .. فلم أجد جواباً غير أن لنا معكم شأناً هو أشد من شأننا مع المستعمر. وانطلقنا مسرعين نحو الجريح لننقله على ظهر دابةٍ إلى مستشفى صبحي غازيٍ، حيث أسلم الروح بفعل النزيف، وانتشرت في المدينة موجةٌ من الاغتيالات والإرهاب شملت عمر الداية وعديداً آخرين.

دخل عليٍّ ذات يوم، وأنا أعمل بمعمل شركة التبغ بأغيور أحمد السباعي قائلاً: "يا أحمدَ، أنت تعلم بأننا قد استحضرنا، بناءً على طلب هنانو، المجاهدين اللاجئين إلى تركيا، وكلهم محكومٌ بالإعدام. وتعلم بأننا استطعنا استغلال صداقة شيخ التكية مع المقدّم قدور، الإمام الديني لفرقة الفرسان المغاربة، للحصول على ألبسةٍ عسكريةٍ مغربيةٍ تساوي عدد المجاهدين. كل ذلك ونحن بانتظار تعليماتٍ يُصدرها إلينا هنانو لتنفيذ مهمةٍ تحدّد في حينها. وها قد مرَّ على وجود هؤلاء المجاهدين أكثر من عشرة أيامٍ، وهم مختبئون لدينا. وأصبح الوضع خطيراً، فلو شعرت فرنسا

بوجودهم لأحرقت الحيّ بمن فيه، وقضَت علينا جميعاً، ومن الصعب استمرار كتمان مثل هذا السر طويلاً". فأشرت عليه بالإسراع إلى هنانو لتحديد الوضع نهائياً، أو التعجيل بإعادتهم من حيث أتوا بأقصى سرعةٍ. وذهب أحمد السباعي وعاد بعد ساعةٍ ولونه فاقعٌ، وقد طاشت نظراته ليقول بلسانٍ زاد تلعثماً: "لقد ارتكبت خطأً كبيراً. ذهبت إلى هنانو فلم أجده، وفي طريق عودتي عرجت على الدكتور كيالي، وحدثته عن الوضع، وكم كانت مفاجأةً له ولي عندما علمت بأنه ليس على علمٍ بذلك.....".

في المساء، عاد إليّ أحمد السباعي ليعلمني بأن هنانو أرسل بطلبه، وقد ذهب إليه وهو عائدٌ لتوه، ليعلمني بأن هنانو كان أشد ما عرفه عنفاً، حيث قال له: "ما ظننت يوماً أنك غبيٌ إلى هذا الحد. كيف أطلعت الكيالي على هذا السر!؟. وإذ أجابه بأنه يعرف أنهم ثلاثة أشخاصٍ في شخصٍ واحدٍ "هنانو - جابري - كيالي"، انتفض هنانو هائجاً وقال: "كلا، كلا... لكلٍ منهما حدّه في العمل السياسي لا أتجاوزه معه إطلاقاً، أما وقد علم الكيالي فسيطلع زوجته، وبمجرد اطلاعها ستنقل الخبر إلى دوائر المخابرات الفرنسية التي أحاطت الزوجة بمجموعةٍ من جواسيسها. هيا فوراً. وفي طيّات الظلام عجّل بنقلهم إلى محلة قاضي عسكر، وتمت عملية النقل.

بعد أيام ثلاثةٍ طوق الفرنسيون الحيّ، وجرَت مصادمةٌ مع المجاهدين، قُتل على إثرها أحدهم، واستمرت المقاومة من قبل الأهالي لتغطية انسحاب المجاهدين الذين مروا بمخفر شرطة باب الله، حيث قتلوا المفوّض وأخذوا أسلحة حاميته، وسارعوا عائدين إلى تركيا[٦٢].

أمي والمندوب السامي

غمرت المدينة موجةٌ من العنف. المفرقعات تدوّي في أرجائها مستهدفةً مراكز المندوبية والقيادة والشرطة وغيرها. حملات الاعتقال أخذت مقياساً واسعاً شمل حتى الأطفال[٦٣]. كنا ٢٧ شخصاً حُشروا في زنزانةٍ طولها

أربعة أمتارٍ وعرضها مترٌ ونصفٌ، وليس لها إلا نافذة الباب بمساحة ٢٠ سم٢، وُجّهت إليّ تهمة قيادة عصابةٍ وإلقاء قنبلةٍ على مركز شرطةٍ بالمجيدية، ثم إطلاق الرصاص على ضابط المركز إسماعيل قصبجي. وحاول قاضي التحقيق جاهداً إثبات التهمة، ونُقلنا إلى السجن المدني، وكان معنا الحاج صالح أسود وإخوته وكامل برغل وعمر ضعضع وأخيه حسين وغيرهم. وإن أنسى لا أنسى أساليب التعذيب التي اتبعوها مع الحاج عمر ضعضع، فقد دخل السجن شاباً كله حيوية، وعندما خرج منه بدا الشيب واضحاً على شعره ولم يكن به أثرٌ لسوادٍ. نُقلنا إلى السجن المدني فحمدنا الله على ذلك.

بعد منتصف ليلٍ قارِصٍ برده، فتح السجّان أقفال باب غرفتنا طالباً إليّ إحضار أمتعتي ومرافقته، فاستغرب الإخوان. ونُقلتُ إلى القيادة المركزية للشرطة الفرنسية. وهناك فوجئت بطلب إحضار كفيلٍ لإطلاق سراحي بكفالةٍ، على أن أمثُل في الصباح أمام قاضي التحقيق وهو نفسه الذي حاول جاهداً إثبات الاتهام الموجّه إلي منذ أيام، يتلو اليوم على سكرتيره نصّ إفادةٍ سأوقّعها، شعرت معها أن هناك قراراً بمنع محاكمتي. وهكذا كان.

غادرت مقر قاضي التحقيق إلى عملي في إدارة الحصر. دخل عليّ فاضل أسود صاحب جريدة **البريد السوري** الناطقة بالفرنسية، وهو يهنئني. وإذ أجبته بأن السجن أبسط ما يلاقيه الشباب المناضل، قال لي: "ليس السجن موضوع تهنئتي" قلت: "إذاً على ماذا؟"، قال: "إنما أهنئك على والدتك العظيمة"(٦٤).

- والدتي؟

- نعم.

- وأين عرفتها؟

- عند المندوب.

- أوالدتي عند المندوب؟! إنها لم تخبرني، وكيف كان ذلك؟

قال: "كنت عند المسيو دافيد. دخل سكرتيره يعلن أن والدتك تطلب مقابلته وبرفقتها فوزي وفائي. سمح لها بذلك. رحبنا بها. عرّفتها بأني أحد أصدقائك. سُرّت لذلك وطلبت إليّ أن أترجم ما ستقول. وابتدأت الحديث قائلةً: "أرجو سعادة المندوب إعلامي فيما إذا كان ترجمانه الرسمي سيترجم جميع ما سأقوله نصاً وروحاً بدون أي تحوير، في هذه الحالة فليترجِم، وإلا فقد أحضرت معي من يترجم لي بدون رتوش".

أكّد المندوب الأمانة في الترجمة، فابتدأت الحديث. "أرجو يا سعادة المندوب أن لا يتبادر إلى تفكيركم بأني قد جئت للتمسكم بقضية ابني أحمد، إنما جئت لأستوضح منكم قضيةً صعبَ عليّ تفسيرها، وهي الجواب على سؤالي: لماذا أوقِف ولدي أحمد؟".وبأسلوبٍ كله لباقةٌ صرّح المندوب بأن أحمد وهو موظفٌ في الريجي يستغل جميع إمكانيات وظيفته ليقاوم فرنسا، وقد تحوّل مكتبه بالريجي إلى مركزٍ للعمل الهدّام في كيان الدولة والانتداب. فشكرَته ومباشرةً طرحت السؤال الثاني مشيرةً إلى السيد وفائي قائلةً: "إن السيد وفائي قضى أكثر من عشر سنواتٍ بالدرس في فرنسا، وقد وصف لي حضارة فرنسا وظروف المعتقلات الخاصة بالمجرمين السياسيين، فآخذته بأنه مبالِغٌ جداً بحديثه، فجاء معي ليستشهد بسعادة المندوب على صحّة ما نقل.

أكّد المندوب لها رواية الوفائي، فشكرَته، وبحركةٍ هادئةٍ رصينةٍ رفعت أمك يديها إلى السماء شاكرةً الله على أنه لم يُضِعْ تربيتها لابنها، واتجهت للمندوب قائلةً: "سيادة المندوب، إن ما دفع بي للمجيء إليكم وإزعاجكم هو ما بلغني عن حشر ولدي وإخوانه السياسيين الوطنيين في زنزانةٍ مظلمةٍ غير إنساني، ومع عناصر جُمعت من موائد الخمر والقمار وقارعات الطريق، فالتبس عليّ الأمر، وقلت لنفسي: تُرى هل صرعه شيطانٌ فأغواه حيث ألقي القبض عليه مع حثالة المجرمين؟. وإذ أكدتم لي بأنه كرّس جهده وطاقته للعمل في سبيل بلاده ومثله الأعلى، صليت إلى ربي شاكرةً على أنه

حفظ لي تربيتي التي عليها أنشأت ولدي ليعمل في سبيل بلاده. أما سؤالي عن معتقلات فرنسا، فهو أني استغربت أن يُحشر سياسيون وطنيون نبلاء مع عناصر الإجرام، وقلت لعلّ هذه أساليب فرنسا، جئت أستوضح صحّة حديثه منكم. ولما أيّدتم يا سعادة المندوب ما نقله عن معتقلات فرنسا، قلت الآن لنفسي: حتماً إن سعادة المندوب لم يذقْ المعتقل السياسي كمناضلٍ يعمل في سبيل مجد بلاده".

نَهضتْ شاكرةً لتنصرف، فأشار عليها المندوب بالجلوس قائلاً: "يا سيدتي، سأطلق سراح ابنك فوراً. قالت: "ألوحده، أم مع إخوانه؟ فإن كان منفرداً فأنا أعتبر ذلك إهانةً تُلصَق به، أرجوك يا سعادة المندوب ألا تفعلها، وإن كنتَ ستعيد الحرية إليهم جميعاً فأكون لك ولحرية فرنسا من الشاكرين". وسألها المندوب قائلاً: "سيدتي، هل بين السوريات مثلك كثيراتٌ؟.."، وبتواضعٍ وحذرٍ قالت: "يا سعادة المندوب، إنني امرأةٌ أميّةٌ، وأنا أبسط السورياتِ، ولا شك في أن بين المتعلمات من هنّ أحسن مني حالاً بكثيرٍ".

كان ذلك موضع دهشته، وبعد أن ودّعها منصرفةً، عاد ليلطم على رأسه قائلاً: "أيّ صفعةٍ أتلقاها في سوريا، وعلى يد امرأةٍ، وأنا مرغمٌ مع تأنيبٍ على إطلاق سراح ولدها بدون شكرٍ"؟!

هنانو يقيل مردم

حضر من بيروت السيد بيير كالان المدير العام لشركة الريجي المنحلة والتي تعمل بشكلٍ تجاريٍ في سوق المزاحمة تحت نظام "البندرول"(٦٥)، وبحضور مدير ريجي حلب في مكتب إدارة المعمل الكائن في حي أقيول، حدّثني قائلاً: "يا سيد سيّاف، لقد اتفقنا مع جميل مردم وزير المالية على إلغاء نظام البندرول وإعادة الحصر، وعلى أن يمنحنا امتيازاً بحصر بموجبه استثمار (التبغ والتنباك - ورق السيكار - الكبريت - الملح والسكر) بنا كشركةٍ ذات امتيازٍ، على أن نتوسّط نحن بدورنا لدى الحكومة الفرنسية على

منح سوريا استقلالاً مشروطاً بمعاهدةٍ، ولكنه اشترط علينا استمزاج رأي هنانو مباشرةً، فقلت: "كان من الخير أن يفاتِح هو بذلك الزعيم هنانو، وعلى كلٍ فباستطاعتي أن أؤكّد لكم جازماً بأن رأي هنانو في الموضوع سالبٌ". قال: "ولكنني أريد أن تتصلّ به، وأن تعمل على استمزاج رأيه بشكلٍ غير مباشرٍ".

في صباح اليوم التقينا كعادتنا بالاجتماع في صيدلية نعمان ونس، وتحدثت عن عزمي على السفر إلى لواء إسكندرون لتفتيش مراكز الشرطة. وسألني الزعيم: "بأي سيارةٍ ستسافر؟"، فأشرت إلى سيارة أجرةٍ كانت تحت تصرفي، وهي أحدث موديل.. قال: "سأرافقك.. وستسير سيارتي وراءنا حتى مفرق حارم، حيث نفترق لنلتقي ظهراً في انطاكية".

في الظهر اتصل بي هاتفياً من فندق السياحة بانطاكية مشعِراً بوصوله، فالتحقت به وتناولنا طعام الغداء، ثم توجهنا معاً إلى إسكندرون، وفي الطريق المتعرّج الصاعد عبر جبال طوروس أطلعته على الاتفاق الواقع بين مردم وكالالان. فانفعل وقال: "لا يمكن أن يتم ذلك إطلاقاً. إن قضية الحرية وحدةٌ لا تتجزأ، وأنا لا أقبل بأي استقلالٍ مشروطٍ بأغلالٍ، أما الاحتكارات فأنا خصمٌ لها من حيث المبدأ. لقد مرّ في تاريخ الولايات المتحدة نوعٌ من (تراست) الفحم، كاد يقضي على سكانها برداً".

دخلنا إسكندرون، وكان الزعيم ظاهر التعب وهو يردّد استنكاره لإقدام مردَم على ذلك، وإذ عدنا إلى حلب سارع بإرسال سعد الله الجابري إلى دمشق ليطلب إلى مردَم أن يستقيل من الوزارة. ثلاثة أيام انقضت على سفر سعد الله دون أي خبرٍ منه عن المهمة الموكَلة إليه. التقيت عند الزعيم (وكانت حرارته ٣٩) بكلٍ من علي الحيّاني وأزدشير بوغيكيان، فطلب أن أحضِر له السيارة التي أقلّتنا إلى إسكندرون. استفسرت عن الجهة التي سيقصدها، فقال: "دمشق.."، أجبته: "كيف تسافر ليلاً؟ وقد كان الطريق مقطوعاً بالثلوج وأنت مريضٌ، ونحن نخشى على حياتك...."، وأصرّ قائلاً: "لا يموت المرء إلا بعد أن تموت إرادته بالحياة، وإرادتي

لاتزال عامرةً. إن جميل مردم أتونٌ، ويستطيع بسهولةٍ أن يصهر سعد الله، لذلك سأذهب إليه بنفسي لأحمله على الاستقالة".

أحضرت له السيارة، ورافقه في رحلته أزدشير، حيث وصل إلى دمشق صباحاً، واتجه مباشرةً إلى دار فاطمة خانم مردم شقيقة جميل بك، التي اتصلت بأخيها في وزارة المالية وأعلمته بوجود هنانو. وإذ حضر سأله: "هل استقلت؟". قال: "ألم تقابل سعد الله؟".

- كلا، لا حاجة بي لمقابلته، أجبني على سؤالي.

- لقد تدارسنا الوضع، واتفقنا على أن المصلحة تقتضي استمرارنا بالحكم.

كان جواب هنانو إشارةً لمردم بأن يتجه نحو طاولةٍ في وسط القاعة عليها كتاب استقالته ومسدسٌ قائلاً له: "اختر أحدهما". وبصمتٍ وقّع جميل (مردَم بك) كتاب الاستقالة(٦٦)، وحمله أزدشير إلى محمد علي العابد رئيس الجمهورية. وهنا طلب هنانو القهوة.

هنانو - هتلر

في سنة ١٩٣٣ كنتُ وهنانو عائديْن من بيروت في السيارة، وبعد أن تناولنا ترويقة الصباح عند عبد الحميد كرامي، توجهنا إلى حلب. بين طرابلس وتلكلخ، حيث تقوم على جانبيْ الطريق تلالٌ نحاسية اللون، التفت إليّ هنانو وأشار بإصبعه قائلاً: "من فوق هذا التلّ أطلقت آخر رصاصةٍ من رصاص الثورة، وكانت ذكرياتها تبعث في نفسي دوماً نشوةً من حياةٍ وشبابٍ..." وتابع قائلاً: "لو كان عندي منكم ٣٠ شاباً كالضابط الألماني الذي التحق بالثورة لأعدتها من جديدٍ رغم مرضي وشيخوختي.

راح يحدثني عن بطولات ذلك الضابط بإعجابٍ واعتزازٍ، وكانت مناسبةٌ أن أطرح عليه سؤالاً عن هتلر، وكان إذ ذاك قبلة أنظار العالم،

فاطرق، ومع إيماءةٍ من يده قال: "بلا هتلر، بلا بطيخ". وإذ ألقى نظراته المستغرِبة قال: "مهلاً.. هناك الشعب الألماني، إن قِيم الأمم في ميدان الحياة هي من قيمة مثَلها الأعلى وقوة إيمانها به، وعملها من أجل تحقيقه، فالأم الألمانية تُرضع ولدها وهي تشدو له أن ألمانيا فوق الجميع، وفي بريطانيا تعلّم الأم ابنها أن مصلحة الإمبراطورية أولاً، وفي اليابان يتهافت الشباب على الموت بشجاعةٍ في سبيل الميكادو، والميكادو إنما يعني مجد اليابان". ففي سبيل ألمانيا فوق الجميع، كرّس الشعب الألماني كافة طاقاته الخلاقة والبنّاءة العسكرية والاقتصادية، وجاء بالصليب المعقوف عوضاً عن مثلّث الألوان، وبهتلر خلَفاً لبسمارك قائلاً: "كونا رمزاً للأماني، وتابعا تحقيق مجد ألمانيا. أما نحن، فمن نحن؟ وما هي مثلنا العليا؟

على ضوئها سأحدّد لك قيمتنا كأمةٍ. مرت فترةٌ في التاريخ، اندفع أثناءها الشعب العربي في ظلّ راية الإسلام يحقّق رسالة الرسول وإعلاء كلمة الله، فبنى مجد العروبة، وكان لقاء ذلك المجد مستمداً من إيمان الفرد العربي بتلك الرسالة. اليوم (مين أخد أمي بسميه عمي، عين ما بتلاطم مخرز، بيضة ما بتناطح جبل، أنا ومن بعدي الطوفان) هذه مُثُلنا التي تسود مجتمعنا اليوم. انهزامٌ وأنانيةٌ وخضوعٌ ولامبالاة. لو كنتُ ألمانياً ومن أصلٍ جرماني لفعلت كما فعل هتلر، ولو كان هتلر هنا لبقي بويجياً.

إن محمداً هو الذي حقَّق المجتمع العربي، ونقلَه من البداوة والجاهلية إلى الحضارة. ولكن ألمانيا هي التي خلقت هتلر ومن قبله بسمارك، وغيرهما من أبطالها، والبون شاسعٌ بين شعبٍ يخلق زعيماً يعمّم رسالته، وبين زعيم يعمل ليخلق شعباً ويصنع له رسالةً. ولا يغرنّك اليوم استبدال المضارب والخيام بالمدن والقصور، واستبدال الزي العربي بالزي الأجنبي. إن الصحراء متأصلةٌ في دمائنا. تراها هادئةً هدوء الموت، منبسطة آفاقها، يخدعك سرٌ بها، وإذ بها جبالٌ من رمالٍ تعجّ بها الأرض والسماء، تدمّر حياةً وتردم حضارةً، وما هي إلا ساعات، وكأنما لا شيء عكّر عليها هدوءها. كثيراً ما طلبتم إليّ إقامة تنظيمٍ حزبيٍ على غرار هتلر فرفضتُ

ذلك، لأنني أدرك جيداً بسيكولوجية (نفسية) الفرد السوري. إن أيّ تقنين أو نظام أفرضهما أو أطلبهما منه لن يجديا نفعاً، وأنا لا أملك وسائل التنفيذ، وليس لدي غير قوّته التي أحاول الحفاظ عليها بدون أن يتسرب إليها اليأس، إذ في ساعةٍ من استثارة العواطف في خضم موقفٍ يستدعي البذل والفداء يندفع للتضحية بسخاءٍ في المال والدماء، فإذا ما هدأت عاطفته عاد سيرته الأولى كالصحراء بعد هبوب العاصفة.

إن رسالتي اليوم هي إعادة بناء المجتمع العربي وتحديد مُثله العليا، ودفعه ليحياها بعيداً عن المُثل الدنيا التي تسود مجتمعنا اليوم، هذه المُثل الانهزامية التي أشاعتها الدول الغازية بعد انحلال الحكم العربي. والخلاصة: شتّان بين أمةٍ تصنع المجد وتخلق الزعماء، وبين زعماءٍ يخلقون أمةً ويضعون لها رسالةً. ثق لو كان هتلر هنا لبقي دهّاناً.

مع أسطول فرنسا

كنا لديه، وكان يرغي ويُزبد عن تصرفات رجال الانتداب، بسبب فشل قائمته في انتخابات ١٩٣٢، وكان وقّع نصّ مذكرة احتجاج، ويهيئ خطةً لتعبئة الشعب للمقاومة. طرح عليه أزدشير بوغوكيان سؤالاً: "هل أنت تطالب بالجلاء وتركيا دائماً تحاول العودة إلى هذه البلاد؟ فإذا ما أحضرت فرنسا أسطولها وباشرت الانسحاب فماذا عندئذٍ نحن فاعلون؟"، ونظر هنانو إليه قائلاً: "أأنت مجنونٌ؟! أنا أعلم بأنه إذا ما انسحبت فرنسا عادت تركيا من الشمال، وزحفت إنكلترا من الشرق والجنوب. كان من المفروض أن تطبّق فرنسا في بلادنا نوعاً من الحكم الذاتي تجعل بقية البلاد العربية التابعة للنفوذ البريطاني تتطلع إليه، وتطالب إنكلترا بمثله، لا حكماً يتناقض ومبادئ الحرية يجعلنا نطالب بمعاهدةٍ كمعاهدة العراق رغم شوائبها لحكم أنفسنا، والدفاع عن استقلالنا، فإذا ما جدّ الجِد،وقرّرت فرنسا الجلاء تمسكتُ بها وطلبت إرجاء ذلك فترةً، لأن انتداب فرنسا أمرٌ عابرٌ، ومهما امتدّ الزمن فهو إلى زوالٍ، أما عودة تركيا فعودةٌ إلى حقبٍ من الاحتلال، واقتسامٌ لسورية، وذلك أشد خطراً من الانتداب.

لقد مرّت على هذه البلاد موجاتٌ عارمةٌ من غزوٍ وهجراتٍ منذ فجر التاريخ، سواءٌ من الشرق أم الغرب، وسرعان ما كان الغزاة الفاتحون يرتدّون على أعقابهم لتعذر امتزاجهم بالمجتمع العربي، ولكن الأتراك مستغلين الدين الإسلامي والخلافة لعبوا دوراً خطيراً في تفكيك الأمة العربية وتدمير طاقاتها، وبالتالي القضاء على نزعاتها القومية لصهرها في الدولة الإسلامية الشعوبية التي سيطرت على البلاد العربية باسم الدين أكبر حقبةٍ في تاريخ حكمها امتدت قرابة ٦٠٠ عاماً، ولولا ظروف الحرب العالمية لما كان في طاقتنا الخلاص من ربقة استعمارهم.

إن جلاء فرنسا الفوري عن بلادنا قبل أن نستكمل مراحل تكويننا كدولةٍ قادرةٍ على صيانة استقلالها والدفاع عنه وحكم نفسها بنفسها، لا شكّ - كما ذكر أزدشير - يترك المجال فسيحاً لعودة تركيا من الشمال، ولزحف بريطانيا من الجنوب والشرق، وعندها فعلى سوريا السلام. فإذا ما أنا طالبتُ بالجلاء، فلا يعني ذلك بأني قانعٌ بأننا قادرون على صيانة استقلالنا وحكمنا، بل أطالب بذلك لأتمكن من انتزاع أكثر ما يمكن الحصول عليه من حريةٍ في الحكم.

إن الشعب الفرنسي من أكثر شعوب العالم تقديساً للحرية، وهو يعمل على نُصْرتها دوماً، كما حدث إبان الثورة السورية. ولقد سبق أثناء مذاكرةٍ لي مع الجنرال ساراي(٦٧) المفوّض السامي، أن هدّدني قائلاً: لا تتشدّد في طلباتك وسلبيتك، وإن نسيت فأنا أذكّرك بأن الأسطول الفرنسي لايزال في مياهكم. فأجبته: كان من المفروض أن تهدّدنا بانسحاب جيوش فرنسا من بلادنا، لا أن تهدّدنا بوجود أسطولها في مياهنا. وكان لتهديد ساراي وجوابي عليه بعض التأثير في تبديل فرنسا حكمها العسكري بحكم مدني، حيث أرسلت المسيو دي جوفينيل مفوضاً سامياً. وعلى كل حالٍ أعود وأقول: إن انتداب فرنسا دخيلٌ عابرٌ وإلى زوالٍ مهما امتدّ به الزمن، أما عودة الاحتلال التركي فهي عودةٌ إلى تاريخٍ مقيتٍ لا تسنح الظروف دوماً للتخلص منه".

إحسان الجابري وبن غوريون

على الصعيد السياسي، كان النشاط مقتصراً على المطالبة عن طريق عصبة الأمم بإنهاء مرحلة الانتداب على سورية، وقام كلّ من إحسان الجابري وشكيب أرسلان[٦٨] بعد أن غادرا سورية واستقرا في سويسرا كممثلين لسورية ولبنان شعبياً بإصدار **مجلة العالم العربي**، حيث كان إحسان، وهو خريج كلية الحقوق في جامعة استانبول قد شغَل مركز السكرتير الأول لدى السلطان وحيد الدين[٦٩] آخر سلاطين بني عثمان، وعاد إلى سوريا بعد انسلاخها عن الدولة العثمانية، ليتولى مركز رئيس البلاط الملكي لدى الملك فيصل. وإبان احتلال فرنسا لسورية شغَل رئاسة بلدية حلب، ومن ثم اعتمِد كرئيسٍ لجمعية حقوق الإنسان، لكنه اضطر لمغادرة البلاد إثر محاولة اعتقاله، حيث استقرَّ في جنيف، والتقى هناك بالأمير شكيب أرسلان، واتفقَ معه على إصدار **مجلة العالم العربي**، التي أشرنا إليها، والتي كانت تصدر باللغة الفرنسية، وكممثلين لشعب لبنان وسورية في أروقة عصبة الأمم.

من ذكريات إحسان الجابري عن تلك الفترة، وفقاً لما حدثني به شخصياً عن لقاءٍ تم بينه وبين بن غوريون[٧٠] في أروقة عصبة الأمم، حيث قال إحسان: "يا سيد بن غوريون، لقد أخطأتم في تقديركم عندما قرّرتم إقامة وطنكم القومي في فلسطين، وسط خضم زاخرٍ من العالم العربي، إذا أطبق عليكم يقضي عليكم إلى الأبد"، فابتسم بن غوريون ابتسامة لامبالاةٍ قائلاً: "إن ما قلته صحيحٌ طالما بُنيَ على إذا، والمثل الفرنسي يقول (نستطيع بكلمة إذا أن نعبئ باريس ضمن قارورةٍ)، أرجو أن تأخذوا علماً بأننا قبل اتخاذ القرار بإقامة دولتنا في فلسطين قمنا بتكليف علماء التاريخ والاجتماع والنفس من اليهود في كل أنحاء العالم لموافاتنا بدراسةٍ مفصلةٍ عن مختلف شعوب العالم، حول إمكانية اتحادها، فجاءت كلها تشير إلى إمكانية ذلك الاتحاد عدا الشعوب العربية، وانطلاقاً من هذا الواقع قرّرنا إقامة دولتنا في فلسطين، وليست حدودها النهائية هي حدود فلسطين التي تعرفونها...".

لقد أعدتُ على إحسان الجابري، عندما كنتُ في زيارته في القاهرة، ما جاء في مذكراتي عن هذا الموضوع دون ذكر الجملة الأخيرة، فنبّهني إلى وجوب ذكرها. وقد حضر هذا الحديث بعض وزراء الوحدة من السوريين الذين بقوا في مصر كلاجئين سياسيين، وقد عرّفهم بي إحسان بقوله: "عندما كانت تقوم في البلاد أوضاعٌ ثوريةٌ لا نكون نحن مصدرها، وبعد البحث يتضح أن أحمد كان المخطّط والمشرف على تنفيذها"، وإذ أُعجِب بذلك أحد الوزراء، خاطبني قائلاً: "يا أستاذ أحمد، الآن جاء دوركم"، فأجبته: "كان دورنا فيما مضى ضدّ فرنسا، إلى أن جلَت عن البلاد واستلمتموها أنتم عذراء بتولاً، أما دورنا فقد انتهى، والآن أنتم المسؤولون".

مع ريجيس بالسييه

(أذكر أنه - المحرّر) في حفل تكريم لكبير القضاة الفرنسيين في حلب، السيد ريجيس بالسييه، أقامه السيد فتح الله الصقال نقيب المحامين، والمدافع عن إبراهيم هنانو أثناء محاكمته الأولى، تحدّث السيد القاضي إلى المدعوين، وكان موضوع الحديث ملاحظاته عن المظاهرات التي شاهدها وهو يجتاز الشوارع قائلاً: سأتحدث إليكم حديثاً أرجو ألا يكون موضوع مناقشةٍ مع الأساتذة الحاضرين، بل هو لاطلاعكم على بعض خفايا السياسة اليهودية فيما يتعلق ببلدكم، فمن كانت ذاكرته قويةً فليحفظ، ومَن لا يعتمد على ذاكرته فليسجّل ذلك في مذكرته. إن الحكم العثماني لهذه البلاد، وقد تجاوز الخمسة قرونٍ، ورغم وحدة الدين والاندماج الاجتماعي، وبصرف النظر عن العوامل الخارجية التي ساعدت على إنهاء الحكم العثماني، فقد جلا هذا الحكم دون أن يتمكن خلال حياته الطويلة في سورية، ودون أن يتمكن السوريون من تعريب الأتراك.

إن وجود فرنسا في سورية يختلف تماماً عن الوجود التركي فيها، لأننا مكلّفون من قِبل عصبة الأمم بمهمة انتداب على سورية، بهدف تأهيلها

للاستقلال والدفاع عن كيانها، وإن انتهاء هذه المهمة وجلاء فرنسا سيتم عاجلاً أم آجلاً، وإن تحقيق ذلك لن يكون على الطريقة التي غصّت بها الشوارع اليوم بمظاهرات الصبيان، وتكسيرهم زجاج الحوانيت والسيارات وحافلات الترام، بل إن هناك عوامل أقوى بكثيرٍ تعمل على تقصير فترة الانتداب إلى أدنى حدٍ ممكنٍ، وقد سخّر مصممو هذا المخطط ثلاث قوىً عظمى تعمل معاً على إجلاء فرنسا عن سورية، وهذه الدول هي أمريكا وروسيا وإنكلترا، ذلك أن فرنسا، وإن تكنْ دولةً علمانيةً ديموقراطيةً على أرضها، غير أنها كاثوليكيةٌ متشددةٌ في ماوراء البحار، وبدافع من ذلك فهي من أشدّ معارضي تمدّد وتوسع دولة إسرائيل في حال قيامها. وإن ذلك مرهونٌ بجلاء فرنسا عن سوريا، حيث يتم خلال سنةٍ من ذلك، قيام دولة إسرائيل". وإذ فكّر بعض الحضور بالمناقشة اعتذر عن الخوض فيها قائلاً: "كما ذكرت في مطلع حديثي، فهو للحفظ والذكرى لا للمناقشة، لأن الأيام وحدها ستثبت صحة ذلك من عدمه".

سلخ اللواء

.. وتمّ سلخ لواء اسكندرون، وفشلت جميع الجهود التي بذلها الحكم الوطني في سورية، وذهبت هدراً تلك الأموال التي أرسلت للتأثير في عملية الاستفتاء لمصلحة بقاء اللواء ضمن الوطن السوري. وقامت حكومة هاتاي، ورفض المجلس النيابي الفرنسي التصديق على المعاهدة التي طبخها الوفد السوري في باريس "معاهدة ١٩٣٦"، ووصفها فارس الخوري[٧١] بـ"أعجوبة القرن العشرين"، وصوّرها نائب دير الزور سعيد العرفي[٧٢] أثناء مناقشتها في المجلس النيابي السوري بأنها عنوان تضحية سورية على مذبح السياسة والسياسيين، وأقرّ مجلسنا النيابي المعاهدة بالإجماع ماعدا معارضة سعيد العرفي. وصُفّي الحكم الوطني متلبساً مسؤولية ضياع اللواء العربي، وحلّت محلّه حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب[٧٣]. ووسط موجةٍ عارمةٍ من السخط الشعبي والتظاهرات المطالبة بالحفاظ على لواء اسكندرون، وقف سعد الله خطيباً في الجامع الكبير داعياً الشعب إلى

البذل بسخاءٍ في سبيل اللواء، وكان ما قاله: "لو كان عندي غير هذا المعطف لما تأخرت عن التبرع به.."، وتلقّفت المعارضة هذا التصريح وراحت تشن عليه الهجمات، وتحمّل سعد الله وإخوانه رجال الحكم مسؤولية فقدان اللواء[٧٤].

وانصبّت نقمة الجماهير تقضي على ماضٍ طويلٍ قضاه الوطنيون في ميادين الثورة وزنزانات السجون دفاعاً عن استقلال بلادهم، وسرعان ما تنسى الجماهير الإحسان كما تنسى الإساءة. وفي أول فرصةٍ عاطفيةٍ، انتهزت المعارضة أخطاء معاول السياسة الهدّامة التي مارسها الوطنيون لينتقل زمام الأمور إلى أيديها، محمّلةً قادة الحركة الوطنية وسعد الله على رأسهم مسؤولية ما حدث، مرغمةً إياهم على الانزواء، ورافق ذلك اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر[٧٥] واتهام رجال الحكم الوطنيين بالتآمر لاغتياله.

هرب سعد الله إلى العراق

على إثر مقتل الشهبندر واتهام سعد الله الجابري وإخوانه بتدبير حادث الاغتيال، حضر عندي مساء يومٍ صبحي الزيتوني، وهو ركنٌ بارزٌ في حي "أقيول"، وهو معقل الحركاتٍ الوطنية، طالباً مسدسه (شتاير١٢) الذي كان قد أودعه لديّ، وكانت علامات الاضطراب باديةً عليه.

- ما بك يا أبا أحمد؟

- سأهرّب سعد الله وجميل إبراهيم باشا إلى العراق. بعد ساعةٍ ونصفٍ يجب أن أكون أمام زاوية مفرق حي أقيول بالقرب من المستشفى العسكري، حيث يصل سعد الله بسيارتين، واحدة لتقلّنا، والثانية لنقل تنكات البنزين اللازمة لإيصالنا إلى "العانة"، وغادرني سريعاً.

لم ينتصف الليل حتى دوّت في أرجاء البلاد أنباء الاغتيال والاتهام. وبعد أربعة أيامٍ عاد الزيتوني من رحلته ليقصّ علي أقاصيص ونكات جميل

إبراهيم باشا، إذ أنه كلما أشرقت الشمس وبان في الجو عن بعدٍ نسرٌ كبيرٌ صاح(إبراهيم باشا - المحرر): "إنها طيارةٌ فرنسيةٌ جاءت لتطاردنا" فيضطرب سعد الله ويمتقع لون سعد الله. وأخيراً رافقهم ضبعٌ ضخمٌ جداً، أخذ يطارد السيارة ويحاول قلْبها، فهبَّ الزيتوني يريد إطلاق الرصاص عليه، فحال سعد الله بينه وبين رغبته.

أخيراً وبعد اجتيازهم الحدود السورية ودخولهم الأراضي العراقية، اتجهوا نحو "العانة" حيث وقف سعد الله وأصلح من هندامه ثم دخلوها، وطلب سعد الله من قائممقامها أن يفسح له مجال الاتصال بنوري السعيد، وتمت المكالمة الهاتفية، وبعد استراحةٍ قصيرةٍ تم تهيئة السيارات العراقية، ووضع قائد المنطقة نفسه تحت تصرف اللاجئين.

ودَّع سعد الله أبا أحمد مقبّلاً إياه، شاكراً تضحيته في سبيله، وأوكله بالذهاب فوراً إلى أخيه فاخر(الجابري) لتطمينه وتقبيله نيابةً عنه، كما أوصاه جميل بك أن يذهب إلى زوجته الحسناء فيقابلها ولكن دون أن يقبّلها، ويبلغها أن تتهيأ للحاق به عند أول إشعارٍ. ووعده سعد الله بأن يرسل إليه عباءةً فاخرةً تذكاراً لهذه الرحلة. وإثر ثورة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١) طلبت العراق من اللاجئين مغادرة الأراضي العراقية، فانتقل سعد الله إلى السعودية لاجئاً لدى مليكها عبد العزيز (بن سعود). وفور انتهاء حكم الفيشيين ودخول جماعة ديغول - وعلى رأسهم الجنرال كاترو - سورية، عاد سعد الله إلى حلب، ولكنه لم يُحضِر معه عباءةً إلى أبي أحمد.

مع نوري السعيد في شتورا

كنا أنا والحيَّاني على موعدٍ مع سعد الله. خادمته الأرمنية أجابتنا: "إنه بالقرية..."، استغربنا ذلك لأن الفصل شتاء، والقرية لأخيه وليس له منها أكثر من هوائها العليل. وفي اليوم الثاني أيضاً لم يحضر. هناك سرٌ عبثاً حاولنا كشفه. وفي اليوم الثالث استقبلَنا وقد علا وجهه بِشراً هجره منذ أربع سنواتٍ، يوم انكفأ إلى بيته عام ١٩٣٩. واستوضحنا عن ظروف

غيابه، فراوغ بمهارته المعهودة بعيداً عن الجواب، وبعد إصرارٍ منا وتهرب منه نزل عند إصرارنا قائلاً: "جاءني رسولٌ خاصٌ يدعوني إلى اللحاق فوراً بشتورا لمقابلة نوري السعيد، وهناك التقيت بشكري (القوتلي) وهاشم (الأتاسي) وفارس (الخوري) وجميل (مردم بك) ولطفي (الحفار). لقد أطلعنا نوري على ما تمّ من اتفاقٍ بينه وبين البريطانيين حول تصفية الانتداب الفرنسي من سورية ولبنان، وفي سبيل ذلك سيُنهى حكم الشيخ تاج (الدين الحسيني) رئيس الجمهورية المعينّ بقرارٍ من الجنرال كاترو، وستخوض البلاد انتخاباتٍ نيابيةً ينبثق عنها حكمٌ وطنيٌ يتعاون مع بريطانيا على تنفيذ مخطّط التصفية. وسيضم مجلسنا النيابي القادم ممثلاً عنكم أنتم شباب الطليعة الأولى، فتهيؤوا وبكل حرصٍ إلى أن تبدأ المعركة". ورغم العناية الكبيرة التي بذلها الطبيب العسكري البريطاني في معالجة الشيخ تاج فقد مات رحمه الله، وتشكلت سريعاً حكومةٌ ترأسها عطا الأيوبي[٧٦]، وجرت الانتخابات ولأول مرةٍ في تاريخها استعملت فيها وسائل الإغراء والرشوات[٧٧].

استطراد واسترجاع[٧٨]

حتى سنة ١٩١٩ كانت مدينة حلب ترتوي من مياه الآبار الكلسية أو مياه القناة المكشوفة، القادمة من قرية حيلان، وهذه القناة تم جرّها إلى حلب من قِبل البيزنطيين أيام الملكة هيلانة، ومن هنا اسم هذه القرية، وكانت هذه المياه موبوءةً ببعوضٍ حاملٍ لجراثيم حبّة حلب التي تؤدي إلى إحداث تشوهاتٍ في وجوه الحلبيين وأطرافهم المكشوفة. يضاف إلى هذه المياه نبعٌ صغيرٌ يدعى (عين التل)، وكانت الأولى - أي مياه قناة هيلانة - تُجرّ إلى الدور عن طريق أقنيةٍ يشرف عليها محترفون يدعون بالقنواتية، أما الثانية - أي مياه عين التل - فجُرَت في أنابيب إلى نقاطٍ معينةٍ في المدينة تدعى حنفيات عين التل، توزع ضمن صفائح كازٍ تُحمل بالأيدي أو على الأكتاف من قِبل محترفين، لتباع للأهلين ملوثةً بأيدي ناقليها، ليجري حفظها في جرارٍ فخاريةٍ، وكثيراً ما كانت الآبار الكلسية تجفّ صيفاً، مما

يضطر أصحاب الدور إلى حفر قيعانها بحيث تبلغ في بعض المناطق ٢٥ أو ٣٥ متراً، تُنزح بالدلو والحبل.

هذا بالنسبة إلى الماء، أما النور فكان يعتمد على مصابيح زيت الكاز، سواء ضمن الدور حيث تنشُغل ربّات البيوت يومياً بتنظيف زجاج المصابيح وبلّورة اللمْبة وقصّ الفتيلة. وفي فترة الحرب العالمية الأولى انقطع استيراد زيت الكاز، واضطر الأهلون لاستعمال زيت الزيتون ضمن وناساتٍ أو شموعٍ، وكذلك كانت الأزقة والشوارع تُنار بالمصابيح، أما الساحات العامة فكانت تعتمد على اللوكات والتي كانت هي والمصابيح تُنار مساءً من قِبل عمالٍ يحملون السلالم لإشعالها ويدعون بالشعّالين. وفي الصباح يأتي فريقٌ ثانٍ من العمال مع سلالمهم لإملاء أواني المصابيح بالزيت، أما الطرقات ضمن المدينة فكانت مرصوفةً بالحجارة الرومانية القديمة، بينما أكثر طرقات الريف غير معَبدةٍ، في السنة المذكورة (أي ١٩٢٨ - ١٩٢٩) قامت إحدى شركتين فرنسيتين تابعتين لكتلة فيليبار المالية الفرنسية بالحصول على امتيازٍ من الحكومة السورية لتوسيع شبكة مياه عين التل وتوزيعها على المساكن، وإقامة مؤسسةٍ للكهرباء بحلب من أجل إنارة المدينة عن طريق محطةٍ حراريةٍ تعتمد على الفيول، كما أقامت حافلات الترامواي الشركة المذكورة نفسها.

هوامش إيضاحية

(١) وقع الانفجار في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠، وتطايرت الأحجار فوق المدينة ووصل بعضها إلى حي الجلوم في المدينة القديمة، وقتل في الحادث أكثر من ٥٠٠ شاب. (محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، **حلب في مائة عام**، ج٢، حلب: معهد التراث العلمي العربي، ١٩٩٣، ص٢٢٩).

(٢) نصب تذكاري أقامه الإنكليز تخليداً للقائد الإنكليزي هولدين والقتلى البريطانيين والهنود الذين سقطوا في ٢٦ تشرين الأول/نوفمبر ١٩١٨ في معركة حريتان شمالي غربي حلب، بين فلول القوات العثمانية بقيادة مصطفى كمال وبين الجيش البريطاني) . (عينتابي وعثمان، **حلب في مائة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠-١٧٤).

(٣) ولد في العام ١٨٨٥ ببغداد، وفي العام ١٩٠٤ تخرج ملازماً في الجيش العثماني وخدم في العراق، وفي العام ١٩١٠ أرسل إلى ألمانيا للاشتراك في التعليم العسكري، وفي شباط/ فبراير ١٩١٦ وقع في أسر الإنكليز وكان برتبة عقيد، ثم التحق بعد شيء من التردد بالحجاز في نهاية ١٩١٦. تميز بكفاءاته الإدارية والعسكرية العالية، وربما كان الضابط العربي الوحيد الذي حصل على وسام الصليب الحديدي الألماني ووسام الـC.M.G البريطاني. أصبح في العهد الفيصلي في العام ١٩١٩ حاكماً عسكرياً لمدينة وولاية حلب، وعاد مع فيصل إلى العراق، ويُعتبر الأب المؤسس للجيش العراقي، واستشهد في العام ١٩٣٦ إبان انقلاب الفريق بكر صدقي في العام ١٩٣٦ في العراق). (وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص١٥١).

(٤) المقصود به المؤتمر السوري الذي تشكل وفق النظام الانتخابي العثماني على درجتين لتوحيد مطالب البلاد أمام لجنة كينغ-كراين أو القسم الأمريكي من لجنة الانتدابات الدولية في تركيا كما كانت تُعرف رسمياً، لاستبيان رأي الأهالي بنوعي الحكم والانتداب المفضّلين لديهم بعد قرار فصل البلاد العربية عن "المملكة التركية" (٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩)، ووضعها تحت انتداب "الأمم الراقية" باسم عصبة الأمم التي يجب أن ينص دستورها على ذلك. ومن هنا استبق المؤتمر وصول هذه اللجنة، وعقد أولى جلساته في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩ في النادي العربي بدمشق، أي قبل ثلاثة أيام من وصول اللجنة ومباشرة عملها. وفي ٣ تموز/ يوليو ١٩١٩ تقدّم

رئيس المؤتمر إلى اللجنة بقرار المؤتمر حول مطالب البلاد، والذي عُرف بـ"برنامج دمشق"، وأصبح نموذجاً لمعظم العرائض التي قدّمت إلى اللجنة. وقد طالب القرار بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية (سورية الطبيعية)، وأن يكون نظام حكمها ملكياً مدنياً نيابياً لامركزياً، والاحتجاج على المادة ٢٢ في عهد عصبة الأمم "والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج إلى دولةٍ منتدَبةٍ"، وأن تعتبر في حال الإصرار عليها "عبارةً عن مساعدةٍ فنيةٍ واقتصاديةٍ لا تمس باستقلالنا السياسي التام" وأن تكون هذه المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن رئيسها ولسن "القضاء على فكرة الفتح والاستعمار" في نقاطه الأربع عشرة، وأن تكون هذه المساعدة في حال عدم تمكن الولايات المتحدة من قبولها "من دولة بريطانيا العظمى، على أن لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها" ورفض "أي حقٍ تدعيه الدولة الفرنساوية في أية بقعةٍ كانت في بلادنا السورية، ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حالٍ من الأحوال" ورفض المطالب الصهيونية بالقسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين، وعدم فصل المنطقة الغربية (لبنان) عن سورية، والاستقلال التام للقطر العراقي، وعدم إيجاد أي حواجز اقتصادية بين القطرين، ورفض الاتفاقيات السرية في إشارةٍ إلى اتفاقية سايكس - بيكو. وقد اتخذ المؤتمر رداً على إحلال القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية قراراً في ٧ آذار/مارس ١٩٢٠ بإعلان استقلال سورية، واختيار الأمير فيصل ملكاً دستورياً، ثم استكمل ذلك بإقرار القانون الأساسي للمملكة السورية (الدستور). (محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سورية دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨-١٩٥٥**، دمشق: دار الرواد، د.ت.، ص٤٩-٥٧). وللاطلاع على النصوص المتعلقة بالقرارات. انظر: (ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سورية المعاصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص٤١-٤٣ و٩٣-١١٢). قارن مع: (زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**، بيروت: دار النهار، ١٩٧٧، ط٣، ص١٤٣-١٥٦).

(٥) ولد في العام ١٨٦٩ قي كفر تخاريم في قضاء حارم غربي حلب، وأتم دراسته العليا في المدرسة العليا للإدارة العامة وفي الحقوق باستانبول، عاد بعدها ليعمل موظفاً إدارياً لفترةٍ بسيطةٍ، ثم تقاعد مبكراً لإدارة أملاكه، غير أنه سرعان ما انضم إلى قوات فيصل العربية، وانضم إلى جمعية "الفتاة" القومية السرية، عومل بوظيفة "مكتوبجي" (أمين عام) ولاية حلب، وانتخب ممثلاً عن قضاء حارم في المؤتمر السوري. ولم يحضر هنانو سوى الجلسة الأولى من المؤتمر، حيث اختار الطريق العملي،

وفجّر الثورة في خريف العام ١٩١٩ في ريف حلب الغربي التابع حالياً إلى محافظة إدلب. وإثر الاحتلال الفرنسي لحلب (١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠) أي قبل احتلال دمشق بيومين نسّق هنانو مع الكماليين في تركيا الذين كانوا يخوضون حرباً تحررية لتحطيم اتفاقية سيفر، وتم من خلال ذلك الربط ما بين ثورة الشمال وثورة صالح العلي في جبال العلويين، وفتح جبهة جسر الشغور، ووجّه بيانين "إلى العرب من العرب" و"إلى قناصل الدول الأجنبية"، وقال في نهاية البيان الثاني: "نموت ونتبلشف -أي نصير شيوعيين- ونجعل البلاد رماداً، ولا نخضع للظالمين" وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ استأنف هنانو العمليات، وتصاعد عدد المنضمين على الثورة إلى حوالي خمسة آلاف مجاهد. وإثر انقطاع الدعم الكمالي التركي بسبب الاتفاق التركي - الفرنسي أخذت الثورة تذوي، فاضطر هنانو للجوء إلى الأردن، ومن ثم أوقفته السلطات البريطانية في آب/ أغسطس ١٩٢١ في القدس، وسلمته إلى سلطات الانتداب الفرنسي التي أجرت محاكمة عسكريةً مشهودةً له في مدينة حلب ركّز فيها محاميه فتح الله صقال على أن موكله ثائر وطني وليس مجرماً أو زعيم عصابة أشقياء. وبرأته المحكمة العسكرية في قرارٍ مشهودٍ يكاد أن يكون يتيماً في تاريخ القضاء العسكري الفرنسي في سورية من تهمة الإجرام وأفرجت عنه، ليتوّج هنانو زعيماً وطنياً من دون منازع. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية السورية في العام ١٩٢٨ انتخب هنانو نائباً وكان رئيساً للجنة الدستور. وانتخبته «الكتلة الوطنية» في العام ١٩٣٢ زعيماً لها، ومثّل بعد تشكل الكتلة الوطنية التيار السلبي أو الراديكالي فيها الذي اجتذب إليه الشباب. وتوفي في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ بعد صراع طويل مع المرض في قريته (ستي عاكفة)، وهو مديون بـ٤٥٠٠ ليرة ذهبية. حافظ على وحدة الكتلة ومنعها من إبرام تسويةٍ مهلكةٍ أو تفريطية مع فرنسا. (أدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١١٨)، حول نص البيانين، انظر: (إحسان الهندي، **كفاح الشعب السوري ١٩٠٨-١٩٤٨**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١-٢٢٢).

(٦) المقصود سعد الله الجابري، ولد في العام ١٨٩٣ في حلب في عائلةٍ من أغنى العائلات الحلبية الملاكة للأراضي. وقد درس الحقوق في استانبول، وقاتل في القفقاس، وعاد في العام ١٩١٩ إلى حلب ليتم انتخابه عضواً في المؤتمر السوري، وليشارك مع بعض الشباب بتشكيل جمعيةٍ سريةٍ هي جمعية "الكف الأحمر" التي ضمت عدداً من أبرز الوجهاء الحلبيين الذين سينخرطون في ثورة هنانو، وفي محاكمة هنانو في العام ١٩٢٢ كان الجابري من شهود الدفاع الذين برزوا بقوة موقفهم. وأدت به نشاطاته الوطنية إلى السجن في صافيتا لمدة ستة شهور. وإثر العفو الذي أصدره المفوض السوري

في آذار/مارس ١٩٢٨ عاد الجابري إلى حلب وانضم إلى النواة المؤسسة لما سيعرف لاحقاً بالكتلة الوطنية. وفي مؤتمر حمص ١٩٣٢ تم انتخاب الجابري نائباً لرئيس الكتلة الوطنية بينما تم انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً لها وإبراهيم هنانو زعيماً، فارس الخوري عميداً وجميل مردم وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي أعضاء. ومثل هؤلاء القيادة الفعلية اليومية للكتلة. وبتأثير واسطة رياض الصلح زوج ابنة عم الجابري تمت تسوية الخلافات بين الجابري وهنانو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩. كان من أبرز معاوني هنانو وتوضح ذلك في تكليف هنانو له بقيادة انتخابات كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢. وفي إضراب العام ١٩٣٦ اعتقله الفرنسيون مع حسن إبراهيم باشا وعبد الرحمن الكيالي وغيرهما، إلا أنه سرعان ما عاد واصطف مع جميل مردم بك، وتبنى سياسة "التعاون النزيه"، التي كانت تعبر عن وسطيته بين الإيجابيين والسلبيين ما قبل توقيع الاتفاقية، وعبّر الجابري عن تلك السياسة في ذكرى هنانو في العام ١٩٣٦ بأن يوم موت هنانو "كان ثورةً ورحمةً، بدّلنا الخصام مع الفرنسيين تفاهماً، والتنكر إلفةً، وبدلت التحكم استقلالاً سيكتسب عما قريب شكله الرسمي الدولي". كان الجابري عضواً في الوفد الكتلوي المفاوض في العام ١٩٣٦، وشغل في أول حكومةٍ كتلويةٍ بعد توقيع الاتفاقية منصب وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ليحتدم الخلاف بينه وبين جميل إبراهيم باشا من جهةٍ وبينه وبين عبد الرحمن الكيالي من جهةٍ ثانيةٍ على خلفية قضايا معقدةٍ شخصيةٍ وعائليةٍ وسياسيةٍ، ولكن الانشقاق الأبرز عن الكتلة وعن زعامة الجابري في حلب صدر عن ناظم القدسي ورشدي الكيخيا اللذين عارضاه بقوةٍ طيلة حياته السياسية اللاحقة. وإثر حركة الانشقاقات عن الكتلة في نيسان/ أبريل ١٩٣٩ فقد جميل مردم بك والجابري السيطرة عليها ليتولى زمامها مجلس ثلاثي مؤلف من شكري القوتلي ولطفي الحفار وأحمد اللحام، بينما أعلن مردم بك تفرغه لأعماله الخاصة. وإثر اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في دمشق والذي كان من أقوى خصوم الكتلة، فرّ الجابري مع مردم بك ولطفي الحفار إلى العراق قبل صدور مذكرات اعتقالهم بسبب توجيه سهام الاتهام لهم بالضلوع في الاغتيال. وإثر انتخابات العام ١٩٤٣ شغل الجابري منصب رئيس الحكومة التي تولت قيادة سورية إلى الاستقلال وتحقيق الجلاء، وتوفي الجابري في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٧. (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٣). قارن مع: (فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، صفحات متفرقة، و(محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا**، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧-٢٠٨). وحول المناصب التي تولاها أفراد من العائلة الجابرية في ولاية حلب، قارن مع: (محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، **حلب**

في مائة عام، ج١ وج٢، مصدر سبق ذكره).

(٧) في إشارةٍ إلى ما يُعرف في الحوليات السورية بـ"اتفاق الاستبدال" وهو الاتفاق الفرنسي - البريطاني ما بين كليمنصو الوزير الفرنسي الأول ولويد جورج رئيس الحكومة البريطانية بتسوية الخلاف بينهما حول سورية، بجلاء الجيش البريطاني عن سورية وكيليكيا، واستبداله بجنودٍ فرنسيين في كيليكيا، وفي غرب خط سايكس - بيكو في سورية، على أن تبقى "المدن الأربع وهي دمشق وحمص وحماة وحلب خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي "وذلك مقابل تخلي فرنسا عن المطالبة بولاية الموصل وفق اتفاقية سايكس - بيكو، وعدم منازعة بريطانيا في تقرير مصير العراق وفلسطين، وإبقاء منطقة شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني". انظر النص الكامل في: (قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، مصدر سبق ذكره ص٥٨-٥٩). إثر توقيع هذا الاتفاق والمباشرة بتنفيذه وافق كليمنصو لأول مرة على اللقاء مع الأمير فيصل والتفاهم معه في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ ثم في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه على ما سمي في الحوليات السورية بـ"اتفاق فيصل-كليمنصو" الذي ووجه بمعارضةٍ وطنيةٍ شديدةٍ، أرغمت فيصل على التكتم عليه وعدم طرحه، لتبدأ الحكومة العربية فعلياً بمناوشة الفرنسيين ودعم ثورة صالح العلي وثورة هنانو بالتنسيق مع الكماليين في تركيا، والتي انتهت مع إنذار الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي وقائد جيوش الشرق للملك فيصل تم احتلال دمشق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠. حول تحليل اتفاق الاستبدال انظر: (فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٢). وللاطلاع على نصوصه ونصوصٍ أخرى تتعلق به، انظر: (قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، مصدر سبق ذكره، ص٧٨-٨٣ وص٥٥-٥٧).

(٨) ولد هنري غورو في باريس سنة ١٨٦٧، وتدرج في رتبه العسكرية من ملازم ثانٍ في العام ١٨٩٠ إلى جنرال في العام ١٩١٥، وتقول السردية الدعائية الفرنسية لحياته إنه يحمل في جسده علامة ثلاثين معركةٍ آسيويةٍ وأفريقيةٍ وخمس معارك كبرى أوروبيةٍ، غير أن خبرته الأكبر كانت منذ العام ١٩٠٢ في مراكش خصوصاً والمغرب العربي عموماً، ليتولى على مدى أربع سنواتٍ متتاليةٍ قيادة الجيش الرابع تحت قيادة الجنرال والمارشال لاحقاً ليوتي. ومثّل غورو أحد أركان ما يعرف بالحزب الاستعماري في فرنسا الذي كان متشابكاً مع مصالح غرفتي تجارة ليون ومرسيليا بالنسبة إلى مصالحهما في سورية. وعلى الرغم من قلق هذا الحزب من سياسة الوزير الأول كليمنصو الذي سلب وزارة الخارجية صلاحياتها فإن تعيينه للجنرال غورو في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩ مندوباً سامياً للجمهورية الفرنسية في سورية وكيليكيا

وقائداً عاماً لجيش الشرق قد كان من أكبر انتصاراته الذي تعزز مع خسارة كليمنصو الانتخابات وصعود ألكسندر ميلران الذي كان قومياً متطرفاً في كل ما يخص السياسة الاستعمارية. ومن هنا تم التراجع عن تشكيل دولةٍ عربيةٍ داخليةٍ في سورية تخضع للنفوذ الفرنسي لصالح احتلالها مباشرةً، واشتهر هذا الجنرال اليسوعي الذي كان يعتقد أن حوريةً سماويةً قد تقمصت جسده بإنذاره الشهير للملك فيصل واحتلال سورية، وتقسيمها معتمداً على مدرسة ليوتي في حكمها، فشكّل وفق نظام "الأوتونومي" لبنان الكبير ومنطقة العلويين وحكومة الدروز ومصلحةً للعشائر ودولتي حلب ودمشق وسنجق الاسكندرونة، ثم شكّل الاتحاد السوري في حزيران/ يونيو ١٩٢٢ الذي ضمّ دولتي حلب ودمشق ومنطقة العلويين، ليخلفه الجنرال ويغان (الجنرال ويغان: المفوض السامي الفرنسي خلال الفترة الواقعة بين ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٢٣ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤) الذي حلّ الاتحاد السوري، بتوحيد حلب ودمشق في دولة سورية وفصل دولة العلويين عنها، وكان ويغان مثل غورو من دعاة الإكليركية الأوفياء، (**حياة الجنرال غورو**، بيروت: مطبعة القوميسيرية العليا، د.ت.)، قارن مع: (خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٤).

(٩) ولد في العام ١٨٨٣، وتخرج في العام ١٩٠٦ برتبة رئيس من كلية الحرب العثمانية، وتدرج في الرتب إلى رتبة عقيد. وخلال اعتقالات جمال باشا في العامين ١٩١٥-١٩١٦ اعتقل لمدة ستة أشهر وبرأته المحكمة من تهمة" التآمر" فعاد إلى الجيش.. وفي أواخر الحرب العالمية الأولى التحق بالأمير فيصل بدمشق، وكان مندوباً له في الاتصال مع القائد العام البريطاني الجنرال أللنبي، وعينه فيصل بعد إنذار الجنرال غورو رئيساً للحكومة التي حول الفرنسيون وزراءها إلى مديرين، وتولت تنفيذ شروطهم. بين العام ١٩٢٨ والعام ١٩٣٦ اشتهر الألشي كوزيرٍ وظيفيٍ للمندوبية ليست له أي شعبية، وتولى عدة حقائب وزاريةٍ (المالية والداخلية والأشغال العامة). عيّن في العام ١٩٤٣ رئيساً لمجلس الوزراء ثم عزله الجنرال كاترو لصالح تشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ تنقل السلطة إلى الوطنيين.(**من هو في سورية؟** دمشق: مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥١، ص٦٣-٦٥).

(١٠) ولد في العام ١٨٨١ في مدينة حلب في عائلة بيكواتٍ كرديةٍ مستعربةٍ وتنتمي إلى كبار ملاك الأراضي، وانتسب إلى المدرسة العسكرية الإعدادية في الآستانة، وتخرّج منها في العام ١٩٠١ ملازماً ثانياً، وخدم في ولاية سالونيك وفي مقاطعة الروملي. وانتسب خلال ذلك إلى جمعية الاتحاد والترقي التي انبثقت عن جمعية "تركيا الفتاة"، وانتدب مسؤولاً سرياً عن فرعها بحلب، وكلّف من قبل الجمعية بالاتصال

بالنواب السوريين في مجلس المبعوثان ومرافقتهم إلى استانبول بعد انقلاب الدستور ١٩٠٨-١٩٠٩. وفي حرب البلقان عمل إبراهيم باشا في قيادة الجنرال فون ساندرس. إثر انهيار الدولة العثمانية عاد في العام ١٩١٩ إلى حلب ليتفرغ لإدارة مزارعه وأراضيه وممتلكاته التي ورثها عن والده لكنه لم يقطع علاقته بالكماليين البازغين. كان إبراهيم باشا اتحادياً ضد انفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية، ولكنه بعد الاحتلال الفرنسي لسورية والقضاء على الحكم العربي عاد إلى العمل السياسي، وشكّل أهم صلة وصلٍ بين الكماليين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وبين إبراهيم هنانو لفتح جبهة الشمال بالتعاون مع الكماليين الذين كانوا يقاتلون الفرنسيين في كيليكيا وسوريا الشمالية. شكل أحد أبرز قيادات الكتلة الوطنية ثم انسحب منها في العام ١٩٤٣. (من هم في العالم العربي، الجزء الأول، سورية، دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥٧، ص٩-١٠). قارن مع :(جميل إبراهيم باشا، **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال**، حلب: ١٩٥٩، ص٦). ومع :(الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠-١٣٢). ومع: (عبد الكريم رافق، **من تاريخ سورية الحديث**، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-١٠٥).

(١١) تمّ توقيع الاتفاقية ما بين إبراهيم هنانو والزعيم صلاح الدين عادل قائد الفيلق الثاني التركي ومدير التشكيلات الثورية لمقاومة الفرنسيين في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠. (إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، مصدر سبق ذكره، ص٧٢). قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٤).

(١٢) هو هاشم نجيب جمال، ولد في مدينة حلب في العام ١٨٨٩ في أسرةٍ كرديةٍ مستعربةٍ، وتخرج من كلية الحقوق في الآستانة، وانضمّ إلى الجيش العثماني بعد تخرجه من الكلية العسكرية. وخلال العهد العثماني انضمّ إلى جمعية الاتحاد والترقي (الاتحاديون). وإبان العهد الفيصلي كان قائد درك إدلب. شارك في ثورة هنانو وظلّ فيها إلى حين تفرق قادتها، ولجأ إلى تركيا ومات فيها في العام.١٩٥٣. (إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨-١٩٤٨**، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ و٨٠). قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات**، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩-١٣٠).

(١٣) هما البكباشي بدري بك الشركسي وعاصم بك اللذان كانا يقودان المفارز النظامية التركية الكمالية في ثورة الشمال السوري، وتحديداً في جبهة جسر الشغور التي تمت السيطرة عليها في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ بعد الاحتلال الفرنسي لسورية. وإثر استباحة عاصم بك (وهو ابن أخت صبحي بركات) للصقيلبية قام نجيب عويد قائد ثورة الشمال بإعدامه، مما دفع بدري بك إلى الانسحاب بمفارزه التركية إلى

تركيا. (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠). و(علي رضا، **قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء**، حلب: المطبعة الحديثة، ١٩٧٩، ص١٤٠-١٤٢).

(١٤) تقع حالياً في ريف محافظة إدلب، وكانت مقراً لقيادة الجنرال غوبو، وتم الاجتماع في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٢١. حول الحملات التي قادها الجنرال غوبو من وجهة نظر الثورة قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨١).

(١٥) للتفاصيل حول ذلك انظر رواية نجيب عويّد قائد ثورة الشمال: «هدنة ومفاوضة» **جريدة الشباب**، ملحق خاص بالزعيم الخالد المغفور له إبراهيم بك هنانو، دون رقم، دون تاريخ (المرجح ١٩٣٦)، ص١٣. وقد وقعت هذه الحادثة في ١٦-١٧ نيسان/ابريل ١٩٢١، كما يذكرها في المصدر نفسه فتح الله صقال محامي هنانو أمام المجلس العرفي العسكري. ويصف عويد الكولونيل الفرنسي فوان بأنه "كان من ذوي الضمائر الحية، ومن الأفراد العسكريين القلائل الذين يكرهون سفك الدماء إشباعاً لجشع المستعمرين الجياع إلى ذلك" وتتطابق سردية السيّاف عموماً مع ما كتبه عويّد الذي كان شاهداً ومشاركاً في الواقعة، لكنه ينقل ردَّ هنانو على إغراءات الجنرال بما يلي: "إن إبراهيم هنانو الذي أنفق أمواله في سبيل بلاده لن يبيعها بدنانير فيكسب سبّة الدهر ولعنة الأجيال". قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص٨٦-٨٧).

(١٦) قائد الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ لاحقاً. ابن محارِب قديم أعدمه الأتراك في العام ١٩١١، وانضمّ إلى الحكم العربي بقيادة فيصل. كان سلطان باشا الأطرش قد اشتهر يومئذٍ على المستوى الوطني كله بمواجهة الفرنسيين في حزيران/ يونيو - تموز/يوليو ١٩٢١ إثر حادثة أدهم خنجر، وتدمير الطائرات الفرنسية لمقره في القريّا في السويداء، ثم عودته ليقود الثورة السورية الكبرى. (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥-١٨٦)

(١٧) كان فتح الله صقال محامي هنانو أمام المحكمة العسكرية، وقد اختاره المدعي العام العسكري محامياً مقنعاً هنانو بأنه لو كان مكانه لما اختار سوى الصقال للدفاع عنه، وفي سجن خان استنبول بحلب تعرف الصقال لأول مرة على هنانو الذي قال له: اخترتك محامياً عني بعد أن اختارك المدعي العام العسكري محامياً عنه. وتم توجيه التهم التالية إلى هنانو: تأليف عصابةٍ من الأشقياء، الاشتراك في القتل بتعمد، الاشتراك في الاعتداء على الناس كجرحهم وقطع بعض أعضائهم، النهب والسلب

بواسطة عصابات الأشقياء، سرقات بتعمد، التهديد بالقتل، تخريب خطوطٍ حديديةٍ. استغرق التحقيق مع هنانو ستة شهور. وقد رفض الجنرال غورو طلب الصقال باعتبار هنانو متهماً سياسياً تطبق عليه المادة الخامسة من اتفاقية أنقرة، وأصرّ على أنه متهم جنائي. وفي ١٥ آذار/ مارس ١٩٢٢ بدأت أعمال المجلس العرفي في قاعة محكمة الجنايات بسراي حلب. وبلغ عدد شهود الاتهام والدفاع حوالي المائة. وقامت استراتيجية دفاع الصقال على أن هنانو متهمٌ سياسيٌ قام بأعمالٍ وطنيةٍ مشروعةٍ. كانت التهم المنسوبة إلى هنانو مقسمةً إلى ٩٠ سؤالاً، وكانت أجوبة أعضاء المجلس "لا" بأكثرية ثلاثة أصوات ضد صوتين، وهكذا تمت براءة هنانو. (فتح الله الصقال، «هنانو أمام ديوان الحرب»، **ملحق جريدة الشباب**، مصدر سبق ذكره، ص٨ و٣٨). وتجد تفاصيل أشمل في: (البدوي الملثم، **فتح الله الصقال: الرائد الإنساني الكبير**، حلب، مطبعة الضاد، ١٩٦٧). قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣-١١٢).

(١٨) ولد في حلب في العام ١٨٩٣، وتخرج من كلية الحقوق بمدينة آكس بفرنسا، عاد بعدها إلى مصر للعمل في المحاماة في المحاكم المختلطة، وفي صفحات القانون في جريدة **الأهرام**. وفي العام ١٩٢٠ عاد إلى حلب ليلمع اسمه في دفاعه عن إبراهيم هنانو أمام المجلس العرفي الفرنسي في العام ١٩٢٢، كما ترافع في العام ١٩٢٦ في دعوى غزالة الشهيرة يومئذٍ أمام المحاكم المختلطة السورية وربحها، وكان النزاع يدور فيها على مئتي ألف ليرة ذهبية عثمانية. وفي العام ١٩٣٢ عهدت مديرية الأوقاف الإسلامية إليه بالدفاع عنها في قضايا الوقف العثماني أمام المحاكم المختلطة، وتمكن من استعادة أراضيها المغتصبة وقدرها مائة وخمسون ألف ليرة عثمانيةٍ ذهبيةٍ. في عهد الزعيم حسني الزعيم في العام ١٩٤٩ شغل منصب وزير الأشغال. عرف بنشاطه في المجال الجمعياتي الخيري منذ العام ١٩٢٩ حيث طور عمل جمعية مشاريع الكلمة الخيرية، وتولى رئاسة الهلال الأحمر السوري. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٥-٤٥٦)، قارن مع: (البدوي الملثم، **فتح الله الصقال الرائد الإنساني الكبير**، مصدر سبق ذكره). قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية** مصدر سبق ذكره، ص١١٣).

(١٩) الواقع أن الجنرال رينو قد اعتذر عن ذلك بلغةٍ "ديبلوماسية"، ومما قاله حرفياً في رسالةٍ خطيةٍ مطولةٍ نسبياً إلى فتح الله الصقال حول هذه النقطة ما يلي: "لا أرتاب في أنكم ستدركون أنه يتعذّر عليّ بصفتي رئيساً للمحكمة العسكرية التابعة للفرقة الثانية، أن أتجاسر وأبلّغ الحكام العسكريين الشكر الذي قد يوجّه إليهم، ولا أرتاب يا

حضرة الأستاذ في أنكم ستفهمون موكِّلكم ذلك، وأرجو منكم أن تتقبلوا عبارات شعوري الفائق» (البدوي الملثم، **فتح الله الصقال الرائد الإنساني الكبير**، مصدر سبق ذكره، ص٨٦-٨٧) و(فتح الله الصقال، «هنانو أمام ديوان الحرب»، **ملحق جريدة الشباب**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨).

(٢٠) ملاك وموظف عثماني ولد في العام ١٨٩٤ في حلب، عمل عضواً في محكمةٍ بدائيةٍ، وعضواً في مجلس الأوقاف، وفي مجالي التجنيد والإعاشة، ومأمور بيع أعشار مرعش، ونال جزاء خدماته الوِسام العُثماني من الدرجة الرابعة. وفي العهد الفيصلي شغل منصب رئيس محكمة استئناف، وانتخب عضواً في المؤتمر السوري (١٩١٩). وتعكس عناوين كتبه تكوينه الثقافي واتجاهاته الفكرية مثل **النحو الجديد ورسالة في حكمة إباحة لحوم الحيوان للإنسان، وارتباط التمدن بدين الإسلام ودعوة المتدينين لتلافي الانشقاق في الدين**، فضلاً عن كتبٍ دينيةٍ أخرى، ونتيجةً لقوة تكوينه الديني فقد شغل في العهد الفيصلي رئاسة مؤتمر الأوقاف العام. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص١٢٤).

(٢١) ولد في العام ١٨٧٨ في حلب، وتلقى تعليمه النظامي في المكتب السلطاني بحلب ثم كلية الطب في الجامعة الأمريكية ببيروت. اعتقل في العام ١٩٢٦ وأودعه الفرنسيون سجن جزيرة ارواد. انتخب في إطار قائمة هنانو نائباً في الجمعية التأسيسية السورية عام ١٩٢٨، وكان أحد أبرز مؤسسي الكتلة الوطنية وعضواً في مكتبها الدائم، ووزيراً في حكومة الدور الوطني الأول بعد اتفاقية ١٩٣٦. وترأس بعد انحلال الكتلة الوطنية وتشكل الحزب الوطني بعد الاستقلال رئاسة الحزب، كما كان نائب رئيس مجلس إدارة شركة الغزل والنسيج بحلب. له عدد من المؤلفات أهمها كتابه المرجعي **المراحل**. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥-٥٤٦).

(٢٢) ولد في حلب وتلقى علومه في جامعة فيينا انتخب نائباً عن حلب في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨، وخلال الحرب العالمية الثانية أقام في تركيا، وعاد منها في العام ١٩٤٧ ليتمّ انتخابه نائباً في المجلس النيابي السوري للعام ١٩٤٧. شغل عدة مناصب وزارية بعد الاستقلال بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ و٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٨. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨).

(٢٣) ولد في العام ١٩٠٨ في مدينة حلب، وهو ابن الشيخ محمد طلَس، وتابع دراسته في معهد الحقوق الرعبي بدمشق غير أنه لم يكمل سوى سنتين منه، ليعمل بدءاً من العام ١٩٣٦ في الصحافة، ويصدر جريدة **الشباب** الحلبية، انتمى إلى الكتلة الوطنية بحلب منذ تشكلها، وانتسب إثر انحلالها إلى الحزب الوطني. (**من هم في**

العالم العربي؟ مصدر سبق ذكره، ص٣٨٦-٣٨٧). قارن مع: (**حلب في مائة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٣).

(٢٤) أدت حملة المقاطعة في مدينة حلب إلى مشاركة ٢٣٪ فقط من الذين يحق لهم الاقتراع في مرحلتها الأولى، بعد أن كانت نسبتها في العام ١٩٢٣ حوالي ٤٠ بالمئة. وعلى الرغم من أن معظم الذين صوّتوا قد كانوا من الأرمن والسريان، فإن الزعامات المسيحية والإسلامية قد دعمت قرار المقاطعة. (جميل إبراهيم باشا، **نضال الأحرار**، مصدر سبق ذكره، ص٣٣-٣٦). و(خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧-٢٢٨). و(عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٥).

(٢٥) ولد في العام ١٨٨٩ في أنطاكية، ووالده هو رفعت آغا بركات الخالدي الذي كان مندوب ولاية حلب في مجلس المبعوثان. تزعم المقاومة في أنطاكية ضد الفرنسيين ثم أبرم بعد استسلام قواته في حزيران/ يونيو ١٩٢٠ أمامهم اتفاقاً بإنهاء الثورة مقابل وعده بمناصب، وحاول أن يقنع هنانو بإنهاء الثورة لعدم جدواها، وكان شقيقه ثريا ضابطاً في ثورة هنانو كما كان ابن أخته عاصم بك قائداً لإحدى المفارز الكمالية. تولى رئاسة الاتحاد السوري في العام ١٩٢٣، ولم يكن يعرف العربية فاتخذ مجلس الاتحاد قراراً بجواز المداولات باللغة التركية، وكان من أبرز المرشحين لرئاسة الجمهورية السورية في العام ١٩٣٢-١٩٣٣. عاد إلى تركيا وانتخب عضواً في البرلمان التركي، وتوفي في العام ١٩٤٠. (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٢)، و(**حلب في مائة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٩٠).

(٢٦) ضابط عثماني سابق، عمل في معظم وقته ممثلاً للحكومة العثمانية بباريس، وانتخب نائباً عن حلب في مجلس المبعوثان العثماني، وعارض بشدة الثورة العربية الكبرى والحكم العربي في عهد فيصل. وشكل في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ الجمعية الديموقراطية الوطنية في حلب وهو كتلة من كبار الموظفين العثمانيين السابقين الذين أهملتهم الحكومة العربية. وكان رئيس الجمعية، لكن كان معه في تأسيسها كل من عبد القادر السرميني وجميل إبراهيم باشا الذي سيغدو المدير المسؤول لجريدة **الأهالي** التي سيصدرها الشعباني في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٢٨ كناطقة بلسان "الحزب الوطني السوري". ونسّق اتصالاتٍ سريةً مع ضباط الارتباط الفرنسيين قبيل الاحتلال الفرنسي والقضاء على الحكم العربي حين تمّ احتلال حلب قررت الجمعية الديموقراطية التعاون مع سلطات الانتداب. (خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥) و(إبراهيم باشا، **نضال الأحرار**، مصدر سبق ذكره،

ص١٦)، و(عينتابي وعثمان، **حلب في مئة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره ص٢٢٢). لمعلومات مفصلة عن الشعباني قارن مع: (يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩-١٦٩).

(٢٧) من الذين اعترفت بهم الحكومة العثمانية في السالنامة بوصفهم من أعيان حلب في العام ١٩٠٨، مدير أوقاف حلب في العام ١٩٠٩، وعضو المجلس العمومي (إدارة وبلدية) في العام ١٩١٤. انتخب نائباً عن حلب في عضوية المؤتمر السوري في العام ١٩١٩ ونائباً لرئيس المؤتمر. إثر إختلال دولاموت ودخول غورو استقال الملاح في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٢٠ من مدير أوقاف حلب. في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٠ يصادق غورو على تشكيل مجلس المديرين ويكون بينهم مرعي باشا مديراً للداخلية. في العام ١٩٢٤ عينه الجنرال ويغان حاكماً لدولة حلب بدلاً من مصطفى برمدا المستقيل. (**حلب في مئة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ و٥٧ و١٣٥و٢٣٤و٢٤٥).

(٢٨) أصدرت سلطات الانتداب قراراً بمحاكمة كل من يمنع الانتخابات، وضبط أموالهم، فتم اعتقال ونفي كلٍ من عبد الرحمن الكيالي، وسعد الله الجابري، وأحمد الرفاعي، والشيخ طاهر الكيالي، وصلاح الدين الجابري، والحاج ربيع المنقاري، ومنير العمادي، وعثمان الشراباتي، (عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٦). (أنهى الكيالي كتابة هذا الكتاب في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦ في سجن جزيرة ارواد).

(٢٩) انتشر ما يمكن تسميته بأسطورة هنانو، حيث أُلفت الأهزوجات الشعبية، وكانت بطولاته ومآثره محكيات الأمهات والجدات للأطفال قبيل النوم. وتشبه أسطورته في ذلك أسطورة سعد زغلول التي كان منها إن ورق الشجر ينبت وعليه اسم سعد، ومن قبيلها بالنسبة إلى هنانو أهزوجة:

طيارة طايرة بالجو فيا عسكر فيا ضو

فيا ابراهيم هنانو مركب إبنه قدامو

(٣٠) ولد في العام ١٨٩٩ في حلب، وتخرّج في الحقوق من المعهد الفرنسي بالقاهرة. مثّل حلب في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨ ثم في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٤٩، وانتسب إلى الحزب الوطني بعد تأسيسه في العام ١٩٤٧. شغل عدة مناصب وزاريةٍ منذ العام ١٩٥٣ وحتى العام ١٩٥٤. (**من هم في العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، ص٤٠-٤١).

(٣١) محام مثّل الطائفة الكاثوليكية بحلب في قائمة إبراهيم هنانو في انتخابات الجمعية التأسيسيةَ في العام ١٩٢٨، ولكنه في انتخابات ١٩٣٢-١٩٣٣ انضمّ إلى القائمة

المضادة التي تزعمها شاكر الشعباني باسم الدستوريين الأحرار، والذي كان ميّالاً إلى أية تسويةٍ مع الفرنسيين. واستمرّ في تمثيله النيابي عن حلب في مجلس ١٩٤٣-١٩٤٧.

(٣٢) ولد في العام ١٩٠١ وترعرع في محلة الجلوم الكبرى وتخرج من الكلية الشرقية بزحلة. بين العام ١٩٢٠ و١٩٢٨ محاسب في دوائر الأشغال العامة بحلب. رشّح نفسه في قائمة هنانو ١٩٢٨ ثم ترشح في العام ١٩٣٢ في القائمة الحكومية. أصدر في العام ١٩٣٢ برق الشمال بالفرنسية ثم في العام ١٩٤٨ بالعربية. (عينتابي وعثمان، **حلب في مئة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٧).

(٣٣) محام ورجل دينٍ كان من المقربين إلى هنانو، وأعيد انتخابه على قائمة الكتلة الوطنية نائباً عن حلب في مجلس العام ١٩٣٦، (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠).

(٣٤) ينتمي إلى عائلةٍ من أبرز العائلات الحلبية النافذة يومئذٍ، ابن عم جميل إبراهيم باشا الضابط السابق في الجيش العثماني، وأحد أبرز منسقي العلاقة بين الكماليين وإبراهيم هنانو في ثورة العشرين في شمال سورية، وكان غالب يومئذٍ رئيساً لبلدية حلب والرئيس الأول لغرفة التجارة بحلب، ويُعتبر في صفوف المتعاونين مع المندوبية الفرنسية، وفي قائمة شاكر شعباني في انتخابات العام ١٩٢٨. قارن مع: (**حلب في مئة عام**، ج٢، ص٢١٤).

(٣٥) تمّت الحفلة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٢٨. قارن مع: (عينتابي وعثمان **حلب في مئة عام**، ج٣، مصدر سبق ذكره، ص٨٧).

(٣٦) ولد في العام ١٨٩٥ في دمشق، وكان من أوائل خريجي دار المعلمين، بدأ حياته العامة بإصدار مجلة **الفجر** (١٩٢٨) وجريدة **المكنسة الهزلية** (١٩٢٨)، وأصدر مع زوجته نديمة المنقاري مجلة **المرأة**. (**من هم في العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١).

(٣٧) في إشارة إلى تزعم صبحي بركات للمقاومة في أنطاكية ضد الفرنسيين.

(٣٨) المقصود بها المغنية اليهودية الحلبية فيروز وليس فيروز اللبنانية.

(٣٩) أسّسها شاكر نعمت الشعباني كـ"لسان حال الحزب الوطني السوري"، وكان مديرها المسؤول محمد جميل آل إبراهيم باشا، وصدر عددها الأول في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٢٨، (**حلب في مئة عام**، ج٣، ص٨٧).

(٤٠) شهدت حلب بين العامين ١٩٢٦-١٩٢٨ أربع سجالاتٍ أساسيةٍ بين نخبها العصرية والمحافظة، وهي سجالات الحجابيين والسفوريين، وحول نظرية النشوء والارتقاء، وقضية الخلافة وأسلوب الحكم، وحول القضايا التي أثارها كتاب **في الشعر**

الجاهلي لطه حسين. وفي هذا السياق صدر أكبر عددٍ من المجلات خلال هذين العامين مثل: الرحمة، والفجر، وعلى كيفك، والتاج، والسلام، والأهالي، والمكنسة، والجهاد، ويبراد (بالأرمنية)، ووحدت (بالتركية). وكان من أهمها مجلة الحديث التي صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٧ ودعت إلى قيام نهضةٍ في سورية تستلهم النهضتين المصرية والكمالية، وكان من كتّاب عددها الأول كلٌ من: أحمد لطفي السيد، ونعيم إسماعيل مظهر، وطه حسين، ونعيم الأنطاكي، وعبد الرحمن الكيالي، وعلي الناصر، ومحمد كرد علي.. وغيرهم.

(٤١) ولد في العام ١٨٨٥ في دمشق، كان أبوه الشيخ بدر الدين الحسيني (١٨٥١-١٩٣٥) الذي كان من أكثر رجال الدين تأثيراً وشعبيةً، ينحدر من أسرةٍ مغاربيةٍ تصاهرت مع عائلةٍ نافذةٍ مرموقةٍ من دمشق، فكانت جدة الشيخ تاج من آل الكزبري. حاول أن يتخذ في البداية موقفاً حذراً من الجنرال غورو بقولته الشهيرة عن أن اليد التي صافحت فيصل لا يليق بها أن تصافح غورو، من هنا كان موقفه في العام ١٩٢٦ "وسطياً" يقوم على أن يكون جسر تفاهم ما بين المندوبية الفرنسية وبين الثوار. وإثر اضطرار حكومة الداماد أحمد نامي للاستقالة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٢٨، لم يكن هناك للمندوبية أفضل من الشيخ تاج لتأليف حكومةٍ مؤقتةٍ تقوم بالتحضير لانتخابات جمعيةٍ تأسيسيةٍ هي جمعية العام ١٩٢٨. وكان الشيخ تاج على خلاف والده المتشدد كثير الميوعة على المستوى المسلكي الديني من ناحية السكر والتحرش بالنساء واستخدام المال العام في الرشوة وكسب المحاسيب. وكانت براغماتيته التي قامت على نزعات التسوية وقابلية التآمر في آنٍ واحدٍ مضطربة الانضباط بالمبادئ، وهو ما مثّل أحد أبرز معضلات علاقته مع قيادة الحركة الوطنية التي ظلت تستثمر نزعته "الاعتدالية"، المفرطة بالاعتداد بنفسها، وهو ما حدث في دستور الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨، وعلى الرغم من صياغات الشيخ تاج التنازلية التي قبلت بها الكتلة الوطنية لتسوية الخلاف مع المفوّض الفرنسي حول مواد الدستور المعترض عليها، فإن المفوّضية لم تتقبل ذلك. وقد تعرّض الشيخ تاج في هذه المعادلة الأداتية المستحيلة إلى الاتهام حتى في المساجد وهو يصلي فيها بالخيانة، وإغلاق الأسواق حين يتم تكليفه بتشكيل الوزارة، وهو ما أحرج تيار التعاون في الكتلة الوطنية، وكان شتمه تعبيراً عن مدى الحماس الوطني. ولكن الشيخ تاج حاول أن يكوّن قوةً في المعادلات الانتخابية، تمكّنه من استخدامها في سياساته، وهو ما برز في انتخابات ١٩٣١-١٩٣٢. كان دور الشيخ تاج على الدوام دوراً انتقالياً وظيفياً يؤدي فيه الخدمة حين الحاجة إليها، ولكنه كان قادراً على قراءة الصدوع ونقاط الضعف في أطراف اللعبة، ومحاولة استخدامها

بشكلٍ محددٍ ومضبوطٍ. وإثر حلول قوات فرنسا الحرة في سورية والشروع في نقل السلطة ضمن تعقيداتٍ كثيرةٍ إلى الكتلة الوطنية، تمت العودة إلى دور الشيخ تاج الذي دخل في حرجٍ تاريخي بالنسبة إلى الجميع، ولكن موت الشيخ تاج المفاجئ في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ - في سياق الاحتدامات الفرنسية - البريطانية، مما أثار بوصفئذٍ الكثير من التكهنات بدور ما للبريطانيين في التخلص منه - سهَّل كل ذلك، وأتاح في ظروف الاستقطاب وتعقيداته تكليف شخصيةٍ محترمةٍ هي عطا الأيوبي بمهمة نقل السلطة دستورياً.

(٤٢) محام دمشقي ينتمي إلى طبقة ملاك الأرض الغائبين. كان مؤسس إحدى المجموعتين الراديكاليتين في دمشق أوائل العشرينيات إلى جانب مجموعة عبد الرحمن الشهبندر، وحين أسس الشهبندر حزب الشعب كان الغزي من أبرز قيادييه، وعضواً في لجنته المركزية المؤلفة من اثني عشر عضواً. بعد العفو عن قادة حزب الشعب المنحل دون زعيمه الشهبندر تصدَّر الغزي مظاهرات الضغط ضد الشيخ تاج الدين الحسني، وانتخب نائباً عن دمشق في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨، وكان من أبرز واضعي الدستور السوري، وانضم مع الشعبيين القدامى الذين تخلوا عن الشهبندر إلى النواة التي ستشكل لاحقاً الكتلة الوطنية. دست له زوجته السم وتوفي بتأثير ذلك في العام ١٩٢٩. (خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦ و١٨٠-١٨١ و٣١٦-٣١٧).

(٤٣) المواد ٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٢، المتعلقة بالوحدة السورية، وحقوق رئيس الجمهورية بالعفو الخاص وعقد المعاهدات، وحل المجلس النيابي، والتمثيل الخارجي، وتنظيم الجيش السوري، وإعلان الأحكام العرفية. واتخذ المجلس التأسيسي قراراً برفض الاعتراض، عندئذٍ استبدلها المفوض السامي بإضافة المادة ١١٦ التي تشله وتنص على: "ما من حكم من أحكام هذا الدستور يعارض، ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها بما يختص بسوريا، ولا سيما ما كان متعلقاً منها بجمعية الأمم. يطبق هذا التحفظ بنوعٍ خاصٍ على المواد التي تعلق بالمحافظة على النظام، وعلى الأمن، وبالدفاع عن البلاد. وبالمواد التي لها شأن بالعلاقات الخارجية، لا تطبق أحكام الدستور التي من شانها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسوريا في أثناء مدة هذه التعهدات إلا ضمن الشروط التي تحدّد في اتفاقٍ يعقد بين الحكومتين الإفرنسية والسورية". وفي٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٩ اقترحت الجمعية التأسيسية إيقاف إنفاذ المواد الست المختلف عليها إلى حين عقد معاهدة، وتعديل المادة الثانية الناصة على وحدة سورية المنفصلة عن الدولة العثمانية إلى "سورية وحدة سياسية

لا تتجزأ، وحقوق الاعتراض على التجزئة مضمونة"، حتى قال إبراهيم هنانو "لقد تساهلنا حتى كدنا نقع في الخيانة". وردّ الفرنسيون على ذلك بتعليق جلسات الجمعية التأسيسية إلى أجلٍ غير مسمّى في ٧ شباط/ فبراير ١٩٢٩، ولكن الجمعية لم تجتمع بعد ذلك أبداً. بل قام المفوّض السامي بإعلان الدساتير الخمسة: الدستور السوري، دستور سنجق اسكندرون، دستور حكومة جبل الدروز، دستور حكومة اللاذقية، وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٣٠ نشر النظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة. (فرزات، **الحياة الحزبية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١١١-١١٣)، وللاطلاع على النصوص، (قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢-٣٤١). ولمجريات ذلك قارن مع: (عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-١١٩).

(٤٤) ولد في اللجاة في حوران في العام ١٨٨٣، وتلقى دراسته في مدرسة العشائر في استانبول، وعمل في العهد العثماني قائمقاماً في عدة مناطق. اشترك مع الشهيدين شكري العسلي وعبد الوهاب الإنكليزي في مهنة المحاماة إلى أن ألقي القبض عليه في العام ١٩١٦ وسُجن مع بعض الشباب القومي في عاليه، ثم نُفي إلى ديار بكر، ففرّ منها والتحق بـ"الثورة العربية الكبرى"، وعمل مع الأمير فيصل كاتماً لأسراره في مؤتمر السلام. ومنذ العام ١٩٢٤ عُيّن في عدة مناصب قضائية، كان بينها المدعي العام بحلب. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٤٦٨).

(٤٥) المفوّض السامي الفرنسي عين في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥، وباشر عمله من ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥ حتى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٢٧.

(٤٦) ديبلوماسي فرنسي عريق، عيّن في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦، وباشر عمله من ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦ حتى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣. حول طريقة معالجته السياسية قارن مع: (الكيالي، **المراحل**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-١٣٣).

(٤٧) ولد في العام ١٩٠٥ في مدينة حلب، وتلقى دراسته الثانوية في الكلية الأمريكية وفي معهد الفرنسيسكان بحلب، وتابع دراسته في الجامعة السورية ونال منها شهادة الحقوق في العام ١٩٢٦، ليتابع دراسته العليا في جامعة جنيف ويحصل منها في العام ١٩٢٩ على دكتوراه في الحقوق الدولية العامة والخاصة. مارس مهنة المحاماة في حلب، وكان من نشطاء الكتلة الوطنية بحلب، وفاز في إطار قائمتها في انتخابات مجلس ١٩٣٦، غير أنه سرعان ما انشقّ مع رشدي الكيخيا عن الكتلة في العام ١٩٣٨-١٩٣٩. وفي العامين ١٩٤٣ و١٩٤٧ أعيد انتخابه لعضوية المجلس النيابي،

وشارك في عضوية الكتلة الدستورية التي ستتطور لاحقاً إلى حزب الشعب. شغل منصب وزارة الخارجية في حكومة هاشم الأتاسي إثر الانقلاب الثاني في سورية الذي قاده الزعيم الحناوي، وانتخب نائباً في إطار قائمة حزب الشعب في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٤٩، وترأس لجنة الدستور فيها. وفي ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ سمي رئيساً لمجلس الوزراء، ثم أعيدت تسميته في الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ رئيساً لأول وزارة دستورية بعد انتهاء الجمعية التأسيسية من وضع الدستور، وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ غدا رئيساً لمجلس النواب، إبان ازدواجية السلطة ما بين حزب الشعب ومجلس الضباط بقيادة العقيد أديب الشيشكلي. انتخب في العام ١٩٥٤ إثر سقوط نظام الشيشكلي للمرة الخامسة عن حلب، وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ وفي العام ١٩٥٦ جُدِّد انتخابه لرئاسة مجلس النواب، لتسيطر على المجلس والحكومة والجيش قوة الأحزاب القومية الجديدة الصاعدة. وفي فترة الانفصال السوري ١٩٦١-١٩٦٣ كان رئيساً للجمهورية السورية، وبسقوط حكم الانفصال في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ انتهت حياته السياسية. (**من هم في العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٢-٥٠٣).

(٤٨) ولد في العام ١٩٠٤ في مدينة حلب، وساهم في تأسيس **مجلة الحديث** مع سامي الكيالي في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٧ ليواصل متابعة دراسته، ويحصل على الدكتوراه في الحقوق بأطروحته "النمو السياسي السوري تحت الانتداب"، انتمى إلى الكتلة الوطنية في سورية وكان عضواً في مجلسها، ثم إلى حزب النداء القومي في لبنان. كان أحد أركان غرفة العمليات في انتخابات قائمة الكتلة الوطنية في العامين ١٩٣٢-١٩٣٣. ومن كتبه بالفرنسية: **الولايات المتحدة السورية**، **التطور السياسي في سورية**، **الوحدة السورية والاتحاد العربي**، **الأقليات المسيحية قبل الإسلام**، **تطور الفكرة الدستورية في الإسلام**، **السلام في التاريخ**، واستقر أخيراً أستاذاً في الجامعة الأميركية ببيروت، وهو أحد المراجع الأساسية في القانون الدستوري، وتميز بشبكة معارفه المتكاملة في التاريخ والقانون والسياسة وتاريخ الأفكار ومن الجيل المؤسس الأول لعلومه في سورية ولبنان. (عيتاني وعثمان، **حلب في مائة عام**، ج٣، ص٩٥).

(٤٩) ولد في الشوف بلبنان، ونشط سياسياً في فرع الكتلة الوطنية القيادي بدمشق، وعمل وظيفياً بحكم اختصاصه الحقوقي في العديد من المناصب القضائية ثم في مفتشية العدلية. وشغل بين العامين ١٩٤٥-١٩٤٦ منصبيْ مديرية الشرطة والأمن العام ومديرية الإعاشة والتموين. وفي العام ١٩٤٦ أسندت إليه رئاسة مجلس الشورى، وعيِّن في العام ١٩٤٧ محافظاً للسويداء. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٦٢٨-٦٢٩).

(٥٠) ولد في مدينة حلب في العام ١٩٠٣، في عائلةٍ تعتبر من أبرز العائلات المسيحية النافذة منذ القرن التاسع عشر، فكان منها ممثل المسيحيين في مجلس المبعوثان العثماني. وقد تخرج من الجامعة الأميركية ببيروت ثم درس الحقوق في جامعة باريس وتخرج منها، وزاول مهنة المحاماة منذ العام ١٩٢٦ بحلب، فنقيباً للمحامين بحلب عام ١٩٣٦. وقد انتسب إلى الكتلة الوطنية منذ تشكيلها، وكان أمين سر الوفد الكتلوي المفاوض في مفاوضات ١٩٣٦. وخلا ل الدور الوطني الأول أسندت إليه مديرية الخارجية العامة، ثم تولى بين العام ١٩٤٣ ١٩٤٧ مناصب عديدةً لوزارة الخارجية والأشغال العامة والمالية، ومثل سورية في عضوية الوفد السوري في مؤتمر سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥ الذي وقّعت من خلاله سورية على ميثاق تأسيس الأمم المتحدة. وكان نائباً في دورتي البرلمان السوري للعامين ١٩٤٣ و١٩٤٧. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٣-٧٤)، قارن مع: (**حلب في مائة عام**، ج٣، ص٢١).

(٥١) رئيس غرفة تجارة حلب في العام ١٩٢١، وأحد ممثلي حلب في مجلس الاتحاد السوري في العام ١٩٢٣. (**حلب في مئة عام**، ج٣، مصدر سبق ذكره، ص١٣ و٣٨).

(٥٢) ولد في مدينة حلب، ونشط في العمل الوطني في إطار الكتلة الوطنية، وانتخب نائباً عن حلب على لوائح "القوائم الوطنية" في مجلس ١٩٤٣، وانضم إلى الحزب الوطني بعد تشكيله في العام ١٩٤٧. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥).

(٥٣) عيّنه المفوض السامي الفرنسي دو جوفينيل في ٩ شباط/ فبراير ١٩٢٦ مندوباً على دولة سورية، إلى أن يوضع نظام نهائي بعد انتهاء الانتخابات، واستمر في عمله في مرحلة مفوّضية بونسو في سورية ولبنان، وفي انتخابات أول رئيسٍ للجمهورية السورية في العام١٩٣٢ دعم مرشحاً يرضى عنه الوطنيون هو محمد علي العابد، وكان يميل إلى التعجرفُ في سلطاته وإلى نموذج الحكم المباشر. (فرزات، **الحياة الحزبية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٩٦). قارن مع: (يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدو سبق ذكره، ص ٢٦٠).

(٥٤) أول رئيسٍ منتخَبٍ لمنصب رئيس الجمهورية السورية (ماعدا محافظة اللاذقية وجبل الدروز) في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٢. وتم التوافق عليه ما بين الكتلة الوطنية وبين المندوبية الفرنسية كبديلٍ عن انتخاب صبحي بركات أو حقي العظم. وينحدر من عائلةٍ تعتبر من أغنى عائلات دمشق، وخدمت في مناصب عليا في البيروقراطية العثمانية السابقة، وكان العابد نفسه سفيراً للدولة العثمانية بواشنطن حتى العام ١٩٠٨.

قارن مع: (خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٥).

(٥٥) من أعيان العائلة العظمية، أسَّس بعد العام ١٩١٢ حزب اللامركزية الإدارية العثماني، ونتيجة خلافه مع العهد الفيصلي الذي استبعده من مناصبه انخرط كلياً في ركاب الفرنسيين بعد الاحتلال، وكان أول رئيسٍ لدولة دمشق، وعيّن خلال رئاسته حوالي أربعين فرداً من عائلته في وظائف الدولة. في العام ١٩٣٢ كلفه رئيس الجمهورية محمد علي العابد بتشكيل الحكومة التي تمثَّل فيها وزيران من الكتلة الوطنية. قارن مع: (فرزات، الحياة الحزبية في سورية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٦ و١٢٣-١٢٦).

(٥٦) ينتمي إلى طبقة الملاكين المتوسطين في حمص، وقد تخرَّج من المدرسة "الملكية" في العهد العثماني، وتولى عدة مناصب إداريةٍ، وانضمُّ بعد الثورة العربية الكبرى إلى الأمير فيصل، وشغَل منصب متصرف السلط، وفي العام ١٩١٩ اختير مندوباً عن حمص في المؤتمر الوطني السوري. وإثر انهيار حكومة فيصل شكل رسلان حكومةً عربيةً في السلط وعمّان، وبعد قيام إمارة شرق الأردن أصبح مستشاراً للأمير عبد الله، وتولى رئاسة حكومته. في أيار/ مايو عاد إلى سورية، ونفي إلى جزيرة ارواد بسبب مشاركته في الثورة السورية الكبرى، وأفرج عنه في العام ١٩٢٨ ليُنتخب نائباً عن حمص في الجمعية التأسيسية، وشكّل رسلان أحد أعضاء النواة المؤسِّسة لما سيعرف بالكتلة الوطنية، وفي العام ١٩٣٢ أصبح عضواً في مجلسها ووزيراً عنها في حكومة حقي العظم، واستقال منها بناءً على قرار الكتلة في رفض تمرير مشروع المعاهدة. بعد توقيع الاتفاقية في العام ١٩٣٦ شغل رسلان منصب محافظ اللاذقية بين ١٠ كانون الثاني/ يناير و٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، وبعد العام ١٩٤٣ شغل عدة مناصب وزارية كان من أهمها وزارة الإعاشة والتموين، وأعيد تعيينه بين ١٦ حزيران/ يونيو و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ محافظاً للاذقية، وتولى معالجة ملف الصراع بين زعامات المدينة المحسوبة على الكتلة الوطنية السابقة وبين سلمان المرشد. (خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٨).

(٥٧) ولد في مدينة حلب في العام ١٩٠٠ في أسرة ملاكين متوسطين، وانتخب نائباً عن حلب في عضوية مجلس النواب للعام ١٩٣٦ في إطار قائمة الكتلة الوطنية، وظل محتفظاً بعضويته النيابية حتى مجلس ١٩٥٤ بعد سقوط نظام العقيد أديب الشيشكلي. كان من أوائل المنشقين وأبرزهم عن الكتلة الوطنية في حلب في العام ١٩٣٨-١٩٣٩ مع عدد من الشباب من أبرزهم الدكتور ناظم القدسي، وشكل المحور المعارض لقيادتها السابقة في مجلسي ١٩٤٣ و١٩٤٧ حيث تزعم في المجلس الأخير الكتلة الدستورية التي تطورت في آب/ أغسطس ١٩٤٨ إلى حزب الشعب. وشغل

الكيخيا منصب رئيس الحزب بينما شغل نسيب البكري ذو الميول الهاشمية وأحد ممثلي التيار الملكي في الكتلة الوطنية السابقة أحد أبرز مؤسسي الحزب منصب نائب الرئيس في العام ١٩٤٩، وانتخب في إطار قائمته لعضوية الجمعية التأسيسية في العام ١٩٤٩، والتي سيطر عليها حزب الشعب (٥١ مقعداً من أصل ١١٤ مقعداً)، وكان من أبرز من تدخلوا مع الدكتور مصطفى السباعي لتعديل لجنة الدستور المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة إلى الإسلام دين رئيس الدولة لقطع الطريق على نذر الأزمة الطائفية التي نشبت يومئذٍ. ثم انتخب الكيخيا رئيساً لمجلس النواب بعد انتهاء الجمعية من وضع الدستور السوري، وشغل منصب وزارة الداخلية في حكومة هاشم الأتاسي التي تشكلت بعد الانقلاب الثاني الذي قاده اللواء سامي الحناوي، والذي قام العقيد أديب الشيشكلي بالانقلاب عليه في هيئة الأركان بدعوى الحفاظ على النظام الجمهوري، وقطع الطريق على محاولة الوحدة السورية-العراقية، لتحصل ازدواجية السلطة ما بين هيئة الأركان والجمعية التأسيسية في ذروة احتدام صراعات الحرب الباردة على سورية. وشمله قانون الإصلاح الزراعي في العام ١٩٥٩، ورفض تأييد ضباط الانفصال السوري في العام ١٩٦١، وعلى الرغم من كونه سياسياً محترفاً فقد عرف بزهده الشديد بالسلطة، ورفض تقلد منصب رئاسة الوزراء عدة مرات. قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٥٤٨-٥٤٩). قارن مع مادة نسيب البكري في المصدر السابق نفسه، ص٩٣-٩٤. ومقابلات سابقة مع **الدكتور عبد الوهاب حومد** أجراها الباحث خلال العام ١٩٩٧، ومع: (باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣، ص١٠٤-١٤٤).

(٥٨) ولد في حلب، وأسس في العام ١٩٠٥ مدرسةً خاصةً فيها عنيت بالتعليم التجاري، ونشط في حزب الاتحاد والترقي، وتولى خلال العهد العثماني مديرية معارف أضنة، وخلال العهد الفيصلي ساهم بتشكيل النادي العربي بحلب. ولعب دوراً كبيراً في انطلاق ثورة هنانو وتمويلها، وبعد تشكل الكتلة الوطنية عمل فيها كعضوٍ في مجلسها. عرف بدوره الإنشائي في المجال التربوي والخيري، وبنشاطه التجاري والصناعي الكبير. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٧٠). لتفصيلٍ أكبر قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦-١٢٧).

(٥٩) لم يحدد السيّاف اسم الجامع.

(٦٠) ثانوية المأمون حالياً، وهي من أقدم الثانويات، وبناها السلطان عبد الحميد الثاني في العام ١٨٩٨ في سياق تقربه من العرب، واعتماده عليهم في الاستشارات وفي حرسه الخاص.

(٦١) يشير السيّاف هنا إلى تظاهرات حلب التي قادها الراديكاليون في فرع الكتلة الوطنية بحلب في العام ١٩٣٣، لكن في أحداث أيار/ مايو ١٩٣٤ المعروفة بحادثة الجامع الأموي بحلب ضد زيارة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والتي قادها هنانو بنفسه كان الجابري من أبرز المواجهين، وتم توقيفه مع حوالي سبعين شخصاً، قارن مع: (الكيالي، **المراحل**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥-١٩٧).

(٦٢) يقوم السيّاف هنا باسترجاع واقعةٍ ربما المقصود بها على الأرجح محاولة إبراهيم هنانو خلال الأعوام ١٩٢٥-١٩٢٧ تسريب سرّية من المجاهدين السوريين اللاجئين إلى تركيا لإشعال جبهة تتكامل مع ثورات المنطقة الجنوبية وثورة حماة إبان الثورة السورية الكبرى، والتي دامت عملياتها بين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥ و١٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٦. ويبدو أن ما تحكم بمنطق استرجاعه هو ذكر حادثةٍ أخرى تتعلق بموقف سعد الله الجابري كما نظر إليه. قارن مع: (هندي، **كفاح الشعب السوري**، مصدر سبق ذكره، ص٨٢). وبالفعل لم يكن الجابري بين موقوفي ١٩٣٢ لكن تم تحري بيته، قارن مع: (الكيالي، **المراحل**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص١٨١).

(٦٣) الواقع أن رمي القنابل استهدف عدة مخافر، ومنزل رئيس البلدية ومنزل المستشار الفرنسي للبلدية. وتخلله عمليات اغتيال. وتم اتهام الشباب بالتآمر على سلامة الدولة، وتشكيل جمعيات سريةٍ في إشارةٍ ضمنيةٍ إلى الكتلة الوطنية. قارن مع: (الكيالي، **المراحل**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠-١٨١).

(٦٤) هي فاطمة الجلبي وتنحدر من عائلةٍ لعب بعض أفرادها دوراً وظيفياً في الشرائح البيروقراطية العثمانية بحلب، وقد تميزت بشخصيتها القوية وباعتدادها الشديد بنسبها العائلي والاجتماعي. عن آل الجلبي قارن مع: (**من هم في العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، ص١٤١-١٤٣)، ومع: (عيتاني وعثمان، **حلب في مئة عام**، ج٢، مصدر سبق ذكره).

(٦٥) كانت الشركة قد غدت في العشرينيات احتكاراً فرنسياً بملكيته وإدارته. وبانتهاء مدة الاحتكار في العام ١٩٣٠ تم إحلال نظام "البنديول" أي نظام ورق "الدمغة" مكانه، حيث باتت زراعة التبغ وصناعة اللفائف (السجائر) ملكاً لمؤسساتٍ خاصةٍ مرخّصةٍ، فرضت على منتوجاتها ضرائب (٤٠٪ في سورية و٢٥٪ في لبنان) وفقاً لورقة "الدمغة" الملصقة على العلبة في المصنع. وبموجب هذا النظام، لم يكن الإنتاج والتسعير منظّمين، وبالتالي بدأت وطأة كساد بداية الثلاثينيات تظهر معاناة صناعة التبغ من فائضٍ في الإنتاج أدى إلى هبوطٍ حادٍ في الأسعار. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢ قررت مختلف الحكومات الخاضعة للانتداب وضع حدٍ أقصى للإنتاج في كل منطقةٍ.

وأثار الاستعاضة عن نظام "الدمغة" بنسخة جديدةٍ من الريجي استياء وغضب المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، والسبب إلى حدٍ بعيدٍ هو أن الاحتكار الجديد هذا مُنح لشركةٍ خاصةٍ فرنسيةٍ-لبنانيةٍ هي شركة التبغ اللبنانية-السورية التي تبنت بدورها سياسة تسعيرٍ اعتباطيةٍ. وقد سجلت احتجاجات على الاحتكار الجديد في جميع أنحاء سورية. وعندما أعلن الاحتكار أول مرةٍ في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤ قادت الكتلة الوطنية حملة مواجهته فوراً، وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر أقيم مهرجان في الجامع الأموي في دمشق حيث ألقى فخريْ البارودي خطاباً انتقد فيه بشدةٍ الاحتكار ومن وراءه. (خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٦). قارن مع: (عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥**، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص١٠٩-١١٦).

(٦٦) اشترك الوطنيون في الحكومة التي شكَّلها حقي العظم إثر انتخابات العام ١٩٣٢ بوزيرين "معتدلين" هما مظهر باشا أرسلان نائب حمص وجميل مردم نائب دمشق. كانت هذه المشاركة ثمرة صفقةٍ سريةٍ أو تفاهم ضمني عززت اتجاه الإيجابيين أو المعتدلين في الكتلة، وتحديداً اتجاه مردم بك باتجاه المراهنة على استبدال الانتداب باتفاقيةٍ. ولكن الكتلة قررت تحت ضغط هنانو عدم مشاركة نوابها في جلسات مجلس النواب إلا بعد توضيح المفوَّض السامي بونسو خطياً لأسس الاتفاقية، ولم يكسر الإضراب سوى فايز الخوري الذي لم يلتزم بالقرار. واستعاد السلبيون بقيادة هنانو زمام المبادرة لمنع الكتلة من الانجراف في تسويةٍ مهلكةٍ وطنياً، وعقدوا اجتماعاً لمجلس الكتلة في منزل هنانو بحلب أفضى في النهاية إلى الطلب من الوزيريْن الكتلويْين الاستقالة من حكومة العظم، بينما كان مردم يواصل اتصالاته مع الفرنسيين. وقد تمنّع الوزيران عن الاستقالة، مما أدى إلى طرح فكرة طردهما من عضوية الكتلة، وتصدر هنانو عملية الضغط على الوزيريْن، اللذين كانا قد أقنعا الكتلة بالتريث، وقام بسبب تخوفه من احتواء مردم للجابري بنفسه بالذهاب إلى دمشق، وإرغام مردم على كتابة استقالته، ويبدو أن ذلك قد تم في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، ثم التأكد من التزامه بها في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، كتنفيذٍ لسياسة "قطع التعاون"، وتخريج ذلك بتظاهراتٍ توجهت إلى مكان إقامة هنانو في فندق أميَّة، وهتفت لمردم بك على موقفه. وإلى هذه الواقعة تشير أوراق السيَّاف. قارن مع: (إبراهيم باشا، **نضال الأحرار**، مصدر سبق ذكره، ص٦٢-٦٣). ومع: (الكيالي، **المراحل**، ج١، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨-١٦٩ وص٢١٥). والواقع أن فرع الكتلة بحلب كان ضد مشاركة النواب الوطنيين في أعمال مجلس النواب منذ البداية، وحذَّر النواب الوطنيين من ذلك. وهو الذي فرض في

الواقع الاستقالة على الوزيرين المترددين.

(٦٧) المفوّض السامي الفرنسي من ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ إلى ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥.

(٦٨) من روّاد حركة الإصلاح الإسلامي، ولد في الشويفات في العام ١٨٦٩، وعاش في سويسرة عدة سنوات على نفقة خديوي مصر، ظل مخلصاً لفكرة الإمبراطورية حتى نهايتها وسيئ الظن بحزب اللامركزية الإدارية العثماني، وكان أحد أركان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، عضو المجمع العلمي العربي وله عدد من الكتب والمؤلفات المرجعية في موضوعها، توفي في العام ١٩٤٦. (الجندي، **أعلام الأدب والفن**، ج٢، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٥٨، ص٣١-٣٢).

(٦٩) ابن السلطان عبد المجيد وتلقب بمحمد السادس، وتولى السلطنة في العام ١٩١٨ بعد وفاة السلطان محمد رشاد الخامس.

(٧٠) تعود خلفية هذا اللقاء الذي تشير إليه أوراق السيّاف، إلى أن الحركة الصهيونية ولا سيما قادة الوكالة اليهودية قد حاولوا أن يؤثروا في مجرى المفاوضات السورية-الفرنسية حول الاتفاقية في قادة الكتلة الوطنية. وقام أولئك القادة في هذا السياق بزياراتٍ متعددةٍ لقادةٍ عربٍ وسوريين في باريس ودمشق للوقوف على مشكلة العلاقات العربية-اليهودية، وكان إحسان الجابري في عداد تلك الشخصيات، ولكن الاتصال الأهم كان الاجتماع السري في حزيران/ يونيو ١٩٣٦ بين حاييم وايزمان وجميل مردم بك، وعرض وايزمان في هذا الاجتماع عقد اتفاقٍ عربيٍ - يهوديٍ، ويبدو أن مردم قد وافق براغماتياً على ذلك من أجل تسهيل الاستقلال السوري، وتطور ذلك إلى اجتماع سريٍ ثانٍ في آب/ أغسطس١٩٣٦ في مصيف بلودان بدمشق ما بين وفدٍ يهوديٍ ثلاثيٍ برئاسة إلياهو إبشتين العضو البارز في الدائرة العربية في الوكالة وبين وفدٍ قياديٍ كتلويٍ مؤلفٍ من شكري القوتلي ولطفي الحفار وفخري البارودي، واعتبر الوفد الكتلوي أن الاجتماع "رسمي" وأنه سيتقرر في ضوء دراسة معطياته "بدء مفاوضاتٍ رسميةٍ أو عدم بدئها". هناك صمت تام تقريباً في السردية السورية الأكاديمية والسياسية عن ذلك، ولم تتطرق إليها مذكرات قادة الكتلة إلا بشكلٍ محدودٍ وعابرٍ لدى البعض بينما لا يشير إليها الكيالي لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ في كتابه المرجعي **المراحل**، كما تتجاهل أوراق مردم بك ذلك. انظر تفصيلات ذلك في: (خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٧-٦١١). و(موشيه ماعوز، **سورية وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، عمان: دار الجليل ١٩٩٨، ص٢٥). ويبدو أن إحسان الجابري نفسه كان متهماً بإقامة علاقة عاطفية مع فتاةٍ يهوديةٍ تولت سرقة شيفرة الاتصال

الخاصة مابين الجابري وبين مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني حسب ما ينقل عن رواية الجابري، (**مذكرات طه الهاشمي**: ١٩٤٢-١٩٥٥، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢).

(٧١) ولد في العام ١٨٧٧ في كفير لبنان، تلقى علومه في الجامعة الأميركية ببيروت، وفي العام ١٩٠٤ نال شهادة الحقوق وعمل في مهنة المحاماة. انتخب في العهد العثماني نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان العثماني، وفي العام ١٩١٥ برأته المحكمة العرفية من تهمة "الخيانة"، وعُيِّنَ عضواً في مجلس الدولة حتى العام ١٩١٨. وفي العهد الفيصلي عمل مستشاراً، ثم وزيراً للمالية في حكومة رضا باشا الركابي. وفي العام ١٩٢٢ عُيِّنَ عضواً في المجلس الاتحادي السوري، وفي العام ١٩٢٥ ساهم في تشكيل حزب الشعب بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ومثّل أحد أقطابه، وكان هو من قدّم الشهبندر لإلقاء كلمة الحزب في حفل تأسيسه. وبفعل الثورة السورية الكبرى تم اعتقاله ونفيه إلى جزيرة أرواد. واشترك بعد الإفراج عنه وزيراً للمعارف في حكومة الداماد أحمد نامي بك بين نيسان/ أبريل و١٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٦، حيث خرج من الوزارة إلى النفي إلى الحسكة بسبب اتهامه من قِبل سلطات الانتداب بالاتصال مع الثوار. وفي العام ١٩٢٨ تحول من مذهب الروم الأورثوذكس إلى المذهب البروتستانتي، وشكّل ذلك أحد عوامل إعاقة ترشحه لعضوية الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨. وانضم مع عددٍ من أقطاب حزب الشعب السابق إلى المنحدرين من حزب الاستقلال في تشكيل ما سيُعرَف بالكتلة الوطنية. انتخب عضواً في العام ١٩٣٦ في وفد الكتلة الوطنية المفاوض، وانتخب نائباً عن الأقليات غير الممثلة في البرلمان السوري، انتخب رئيساً للمجلس حتى حلّه في العام ١٩٣٩. في العام ١٩٤٣ انتخب نائباً عن دمشق ورئيساً للمجلس النيابي في إطار "ترويكا" القوتلي- الجابري- الخوري، وخلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٤٣ والعام ١٩٤٩ تنقل بين تشكيل الحكومة أو رئاسة المجلس النيابي، وكان آخر رئيسٍ لمجلس النواب في العهد الدستوري الذي أجهز عليه انقلاب الزعيم حسني الزعيم. وكان ممثّل سورية في تأسيس الأمم المتحدة وفي تمثيل سورية فيها، وخلال رئاسته الدورية لمجلس الأمم المتحدة جرت عملية التصويت على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، ولعب دوراً ملحوظاً في تحشيد التصويت ضد القرار، وفي فترة ازدواجية السلطة ما بين هيئة الأركان وحكومة حزب الشعب في العام ١٩٥٠-١٩٥١ عاد إلى تمثيل سورية في الأمم المتحدة، وشكل الوزارة في العام ١٩٥٥ في مرحلةٍ عاصفةٍ من تاريخ الصراع الدولي على سورية الذي كان موقفه منه أحد أبرز عوامل سقوط حكومته. وكان رجل القانون الوجه الآخر لرجل السياسة فيه، كما كان عضواً في مجمع اللغة العربية بدمشق. (**من هم في العالم العربي؟**

مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩-٢٣٠). قارن مع: (حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان**، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠-٢١٣). وحول تحليل دوره السياسي قارن مع: (خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧-١٨١ و٢٤٠-٣٤٣ و٢٩٧-٢٩٩ و٣١٦-٣٢٩ و٦٦٦-٦٦٧).

(٧٢) ولد في العام ١٨٩٦ في دير الزور، درس في المدارس العثمانية وتخرج منها، عمل في المحاكم الشرعية، ومحامياً للخزينة، وبرز خلال العهد الفيصلي بوصفه أحد أبرز الديناميكيين في الشباب الوطني، ونفاه الفرنسيون بعد الاحتلال إلى انطاكية ثم لجأ إلى مصر حيث كان من أبرز المتعاونين مع حسن البنا في طور تأسيسه لجمعية الإخوان المسلمين في العام ١٩٢٨ حين كان يدرس في الأزهر الذي تخرّج منه في الحديث في العام ١٩٣٠. وقد تتلمذ على يد الشيخ بدر الدين الحسيني والد تاج الدين الحسيني، إلا أن مواقفه السياسية كانت متعارضةً جذرياً مع سياسة الحسيني الابن. وفي العام ١٩٣٦ انتخب في المجلس النيابي نائباً عن محافظة الفرات، ثم مفتياً للمحافظة. وله العديد من الكتب التي تبحث في التراث وفي أسباب انحطاط العرب والمسلمين، (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٨). قارن مع: (أدهم آل الجندي، **أعلام الأدب والفن**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢).

(٧٣) كان رئيساً للشرطة ونائباً لحاكم دمشق واثق المؤيد، وكلاهما من جماعة الشيخ تاج الدين الحسني، وعرف بتصرفاته التعسفية غير المبرّرة في إدارة الشرطة. كان في انتخابات العام ١٩٣١-١٩٣٢ من مؤيدي الكتلة الوطنية. ولكنه برز إثر انهيار الدور الوطني الأول، حيث شكل مظلة النجاة وألف حكومة المديرين (٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩- ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١).

(٧٤) بعد توقيع الاتفاقية السورية-الفرنسية طالبت وزارة الخارجية التركية فرنسا بمنح السنجق "استقلاله التام"، واعتبره مصطفى كمال "قضية الساعة الملتهبة". وفي ضوء ذلك تمّ نقل القضية إلى مجلس عصبة الأمم، وبغية كسب موقف تركيا في الحرب العالمية الثانية التي اشتدت نذرها تنازلت فرنسا في خرقٍ فاضح لمسؤوليتها الانتدابية عن اللواء إلى تركيا، الذي تمّ ضمه نهائياً في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٣٩ إلى تركيا. كانت درجة اهتمام جناح مردم بقضية اللواء أقل حماسةً من اهتمام كتلويي حلب، ولما كان الجابري قد سار إلى نهاية الطريق مع مردم، ونشأت حركة التمرد على زعامته في حلب، فإن المعارضة حمّلته في هذا السياق مع الحكومة مسؤولية ضياع اللواء. وكان هذا منطق جميع معارضي الكتلة، ولكنه أخذ في حلب طوراً خاصاً بحكم أن اللواء يمثل تاريخياً امتداداً طبيعياً وبشرياً واقتصادياً لحلب. وقد أثارت ذلك في البداية بشكلٍ خاص

جبهة عبد الرحمن الشهبندر من خلال مقالٍ تمّ نشره في صحيفة الجزيرة. فما كان من الحكومة سوى أن عطّلت إصدارها، وهو ما أثاره الدكتور منير العجلاني ممثل جبهة الشهبندر في المجلس النيابي، ودافع وزير الداخلية سعد الله الجابري عن قرار إغلاق الجريدة" لنشرها مقالاً كله اتهام وكذب وتضليل، فقد اتهمت رئيس الوزارة بأنه وافق على قضية الاسكندرونة" أما مردم بك فقد اعتبر العجلاني جزءاً من "مؤامرة على هذا المجلس الذي هو عضو فيه. (الجريدة الرسمية، الجلسة السابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية، من الدور التشريعي الثاني، ٢٩ ك١، ١٩٣٧، ص٥٢٦-٥٢٧). وخلال المداولات النيابية للمجلس في العام ١٩٣٧ كان حضور قضية اللواء فيها مقتصراً على هذا الحد، بينما كان ملتهباً في الشارع. ولم ينبس نواب اللواء في الجلسة ببنت شفة. ولكن تمّ بعد ذلك اعتقال النائب منير العجلاني لسببٍ لا علاقة له بلواء الاسكندرونة بل لعلاقته مع المعارضة الشهبندرية، وأثار ذلك بشكلٍ صاخبٍ في المجلس النيابي. وقاد توتر المداولات حول ذلك إلى استباق جميل مردم بك التطورات وطرح حكومته على الثقة، فكانت النتيجة أن العجلاني هو النائب الوحيد الذي سحب الثقة من الحكومة (الجلسة الثامنة من الدور التشريعي الثاني، ١٠ ك٢، ١٩٣٨، ص٨-١٥).

(٧٥) من أبرز الزعماء السوريين إثارةً للجدل. ولد في العام ١٨٨٠ في دمشق، وتخرّج من الجامعة الأميركية ببيروت في شهادتي القانون والطب، واتصل بحلقة الشيخ طاهر الجزائري الإصلاحية، وبحكم تكوينه القومي العلماني الليبرالي المتسق انحاز إلى انقلاب الدستور في العام ١٩٠٨، ثم عمل بهذه الذهنية في العمل العربي وسط تعقيدات الصراع الدولي، وتسببت علاقاته مع البريطانيين التي وظّفها للعمل العربي بمتاعب كبيرةٍ له مع الفرنسيين. وفي العهد الفيصلي استقبل لجنة كينغ-كراين وكان دليلاً ونوعاً من مستشارٍ لها لصالح برنامج دمشق الوطني الاستقلالي، وشغل منصب وزارة الخارجية في الحكومة الدفاعية التي واجهت الزحف الفرنسي لاحتلال دمشق. وكان العقل المدبّر لجمعية "القبضة الحديدية" التي برز حضورها السياسي التعبوي في العام ١٩٢٢. وفي أيار/ مايو ١٩٢٥ طوّر شكل عمله التنظيمي السياسي، وأسّس حزب الشعب، الذي انخرط في الثورة السورية الكبرى بشخص زعيمه وبعض قادته، وحكم عليه الفرنسيون بالإعدام، وقاموا بحلّ الحزب واعتقال هيئته القيادية ومصادرة وثائقه ومقراته. وحين كان الشهبندر في المنفى انضمّ عدد كبير من رفاقه في حزب الشعب المنحل إلى ما سيُعرَف بالكتلة الوطنية، وشكّل الشهبندر أقوى زعامةٍ معارضةٍ ومحرجةٍ لقيادة الكتلة الوطنية منذ تشكيلها، ولم يتوقف عن التنديد باتفاقية ١٩٣٦، ووصف قادة الكتلة بأنهم ارتكبوا أخطاء لا يستطيع حتى الله أن يغفرها لهم، وكانت عودته إلى

دمشق في العام ١٩٣٧ تحدياً سافراً للكتلة ساهم بإضعاف المكانة الوطنية لقيادتها، وانتقص كثيراً من شرعية تمثيلها الوطني. وبالنظر إلى الخصومة الحادة بينه وبين قيادة الكتلة الوطنية، فإن الحكومة استغلت اغتياله في عيادته في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ لتوجيه التهمة إلى بعض قيادات الكتلة الوطنية مثل جميل مردم بك ولطفي الحفار وسعد الله الجابري الذين فروا إلى العراق تجنباً للاعتقال. وأدى ذلك إلى مفاقمة الاستقطاب والانقسام في الحياة السياسية السورية المدينية، ولا سيما في مركزها الحيوي بدمشق بين الكتلويين والشهبندريين، وانتقاله إلى صدامات في الشارع. (فرزات، **الحياة الحزبية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٥٦ و٧٠-٧٣ و٩٠-٩١ و٢٠٧-٢٠٨)، قارن مع: (حنا، **الحركة العمالية**، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨-٢١٣). ومع: (خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢-١٥٨). وحول وجهة نظر تعكس موقف الكتلة الوطنية من الشهبندر وعملية الاغتيال والمحاكمة، انظر: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك، استقلال سورية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص١٠١-١٢١). و(الجندي، **أعلام الأدب والفن**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦. و(خير الدين الزركلي، **الأعلام**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠، ج٣، ط٥، ص٨٠). تمّ في الآونة الأخيرة حركة اهتمام بتراث الشهبندر وسيرة حياته، وكان من أبرز معالم هذه الحركة إعادة طبع وزارة الثقافة في سورية لما يشكل أعماله الكاملة تقريباً التي تم العثور عليها، ضمن سلسلة "قضايا وحوارات النهضة العربية" التي أشرف محمد كامل الخطيب على سلسلتها.

(٧٦) ولد في عائلةٍ كرديةٍ دمشقيةٍ مستعربةٍ وميسورةٍ في دمشق، وتخرّج من مدرسة "الملكية" العثمانية، وتميز بخبرته الإدارية، وعمل وزيراً في حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني في العام ١٩٣٣. تنتمي زوجته إلى عائلة الجزائري التي تُعتبر من طبقة ملاك الأرض الغائبين، كان شخصيةً محترمةً وتمتّع باحترام الوطنيين العميق، وعملت ابنته سنية في النشاط الجمعياتي الاجتماعي الخيري، وساهمت بتأسيس جمعية نقطة الحليب وعدة جمعياتٍ أخرى. في حين انخرط ابنه خالد في العمل التجاري الذي تضرّر بالإضراب الثلاثيني في العام ١٩٣٦. شكّل الحكومة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٣ بعد تكليف الجنرال كاترو له برئاسة الحكومة والدولة الحكومة الانتقالية التي أشرفت على إجراء انتخابات مجلس ١٩٤٣ ونقل السلطة إلى قيادات الكتلة الوطنية السابقة. قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٢)، ومع: (سلمي مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩-٢٢٠) و(خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٦ و٥١٥).

(٧٧) يصفها تحليل أوراق جميل مردم بك بـ"وقد التزم الفرنسيون بالوعود التي أعطوها، فلم يتدخلوا في الانتخابات، وقد أجمع الناس كلهم بمن فيهم البريطانيون بأن الانتخابات قد عبّرت عن استفتاءٍ شعبيٍ نزيهٍ ولم يقع في أثناء العمليات الانتخابية أي حادثٍ يذكر. (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦).

(٧٨) العنوان من وضع الباحث.

القسم الثاني

في اللاذقية (١٩٣٨)

لبيت ونزهت المملوك[١] مدير شرطة حلب دعوة إحسان الجابري[٢] محافظ اللاذقية، وانطلقت بنا السيارة لنقضي يوماً في ضيافته، في بيته المطلّ على البحر، وتعرفت عنده.بكلٍ من عبد اللطيف اليونس[٣] ورشاد رويحة[٤] ورياض رويحة[٥] من أدباء اللاذقية. حدثنا إحسان عن نشاط التبشير المسيحي في جبال العلويين برئاسة الأب ميريبه، وتوجيه الأب شانتور رئيس المبشرين اليسوعيين في بيروت، وسيطرتهم على كثيرٍ من أبناء وادي النصارى (النضارة) في محاولتهم لتحويلهم من المذهب العلوي إلى الديانة المسيحية[٦]، بزعمهم أن النصيرية انحدارٌ من النصرانية لا من (محمد بن نصير).

أشار إحسان إلى موقفه في وجه هذه الحركة الاستعمارية التي يتخذها الاستعمار أسلوباً للوصول إلى قاعدةٍ تعتمد على الدين، وقرأ لنا مذكّراته الرسمية، واحتجاجه لدى المفوّضية الفرنسية على سلوك هؤلاء المبشّرين لهذا الأسلوب، ودعوته رجال الفكر والدين من المسلمين لاتخاذ موقفٍ معاكسٍ، والعمل على مقاومة حركة المبشّرين بحركةٍ مضادةٍ، وكانت باكورة ذلك فتوى أصدرها مفتي العلويين بإعلانه أن لا فرق من حيث الجوهر في الديانة الإسلامية بين السنيين والعلويين، ودحض كل ادعاءٍ بعدم التزاوج بين أبناء المذهبين[٧]، بل وشجّع عليه.

كذلك شرح وبإسهابٍ ما تقوم به إدارة الريجي في اللاذقية ومديرها الفرنسي السيد شيكس من نشاطٍ هدّامٍ لعرقلة سير الحكم الوطني في

اللاذقية بعد أن أصبحت جزءاً من الوطن السوري. هذا النشاط الهدام الذي تصاعد حدةً للعودة بالأمور على غرار ما كانت عليه دولة العلويين المستقلة، عندما كانت تُحكم حكماً مباشراً من قبل الفرنسيين المستترين وراء حاكم علويٍ ومجلسٍ تمثيليٍ مصطنع. وكدليلٍ على الفعالية الهدّامة ما دفع إليه شيكس من اصطدام في منطقة الحفة بين رجال الريجي وسكان المنطقة، مما أدى إلى قتل بعض أفرادٍ من عائلة البيطار[٨] من المجاهدين الذين أسهموا في ثورة الشيخ صالح العلي.

طلب إحسان إليّ أن أقبل إشغال مديرية الإدارة في اللاذقية بدلاً من السيد شيكس، وقد طالب رسمياً بإقصائه. شرحتُ له الأسباب الضرورية التي تستدعي وجودي في حلب، حيث كنت أعمل مع إخواني شباب الرعيل الأول في تدعيم وضعنا الاستقلالي، فاستقرّ الرأي أن أتصل بالسيد (كوتوربيه) المدير العام للريجي، وأن أطلعه على الحديث المتبادل، وأقنعه بضرورة الأخذ برأي المحافظ، واستبدال المدير الحالي بمديرٍ آخر، بحيث لا يمتّ إلى دوائر الاستخبارات الفرنسية التي اتخذت من إدارة الريجي قاعدةً لاستغلال إمكانياتها الضخمة في تنفيذ برامجها الاستعمارية، وعلى أن أدعو المدير العام لتناول الغداء مع المحافظ في يومٍ معين.

تمّ اللقاء بين المحافظ والمدير العام، وبعد مناقشة الموضوع من مختلف وجهات النظر أقصِيَ شيكس، وحلّ محله مديرٌ آخرٌ أكثر اتزاناً وأقل غلواً، عمل على تهدئة الحال، إلى أن تأزمت الأوضاع السياسية بفعل الظروف الدولية التي كانت تتمخض عن حركة هتلر، وأنهِي الحكم الوطني في سورية برفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة الفرنسية - السورية المعقودة في باريس عام ١٩٣٦، وانطوى ذلك الحكم يحمِل مسؤوليتيْن، مقتل الدكتور الشهبندر[٩] وانسلاخ لواء الاسكندرون[١٠]؛ وأُعلنت حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب[١١]، وعاد من جديد شوكت العباس[١٢] ليرأس من جديدٍ دولة العلويين تحت إمرة حاكمٍ فرنسي.

تتالت الأحداث، وكانت سورية مسرحاً لحركاتٍ حربيةٍ بين معسكريْ

النازية والديموقراطية، وانقسمت فرنسا على نفسها بين حكم يتبع هتلر، وفريقٍ من عسكريي فرنسا وعلى رأسهم ديغول، يقيم في شمال أفريقيا وفي البلاد العربية الخاضعة للانتداب الفرنسي، يستمد كيانه وإمكانياته من الكتلة الأمريكية - البريطانية. انعكس هذا الانقسام في الجبهة الفرنسية على القوى الفرنسية المتمركزة في سورية، حيث تسرّب النفوذ الألماني الإيطالي عن طريق فرنسيي فيشي المسيطرين على سورية، والخاضعين لنفوذ برلين، ومع تطور مراحل الحرب جلا الفيشيون مع تقدم الجيش البريطاني الديغولي نحو سورية، ليدخلها كاترو[13] كقائدٍ عام محلّ الجنرال دانتز[14] المرتبط بالفيشيين. والتقت مصلحة الحلفاء الأمريكيين والبريطانيين على كسب فعاليات وإمكانيات الشعب السوري وذلك بمنحه الاستقلال، وانصاع ديغول وكاترو لإرادتهم، وألقت الطائرات في أجواء سورية مناشير يعلن فيها القائد العام كاترو تقرير مبدأ استقلال سورية. ومع تطور الأوضاع ظهر تباينٌ في وجهات النظر السورية البريطانية - الأمريكية، ووجهة النظر الفرنسية، حول مفهوم استقلال سورية، فوجهة نظر الفرنسيين استقلالٌ جزئيٌ ومشروطٌ، خلافاً للوجهة المعاكسة، وسارت الأحداث، وساءت العلاقات بين الفرنسيين والسوريين، وبدأ الاحتكاك عام ١٩٤٥[15].

نيسان ١٩٤٥

اضطررت حرصاً على حركة الطلاب بحلب، وكان يتزعمها أخي فاروق[16]، إلى اللحاق به تاركاً عائلتي في دمشق عرضةً لرصاص الرشاشات الفرنسية ونيرانها، وقد ابتدأت بتدمير المجلس النيابي. كانت المدارس قد أُغلقتْ، وتفرّق الطلاب أبناء الملحقَات إلى مدنهم، وأبناء المدينة إلى بيوتهم، تجنباً لاعتداء الفرنسيين، فوضعتُ دارنا القائمة على قدَم القلعة تحت تصرف الطلاب كمقرٍ للجنتهم ومركزاً لقيادتهم، حيث استجمعوا فيها صفوفهم، وتنادوا من مختلف أرجاء المدن للانضمام إلى حركة المقاومة، وقد استقطِبتْ في حركة الطلاب بعدما تجمَّدت حركة الأحزاب. ولقد قذَف الطالب بنفسه يخوض المعارك، ويرعى شؤون المدينة، واتسع ميدان فعاليته،

وتعدّدت مسؤولياته بحيث أطلِقَ على حركته اسم حكومة الطلاب.

من حلب إلى اللاذقية

.. وأنا قابعٌ في إحدى زوايا تلك الدار أعمل على تدعيم حركة الطلاب بشكلٍ غير مباشرٍ يحفظ للطلاب اعتزازهم واندفاعهم بعيداً عن أي شعورٍ بالتدخل، فوجئت بمدير ريجي دمشق يبلغني تسميتي مديراً لإدارة الريجي في اللاذقية مع طلبٍ إليّ بمقابلة سعد الله الجابري رئيس المجلس النيابي في فندق بارون، عقب عودته من جولةٍ استطلاعيةٍ على حركة المقاومة في منطقة الفرات، حيث لجأ إليه إحسان الشريف[١٧] محافظ حلب هرباً من مدافع الفرنسيين الرشاشة، وقد سُلِّطتْ على قصر المحافظة المجاور للثكنات العسكرية. وصل سعد الله وسط الحشود التي ملأت قاعة الفندق وشرح المحافظ لرئيس المجلس النيابي وضع البلد، ثم التفت إليّ سعد الله وقد أطلعته على ما تبلغته من قرارٍ، فقال: "ألا زلت هنا؟ إن الأحداث تخطو سراعاً، ومظهر رسلان محافظ اللاذقية بانتظارك، فعجّل لاستلام مركزك الجديد، واعمل متضامناً مع رسلان تحقيقاً للرسالة المفروضة عليكما".

في الطريق إلى اللاذقية

في سبيل تكوين فكرةٍ صحيحةٍ عن العناصر المهيمنة على إدارة الريجي في اللاذقية، توجهت إلى بيروت لأرجع إلى أضابيرهم، وإذ لم أطمئن إلى ما حوّته من شروحٍ، استطلعتُ آراء الزملاء مديري المديرية العامة وعلى رأسهم السيد بديع سيقلي، الذي أشغل مديرية اللاذقية، واتجهتُ بما تزودتُ به من معلوماتٍ لأجتمع بمظهر باشا رسلان الذي استقبلني بالنصائح التالية: يا أحمد إن الوضع يختلف هنا كثيراً عن صورة ما هو عليه في الداخل، فهنا الطائفية تلعب دوراً مقيتاً في كيان الشعب، وهنا قواعدٌ اتخذها الفرنسيون لهم مستغلين ذلك الخلاف بين سنّي وعلوي، وهنا كما هناك مسيحيون، يبتعدون عن غمرة الصراع ليقيموا حياتهم

الهانئة، يدٌ في اليمين ويدٌ في اليسار.

إن إدارة الريجي هنا، بما توافر لديها من إمكاناتٍ، تسيطر على مرافق الشعب في هذه المنطقة. وقد استغلّ الفرنسيون هذه الإمكانات من أجل تسخيرها لتدعيم قواعد استعمارهم. غداً يسرع نحوك السنيون أبناء المدن، ويدافع من وحدة المذهب، يحاولون استغلال عاطفتك للتأثير عليك كي تسير في عملك بما يتجاوب ومفاهيمهم. ويأتيك العلوي من جبله منطوياً على نفسه متشككاً، لا يبدي لك رأياً ولا ينير لك طريقاً، بل يقدّم لك عواطف وتمنياتٍ تتركك بعيداً عن روح الحقيقة، فهو بحكم عوامل التاريخ حذرٌ لا يطمئن، وليس غيرك بحكم مراسك الطويل في ميدان السياسة - وعلى صعيد الاختصاص - يستطيع أن يقيم التوازن بين مختلف الفئات، ويضمن سير العمل بعيداً عن روح التحيّز، بما يؤول إلى اكتساب ثقة المواطنين على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم. فاعمل جاهداً بأن تعمل متجرداً وللمصلحة العامة التي تقتضينا القضاء - مهما كلّفنا من تضحياتٍ - على تلك الخلافات التي تشلّ طاقات الأمة وتحوّلها من البناء إلى الهدم.

في الريجي

ما كدتُ أقترب من الشارع المؤدي إلى مقر الإدارة، حتى انطلقت في الفضاء تدوي نيران المسدسات والبنادق، وعلَت أهازيج وزغاريد العمال والعاملات ابتهاجاً بقدومي، وهو يعبّر وسط صراع بين الاستعمار والاستقلال عن المشاعر بأول مديرٍ وطني. ووسط تلك الموجة العارمة من الفرح، تفرستُ الوجوه فرأيت بينها المنكمش على نفسه والمنطلقة أساريره، فتبيّنتُ من ذلك كله الصورة التي رسمها لي المحافظ مظهر رسلان، وألقيتُ في جموعهم كلمةً قلت فيها: "لقد جئتكم لا كمديرٍ، بل أباً لصغيركم وأخاً لكبيركم، أعمل معكم على تدعيم كيان هذا الوطن وهذا الاستقلال، بعيداً عن روح التعصب، أي تعصبٍ، لا فرق عندي بين سنيٍ وعلويٍ وإسماعيليٍ، وبين مسلمٍ ومسيحيٍ.

إن مقياس العمل عندي يبتعد عن الماضي، ليتركز على مستقبلٍ بنّاءٍ، فبقدر ما تخلصون لوطنكم وتقدّمون في سبيله من تضحياتٍ تلتقون معي على صعيد التقدير. إن الأديان ورسلها إنما جاءت جميعاً لتعمل على حرب الرذيلة انتصاراً للفضيلة، وعلى تدعيم حق الإنسان في حريته واستقلاله، فعلينا جميعاً صهر طاقاتنا لنحارب عوامل التفرقة في كياننا، لأن تضامننا جميعاً على اختلاف مذاهبنا ونزعاتنا هو القوّة الوحيدة التي نعتمدها في بناء استقلالنا، والصمود في وجه عدونا".

إنزال علم فرنسا

كان أول تدبيرٍ اتخذَ بعد كلمتي هذه هو إنزال علم فرنسا، ليحلّ محله العلم السوري، وسط عاصفةٍ جنونيةٍ من الرصاص والزغاريد، وتدبيرٌ آخرُ هو قرارٌ أصدرتُهُ بإلغاء التعامل باللغة الفرنسية وكانت هي اللغة الرسمية للعمل، لتعود مجدّداً وتحتل مكانتها لغتنا الأم لغتنا العربية، محتفظاً باللغة الفرنسية لغةَ تخاطُبٍ حصراً بين المديرية والمديرية العامة.

تدبيران استغلهما بعض المشكّكين ليشيعوا في صفوف الموظفات - وأكثرهن يِلن ثقافةً فرنسيةً طغت على ثقافتهن العربية - أن هذا تدبيرٌ سينتهي بصرفهنّ من العمل، لتعذر سيرهنّ مع القرار الجديد، ونُقل لي شعورهنّ الذي أعربتْ عنه الدموع، فاستدعيتهنّ إلى مكتبي، وعندما دخلنَ عليّ استقبلتهن بابتسامةٍ قائلاً: "أيتها الأخوات، كم هو جاهلٌ ذاك الذي لم يفهم المعنى النبيل المتمثل في دموعكن المنهمرات، كم هو تافهٌ وقصير البصر، ذلك الذي فهم معنى هذه الدموع على أنها خوفٌ من إلغاء اللغة الفرنسية. أنا أفهمها على حقيقتها، معبرةً عن روحها الأصيل في نفوسكن، إنها الدموع التي لا تعرف الألم بل الفرحة الكبرى بلقاء أم مع بناتها بعد تشردٍ طويلٍ، وتبقى الأم أماً وبناتها وفياتٍ مهما امتدّ بهنّ الزمن، وأنا لا أخاطبكنّ كمديرٍ بل كأبٍ رحيم عاد إليكنّ باللغة العربية من منفاها بعد غيابٍ طويلٍ. أخواتي، فلتعمر الثقة أنفسكنّ بأن مستقبلكنّ في عهد

الاستقلال، ووجودي بينكنّ تعبيرٌ عنه هو أشد ضمانةً مما كان عليه في أي عهدٍ مضى. إن دوركنّ أيتها الأخوات في إرساء قواعد الاستقلال لأوسع وأعمق بكثيرٍ من دور أخوتكم الرجال، وغداً ستصبحنَ أمهاتٍ تُرضعنَ أبناءكنّ روح التضحية والفداء، وتنشئن جيلاً يؤمن برسالة بلاده ومثلها العليا".

وانعكست هذه الكلمات على صفوف الشعب في مختلف مناطق المحافظة بشكلٍ إيجابي، أدخل الثقة في نفوس المتشككين.

مع زعماء المنطقة

توافد الذين ألِفوا أن تُفتح في وجوههم أبواب الدوائر من الجبل والساحل للترحيب بي، وأبدى أبناء الساحل استعدادهم لمساعدتي في تحقيق مهمتي، وأظهر الجبليون عواطفهم وتمنياتهم لي بالتوفيق، واتضح جلياً ما صوّره لي مظهر باشا رسلان، فزعماء المدينة – وقد احتكروا لأنفسهم ميادين الوطنية والنضال – لازموني وراحوا يشمخون كبراً على من عداهم، وأبناء الجبل حيرى باطنيون غرزت أحداث التاريخ في نفوسهم الشكّ والحذَر. والمسيحيون حياديون بين الفريقين يعملون على تدعيم كيانهم الاقتصادي، وكانوا فئةً متميزةً بهذا الحياد، كما أنهم تميّزوا بثقافتهم التي مكّنتهم من احتلال مراكزِ مرموقةٍ في الحكم والاقتصاد، وكانت أكثريتهم تتقن اللغة الفرنسية، مما مكّنهم من الدراسة الجامعية في الغرب، ومن تمثيل شركاتٍ ملاحيةٍ وصناعيةٍ متعددةٍ، وقد كان لآرائهم الحيادية أثراً في تحديد الاتجاه الذي سرت عليه، وأخص بالذكر منهم: نوفل الياس، رودولف سعادة، عطا الله صوايا والقاضي وديع صوايا والمحامي أليكس مرقص.

أقبل الموظفون السنيون، وقد خُيّل لكلٍ منهم أن المدير جزءٌ منهم، وأخذت مظاهر التيه والغرور تملأ كيانهم غطرسةً تجاه بقية زملائهم، فأسرعت بتهدئة ذلك الجموح وإعادته إلى الطريق السوي.. وسارت الأمور في طريقها الطبيعي، أعمل بهدوءٍ وبكثيرٍ من العناء على انتزاع ثقة

العلويين، وكبح جماح طفرة السنيين ما استطعت إلى ذلك، بفعل مزيدٍ من التجرد والحذر في سبر أغوار نفوس أبناء الجبل، حيث تبينً لي أنها تنطوي على مرارةٍ وألمٍ تسرَّبت إليهم عبر أحداث التاريخ، مما حوَّلها إلى حقدٍ.

الجيش البريطاني يحاصر الفرنسيين

كردٍ على المقاومة الوطنية، انطلقت نيران المدافع الرشاشة ومدافع الهاون من مراكز الجيش الفرنسي القائمة فوق الجبل شرقي اللاذقية، ومن ثكناته ضمن المدينة ومن المندوبية، تنهال على مبنى إدارة الحصر وعلى المراكز الحكومية ومراكز تجمع الأهلين، حاصدةً أرواح الأبرياء في الشوارع والساحات. وأسرع موظفو الريجي متجهين إلى بيوتهم، بعد أن طلبوا إليّ أن أترك عملي، وألحق بعائلتي الموجودة في فندق الكازينو. وبعد أن أخليتُ مراكز الإدارة وأوصدتُ أبوابها، انضممتُ إلى أفراد عائلتي، وكانت نيران المدفعية تتناول المنطقة التي يقوم بها الفندق، وبجواره بيوت آل هارون[١٨].

سقط عددٌ من بحَارة المراكب الشراعية قتلى وهم في طريقهم إلى المرفأ، وغصّت المشافي بالجرحى، وتدخّل الجيش البريطاني لإسكات المدافع، فقام بتطويق ثكنات الجيش الفرنسي، وجرَّد أفراده من أسلحتهم، وقام على حراستهم كمعتقَلين مع عائلاتهم، وقد جمعها من المدينة ضمن تلك الثكنات تمهيداً لنقلهم إلى لبنان. وتولى الدرك الوطني حراسة دورهم وأموالهم، وبقيت الدبّابات والمصفحات البريطانية رابضةً حول تلك الثكنات، فوق الجبل تتطلع إلى المدينة، وتزهو شامخةً على سجنائها الإفرنسيين، وتبعث الثقة والطمأنينة في نفوس الأهلين. وراح الشعب يقذف الفرنسيين أثناء مغادرتهم المدينة تحت الحراسة إلى الثكنات - وبتساهلٍ من الجيش البريطاني - بالبندورة والبيض، ونشأ تعاونٌ وثيقٌ فيما بين الميجر بيركس قائد الجيش البريطاني في المنطقة وبين المحافظ مظهر رسلان[١٩]، ووصلت كتائب المجاهدين القادمين من مناطق جسر الشغور وحارم، فاستقبلها الأهلون بمزيدٍ من الفرح والبهجة، واستضافوا أفرادها في

بيوتهم، فيما قمتُ بزيارة الجرحى في المستشفيات، ووزّعت عليهم الهدايا من الحلوى والسجائر، كما زرت عائلات القتلى في بيوتها، على أن كلّ الحوادث المفجعة لم تخفّف من بهجة الفرح التي طغت على الأهلين بمناسبة إجلاء الفرنسيين عن منطقة اللاذقية، كخطوةٍ على طريق الجلاء التام.

وضع الجبل

لقد بسط الحكم سلطته على مدن الساحل التي تجاوبتْ معه تلقائياً، ولكنه كان متقلصاً في الجبل المنكفئ على نفسه، يراقب سير الحكم والحاكمين، حيث انعكس ذلك بشكلٍ صارخٍ في مجالات إدارة الحصر، وبحكم هذا الوضع ترك موظفو الإدارة مراكز أعمالهم، وغادروها مقيمين في اللاذقية، فتعطّلت الأعمال واتجهت محاصيل التبغ لتتجمع في مراكز تجمع المهرّبين الذين تشملهم حماية سلمان المرشد[٢٠].

مع الباشا المحافظ

اجتمعتُ مع الباشا في قصر الحكومة، وشرحت له الوضع بدقةٍ وتفصيلٍ، فأشعل سيجارةً، وتنهّد طويلاً، وشعّت عيناه بألمٍ، وأرسل بنظره في الأفق، وبعد صمتٍ وتفكيرٍ قال: "قاتل الله أبناء المدينة، نحن أحوج ما نكون إلى وحدة الصف، فنحن كلما قرّبنا سلمان[٢١] نحونا متراً، دفعوا به إلى الوراء كيلومتراً. إنه سيزورني بعد أيامٍ قلائل، وسأبحث الوضع معه، والله ولي التدبير"، وانقضت أيامٌ... وإذ بمظهر يتصل بي هاتفياً ليقول: "لقد زارني صاحبنا، وبحثتُ الأمر معه، وهو في طريقه إليك، فتابع الحديث معه".

مع سلمان

دخل عليَّ نائب المدير، وأعلمني أن سلمان المرشد موجودٌ لديه، طلبتُ إليه أن يستبقيه لديه بضع دقائق. دخل عليَّ بعدها، وكم كانت دهشتي عندما رأيته شكلاً يختلف عن الصورة التي تكوّنت لديّ، فصحتُ

قائلاً: "أهذا أنت سلمان؟! يا إلهي ما أكبر الفرق بين إنسانٍ ماثلٍ أمامي وآخر صوّرته الدعايات.." ورحتُ أشرح له الشكل الذي تخيلته، وقد تمنطقَ بالخناجر والقنابل كفارسٍ من فرسان الكهوف، وإذ به شابٌ وسيم الطلعة، أنيق الهندام.

إذ ذكرت له الصورة التي تخيلته عليها، ابتسم ابتسامة مرارةٍ وقال: "ليس الذنب ذنبك يا سيدي، بل الذنب كل الذنب ذنبنا نحن، فإن الجرائد وقفٌ على أبناء المدن وليس لنا ما يُظهر حقيقتنا ويُظهر وجهنا، وبقدر ما تنشره عنا صحائفهم تتكون لديكم صورةٌ مقيتةٌ كالتي ذكرتها، ممسوخةٌ مشوهةٌ[٢٢]، وعلى كلّ حالٍ فأنا ما جئتُ لأرحب بمدير الريجي، فالمألوف أن أستقبل المدير القادم في بيتي مرتين وثلاث، حيث أعود بعدها لردّ الزيارة إليه[٢٣]، إنما جئت لأرحب بشخصك لا كمديرٍ للريجي، بل كأحمد السيّاف.

لقد مدح الباشا منك كثيراً، وصوّر لي صورتك الجميلة، ولكنني لا أصدّقه، فإنه موفَد دمشق، ونحن لا نؤمن بكلّ من ترسله دمشق. لقد بحثت عنك طويلاً، واستقصيتُ أخبارك من أصدقائي الذين أثق بهم من أبناء الحراكي[٢٤] من المعرة والنجّاري[٢٥] من جسر الشغور ومن نوري الحجّة[٢٦] من الحفّة، فعرفت من أنت، وعرفت بأنك من رجال هنانو الأوائل، فأسرعت إليك لأمدّ لك يدي قائلاً لك: إننا تحت أمرك، وعلى استعدادٍ لتنفيذ طلباتك". وبعد أن أمليتها عليه قلت: "هذا ما أريد يا سلمان، وإنّ ما أريده ليس فيه غير مصلحة الوطن والشعب معاً، فماذا تريد أنت؟".

بلهفةٍ وابتسامةٍ يطغى عليها الألم قال: "لا أريد إلا شيئاً واحداً، وهو أن تفرض إرادتك على موظفيك كي يعاملوا العلوي المعاملة نفسها التي يعاملون بها السني والمسيحي". افرض إرادتك على موظفيك بأن يعاملوا العلوي نفس المعاملة التي يعامِلون بها السني والمسيحي جملةٌ من كلماتٍ قليلةٍ استحوذت على نفسي، واستأثرت بكل عواطفي وفكري. إنها بعيدة

الأفق، عميقة الغور، دلّتني على ما في هذه المنطقة من عللٍ اجتماعيةٍ، ورجعت بي عبر أجيال التاريخ أنبش منها عوامل انحلالنا كأمةٍ وتدميرنا كدولٍ. وبعد تفكيرٍ طويلٍ عدتُ وبكثيرٍ من الحزم والتصميم لأقسم لنفسي بأن أكرّس كلّ ما أملك من حياةٍ وجهدٍ - من مادةٍ ومعنى - في سبيل العمل على استئصال عوامل التفرقة التي وقعت بها السياسة منذ فجر تاريخنا، مستغلّةً الدين في سبيل الحكم.

عدت إلى سلمان لأقول له: "ثق يا سلمان، أن ليس غير العدل والسوية بين الرعية يستطيع أن يؤثّر على سيري في عملي، وعلينا معاً أن نتخلّ عن نزواتنا لننصهر في بوتقة المصلحة العامة، تاركين كل آثار ذلك الماضي البغيض لنتحوّل مع فجر استقلالنا إلى طاقاتٍ بنّاءةٍ خلاقةٍ تعمل على إرساء دعائم الاستقلال والحفاظ على كيان هذا الوطن. وإنني على استعدادٍ لتحمل مسؤولية كل الأعمال التي تقتضيها ضرورات المصلحة العامة دون الرجوع إلى المراجع العليا، متحملاً كل المسؤولية، كما أنني أرفض تنفيذ كل طلبٍ يتنافى مع هذه المصلحة مهما كانت المراجع التي تفرضها عليّ". غادرني سلمان، وحديثي معه وما انطوت عليه المقابلة، قد غمر نفسي ودفع بي إلى التعمق في حقب التاريخ وفي واقعنا المرير.

اتخذتُ من ذلك رائداً لي في العمل، واستطعتُ معه بعد فترةٍ من الاستحواذ على ثقة أبناء الجبل، فتوافد زعماؤه نحوي وقد تخلوا نسبياً عن تحفظهم، ليطلعوني على مواطن الضعف في علاقاتهم بإخوانهم أبناء المدن، وفي سبيل تكوين فكرةٍ أوضح وأعمق وعلى مقياسٍ أوسع؛ أعلنت أن باب مكتبي - (كان باب مكتب مدير الريجي وقفاً على الزعماء والآغاوات والأفندية في الساحل والجبل) - مفتوحاً على مصراعيه، أستقبل الفقير قبل الغني، والضعيف قبل القوي. وانفتح لي مجال الاتصال المباشر بمختلف فئات الشعب من ريفٍ ومدنٍ، وما كان ليُسمَح لهم من قبل بالاتصال بالمدير إلا عن طريق زعيم أو أفنديٍ. إنهم كانوا آلهةً - ظل الله على أرضه - سُخّرت لهم الأموال والنفوس يتصرفون بها وفق مصالحهم الخاصة.

تطورٌ ملحوظ

برَّ سلمانٌ بما عاهد عليه، وتسارع موظفو الريجي إلى مراكزهم المهجورة ليعملوا على تطبيق النظام وتنفيذ بنود الاتفاق التي تعهّد سلمانٌ بتنفيذها، وهي عودة الموظفين التابعين للزراعة والمكافحة إلى مراكز عملهم، حيث تسربت أثناء غيابهم كميات تبغ إلى مستودعات سلمان لتحوّل إلى مراكز الإدارة باللاذقية. لتجري عليها معاملات الشراء كما لو كانت تُسلّم من قبل المزارِعين، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق ما بين تعرفة المشتري من قِبل المهرّبين والسعر الذي يُحدّد في مراكز الشراء. وإثر ذلك أخذت شاحنات التبغ المبحوث عنه تفدُ إلى مراكز الإدارة، لتعامل معاملةً خاصةً مع مراعاة مجال العيْش لأولئك المهربين الذين أقدموا على مزاولة التهريب، جامعين رؤوس أموالهم من بيْع ما يمتلكون من متاعٍ وحليٍ ليسخّروها في أعمال التهريب، محافظاً على ما كان يختص به سلمان كضريبة حمايةٍ[٢٧]، وحاقناً دماء المكافحين والمهرّبين الذين ضمنتْ لهم التعليمات الصادرة لمراكز استلام تبوغهم ربحاً معقولاً.

إثر ذلك تواردت عليَّ أخبارٌ من الداخل تشير إلى تعذر حصول فريقٍ من المهرّبين على التبوغ نظراً لاتخاذ سلمان موقفاً سلبياً منهم. وبدأت سيارات الشحن تنقل تلك الكميات إلى مستودعات الحصر. دخل عليَّ نوري الحجة، وهو نائب قضاء الحفّة، ضاحكاً وقال: "أنا قادمٌ إليك مساوماً ومندوباً عن المهربين، لقد جاؤوا إليّ يتوسطونني مع سلمان، ليمكّنهم من الاستمرار في عمليات التهريب[٢٨]، وقد عرضوا عليَّ نسبةً مغريةً من أرباحهم التي سيجنونها إن استطعتُ تعديل موقف سلمان منهم، وقد اتصلت به عارضاً المغريات، فضحك وقال: "إن اتفاقي مع أحمد السيّاف سينفّذ من جميع نواحيه".

جاءتني رسالةٌ من أحد المفتشين، تشير إلى أن مختار قرية عين جندل[٢٩] عارض تنفيذ أعماله، فصادف إذ ذاك مرور سلمان في القرية، فترجّل عن حصانه، وصفع المختار قائلاً: "إن صفحة الأمس يجب أن

تُطوى لأن على رأس إدارة الحصر رجلٌ يدعى أحمد السيَّاف، وهو من رفاق هنانو، وكلّ ما يَصدرُ عنه من أوامر يجب أن تنفّذ فوراً، دون أي ترددٍ". وهكذا سارت أعمال الحصر في المنطقة بشكلٍ إيجابي لم يترك مجالاً لنفور الأهلين، وحاول موظفو الحصر تبعاً لتوجيهاتي إشاعة الثقة في نفوس المزارعين، وعملتُ على تعديل تعرفة ثمن محاصيلهم، مما أدّى إلى زيادة الثقة المتبادَلة بينهم وبين الإدارة، فانعكس ذلك إيجابياً على علاقة الأهلين بالحكومة.

تطوّر كيان الريجي

١ - إدارة الريجي بين عهدين:

كانت إدارة الحصر في عهود المديرين، الذين تناوبوا عليها في ظلّ علَم فرنسا، تُعتبر في نظر السكان كنيسةً ودائرة استخباراتٍ فرنسيةٍ، تبعاً للفعاليات المستمرة لمصلحة الاستعمار التي كان ينفّذها أولئك المدراء، حتى أمسى الموظفون يخجلون من انتمائهم لإدارة الحصر، حيث كان الأهلون يعتبرونهم مجرد جواسيس يعملون على هدم الاستقلال، وتثبيت ركائز الاستعمار من جديد. ومن جملة الأوضاع التي كانت تسود الجهاز الزراعي في الإدارة تركيز المراقبين ذوي النفوذ والكفاءة في المناطق الساحلية، وهي أقل أهميةً زراعياً من المناطق الجبلية، وقد عُهد بإدارتها إلى عناصر دون المستوى المطلوب من المسؤولية، فقرّرت إجراء مناقلاتٍ تستهدف توزيع المناطق بشكلٍ متكافيءٍ بين الأهمية والكفاءة، فأطلعني نائبي أن جميع المدراء السابقين حاولوا ذلك ولكنهم فشلوا في التطبيق، واضطروا تحت ضغطٍ من مراجع متعددةٍ إلى العدول، مما أثّر على حرمة الإدارة.

تظاهرتُ بالأخذ برأيهم، وطويت الموضوع لأعود إليه ثانيةً وبشكلٍ آخر، فقمت معهم بإجراء تصنيفٍ للمناطق الزراعية حسب أهميتها الإدارية والزراعية، وبعد ذلك أجريتُ تصنيفاً لموظفي الزراعة على أساس مستوياتهم الفنية والإدارية، ثم فاجأتهم بطلب إجراء تواؤمٍ بين القائمتيْن لإصدار

المناقلة على ضوئها، فأعلنوا مجدداً شكّهم في إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف، ونظراً لتشككهم فقد قررت إصدار قرارات المناقلات بنفس اليوم وفور مغادرتهم قاعة الاجتماع، دون الرجوع إلى المديرية العامة، على أن أوقّع القرارات ويجري تبليغها قبل مغادرتي مكتبي، وقد تمّ ذلك كما هو مقررٌ، وتمّ إبلاغ المديرية العامة بذلك.

٢ - ردّات الفعل:

في المساء وردتني برقيةٌ إلى منزلي من المفتش معين عرنوق، يعلن فيها استقالته احتجاجاً على نقله، وفي الصباح وما إن دخلتُ الإدارة حتى لاحظتُ تجهماً في وجوه من صادفتهم من الذين شملهم هذا التدبير، وما إن دخلت مكتبي حتى جاءني نائب المدير نجيب فاضل وهو مرتبكٌ ليقول لي بأن اجتماعاً ضمّ جميع من شملتهم هذه القرارات اتفقوا فيه على أن يتقدموا جميعاً باستقالاتهم في الصباح الباكر، فابتسمتُ وقلتُ: "لا بأس، خذ هذه البرقية وسطّر جواباً عليها بأني قبلت استقالته، وما إن وقّعتها وأخذت طريقها إلى الإبراء حتى عاد إليّ عودة المنتصر، وهو يشير بيديْه بحركة تمزيقٍ قائلاً: "بمجرّد اطلاعهم على البرقية الصادرة، أخرج كلّ منهم كتاب استقالته من جيبه ليودِعه إرباً سلة المهملات قائلين: "هادا ما معه لعبة" فقلت: "لا أكتفي بذلك، ادعهم إلى مقابلتي".

ما إن دخلوا عليّ وكلهم في عنفوان الشباب، حتى استقبلتهم بابتسامةٍ هادئةٍ، موجهاً إليهم الكلمة التالية: "معذورون أنتم أيها الشباب معذورون إن تذمرتم من اتخاذي قراراً اقتضته ضرورات المصلحة العامة في هذه المرحلة الانتقالية، معذورون أنتم لأنكم قد عشتم في نطاقٍ ضيقٍ أقامه الاستعمار لكم ودعاه بدولة العلويين، وبذلك حجب بينكم وبين بلادكم المترامية الأطراف بلاد العروبة، إن أسعد يوم في حياتي يوم أرفع فيه علَم العروبة في أقاصي المغرب. أيها الشباب، نحن في مرحلة استقلالٍ وبناء دولةٍ يتطلبان نكران الذات، وإن طريق المجد قد شُقت وسط الدماء

والنيران، فمن أراد الحياة من ذروتها فالطريق دونه، ومن اختارها من كعبها فليس السقوط بعسيرٍ. أنا أبحث عن شبابٍ مؤمنٍ برسالة بلاده وعلى استعدادٍ للتضحية في سبيلها، فمن كان منكم كفوءاً للسير معي في هذا الطريق فليأت يساري، ومن لم يجد في نفسه الكفاءة فليبق يميني".

إذ بيميني قد خلَت، وانتقل الجميع إلى يساري، فابتسمت ابتسامة فرحٍ وقلت: "ما لي أرى يميني وقد خلَت"، فصاح أحدهم وهو المرحوم عيسى جبور قائلاً: "أتخاطبنا بهذه اللغة ثم تظن أن بيننا حماراً يبقى إلى يمينك؟! ليس بيننا ذاك الحمار" فقلت: "على أن هذه القرارات قد تلحق بعضكم المتاعب، وأنا على استعدادٍ لتذليل ما يعترضكم من عقباتٍ، على أنني لا أقبل أي شكوى إلا من مراكزكم الجديدة"، فقدّم لي ثلاثةٌ منهم مأذونياتٍ حصلوا عليها للسفر إلى بيروت لمعالجة بعض أفراد عائلاتهم، فأخذتها منهم ومزّقتها، فعلَت الحيرة وجوههم، لكنها مالبثت أن زالت عندما طلبت رئيس ديوان الموظفين وأمرته بتحرير أوامر مَهمةٍ لكلٍ منهم في مواضع مختلفةٍ إلى المديرية العامة. وتلفتُّ إلى المدير المالي كي يدفع لكلٍ منهم سلفتينْ، إحداهما عن المعونة الطبية التي ستقرّر له بعد المعالجة، والثانية عن المهمة الموفَد بها. وما إن اطلعوا على هذا الإجراء، حتى صاح أحدهم "أما وأنت تعاملنا بهذا الإجراء، فلو كانت المهمة في جهنم لذهبنا إليها".

في غضون ذلك حمل إليّ النائب بهجت نصور(٣٠) كلمةً من رئيس الوزراء سعد الله الجابري يقول فيها: "إن بهجت ولدنا المدلَّل وله قضيةٌ لديك، ويهمني جداً أن تلبي طلبه"، فشرحت له الواقع معتذراً لتمسكي بتنفيذ القرارات الصادرة، لأنها تشكّل في مجموعها سلسلةً منتظمةً، بمجرد كسر حلقةٍ منها ستضعني أمام إحراجٍ شديدٍ ينتهي بكسر جميع الحلقات، وقد أبلغت ذلك لرئيس الوزراء، وقد تقبّل السيد نصور ذلك تقبلاً حسناً.

على هذا الأساس أخذت الأعمال سيرها الطبيعي، وانطلق الموظفون بعد ذلك يعملون بكلّ طاقاتهم على نشر هذه الرسالة في الجبال والوديان

والسهول، متجاوبين مع الروح الوطنية، مندفعين شباباً تملؤهم الهمّة والنشاط، يعملون على إرساء قواعد الاستقلال ومقاومة الاستعمار والتفرقة. وتمكنتُ من نشر روح التضامن فيما بينهم بشكلٍ كادت معه النعرات الطائفية أن تتلاشى من صفوفهم عمالاً ومستخدمين، وانعكس ذلك على مختلف الأوساط الشعبية في الساحل والجبل، وتلاقى الأخ مع أخيه بعيداً عن تراث الماضي البغيض، وأصبحت إدارة الحصر بكافة أجهزتها تعمل على نشر الروح القومية، وراح موظفوها بعد خجلٍ يتنقلون بين مختلف أرجاء المنطقة، وكلهم اعتزازٌ وفخرٌ لأنهم من جنود القضية الوطنية، وتبدّل موقف الأهلين منهم، فحلّ الاحترام محلّ النقمة والثقة محل الشك.

٣ - تمييز التعامل:

كانت رخص الزراعة تُوزّع بمساحاتٍ واسعةٍ على أصحاب النفوذ في المنطقة، وكانت عمليات شراء المحاصيل تتم عن طريقهم أو مباشرةً من قِبلهم، حيث يحدّدون لصغار المزارعين سعر الشراء ويجمعونها لحسابهم، ويبيعونها بسعرٍ تحدّده لهم إدارة الحصر تبعاً لعلاقاتهم بها، وتعاونهم مع مديريها الفرنسيين الذين يستغلون إمكاناتهم لمصلحة فرنسا. كما كانت التعيينات في وظائف الحصر تتم بواسطتهم لأقاربهم ومحسوبيهم، فعملت على تعديل التشريع في الميدان الزراعي بحيث حُدّد حدّ أعلى للترخيص الفردي لا يتجاوز الخمسة دونمات، وأُلغي أسلوب الشراء بواسطة السماسرة ليتمّ مباشرةً عن طريق اللجان المشكّلة من قبل إدارة الحصر، وطُبّق نظام المسابقة في التعيين على أساس تكافؤ الفرص بين المواطنين. وبتطبيق استعمال اللغة العربية في المعاملات الرسمية فُتح المجال فسيحاً أمام أبناء الجبل الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية. كل هذه التدابير زادت من ثقة المواطنين بإدارة الحصر وبالتالي بالحكومة التي تمثّلها.

انكفاء سلمان(٣١)

خلال الفترة الماضية ساد المنطقة في الساحل والجبل هدوءٌ واطمئنانٌ،

وابتعد عنها شبح الخوف الذي اعتراها أثناء المراحل السلبية التي انكفأ فيها سلمان وجماعته في الجبال، وسادت روح التآخي بين أبناء الريف والمدن، وخرج العلوي من عزلته وامتزج بأخيه السني، واستفاد المسيحي تجارياً من هذا الوئام كما كان قد أفاد من الخصام؛ ولكن ذلك لم يدم طويلاً إذ اتصل بي مظهر رسلان محافظ اللاذقية هاتفياً سائلاً: "أهادئ أنت يا أحمد؟." قلت: "وهل في اللاذقية هدوء؟". أجابني: "تعال نشرب القهوة"، وللمرة الثانية استقبلني وقد غمر الألم وجهه، وأخرج من درج مكتبه رسالةً أخذ يتلوها عليَّ، وكانت من وزير الداخلية آنذاك لطفي الحفار[٣٢].. يقول فيها ما معناه: "لقد أفسد زعماء المدينة خطة الحكومة الإيجابية مع سلمان بما أثاروه في صحفهم من هجوم عليه، ومطالبتهم بمحاكمته مع جماعته بشكلٍ أعاده إلى الانكفاء، كما أن العاصمة قد أوفدت قائد الدرك العام عبد الغني القضماني[٣٣] للاتصال بسلمان وإعادته إلى إيجابيته وإقناعه بحسن نوايا العاصمة نحوه، وأن الوضع يسير بشكلٍ سيئ، فقد عطّل سلمان الأعمال الزراعية، وسلّح الرجال، وأقام الخنادق والاستحكامات، وراحت حركته هذه تهدّد المدينة وتعرقل سير الحكم في هذه الفترة الانتقالية التي نحن أحوج ما نكون فيها إلى التضامن والعمل المشترك في إرساء قواعد الاستقلال"، فحاول جاهداً وبكل إمكانياتك الحيلولة دون تردي الوضع، وإعادة سلمان إلى الخط الصحيح، ولو لم يرضِ ذلك إخواننا زعماء المدينة"، وتابع حديثه معي قائلاً: "أخي أحمد، أنت هنا مدير مؤسسةٍ مستقلةٍ، لا أنت بمحافظٍ ولا بموظفٍ إداريٍ مرتبطٍ بي، ولكننا معاً مرتبطان برسالةٍ واحدةٍ ومدعوان من مصلحة بلادنا العليا، وأنت وحدك من استطاع أن يفرض شخصيته على سلمان، وأن يستحوذ على ثقته واحترامه، وبذلك تستطيع أن تنقذ الموقف، وسأضع تحت تصرفك قائد درك اللاذقية المقدم بهجت النادري[٣٤]، ولن يكون له حق التكلم إلا بإشارةٍ منك".

اصطحبت معي أحد موظفي الإدارة، وهو مجتبى قواص[٣٥]، وكان

مقرّباً من سلمان آنذاك، وانطلقت في الطريق المؤدية إلى جوبة برغال[٣٦] قرية سلمان، وما إن تجاوزنا الطريق العام حتى استوقفنا رجالٌ أشداء مسلحون يتطاير الشرَر من عيونهم، وقد أقاموا على الطريق الموانع والكمائن. اقتربوا منا يتفحصون وجوهنا، وبإشارةٍ من مرافقي المذكور فُتح الطريق أمامنا لنتابع سيرنا، وقد استوقفنا أكثر من ثلاث مراتٍ على الطريق الصعبة المسالك الضيقة المعابر، والممتدة بين جبالٍ شاهقةٍ ووديانٍ سحيقةٍ كثيرة التعاريج والتضاريس. وبين ارتفاع وانخفاضٍ وسط أشجار البلوط والسنديان، وما إن تسلقنا قرية الجوبة[٣٧] من واديها حتى فاجأنا سلمان، وكان مع جماعته يراقبون السيارة القادمة بمنظارهم.

أقبل نحوي وعانقني مرحِّباً بي، والتفت نحو المقدّم وخاطبه بعتوٍ قائلاً: "مرحباً"، وأنا أسير إلى جانبه. همست في أذن مجتبى أن أبلِغ معلمك بأن موقفه من القائد قد ساءني جداً ولا سيَّما أنه ضيفه، وفي هذا التصرف خروجٌ عن التقاليد العربية، وما إن استقرَ بنا المقام في قصره حتى عاد للترحيب بنا وخاطب القائد قائلاً: "يا بهجت بك وأنت قادمٌ مع أبي نضال، أهلاً بك ومرحباً في بيتك وبين أهلك كأخٍ كريمٍ لا كقائدٍ للدرك".

بعد تناول العشاء واستعراض وضع البلاد ووضع المنطقة، وموقفه من الأحداث التي تمر بها البلاد، قلت له: "يا سلمان، لا يغرنكَ ما لديك من قوةٍ، ولا تغرنك معاقلك في جبالك وانعزاليتك فيها، فإن أمريكا تلك الدولة الجبارة وهي تعيش في عالمها الجديد وفي عزلتها اقتنعت بأنها لا تستطيع الاستمرار مع تلك العزلة فطلقتها لتمتزج منصهرةً في الصراع العالمي، فأعاد لي شكواه على زعماء المدينة الذين لا يريدونه قريباً من الحكم والحكّام قائلاً: "بالأمس بينما كان زعماء المدينة يتسكعون على أبواب المندوبية بحثاً عن المنافع، كان سلمانٌ معتقلاً يقطع المسافة بين اللاذقية والرقة سيراً على الأقدام وتحت السياط، ليقيم منفياً هناك، إنها أمورٌ لا تمت إلى الوطن والوطنية بشيءٍ[٣٨]، بل هي صراعٌ على الأرض،

اغتصبها فريقٌ من متنفذي المدينة من علويين بسطاء غُرّر بهم ببضع مجيدياتٍ (وحدة نقدٍ فضيةٍ آنذاك) وبأكلة مجدّرةٍ، وبالأمس وقد كان زعماء المدينة ملتفين حول المندوب وضباط الاستخبارات لم يكن لي أية صلةٍ بهؤلاء؛ وأنا في بيتي في اللاذقية جاءني ضابط استخباراتٍ ليقول لي: انظر ماذا حول بيتك المطوّق برجال الحرس الحديدي[٣٩]، الذين جاؤوا لاعتقالك تنفيذاً لأمرٍ صادرٍ عن رئيس محكمة بداية اللاذقية رباح قربة[٤٠] لحساب هؤلاء المتنفذين، وإنقاذاً لك من هذا الطوق جئت لأصطحبك بسيارتي فإنهم لا يجرؤون على اقتحامها بوجودي....[٤١] إنها الأرض المغتصبة، والتي استرددتها من أولئك المغتصبين[٤٢] هي العامل الأول والأخير الذي دفع بهؤلاء لتشويه سمعتي وإبعادي عن طريق التلاقي مع الحكومة، لينفردوا مستغلين صلاتهم بدوائر الدولة والحكم".

بعد أخذٍ وردٍ، وعَد بإلغاء كافة التدابير المتخذة، وإعادة الرجال من الخنادق إلى الحقول بعد استرداد أسلحتهم، على أن يتم ذلك خلال مدةٍ لا تتجاوز الأسبوع. وافترقنا وأنا مطمئنٌ إلى عزمه على تنفيذ عهده، وما إن وقفتْ السيارة أمام داري حتى رأيت جموعاً من أبناء المدينة المنتظرين حضوري، وقد اعتراهم الخوف على حياتي، وهم في شكٍ من أن أعود حياً، وما إن نزلتُ من السيارة حتى تهافتوا عليّ معانقين شاكرين الله على عودتي بسلامٍ.

مع المحافظ رسلان

ما إن رويتُ وبالتفصيل للمحافظ ما جرى وما انتهينا إليه من اتفاقٍ، حتى طفَح وجهه بالبِشر ممزوجاً بالشكّ، وقال: "هل تعتقد أن سلمان سيبرّ بوعده؟" قلت: "إن غداً لناظره قريب". تلقيت أخباراً من موظفي الإدارة في الجبل تشير إلى إزالة تلك الاستعدادات في بعض المناطق، فلم أشأ أن أطلع المحافظ على ذلك بانتظار إعلامه مباشرةً من قِبل عناصره، فإذا به يتصل بي هاتفياً قائلاً: "لقد نفّذ صاحبنا بعض ما وعد به، وعلى

ذلك أصبح اليقين عندي يغلب الشكّ بتنفيذ كامل عهده، وضمن المدّة المحدّدة"، عادت الأمور إلى سيرها الطبيعي في الجبل، وانقشعت تلك الغمامة السوداء التي خيّمتْ على جو المدينة، ولفّت الجبل.

مع رشاد رويحة

كان لهذه التدابير الإيجابية التي قمت بها، والتي أشاعت الثقة والاطمئنان في نفوس أبناء الجبل والمدينة، ردةِ فعلٍ مختلفةٌ وعنيفةٌ لدى بعض زعماء المدينة، فراحوا يزرعون التفرقة ويهاجمون تصرفاتنا، وقد زارني في مكتبي الأديب الكبير رشاد رويحة مهاجماً بعنفٍ سلوكي، ومعلناً نقمته عليّ وانكفاءه عني في حال إصراري على سلوك هذا الطريق.

غاب عني عدة أيام، فوجئت بعدها بعودته إثر ثورته تلك، وإذ تساءلت مستغرباً: "أراكَ قد عدت، فهل العَود أحمدُ؟" .. قال: "لقد قرّرت الهجوم عليك ومحاربتك، ولكني قبلَ مباشرة المعركة أبحث دائماً عن مَقَاتِل خصمي، وفي سبيل ذلك ذهبت إلى حلب بلدك ومركز نشأتك لأجمع فيها مواطن ضعفك، لأنطلق منها في هجومي عليك، ولكني وبعد أن اتصلت فيها بزعماء المدينة ومختلف هيئاتها الصناعية والزراعية والطلابية أقول بصراحةٍ ودون خجلٍ، بأني ارتطمتُ بصخرةٍ فولاذيةٍ من ماضيك وجهادك كلما جريتُ بحثاً عن مواطِن ضعفِ فيك، وعلى هذا فقد أيقنتُ أنك إنما تعمل بإيمانٍ في الطريق التي أنت تسير عليها، ولذلك رأيتُ أيضاً أنه من العار عليّ أن لا أرتدّ نحوك، وأمد لك يدي متمنياً لك التوفيق فيما تهدف إليه".

كذلك فإن بعض أولئك الزعماء لم يرقْ لهم إعادة سلمان إلى التقرب من الحكم، وهم الذين طالبوا به حياً أو ميتاً، وحاولوا جاهدين إبعاده، فقد بدأوا حملةً من الدسّ لدى حكّام دمشق ضدّ مسيرة التوحيد، وراحوا يندّدون بمسيرتنا نحو الهدف الذي ابتغيناه لجمع الكلمة وتوحيد الصفوف، مؤثرين مصلحة البلاد أولاً وفوق الجميع. وهكذا عادتْ من جديدٍ تخيّم

على الأفق الغمامة السوداء نفسها التي لفّت المدينة والجبل، فمررتُ بفترة كاد اليأس فيها أن يتسربَ إلى نفسي، أدى إليه ذلك الصراع العنيف بين واقعنا المرير وأبعاد طموحاتنا البناءة في بناء الدولة وتكوين المجتمع الموحّد.

المحافظ يستقيل

طلبني المحافظ مظهر رسلان لمقابلته، وحين دخلت عليه كان الغضب بادياً على وجهه، وبادرني قائلاً: "هل علمت ماذا فعل صاحبك؟ (ويعني سعد الله)..." وتلا عليّ نص برقيةٍ أرسلها لرئيس الوزراء يقول فيها "إنها المرة الثالثة التي أهاجَم فيها على مذبح تضحيتي في سبيلك، فلقد تحملتُ عندما كنتُ وزيراً للتموين[٤٣] كلّ الهجمات والاتهامات التي وجّهتْ إليّ بسبب مسايرتي لإرادتك في تنفيذ طلباتك، أولئك الذين استغلوا سيرهم في الركب الوطني بتأمين رخص استيرادٍ لهم، أثروا بواسطتها بزعم أن إثراءهم سيكون رصيداً لحساب القضية الوطنية، فكان لهم الغُنم ولي الغُرم، وها أنذا أهاجَم في المجلس النيابي بدفعٍ من وزيرك المأجور (يعني بذلك وزير المالية - غير النائب - حسن جبارة[٤٤]) ومن قِبل بهجت نصور[٤٥]، لإقدامي على جمع أموال التبرعات من معاصر الزيتون لحساب مشروع الطيران بدعوى أني فرضت ضرائب على الشعب خلافاً للقانون، وعلى ذلك فقد قرّرت رفض التعاون معك والتخلي عن منصبي كمحافظٍ للعودة إلى كرسيي النيابيّ في المجلس، موكِلاً أمر المحافظة إلى النائب العام رشيد حميدان[٤٦]، ريثما يحضر خلفي". وفعلاً ترك اللاذقية متجهاً نحو مدينة حمص حيث رافقته وعدد من أصدقائه من بينهم النائب نوفل الياس[٤٧] - سليمان الأحمد (بدوي الجبل)[٤٨]، رياض رويحة، فؤاد جبارة[٤٩]، عدنان أزهري[٥٠].. وغيرهم، إلى قصره في حمص، وكان في باحة القصر الفسيحة شباب المدينة ووجهاؤها بانتظاره، فألقى فيهم كلمةً جاء فيها على ذكري قائلاً: "أقدّم لكم أخي الصغير أحمد، ولا أنصفه إن قلتُ أنه مفخرة الشباب السوري بل أقول إنصافاً أنه من مفاخِر الشباب العربي".

غادرتُ حمص والظلام يكتنف الكون كما يكتنف أملي في المستقبل،

لأنني تحسستُ باستقالته عوامل أعمق من التي ذكرها لي، تحسستُ القنوط وقد تبدل بِشره يأساً، وجنحتُ إلى الاعتقاد بأن الفاعلية السابقة التي بذلها زعماء المدينة كانت عاملاً أساسياً في تهديم خطّته البناءة التي اصطدمت مع مصالحهم، وهو إن كتم عليّ هذا فلأنه قد أقسم لي عندما كلّفني التدخل بهذه القضية ألا يتراجع عنها مهما تحمّل في سبيل ذلك من مصاعب، وأنه يرفس الكرسيّ مترفعاً عن السير في طريقٍ لا يؤمنُ بها.

ما إن استلم النائب العام رشيد حميدان وكالة المحافظة حتى عادت إلى المنطقة الروح السلبية السابقة، وأخذ زعماء المدينة يسلكون نفس الطريق التي تعودوها تجاه الجبل، فراحوا يطالبون مجدّداً على لسان صحفهم بإلقاء القبض على سلمان وجماعته، للمثول أمام القضاء تمهيداً لتصفيتهم. وانقطع سلمان عن النزول إلى المدينة معتصِماً في مناطقه الجبلية، وعاد جو الاضطراب والقلق يسود المنطقة ساحلاً وجبلاً، مما حدا بي إلى التزام السكينة، والابتعاد عن الخوض في غمار الموضوع، بعد أن أخذت الأمور تتردى من سيئٍ إلى أسوأ، وفقدتُ الثقة بإمكان متابعة الطريق على الأسس التي اتفقت عليها مع السيد رسلان.

تنقضي أيامٌ كرّستُ فيها كل طاقاتي بأعمال الإدارة بعيداً عن الجو المشحون، أراقب الأحداث وتطور الموقف، وأعاني صراعاً نفسياً بين ضرورات المصلحة العامة ومصلحة الأفراد التي تبرز صارخةً في المنطقة، واضعةً العراقيل في طريق بناء الوطن.

لجنة الطلاب

في زحمة الأحداث التي مرّت بها اللاذقية، زارني في مكتبي رئيس لجنة الطلاب أسعد حكيم برفقة أعضائها وأخي فاروق الذي قدمه إليّ طالباً أن أرعى شؤون الطلاب، وأن أسهم معهم بنفس الدور الذي قمت به مع لجنة طلاب حلب، حيث أخذوا يترددون عليّ، وكان تعاوني معهم كما كان مع لجنة طلاب حلب.

التوسع الزراعي

لقد انتهز المزارعون الفترة الانتقالية بين الانتداب والاستقلال وقرار جلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا، وانشغال الحكومة في تدعيم وصيانة البلاد في هذه المرحلة، فأخذ المزارعون في مختلف المناطق بالتوسع في زراعة التبغ بمساحاتٍ تعادل المساحات المرخّصة والمحدّدة بما يحتاجه الاستهلاك المحلي. وقد انعكس هذا التوسع سلبياً على موارد الدولة من عائدات إدارة الريجي باعتبار أنّ هذه الكميات الزائدة ستصرَّف عن طريق التهريب، مما دفع السيد كوتوربيه المدير العام للريجي إلى إنذار الحكومة السورية بتدهور عائداتها من التبغ، طالباً إما إتلاف الزراعة الزائدة عن الترخيص، أو إعفاءه من مسؤولية تدهور العائدات، وفي سبيل ذلك طلبني المدير العام لمقابلته في بيروت، حيث أطلعني على نصّ المذكرة التي أرسلها لوزارة المالية بدمشق، وأبلغني بأن وفداً مؤلفاً من مدير اللاذقية ومدير الزراعة في المديرية العامة السيد أنطوان لبكي، ومدير دمشق السيد عزت دياب، مكلفٌ بالتوجه إلى دمشق للاجتماع بالسيد حسن جبارة وزير المالية ومناقشة الموضوع، مع التمسك بإصرار الإدارة العامة على تنفيذ أحد الشرطين السابقين.

أثناء لقائنا بالأستاذ حسن جبارة، راح السيد لبكي يبرّر طلب إدارة الحصر ويصرّ على الإتلاف، وفي حال رفض الحكومة تلبية ذلك فإن الريجي تتنصل من مسؤولية هبوط الواردات، وراح عزت دياب يردّد ما قاله لبكي، أما أنا فلجأتُ إلى الصمت، مما جعل السيد جبارة ينظر في عينيّ متسائلاً عن سبب صمتي حيث قال: "لقد شرح السيد لبكي مطالب المديرية العامة وإصرارها، وردّد السيد دياب ما قاله السيد لبكي، أما السيد السيّاف فقد لزم صمتاً لا أعرف ما وراءه" ودعاني على مسمعٍ منهما بقوله: "غداً يوم الجمعة، فهل لديك مانعٌ من تناول قهوة الصباح في داري؟" فأجبته: "بكل سرورٍ".

في الصباح، ومع تناولنا القهوة خاطبني قائلاً: "نحن الآن نتحدث

لا كوزيرٍ ولا كمديرٍ، بل كحسن وأحمد، لدينا مشكلٌ نبحث له عن حلٍ - المشكل معروفٌ - فما الحلّ برأيك؟" قلت: "إن السيد كوتورييه بصفته مديراً عاماً للريجي له الحق - حرصاً منه على ديمومة بل وارتقاء عائدات التبغ - بأن يقدّم احترازه هذا الذي نحن بصدده، والمتمثّل بطلب إتلاف الزراعة الزائدة عنْ الترخيص، أو عدم مسؤوليته عن هبوط واردات التبغ"، فقال الأستاذ جبارة: "هذا هو المشكل، فما الحل؟" قلت: "إن لإدارة الحصر الحقّ كل الحق بأن تتقدم بالتحفظات التي أبدتها، لأن المساحات الزائدة للزراعة ستنعكس تبغاً معدّاً للتهريب، وهذا ما يسبّب تدهوراً في عائدات إدارة الحصر، فإذا ما اتخذتْ هذا الموقف فهي معذورةٌ، كما أن الريجي وضعتْ الحكومة في موقفٍ حرجٍ جداً، فإن أقدمتْ الحكومة دفاعاً عن مواردها بإتلاف الزراعة الزائدة فإنها ستضعُ نفسها في موقعٍ يدفع المواطنين إلى إجراء مفاضَلةٍ بين عهد الانتداب الذي لم يتخذ إجراءً مماثلاً وعهد الحكم الوطني الملبّي لطلب الريجي بإتلاف محاصيل المزارعين...".

قال: "هذا هو الواقع، فما الحل؟". قلت: "الحلّ هو أن تجري على المساحات الزائدة نفس الإجراءات المتوجّب اتخاذها على المساحات المرخّصة من حيث المسح ومن حيث الوزن ومن حيث التخزين ومن حيث تخمين القِيم، على أن تخصّص مستودعاتٌ خاصةٌ لتخزين هذه التبوغ بعد إجراء العمليات الرسمية عليها، وعلى أن يُدفع للمزارعين ٥٠٪ من القيمة المخمّنة لمحصولهم، بينما تبقى الـ٥٠٪ الباقية برسم التصدير. وبذلك نكون قد حفظنا واردات الدولة وصنّا حقوق المزارعين، وجنّبنا الحكومة من التورط في منزلقٍ خطيرٍ، وتركنا للاستقلال قدسيته".

مشروع التحويل

تجاوباً مع التيار العام بتصفية مراكز الانتداب، ومن أقوى دعائمه بعد الجيش كانت المصالح المشتركة والتي كانت تضم الجمارك، الريجي، سكك

الحديد، الموانئ، البرق والبريد.. إلخ. وضعتُ مشروعاً لتحويل الشركة إلى مؤسسةٍ حكوميةٍ بشكلٍ يتواءم مع مراحل الاستقلال، واتفقت مع المحافظ رسلان أن يتبناه ويُصدره بتوقيعه عن المحافظة. وقد تمّ ذلك، وأرسِل إلى وزير المالية الأستاذ نعيم الأنطاكي مرفقاً ببطاقةٍ خاصةٍ من المحافظ ينبّه فيها الوزير على أنه تقريرٌ جديرٌ بكل اهتمام، لأنه من وضع مدير إدارة الحصر أخينا السيّاف. وأنا بانتظار المراحل التي سيجتازها هذا التقرير. طلبني المدير العام كوتوريبه هاتفياً لمقابلته في بيروت، وهناك استقبلني هائجاً بقوله: "أأنت مدير ريجي، أم مندوبٌ للحكومة عليها؟!"، فأجبته وبدون أن أعرف الدافع وراء موقفه السلبْي: "إنما أنا مدير شركةٍ تمثل أحد مرافق بلادي".

إذ استوضحت عن الأسباب الموجبة لهذا التوتر، دفع إليّ بالتقرير مرفقاً بالبطاقة بعد إحالته من الوزير إلى مفوّض الحكومة لدى الريجي الأستاذ عبد القادر العظم[٥١] عميد كلية الحقوق سابقاً، الذي أحاله بدوره مرفقاً بالبطاقة إلى المديرية العامة، وهذا الحادث بالإضافة إلى التدابير السابقة أدّت مجتمعةً إلى توتر العلاقات بيني وبين المديرية العامة.

مع سعد الله

أفقتُ على جرس الهاتف مذعوراً لأصغي إلى السنترال يقول: "تكلّم مع دمشق.. إنه علي الحيّاني يسأل هل أنت نائمٌ فأيقظتك؟." قلت: "نعم، وقد قرّرت أن أنام نوم أهل الكهف، لأريح نفسي من عناء التفكير في قضايا عجز الكثيرون عن حلها". قال: "سعد الله حدّد لك موعداً لمقابلته الساعة العاشرة صباحاً، ونحن الآن في الساعة الثانية".

تركت اللاذقية فوراً، وبمجرد دخولي والحيّاني إلى سعد الله في قاعة رئاسة الوزراء، صاح: "لقد وصلت؟. إن الوطن يدعوك فلبِّ النداء." قلت: "وماذا هناك؟". قال: "إن فرنسا تخرجُ من الباب وتحاولُ العودة من الشبّاك، إن جيوشها التي جلَت عن سوريا إلى لبنان قد جاء الدور

عليها لتنسحب منه. إنها تعمل على عقد اتفاقٍ مع سلمانٍ لإعادة كيان دولة العلويين، وعلى أن تعود جيوشها الموجودة في لبنان للتمركز في جبال العلويين بكامل رجالهم وسلاحهم وعتادهم تحت راية سلمان. أنته تعلم بأننا الآن أضعف من أن نقاوم مخفراً، فما بالك بمقاومة جيوش كانت تحتلّ سوريا ولبنان إذا ما تجمعت متمركزةً في جبال العلويين؟"(٥٢). قلت: "وماذا تريدني أن أفعل الآن، وقد عملتُ جاهداً مع مظهر رسلان لتقريب سلمان وإبعاده عن الفرنسيين ليكون في طليعة المناضلين، فيضع كافة إمكانياته تحت تصرفكم؟. وقد لبّى النداء أكثر من مرةٍ، ولكن زعماء المدينة قاوموا حركتنا، واضطر مظهرٌ للانسحاب، وتبرّموا بمتابعتي السير في الطريق التي مشيْتها معه لتحقيق الرسالة.

قال: "لا تسأل عنهم، يقطع عمرهم، لقد دلّلتهم فرنسا أكثر من اللازم بشكلٍ ما عدنا نعرف كيف بدنا نرضيهم؟!". قلت: "إن كوتوريه المدير العام للريجي وقد نصَحني بالابتعاد عن موضوع سلمان، قد لا يرضيه تدخلي، فيعمل على نقلي من اللاذقية"، فرفع الرئيس سمّاعة الهاتف وقال: "حسن تعالَ إلي.."، وما هي إلا هنيهات وحسن جبارة وزير المالية يدخل عليه، فقال له آمراً: "اذهب غداً إلى بيروت، واطلب كوتورييه لمقابلتك، وقل له: إن في دمشق رجلاً مجنوناً يدعى سعد الله الجابري، وإنّ سياسته في منطقة العلويين تتركّز على أكتاف أحمد السيّاف، وإن مجرّد تفكيرك بنقله من اللاذقية سيجعل ذلك المجنون يطلّع كل جنونه عليك، ويطلب من فرنسا سحبك فوراً من البلاد".

انصرف جبارة، وتابع الرئيس قائلاً: "والآن فإن بلادك بحاجةٍ إلى تدخلك السريع للحيلولة دون اتفاقهم مع سلمان"، قلت: "وماذا تريدني أن أعمل مع سلمان، وكما ذكرت لك موقف زعماء المدينة منه؟"، انتصب سعد الله واقفاً وقال بصوتٍ مرتفع يحمل الكثير من الألم والمرارة: "أنا بصفتي رئيس وزراء وبصفتي سعد اللهَ الجابري أقسم بشرفي أن أصدر عفواً عن سلمان وزوجة سلمان وأبناء سلمان، وكل ما يمتّ بصلةٍ إلى

سلمان، بعد انتهاء دورة المجلس النيابي، وحصول الحكومة على سلطة إصدار المراسيم الاشتراعية. أنت الآن مسؤولٌ عن سلمان وعن فاتح وعن أم فاتح وعن الجبل كله، أما أبناء المدينة فكما قلت لك لا تسأل عنهم".

للحال، وخلافاً لعادتي أجبته: "الآن أقول لك ولأول مرةٍ أنا جنديٌ (رافعاً يدي بتحيةٍ عسكريةٍ)"، ثم سألتُ عن شخصية المحافظ الذي سيعيَّن في اللاذقية، فأجابني: "كل من يأتيها هو أنا". فصافحته مودّعاً.

في طريقي إلى اللاذقية

في طريقي إلى اللاذقية زرت المدير العام كوتوربيه، حيث استقبلني بفتورٍ واضحٍ، وبعد أن نظر إليّ طويلاً قال: "لقد نصحتُك بألا تتدخل في السياسة وبقضية سلمان بشكلٍ خاصٍ، وبألا تثق بالسياسيين، ولكنك لم تصغِ لنصيحتي. بالأمس طلبني حسن جبارة لمقابلته، وأبلغني تهديد سعد الله الجابري. لا بأس تابع طريقك وسجّل كلماتي بأنك ستندم"، وقصَّ علي بهذه المناسبة حديثاً مضمونه أن الجنرال ديغول عندما انتقد بعض تصرفات المستر تشرشل التي لم تُقِم وزناً لآراء الجنرال أجابه تشرشل: "إنك تتصف بصفات الزعامة، ولكنك لا تتصف بصفات السياسيين، ذلك أن السياسة عاهرٌ وأنت لا تُحسن صناعة العهر". فأجبته: "ولكنها بلادي، تتطلب مني التضحية!".

مع فاتح

أرسلت بطلب فاتح(٥٣) ابن سلمان، فحضر لمقابلتي، وكانت علائم الاضطراب باديةً على وجهه كانعكاسٍ لإشاعات المدينة ضد الجبل وغموض موقف الحكومة منها بالنسبة إليهم، فنقلت إليه ما جرى بيني وبين سعد الله بشكلٍ دقيقٍ عكستُ معه "إيماني بإخلاص سعد الله في موقفه" على فاتحٍ، فتكشّفت أسارير وجهه، وحلّ الأمل في نفسه محلّ القنوط، كما صوّرت له روعة وجمال مستقبله كشابٍ يعمل في طليعة الشباب العربي،

مما دفع به إلى القول "وهذا كل ما أرجوه، وأنا على استعدادٍ لأن أتنازل عن مكانتي في الجبل لأضعها تحت تصرف لجان الطلاب كأي طالبٍ آخرٍ يعمل في سبيل خدمة بلاده"، ووعدَ بأن يساعدني في الحفاظ على هدوء أبيه(٥٤) بألا يجعل اليأس يتسرب إلى نفسه، لنستطيع معاً تحقيق الوحدة المشتركة بين الجبل والساحل، فوعد بأن ينقل انطباعاته إلى والده، ويعمل على إبعاده عن الشك الذي غمر نفسه من موقف الحكومة نتيجة الفعاليات الهدامة التي قام بها فريقٌ من زعماء المدينة.

مع سلمان في تلارو

جاءني رسولٌ من سلمان يستزيدني استيضاحاً عن إيماني وقناعتي بما أخذه على نفسه رئيس الحكومة من عهدٍ، ومدى استطاعته التحرر من ضغط زعماء المدينة في توجيه سياسة الحكم بعيداً عن مصالحهم الخاصة، فآثرت أن أطلب الاجتماع بسلمان مباشرةً، لأن ذلك يعكس وبشكلٍ مباشرٍ مدى ثقتي بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بيني وبين سعد الله. وقد تمّ الاجتماع بيننا في قرية تلارو، حيث استطعت - خلافاً لاجتماعي الأول به - بشيءٍ من الصعوبة إدخال الثقة إلى نفسه، وقد دفعَتْ بها شائعات المدينة إلى الريْب والحذر، وانفضّ اجتماعنا وهو يردّد قوله: "أبعدْ ما استطعت حكام دمشق عن التأثر بآراء زعماء المدينة" الذين بدأوا يهاجمون خطّة سعد الله في إصدار العفو، فأكّدت عليه وجوب بقائه على ثقته، واعداً إياه بألا أتراجع عن تحقيق الرسالة المشترَكة.

مع المحافظ بالوكالة

ما إن شاعتْ في المدينة أنباءٌ عن عزم الحكومة على إصدار العفو عن سلمان وكل ما يتعلّق بالتهم المنسوبة إليه وعلى من معه، حتى تحركتْ من جديدٍ وبشكلٍ أعنف وأعمّ أحقاد المغرِضين، يعملون لعرقلة سير الحكومة في خطّتها، متخذين لذلك حجةً أن الحكومة لا تملك حق إصدار عفوٍ عن الحقوق الخاصة العائدة للأطراف ذات العلاقة في الدعاوى المقامة ضد

سلمان، وأن الحقّ العام الذي تستطيع العفو عنه لا يشمل تلك الحقوق. وبالنظر إلى ما ينتج عن إطلاق هذه الشائعات من رد فعلٍ في الجبل، ورغبةً في وضع حدٍ لها، فقد اجتمعتُ بالسيد رشيد حميدان المحافظ بالوكالة، وتباحثتُ معه في الأمر، وكرجل قضاءٍ رأى أن يُصار إلى تصفية الحقوق الخاصة فيما بين الفرقاء المتنازعين لقطع الطريق في وجه الذين يحاولون الحيلولة دون تنفيذ خطة العفو التي أقسم على تنفيذها رئيس الحكومة سعد الله الجابري، وأكّد السيد حميدان على ضرورة تنازل الأطراف المعنيّة بالخلاف عن حقوقهم في الدعاوى المقامة على سلمان لتسهيل مهمة الحكومة في إصدار العفو.

لجنة تصفية الخلاف

بعد تفكيرٍ طويلٍ، وقد ألقيتُ على كاهلي أعباءً ضخمةً هي رواسب الأجيال المتعاقبة التي مرّت على هذه المنطقة، فقسّمت الإخوة على أنفسهم يتناحرون لحساب مصالح أفرادٍ أقاموا من أنفسهم زعماء وآلهةً على هذا الشعب، يستغلون طاقاته وجهله في سبيل بناء قصورهم ورغيد عيشهم. بحثت عن خصوم سلمان الذين كان قد أشار إليهم في اجتماعي به في الجوبة، وأن عبد القادر شريتح(٥٥) قد أفسدهم ضدّه وأثارهم عليه، فقرّرت استدعاءهم.

تمكّن مجتبى قواص من إحضارهم، فتحوّل بيتي لمدة أسبوعٍ إلى ما يشبه قاعات المحاكم، أستقبلهم فرادى وجماعاتٍ مستوضحاً منهم حقيقة الخلاف، شارحاً لهم رغبة الحكومة في تصفية الخلاف، وإفساح المجال أمام أبناء الجبل والساحل للعيش بعيداً عن المنازعات والقلق في جوٍ تسوده روح المحبة والوئام، ويفسح المجال أمام تطوير الجبل، وذلك بالقضاء على عوامل التخلف الممثّلة بالجهل والفقر والمرض.

لقد اطمأنوا لي كثيراً، وأبدوا استعدادهم لتفويضي بالتوقيع عنهم في حال قبول سلمان النزول عند رأيي بتصفية موضوع الخلاف بما في ذلك

حقّ إبراء الذمة وإسقاط الدعاوى. اصطحبتهم معي إلى الجوبة وفاجأت سلمان بهم، وما إن رآهم يتهافتون على تقبيل يديْه حتى خاطبني قائلاً: "أما وقد خلّصتهم من عبد القادر شريتح وجئتَ بهم إليّ، فإن جميع ما أملك من شاطئ البحر وحتى العاصي هي تحت أمرك تتصرف بها بملكيتها كما تشاء".

اصطحبتُ معي بالإضافة إلى خصوم سلمان الأستاذ إسبر اليازجي(٥٦) محامي إدارة الحصر، والذي أصبح فيما بعد نائباً في المجلس النيابي عن حزب الشعب، وكذلك التاجر عطاالله صوايا. وبعد أن تناولنا طعام العشاء، بدأ النقاش حول موضوع الخلاف بشكلٍ إفراديٍ وموضوعيٍ، ولم ينكِر أي واحدٍ من جميع الذين ادعوا باغتصاب أراضيهم بأنه قد سجّلها باسم سلمان مختاراً، ما يدعي اليوم، كما أن أحداً منهم لم ينكِر بأنه قبض من سلمان مبلغاً من المال أو عدداً من الأبقار أو الأغنام أو الماعز.

بعد أن اعترف الجميع بهذه الوقائع، خاطبني سلمان قائلاً: "إن الأموال أو الحيوانات الداخلة في حساب هؤلاء بعضها تزيد قيمته عن قيمة الأرض وبعضها يتعادل، وقد يوجد بينها ما يقلّ عن قيمتها. على كلٍ - كما قلت لك - تصرّف بجميع ما أملك تصرفك بمالك". قلت: "يا أبا فاتح، إن ما دخل عليهم منك إن هو إلا هبةٌ من أبٍ لأبنائه لاجتياز ضائقةٍ، فهو منك هبةٌ لا رجعة عنها، وإن جميع ما سُجّل على اسمك من عقاراتهم سيعود إلى أصحابه". أجابني: "عليك تنظيم الصكّ بما تريد، وعليّ التوقيع ثم التنفيذ".

نظّم المحامي إسبر اليازجي صكاً تناول بالتحديد والترقيم ملكية جميع المعنيين، وبموجبه تعهد سلمان بتسجيلها خلال مدةٍ لا تتجاوز الشهر على أسماء أصحابها لدى المصالح العقارية، وفي حال نكوله عن التسجيل يكون ملزَماً بدفع مبلغٍ يزيد عن (١٠٠٠٠٠ ل.س). وفي الصباح غادرته مع الذين حضروا معي من اللاذقية وعلائم البِشر والفرح تغمر الجميع.

أما بالنسبة إليّ فشعرت كأنني قد ملكتُ بساط سليمان وملْك

الأكاسرة. واتجهتُ فور وصولي اللاذقية إلى مقابلة المحافظ بالوكالة ورئيس محكمة الاستئناف رشيد حميدان، حيث أطلعته على الصكوك التي حصلتُ عليها، فكان غير مصدّقٍ، وردّد أكثر من مرةٍ مستغرباً: "وكيف استطعتَ الحصول منه على ما لم تتمكن عدة لجانٍ تحكيميةٍ من الوصول إليه؟!" .. قلت: "أنت تبحث عن الكرْم أم عن الناطور؟".

عدتُ إلى بيتي وقد غمر نفسي سرورٌ جعلني أنسى كلّ ما مرّ عليَّ فيما سبق من حياتي من آلام ومشاكلٍ، وعمّت موجة الفرح هذه جميع أرجاء المنطقة، واستبشر سكانُ المدينة والجبل بالخلاص من القلق الذي خيّم على حياتهم، وشلّ سيرهم.

مع شريتح

زارني مساء اليوم التالي عبد القادر شريتح مستفسراً عن صحة الخبر، فشرحتُ له الوضع وأطلعته على الصكوك قائلاً: "أوليس هذا كل ما تصبون إليه؟"، وكدتُ أصعقُ لهوْل الموقف عندما قال: "ليس هذا ما نريد. إنهم جميعاً ذئابٌ ويجب القضاء عليهم. ونحن خلقنا هذا المشكل، فمن أين جئتنا أنت لتصفيته؟! نحن نقاوم هذا الاتفاق، ولن نترك مجالاً لتحقيق أهدافك"[٥٧].

مع زعماء المنطقة الساحلية

وأقبل نحوي زعماء المنطقة سنيين وعلويين، من غير ذوي المصلحة في الخلاف، يباركون خطوتي ويؤيّدون متابعة سيري في حلّ الخلاف المختلَق الذي انعكس خلافاً جذرياً بين أبناء الجبل والساحل، وأذكر على سبيل المثال: المحامي ماجد صفية، الشريف عبد الله، الشريف زين، إبراهيم الكنج، منير العباس[٥٨].. وغيرهم. فمنير العباس يقول: "إن حكّام دمشق يمثلون دور السلطان عبد الحميد لتحطيم جميع مراكز القوى التي يمكن أن تشكّل خطراً على كيانهم، وإنهم قد عزفوا عن الأسلوب الديموقراطي في الحكم"، وإبراهيم الكنج يحملُ على بدوي الجبل انجرافه

وراء حكّام دمشق ويقول: "إن سلبية الحكومة بتأثيرٍ من زعماء المدينة ليست موجهةً ضد سلمان وحده، بل إنها ستتحول إلى تجريدةٍ تُشنّ على العلويين جميعاً، أما المسيحيون إطلاقاً فيتظاهرون بالعطف على سلمان".

أما النائب بهجت نصور فقد أرسل لي الرسالة التالية:

"في ٢٢/ ٥/ ١٩٤٦

أخي الكريم أحمد بك السيّاف المحترم

أقدّم خالص الشوق والاحترام، وبعد..

لقد اطلعت ووصلَ إلى مسامعي الطريقة الحكيمة والأسلوب الوطني النبيل اللذين تتبعتهما في معالجتك بعض الأمور المعقّدة والنواحي المستعصية التي يصل بعض رجالنا السياسيون إلى حلّها في محافظة اللاذقية، وقد راقني جداً أن أتعمق في توجهك واندفاعك السامي من تضلعك في تحمل المسؤولية الكبرى، والجرأة المتناهية في سلوكك أشق وأعصى قضيةٍ عجز عن حلّها ما تقلّب على أرض هذه المحافظة من ممثلي دولٍ، وهي قضية المرشد وأعماله، وإن أنسى لا أنسى توفيقك لما تناقلته الألسن، وهو وصولك إلى حدٍ سبقتَ الآخرين إليه. تسليم هذا الرجل بدون قيدٍ أو شرطٍ جميع الأراضي المغتصَبة منه، أو المملوكة بموجب سندات تمليكٍ، أو المتداعى عليها، وأخذِك صكوكاً عليه.

إني أغبطك على هذا التوفيق، وأهنئك من صميم قلبي، فبارك الله بك وبأمثالك ممن يحملون على مناكبهم في بدء هذا العهد أكثر المسؤوليات، ويتحملون من جهدٍ ومشقةٍ في خدمته في سبيل المثُل العليا التي تتوخاها كل أمةٍ حرةٍ فتيةٍ مثل أمتنا.

وفقك الله لما تبغي، وكلّل الله أعمالك دائماً وأبداً لما فيه مجد هذه الأمة وعُلاها.

التوقيع

بهجت نصور"

وضع المنطقة النفساني

لقد كان لآراء زعماء المدينة من ذوي المصالح انعكاساً على الرأي العام الشعبي في المدينة بزيادة الأحقاد والتفرقة المتوارثة بين الأشقاء في الساحل والجبل خلال الفترات المقيتة من تاريخنا القاتم والحافل بالمجازر والاضطهادات، فعامة الناس بالمدينة تنظر بحذرٍ وريبةٍ إلى الجبل وكأنه غابة غيلانٍ، إنسانه فردٌ قذرٌ يمثل الخيانة والعمالة والإلحاد، نظرة شملت الجبل متخطيةً سلمان، معتبرةً المدينة رمز الفداء، ومن حقها استباحة الجبل عِرضاً ومالاً باعتباره مركزاً لتسويق الجواري والغانيات، وكأن ذلك حكمٌ أزليٌ جعل أبناء المدن سادةً وسكان الجبل عبيداً وجواري.

فعّالية معاكسة

ما إن غادرني شريتح ناقماً عليَّ ما أحرزت من نجاحٍ بإعادة الأراضي المغتصبة على حدّ زعمهم إلى أصحابها، حتى راح يعمل جاهداً لعرقلة تنفيذ الاتفاق الذي تمّ في الجوبة بين سلمان وجماعته المار ذكرهم.

انقطع عني أولئك البسطاء السذّج مدة أسبوعٍ، ليحضر إليّ أحدهم قائلاً: "لقد بحث عبد القادر أفندي معنا كيفية الاتفاق، وضحك منه قائلاً: إن أحمد السيّاف إن هو إلا موظفٌ يمكن نقله بين يومٍ وآخرٍ، وبمجرّد مغادرته اللاذقية يبقى سلمان في حِلٍ من التزامه، وهو بالأصل غير جادٍ في توقيعه، في حين أن التفويض الذي أعطيتموه للسيّاف بتبرئة ذمّة سلمان من حقوقكم يبقى ساري المفعول، ويوضَع موضع التنفيذ، وبذلك تكونون قد فقدتم جميع حقوقكم في الأراضي والأموال والدعاوى، لذلك أنصحكم باسترداد صكّ التفويض الموجود لدى السيّاف، وبذلك تضمنون استمرار الحكومة إلى جانبكم".

عبثاً حاولت إقناع الفلاح البسيط بصحّة الطريق التي أسير عليها، وقناعتي التامة بتنفيذ سلمان لكلّ ما تم الاتفاق عليه، وأن السيد شريتح

غير ناصح فيما ادعاه، وهو ينظر إلى الموضوع من زاويةٍ لا تتصل بالمصلحة العامة، إلا أنه أصرّ على استرداد توقيعه، فأجبته: "إنه صكٌ جماعي لا يمكن إعادته لأحد موقّعيه دون الآخرين". وفي اليوم التالي حضر بقيّة الموقّعين ليقولوا لي جميعاً إني مجرّد موظفٍ يمكن نقله في أي وقتٍ كان، وأنه لا قيمة لي بعد ذلك، وليس هنالك من صفةٍ تمنحني حق التنفيذ بالقوة، معبّرين بذلك عما أقنعهم به عبد القادر شريتح.

دون جدوى حاولتُ بكل ما لديّ من وسائل الإقناع أن أبقيهم على الطريق السويّ، لأن تلقين شريتح لهم بأفكاره التي تخدمه كان أقوى من أن أنتصر عليه، وتتابعتْ أمامي عشرات الصور للمستقبل القريب ضبابيةً قاتمةً تمثلتها وتوقعتُ حدوثها إذا ما سلّمتهم الصكّ، موقناً بأن عبد القادر شريتح سيتغلّب على حكّام دمشق إذا ما استطاع إفساد خطتنا المرسومة، وباعتبار أن الصكّ موجودٌ في الصندوق الحديدي في الإدارة، فقد أجّلت الموضوع لمدة يومينْ حاولت خلالهما جاهداً بشتى الوسائل انتزاعهم من عقلية عبد القادر شريتح، واضطررتُ أمام تبدل الموقف السريع وإلحاحهم، وتهديدهم بعزلي بواسطة الكاتب بالعدل عن هذا التفويض إن لم أردّه إليهم "كمن يسلّم إلى الوائد وليدته الحبيبة بوأدها". وما إن تمّ تسليم الصك حتى أطلق المغرضون حول قصر شريتح أصوات الباطل تجأر طالبةً إعدام سلمانٍ ومن مع سلمان.

أما الشيك الموقّع من سلمان فقد بقي معي بضعة عشر يوماً، رأيت من واجبي إعادته له بعد أن أمسى وحيد الطرف. وللمرّة الثانية أظلمَ الأفق في عينيّ، وراحت شمعة الحرية تغرق وراء ظلمات الأحقاد، وتقضي على ذلك الأمل الخادع، ليتلوها ظلامٌ لا يعلم مداه إلا الله. وعدتُ منكفئاً على نفسي أرثي مجد أمتي، وروعة استقلال بلادي تنهشه الأحقاد عبر أجيال التاريخ على مذبح مصالح الحكّام، متخذين الدين والمذهب هدفاً يتسترون من ورائه خادعين الشعب بأنهم يعملون في سبيل رسالةٍ مقدسةٍ أعدّهم الله لها، والله منهم براء. وكم من نظرةٍ سادت العالم، فأظهرت الأيام فسادها،

وكم من عقيدةٍ دان بها البشر، فأثبتت التجارب أنها باطلةٌ لا تمتّ إلى الصواب بصلةٍ.

التزمتُ بيتي، وانقطعتُ عن الناس إلا صلتي بالنائب العام في اللاذقية الأستاذ فؤاد جبارة، ذلك القاضي الكبير الذي اتخذتهُ كصديقٍ ومستشارٍ، أتدارس معه جميع أبعاد الطريق الشاقة التي دفعني إليها إيماني بمستقبل بلادي، وثقتي بقسم وعهد الشرف الذي عاهد عليه سعد الله، وقد تكشّفت لي حقيقة النفس الشعبية المجرّدة بأنها بريئةٌ متأثرةٌ بدعايات المغرضين المستغلين، وأنا في حيرةٍ من الإقدام أو الإحجام.

مؤتمر نقورو

أرسل سلمان يستشيرني في حضور مؤتمرٍ تداعى لعقده زعماء المنطقة من علويين وسنيين أذكر منهم: إبراهيم الكنج وعزيز هواش ومحمد جنيد وعلي الكنج والشريف عبد الله وماجد صفية.. وغيرهم[٥٩]، يُعقد في قرية نقورو[٦٠] (فريقٌ من أصحاب المصالح دون بقية المواطنين) للمطالبة بتصحيح الأوضاع، بما يُحولُ دون ردة فعلٍ بعد أن ألحقت المنطقة بالكيان السوري، متخليةً - بقرار نوابها - عن استقلالها الإداري والمالي[٦١]، فأشرتُ عليه بعدم حضوره وقد علمتُ بأن المجتمعين وضعوا مذكرةً يشيرون فيها إلى شذوذ الحكام، مظهرين مساوئ أجهزة الحكم[٦٢]، رفعوها إلى رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي[٦٣]، مع قرارٍ بتوزيعها على أعضاء وفود الدول العربية التي ستشترك في أول مهرجان جلاءٍ.

توجهت نحو سلمان إلى الجوبة، وأوضحت له رأيي بأنه كان من الأفضل لو أرسلوا وفداً يقابل المسؤولين بشكلٍ مباشرٍ لعرض ملاحظاتهم[٦٤]، أما إرسالهم المذكّرة وبشكل تعميم على أعضاء وفود الدول العربية، منتهزين أول فرصةٍ لاحتفالات الجلاء، ففيه طعنٌ لكياننا الاستقلالي في أول عهده، واقترحتُ عليه إرسال برقيةٍ معاكسةٍ لهذه القرارات ومؤيدةٍ للوضع الاستقلالي، قمتُ بوضع نصّها بنفسي، وقد شاء

هو أن أضمّنها كلمة الأخ الحبيب فخامة الرئيس شكري القوتلي مع كلمة شعبِ بالنسبة إلى العلويين.

لبيتُ رغبة سلمانٍ، وقد شطّب مندوبه الذي دفع بها إلى دائرة البرق كلمة (الأخ الحبيب)، وقد أبرق بنصّ البرقية التي تحمل توقيع سلمانٍ دون أن تحمل البرقية كلمة (الأخ الحبيب) وذلك توفيقاً بين عقلية الرجلين. وقد علمتُ فيما بعد أن وفود الدول العربية، وعلى رأسهم عبد الرحمن باشا عزام[٦٥] (أمين الجامعة العربية) آنذاك، فاتحوا فخامة الرئيس القوتلي في موضوع مذكّرة نقورو بعد أن استلموها، مستغربين ما تضمنته من شكاوى تصِم الحكم الوطني في بداية عهده الاستقلالي، فكان جواب الرئيس بأن موقعيها لا يمثّلون سكان المنطقة بل إن الذي يمثلهم هو سلمان المرشد معتمداً البرقية المشار إليها. وأثناء اجتماعي هذا بسلمانٍ، أعلمني فاتح بأنه سيشارك البلاد بأعياد الجلاء بإقامة الزينات وإشعال النيران على رؤوس الجبال ابتهاجاً بجلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا[٦٦].

وفيما يلي نص البرقية:

"جوبة برغال ٦/ ٥/ ١٩٤٦

صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية المعظم:

ظروفٌ قاهرةٌ حالت دون مثولي بين يديكم لأشارككم الاغتباط بما نالت البلاد، بفضل نضالها الدامي الجبار تحت قيادتكم، من استقلالٍ كان وسيبقى دائماً الهدف الأسمى الذي نبتغيه في الحياة. إن الأجيال القادمة تتطلب منا عملاً متواصلاً وتضحياتٍ مستمرةً، أراها تدعوني لأجدّد لفخامتكم عهدي السابق من أنني وأبنائي والشعب العلوي كلّنا جنودٌ نستميت في الدفاع عن وطننا العربي المقدّس تحت زعامتكم، وقد أوفدتُ ولدي لينوب عني بالتعبير بما يعجز القلم عن تصويره من ارتباطنا الوثيق بالمثل العليا التي تدينون بها وكرستم حياتكم في سبيل تحقيقها.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد

سلمان المرشد"

تبعاً لما جاء في هذه البرقية، فقد توجه فاتحٌ إلى دمشق لينقل لفخامته مشاعر الاغتباط باستقلال البلاد، معلناً نيابةً عن والده ولاءه وأبناء المنطقة، مؤكداً ما جاء في نصّ البرقية، وعاد ليحتفل في الجبال بذكرى الجلاء، حيث ألقى خطاباً ضمّنه هذه المعاني.

اجتماع سلمان بالمحافظ

زارني المحافظ رشيد حميدان والحيْرة تجولُ في عينيه، وتحدث إليّ بأن الطريق التي نسلكها لحلّ المشكلة تتسم بطابعٍ إداريٍ وسياسيٍ، دون أخذ الوضع القانوني بعين الاعتبار، إذ أن العفو لا يشمل الحقوق المدنية موضوع الدعوى المقامة على سلمان، وقد عنى لي ذلك أن المسعى أصبح على حافة الفشل.

إنقاذاً للموقف بعد أن استردّ خصوم سلمان صكّ التفويض، طلب إلي التوسط لعقد اجتماعٍ يضمه إلى سلمان، وبابتسامةٍ صفراء حمّلتها بعض ما بنفسي من ألمٍ وإشفاقٍ على هذا البلد من عبث العابثين، واستغلال المستغلين، قلت: "أتريد الاجتماع بسلمان عنده في الجوبة، أم في المدينة التي انجرفت مع أفندي القصر[٦٧] مطالبةً باستباحة الجبل والقضاء على سلمان وجماعته؟!"، وبهدوئه ورصانته ألحّ على تدخلي مجدّداً، وأن يكون الاجتماع في بيتي، ملزِماً نفسه - وهو قاضٍ عُرف بالنزاهة والتجرد - بأنه سيكون مسؤولاً عن قدوم سلمان وعن عودته من حيث أتى دون أن يمسّه سوءٌ، فوعدته بالعمل على تحقيق ذلك، ولأزداد اطمئناناً دعوتُ لزيارتي زعيم الدرك علي عزمت[٦٨]، وأطلعته على طلب المحافظ، وراغباً إليه هو أيضاً أن يلزم نفسه بما التزم به المحافظ، فأقسم هذا بشرفه العسكري بأنه سوف يضمن ذلك.

أرسلتُ موفَداً من قبلي إلى سلمان ينقل له ما تم الاتفاق عليه مع المحافظ وزعيم الدرك، وحرصي مع إصراري على تلبية الدعوة. وفي الموعد المحدّد تم اللقاء بين حميدان وسلمان. المحافظ يحاول إقناع سلمان بأن

يضفي على ما توصلت إليه من اتفاقٍ صفة قرارٍ قضائي يصدر كحكمٍ على سلمان نتيجة اعترافه باغتصابه تلك الحقوق، وبتغريمه كمتهمٍ يُغرّم، فثار سلمان قائلاً: "لقد تنازلت لأحد، وفوّضته بأن يتصرف بجميع ما أملك لمصلحة من دفعهم عبد القادر شريتح لخصومتي، راضياً مختاراً كأبٍ وزعيم يهب، ولكنني لا أدفع قرشاً واحداً كمجرمٍ يُغرّم". أما أنا فكنت ألزم جانب الصمت، لأن الشك قد امتلك نفسي، وافترقا دون الوصول إلى أي اتفاقٍ.

إدارة الحصر في موكب الجلاء

حُدّد السادس عشر من نيسان موعداً لاحتفالات الجلاء في البلاد، كأول عيدٍ لجلاء الجيوش الأجنبية عنها. فتركت شعبيْ الجبل والساحل وقد غمرتهما فرحةٌ طاغيةٌ مخدرةٌ ما بنفوس أبنائهما من رواسب الفرقة والكراهية، مركّزاً على مصالح الشعب، وانصرفتُ إلى تهيئة عناصر الإدارة بألبستها الموحّدة حسب فروع الإدارة، وتحضير لافتاتٍ تحمل الشعارات التي طالما راح موظفو الريجي يعملون على نشرها في الجبال والسهول، بحيث جعلتهم رواداً للفكر القومي، ورسل سلامٍ ومحبةٍ في المنطقة.

في سبيل ذلك حضر المدير المالي في الشركة لأخذ موافقتي على منح سلفٍ لبعض موظفي الشركة من أجل تأمين اللباس الموحد لمختلف فروع الإدارة، وافقت على ذلك، ثم عاد ليقول: "ظننّا أن السلفة ستكون محدودةً بفريقٍ محدودٍ، ولكن الرغبة بالحصول عليها شملت الجميع"، وإذ أعطيت موافقتي المبدئية راح ينبهني إلى ضرورة عرض الموضوع على المديرية العامة للحصول على موافقتها، فقلت له: "إن الفترة الزمنية لا تمكّننا من ذلك، لذا وافقت على عملية الصرف دون الرجوع إلى المديرية العامة". بعد يومين اتصل بي هاتفياً كلٌّ من مديريْ حلب ودمشق يستفسران عن موافقة المديرية العامة التي استندتُ إليها في إجرائي، فأجبتُ بأنه كان على مسؤوليتي الخاصة، فأظهرا عدم استعدادهما لتحمل مثل هذه المسؤولية.

في سبيل الإعداد للاشتراك في موكب الجلاء، شكلتُ لجنةً مهمتها تنظيم موكب الشركة وجعله معبراً عن تطلعات الجماهير إلى مرحلة ما بعد الجلاء، فهيأتُ لافتاتٍ تتقدمها خريطة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج يتعانق في زاويتها العليا اليُمنى الهلال والصليب، مع الشعارات التالية:

ما عرَف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب، العروبة فوق الجميع، ناضلتم ضد الأجنبي.. ناضلوا ضدّ الطائفية والإقطاعية، كافحوا التسلط والاستغلال.. أنكروا ذاتكم في سبيل بلادكم، كافحتم الاستعمار.. فكافحوا الانتهازية، مصلحة الجماعة فوق مصلحة الأفراد. كما ألقيت في جموع الأهلين خطاباً هذا نصه:

أيها الشباب: أرى جموعكم وقد غصّت بها الساحة الفسيحة بأعلامكم وشعاراتكم المرفوعة، تمجّدون مرحلة الجلاء. لقد جلا الإفرنسي عن أرضنا إلى غير رجعةٍ، وعبر مراحل التاريخ غزَت بلادنا جيوشٌ متعددةٌ تحت شعاراتٍ مختلفةٍ، تنتحل من إرادة السماء مبرراً لاحتلالها، واضطرت إلى الجلاء، مع تفاوت فترات الاحتلال.

أيها الشباب: لقد انتهت معركة الجلاء بجلاء فرنسا، ولكننا قادمون على معارك أشد هولاً. إن مقاومتنا للاحتلال الفرنسي اقتضَت تدمير نقاط ارتكاز الانتداب، بحيث تأصّل الهدم في نفوسنا، وكم تسرّب إلى مؤسساتنا الحكومية والاقتصادية، وإلى معاملنا ومعاهدنا، بحيث طغَت روح الهدم على كياننا، إضافةً إلى ما خلّفته الأجيال من أحقادٍ في النفوس وتفرقةٍ عمياء، بحيث راح التناحر والاقتتال بدعوى الدين والطائفة يحصد أجيالاً من شبابنا بدعوى الدين، والدين منهم براء.

أيها الشباب: أنتم مدعوون، في سبيل الحفاظ على بلادكم حرةً مستقلةً، إلى الاتحاد ونكران الذات ومحاربة عوامل التفرقة المنتحَلة من الدين والمذهب، وكلاهما منها براء، وإن أسماء الياس وأنطون ومحمد وعلي يجب أن تنصهر في بوتقة القومية، بحيث لا تشير إلى تفرقةٍ دينيةٍ أو طائفيةٍ. إن

معركة بناء الدولة والحفاظ على الاستقلال يتطلبان منا نكران الذات في سبيل بلادنا. بلادنا منبتُ الرسل والأنبياء بعد الحكماء، وجميعهم عملوا على نشر رسالة الحب والخير ورفع مستوى مجتمعاتنا المتخلفة إلى المستوى الإنساني الأكمل، فما لبني قومي يتناحرون ويقتتلون!؟ أمن أجل الحرية كل هذا!؟ أمن أجل طائفةٍ ومذهبٍ؟! لا فرق عندي بين أي شيخٍ من مشايخنا (سوداء كانت عمامته أم بيضاء) مادام يعمل لإعلاء كلمة الحق وخير الإنسان".

انطلق الموكب بجميع فئاته، مجتازاً شوارع المدينة هاتفاً لهذه الشعارات منذداً بالاستغلال والانتهاز، وانعكست هذه الشعارات على بقية مدن الساحل والجبل تُبعثر سحب الجهالة والنوم، لتوقظ المستضعفين سعياً وراء التخلص ممن أقاموا أنفسهم سادةً عليهم، يستغلونهم أبشع استغلالٍ، ولا فرق في الألقاب بينهم أرباباً أو آغاواتٍ أو أفنديةً أو زعماء أو بيكاوات. كما استقبل شعب المدينة هذه الشعارات بترحيبٍ وإكبارٍ دفعهم إلى إقامة حفلةٍ تكريميةٍ لإدارة الريجي، أقاموا فيها أقواس النصر على مداخل ساحة الشيخ ضاهر، رفعت عليها نفس الأهداف، وتبارى فيها الخطباء يوضحون للجماهير الآفاق التي تحملها هذه المبادئ. وبقدر ما لاقت من حبٍ وإعجابٍ وتقديرٍ في نفوس طبقات الشعب أحدثت ردة فعلٍ عند الزعامة، وزعامة المدينة بشكلٍ خاصٍ، فراحوا يهاجمونني ناقلين سخطهم إلى دمشق وإلى رئيس الجمهورية بالذات، معلنين استنكارهم لتلك الشعارات، معتبرين أنها تحدٍ لسلطاتهم، ومتجاوزاً بها صلاحياتي قائلين للرئيس: "أأرسلتموه مديراً لإدارة الحصر، أم منازعاً لنا؟! إن حي الشيخ ضاهر يقيم لإدارة الحصر ومديرها حفلة تكريمٍ، بعد أن تجاهل زيارة فخامتكم".

عفلق[٦٩] والبيطار[٧٠] في اللاذقية

عدتُ من رحلةٍ، فأعلمتني زوجتي بأن الأستاذين ميشيل عفلق وصلاح البيطار قد جاءا لزيارتي، وأنهما بانتظار حضوري في فندق السياحة

- الكازينو، فذهبت إليهما حيث تعرفتُ بالدكتور وهيب الغانم[٧١] الذي قال: "لقد منعتنا السلطة من الاشتراك بمهرجان الجلاء، كما منعت رفع شعاراتنا في جميع المجالات، ولكن كم كانت دهشتي كبيرةً عندما رأيت موكب الجلاء بروعته وضخامته، وقد تقدمت شعاراتُ تعدّت حدود أهدافنا، فقلت لنفسي: من يا تُرى استطاع أن ينفذ بشكلٍ غير مباشرٍ فيجعل مدير إدارة الحصر يتحمل مسؤولية هذه الشعارات تنطلق في موكبه؟!".

ابتسم عفلق بهدوءٍ وقال: "يا دكتور[٧٢]، الأستاذ السيّاف إن لم يكن منكم فهو ليس بالغريب عنكم، وهو خير من جاء إلى هذه المحافظة لمقاومة الاستبداد بقوةٍ ومرونةٍ"، وعندها قال الدكتور الغانم: "كنت على أهبة الاستعداد لزيارة الأستاذ السيّاف، وقد تريثتُ ريثما أكوّن فكرةً أوضح عن شخصيته واتجاهاته، ولكن الفرصة السعيدة أن ألتقي به معكم، ونرجو له التوفيق في تحقيق هذه الشعارات".

عادل العظمة[٧٣]

اتصل بي هاتفياً عادل العظمة المحافظ الجديد، وقد عرفته عام ١٩٤١ نازحاً عن العراق بعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني متجهاً إلى ألمانيا ماراً بحلب، خاطبني قائلاً: "حمّلني دولة الرئيس سعد الله الجابري رسالةً شفويةً لكم، أرى من الأفضل أن نجتمع مساءً في قصري حيث يكون الجو هادئاً، والتقينا مساءً ليقول لي: "أمرني دولته بأن أضع كافة إمكانياتي في سبيل تحقيق ما اتفقتما عليه بالنسبة إلى سلمان"، شرحت له بإسهابٍ وتفصيلٍ سلبية زعماء المدينة، ومختلف العقبات التي وضعوها في طريقنا الإيجابية، مكرّراً له نصائح مظهر رسلان، وتعهدات سعد الله التي أقسم على تحقيقها منبّهاً بضرورة اتخاذ موقفٍ متجردٍ بعيدٍ عن التأثر بدعاياتهم وأغراضهم، معلناً إيثاري اتخاذ موقفٍ محايدٍ من الموضوع بعد ما صادفتُه من اتجاهاتٍ سلبيةٍ مغرضةٍ، تاركاً له متابعة الطريق، مكرّراً نصائحي.

استمرت الاتصالات بيني وبين المحافظ، ولكن على الصعيد الرسمي، عزوفاً عن الخوض في موضوع سلمان، فكان يطلعني على الأسلوب الذي قرر انتهاجه تجاوباً مع رغبات أبناء المدينة، وهو تشكيل لجنةٍ تحكيميةٍ يكون لقراراتها صفة الإلزام، لتحقيق ما تمّ الاتفاق مع سلمان على تحقيقه ولكن بشكلٍ قضائي متشابهٍ مع ما أعلنه القاضي رشيد حميدان، فكان جوابي أن تمنيتُ له التوفيق، وانصرفتُ.

زهدٌ في السياسة

لا بدّ لي من الإشارة هنا إلى ما اعترى نفسي من شكٍ في هذا الرجل عادل العظمة، وعدم اطمئناني إليه، رغم معسول القول الذي يخاطبني به، لأنه نقيض مظهر رسلان، ولذلك اتخذت منه موقف التحفظ والحذر، شاعراً بأن مزاحميّ سلمان في المدينة قد هيمنوا عليه، ولن يستطيع الإفلات منهم، فابتعدت جاهداً عن الخوض في هذا الموضوع تاركاً لعبث العابثين أن يكمل دوره بتهديم ما أبقاه التاريخ قائماً في كياننا. واقتصرتُ في علاقاتي على الاتصال بالسيد فؤاد جبارة النائب العام نتذاكر باستمرارٍ في تردي الوضع، والنتائج المترتبة على ذلك، وعلى المدى البعيد، آسفين لجهل حكّام دمشق حقيقة الوضع في المنطقة وخطورة الموقف، وما يمكن أن يترتّب عليه من نتائج مستقبلاً.

أخذ الوضع يتطوّر بشكلٍ قاتم ومستمرٍ مما جعل سلمان وأتباعه ينكفئون في جبالهم، كما انكفأت أنا في مكتبي وبيتي، مستعيداً نصائح السيد كوتورييه بالابتعاد عن السياسة والسياسيين، والتي ينبغي أن يتوفر في ممارسيها صفاتٌ معينةٌ، ولكن عادل العظمة قطَع عليّ ذلك عندما زارني في مكتبي ليطلب إليّ وساطتي مع فاتح لإقناعه بالعمل على إقناع أبيه بقبول مبدأ التحكيم تمهيداً لإصدار قرارات العفو. وقد أثرت فيّ رسالةٌ وردتني من النائب علي أسعد[٧٤]، وجعلتني أسايرُ طلب المحافظ باستدعاء فاتح لمقابلتي، وفيما يلي نصّ الرسالة:

"في ١٥/ ٥/ ١٩٤٦

أخي أحمد بك:

بعد السلام عليكم، لقد بلغتني أنباؤك بما تبذله من جهودٍ في سبيل إنهاء الخلاف المتحكم بين سلمان المرشد وخصومه، حيث أعجبت كثيراً في النظرة العميقة التي بحثتمْ بها القضية على ضوء المصلحة العامة، والجرأة التي تبنيتمْ بها القضية، فصمدتم أمام هجمات الذين لم يتعمقوا في الموضوع كتعمقكم، وسرتم في طريقكم غير مبالين، مبتغين الهدف الذي وضعتموه نصب أعينكم، ألا وهو الإبقاء على وحدة الأمة، وحقن الدماء من أن تُسفك على مذابح الطيش والأنانية. وأمام هذه الرسالة التي كرّستم نفسكم في سبيلها، أرى لزاماً عليَّ أن أتقدم منكم بتأييدي وشكري لحضرتكم، وفقكم الله إلى الخير والصالح العام، والسلام عليكم.

علي أسعد"

مع فاتح

لبى فاتحٌ طلبي وحضر لمقابلتي، فشرحت له كناقلٍ لخبر ما حدّثني به العظمة، وما حاول إقناعي به من ضرورة التحكيم، وطلبه إليّ التوسط بإقناعك للعمل على أخذ موافقة أبيك كطرفٍ في الخلاف على قبول التحكيم. استغرب فاتحٌ وارتسمت على ثغره ابتسامة الأسف والسخرية قائلاً: "وماذا يريدون؟ ماذا تريد دمشق؟ ماذا يريد العظمة بعد أن وضع والدي كل ما يملك تحت تصرفك في سبيل إنهاء الخلاف؟"، وبرغم ذلك وبإصرارٍ حملته على أخذ موافقة والده على تشكيل اللجنة التي عملت بعيداً عني، وبتوجيهاتٍ أجهلها لحلّ الخلاف.

إضافةً إلى ما ذُكر، أشير إلى أنه كانت تردني أخبارٌ عن تقارير كان يرفعها عادل العظمة إلى المكتب الثاني من أني على ارتباطٍ بحزب البعث الملاحَق آنذاك، بحجّة الشعارات التي رفِعتْ أثناء موكب الجلاء من قِبَل

موظفي الريجي، إضافةً إلى تقارير أخرى كانت تحملُ الدسّ والكذب عن علاقتي بالمرشد، بهدف عرقلة الحلّ الذي أقدمَ سلمان على التجاوب معه مختاراً.

تأزم الوضع

إثر تضارب الاتجاهات في طريقة حلّ مشكلة الجبل، وبشكلٍ خاصٍ تلك الشائعات الصادرة عن سدَنة القصر، والقائلة بأن فرنسا ذاتها تجلو عن البلاد دون أن تتمكن من تثبيت سيطرة سلمان على الأراضي التي يسيطرون عليها، وبين الفعاليات البنّاءة التي عمِلَتْ جاهدةً بدءاً بمظهر رسلان في سبيل حلٍ مشرّفٍ وبنّاءٍ وبين الهدم، سادت روح الحذر والشكّ مختلف أرجاء منطقة اللاذقية جبلاً وساحلاً، وراح الناس سكارى.

في زحمة ذلك الجو العاصف بالمخاوف حضر فاتحٌ لمقابلتي، ليشرح لي ما يغمر سكان الجبل وأبيه بشكلٍ خاصٍ من شكٍ في الاتجاه الذي يسير إليه المحافظ، فأقنعته بالتمسك بالصبر، وعدم إفساح المجال أمام أي انتكاسةٍ في الوضع، فردّ علي: "أهذا هو عهد سعد الله وقسم الشرف؟!"، قلت: "لا تُدخِل الشكّ إلى نفسك. إنها زوبعةٌ في المدينة اصطنعها زعامتها، ولا أتصور أنها تستطيع السيطرة على عقول حكّام دمشق"، وأكدتُ بشيءٍ من الجزم ضرورة التمسك بأهداب الصبر حتى اللحظة الأخيرة.

ذهب، وبعد أيام عاد إليّ ليطلعني على رسالةٍ وقّعها والده ليحملها هو إلى المحافظ، معلنين فيها قبولهم بجميع الحلول التي اقترحتها اللجنة التحكيمية، وعن كامل استعدادهم لتنفيذها تفادياً لكلّ المضاعفات، ونظراً لما تكشفتُه من نفسية العظمة وتلاعبه وعدم صراحته، فقد نبّهتُ فاتح إلى ضرورة تسليم هذه الرسالة عن طريق الكاتب بالعدل، معلناً رأيي بأن العظمة على استعدادٍ لإغفالها وإنكارها إذا ما اقتضت خطّته ذلك. وقد علمتُ فيما بعد بأنه سلّمها مباشرةً إلى المحافظ، وقد أشرتُ إليها في

شهادتي في المجلس العدلي فيما بعد.

آخر لقاءٍ مع سلمان

اتصل بي العظمة هاتفياً، وبلهجةٍ فيها الكثير من المراوغة دعاني إلى الاجتماع به في مكتبه، حيث التقيتُ عنده بقائد الدرك العام الزعيم هرانت. استقبلني بابتسامةٍ خبيثةٍ حاوّل جاهداً أن يصطنع فيها كلّ وسائل الإغراء، تلقيتُ استقباله هذا بكل حذرٍ وتحفظٍ، وراح يشرح لي أن الخطة التي اتفقت عليها مع سلمان هي نفسها التي توصلتُ إليها اللجنة التحكيمية، ولكن بشكلٍ رسميٍ تضفي على شكليات العفو صبغةً قانونيةً، وأنهم وفقاً لما كنت قد هيأتُ من ظروفٍ فيما سبق، بتلبية كافة الفرقاء المعنيين في الخلاف والمسؤولين في الحكومة حفلة غداءٍ في قرية الجوبة[٧٥]، يتم فيها الصلح وتأخذ بعدها قرارات اللجنة التحكيمية صفة القضيّة المقضيّة، حيث يُصار بعدها إلى إصدار قرارات العفو التي تمّ الاتفاق عليها مع سعد الله الجابري، وقد رجاني ونحن في يوم أربعاء أن أتوجه إلى الجوبة للحفاظ على جو سلمان هادئاً، وإبعاده عن كل ما قد يسيء إلى العلاقات الإيجابية التي نعمل على تحقيقها، وتفادياً لكل احتمالٍ نتيجة انعكاس شائعاتٍ مغرضةٍ على نفس سلمان.

حاولت التملص من ذلك، ولكنهما معاً هو وهرانت ألحّا عليَّ متوسلَيْن بزعم أنّ كل شيءٍ قد انتهى، وقد وصلنا المرحلة الأخيرة، وأن المصلحة العامة تقتضي ألا أتأخر عن إتمام آخر مرحلةٍ في الطريق الوعرة التي عملتُ لها، وأرهقتَني كثيراً، على أني لم أثق بحديثه ولكني لم أجزم بخداعه.

لله كم هو البون شاسعٌ بين انطلاقتيْن نحو الجبل بعد التقائي بمظهر رسلان وقد غمر الإيمان بقضية بلادي كل كياني، وبين افتراقي والعظمة والشكّ في نواياه كاد يحوّلني إلى إنسانٍ فقد كل إيمانٍ بحكّام بلاده ومصيرها. واتجهت نحو الجوبة، وكانت الطريق هذه المرة خلافاً لما كانت

عليه في المرّة الأولى، فمراكز الدرك اعترضت سيّارتنا أكثر من مرةٍ، وعند مفرق قلعة المهالبة رأيت سياراتٍ مصفحةً وقد سلّطتْ علينا أنوارها الكاشفة.

أنا اليوم غيري بالأمس، بالأمس سرتُ أتحدّى الأخطار ساخراً من أعاظمها، بالأمس احتقرتُ كل شيءٍ في الوجود إلا مجد بلادي أستمد منه وجودي، أما الآن فالسيارة تصعدُ بنا جبلَ الجوبة، وفي كل دورةٍ من عجلاتها أشعر بانخفاضٍ في ضغطي. ما ألِفت في حياتي إلا الصراحة والرجولة في العمل، وما عملتُ في حياتي إلا في وضح النهار، ومهما عظمت الأخطار، ولكنني اليوم وأنا أنطلق من ظلمات النفوس الداكنة أحاولُ جهد اليائس البحث عن شمس بلادي.

وصلت إلى سلمان، وقد اتخذ مقرّه فوق الصخور المطلة على الوادي، وبجانبه بعض رجاله يرقبون نور سيارتنا، وما إن نزلتُ منها حتى أقبل نحوي مرحّباً. إن يديْه لم تنقلا لي هذه المرة ذلك التيار الحروري الذي كان ينعكس على مشاعري ثقةً وإيماناً، إن عينيْه وقد كانتا تشعان بِشراً وثقةً بي انعكستا شكاً وخيبة أملٍ في مستقبلٍ جميلٍ منيته به كزعيمٍ في القلوب لا في الكهوف، بسبب الأغراض التي أخطأت سبيلها هدفاً وطريقاً في بناء استقلالنا وأمتنا.

استقرّ بنا المقام، وتكلمت إليه كناقل خبرٍ أصطنع الثقة والاطمئنان من أن الذين سلّمتهم حكومة دمشق مقاليد الأمر في اللاذقية سيكونون في ضيافته مع الأطراف المعنيّة في الخلاف لتناول طعام الغداء على مائدته يوم الجمعة. صمت صمتاً رهيباً، تنهّد وأرسل بنظره بعيداً في الأفق ثم قال: "وهل أنت قانعٌ بما جئتني به يا أبا نضال كعادتك؟ وهل لايزال في نفسك بقيةٌ من أملٍ وثقةٍ في هؤلاء؟!. أما أنا فمع شكي بكل ما يزعمون، فقد أرسلتُ إلى عادل العظمة رسالةً - كما أطلعك فاتحُ - أعلنت فيها استعدادي لتنفيذ جميع القرارات تفادياً لكل ما يحاول المغرِضون خلقه من مشاكل تُبعدُ فيما بيني وبين الحكومة، وأنا على استعدادٍ لاستقبالهم

مفضلاً - كما نصحتني - السير إيجابياً حتى النهاية مهما كانت التضحيات".

افترقنا لننام بعد تناول الطعام، لأخلو في الغرفة المخصّصة لي كقاربٍ تتقاذفه الأمواج المتلاطمة في بحرٍ هائجٍ كأن عاصفته لا اتصال لها بأرضٍ ولا وجود لها تحت سماءٍ. لقد تلاشت جميع ذكرياتي فيما سبق من أيام نضالي ضدّ الانتداب وجيوشه، ورأيت رهبة الموقف تجتاح كياني وأملي وإيماني، وأنا أسبر أغوار مستقبلنا، ودون ارتباطٍ بزمنٍ طُرِق الباب، وكان ذلك مفاجأةً لي، صحتُ: "من الطارق؟" فردّ صوتٌ يقول: "افتح، أنا أبو فاتح".

تشتّتت أفكاري حول دوافع حضوره في ساعةٍ متأخرةٍ من الليل، وفتحتُ الباب. كان يحمل قنديلاً بيده. دخل عليّ قائلاً: "يا أبا نضال، أعتقد بأنك قد خُدعت منذ اليوم الأول، ولكنك عملت بمزيدٍ من الإيمان لتحقيق رسالةٍ أيقنتَ أنها في مصلحة أمتنا، إن الدعوة والغداء واجتماع يوم الجمعة كلها ظروفٌ غامضةٌ تختلف مع واقع الأمر، وقد أخذ العظمة يرسل خصومي من الدراوسة(٧٦) مسلّحين يطوّقون الجوبة، كذلك وردتني أخبار تشير إلى أن كتائب من الجيش والدرك أخذت تتجه نحو الجوبة من الغرب والشرق، فلِمَ كل هذه التدابير؟ وهل هي لاستقبال عادل العظمة بالرياحين والأزاهير محمولةً على السيارات المصفحة؟". وكجمود أبي الهول قلت: "لا أستطيع الجواب ما لم أستوضح الأمر"، وما إن استيقظ السائق وتأهبت للمسير، حتى جاءتني أم فاتح وبيدها طفلها الصغير نور(٧٧) لتخاطبني لأول مرةٍ ولآخر مرةٍ قائلةً: "يا أبا نضال، لقد سرنا معك بكل إخلاصٍ وإيمانٍ، ولكني لا أعلم ماذا يخبئ لنا القدر؟ إن فاتح ونور أمانةٌ في عنقك".

كجنديٍ مهزوم عدتُ مع أذيال الليل أحنو على أملٍ عملتُ على بنائه لبنةً لبنةً، أندبُ مجداً راحت يدا عادل العظمة تكفّناه. ومع إشراقة الشمس، اتجهت نحو اللاذقية في صعودٍ وهبوطٍ، وقد استقطب تفكيري سعد الله في قاعة مجلس وزرائه يوم نهض واقفاً، وأنا على يمينه والحيّاني

على يساره، ليردّدَ وبصوتٍ جهوري، وقد رفع ساعده الأيمن قائلاً: "أنا بصفتي رئيس وزارةٍ وبصفتي سعد الله الجابري، أقسمُ بشرفي أن أصدر عفواً عن سلمان وزوجة سلمانٍ وأبناء سلمان، وكل ذي صلةٍ بسلمان وقضية سلمان"، وأقارن قسمه هذا بقسمٍ سابقٍ أقسمه كولونيلٌ فرنسيٌ إلى الزعيم هنانو، هو الكولونيل فوان يوم دعاه (دعا هنانو) لاجتماعٍ يُعقَد في قرية كورين كزعيم للثوار مع الجنرال غوبو، وموقف الكولونيل من الجنرال عندما راودته فكرة الاحتفاظ بهنانو كأسيرٍ بقوله: "سيدي الجنرال، لقد أقسمت بشرف فرنسا العسكري ألا يمسه سوءٌ، ونحن ملزمون بما تعهدتُ به"، هل صحيح هذا؟.. هل يمكن لسعد الله تلميذ هنانو وخليفته أن ينكل بما أقسم عليه؟ هل يمكن أن يكون ذلك الكولونيل الفرنسي، وقد استحوذ على هنانو وسط معسكر جيشه، أن يقف من قائده العام موقفه هذا؟ وهل يمكن أن يكون سعد الله أقل شأناً من هذا؟ "كلا لا أعتقد رغم جميع ما آخذه عليه من مآخذ في سلوكه السياسي، فسعد الله في موقفه هذا ليس برجلٍ فردٍ، إنه رمزٌ للنضال الوطني وللحكم الوطني في بناء دولةٍ وتكوين أمةٍ.

وأنا غارقٌ في هذه المقارنات، رأيت السيارة تقف بي أمام بيتي دون أن أشعر في الطريق إلا بذلك الطرف الضيق الذي حواني مع شبح سعد الله (الجابري) في سيارتي. اتجهتُ فوراً نحو هاتفي، طالباً عادل العظمة. إنه غير موجودٍ لا في اللاذقية ولا في مصيفه، بحثتُ عنه هنا وهناك فلم أعثر له على أثرٍ، مما زاد من شكّي بسلوكه. اتصلتُ بعلي عزمت قائد درك المنطقة، وشرحتُ له كلّ ما صادفته وسمعته، وأظهرتُ له حيرتي من تلك التدابير وعدم انسجامها مع زعم العظمة، سكت، وبعد تفكيرٍ أجابني: "إن ذلك وفقاً للخطة المرسومة"[٧٨]، وعبثاً حاولتُ الاستيضاح أكثر من ذلك. أنزلتُ الهاتف، وقد كان الجواب متمّماً للظروف المار ذكرها، مما رسّخ قناعتي في سلوك الحكم الطريق الوعرة التي ستنعكس سلباً على الحكم ذاته، ولو في المستقبل البعيد.

في الطريق نحو دمشق

اجتمعت بفؤاد جبارة، وكما ذكرت سابقاً فهو شابٌ يشغل مركز النائب العام وذو نظرٍ ثاقبٍ، ومن كبار رجالات القانون، عالجَ معي وفي جميع مراحل القضية مختلف ظروفها، وكان لا يقلّ عني غيرةً على إنهائها بشكلٍ إيجابي يضمن لسكان المنطقة وحدتهم، ولسير الحكم طريقه الصحيح. وبعد أن أطلعته على آخر التطورات التي طرأت على القضية، أشار عليّ بالإسراع نحو سعد الله (الجابري)، وتطوّع لمرافقتي في هذه الرحلة على أن نمرّ بحلب لنصحب معنا عليّ الحيّاني. وتركنا اللاذقية فوراً، حيث وصلنا حلب مساءً، ومن فندق بارون اتصلنا هاتفياً بالحيّاني، وما إن حضر وشرحنا له الموقف حتى انكمشت أساريره، واتجه فوراً ليتصل بدمشق مع سعد الله (الجابري). وإذ لم يتمكنْ من ذلك، اتصل فؤاد جبارة بعمّه حسن جبارة الوزير، معلناً بأننا سنحضر مساء الجمعة لمقابلة سعد الله، طالباً إليه تهيئة الموعد قبل وصولنا.

قضينا السهرة على شرفة الفندق نستعرض الوضع من مختلف زوايا القضية، وافترقنا منتصف الليل على أن نلتقي عصر الجمعة للاتجاه نحو دمشق، ورحت في سريري أتلظى في سعيري من انحراف ساستنا الحاليون عن الطريق السوية لينغمسوا في الظلمات، معيدين المآسي التي خلّفها الساسة الغابرون، متغاضين عن فرنسا ودورها الإيجابي (لمصلحتها) الذي لعبته في الجبل، بزعمها تحرير أبنائه من سيطرة أبناء المدينة، دون أن يأخذوا من ذلك أية عظةٍ وأن يعملوا وبمقياسٍ أوسع على إنماء شعور ابن الجبل بارتباطه ببلاده مصدراً لحريته وكرامته، وكان ليلٌ أطول من دهرٍ، وكانت ساعات الموعد أبعد عليّ من حقبة زمانٍ.

بينما أنا وجبارة بانتظار الحيّاني، إذ به يدخل علينا وقد تبدّل احمرار وجهه وابتسامة ثغره لصفرة الموت وتكشيرة الألم، وليفاجئنا بقوله: "(سبق السيف العذل) طقّت في الجبل، وقتل سلمان أم فاتح[٧٩]، وألقي القبض على سلمان، ولجأ فاتحٌ إلى الجبل". صمتٌ رهيبٌ يعلونا كصمت اللاحياة،

فوطِع بقولي: "الحكّام يذهبون، وتبقى أخطاؤهم لتدفع الشعوب ثمنها" ووجهت كلامي للحيّاني: "أهذا هو سعد الله؟! أين سعد الله؟! وأين عهد الشرف منه؟!"، وعاودَنا الصمت بلا جدالٍ، ورحنا كمن يبحث في تيه الظلام عن شعاعٍ من نورٍ.

إن دمشق وطريق دمشق لم تعد لنا هدفاً، فلنعد إلى اللاذقية لنرى ما يُروى على مسرحها من أحداث. عدت وفؤاد جبارة من فجر الصباح، واتجهت مباشرةً إلى مكتب المحافظ، لأراه وقد علاه الزهو، وارتفع إلى مرتبة ديوبيس (أي رب الأرباب)، حيث تمكّن من سلمان نتيجة استسلامه، وراح يشرح لي زاعماً أن إطلاق النار ابتدأ من قِبل سلمان[٨٠]، لم أشأ أن أناقشه الموضوع وقد أصبح في نظري طرفاً سلبياً فيه[٨١].

كان العظمة قد حظر كل اتصالٍ هاتفيّ مع اللاذقية إلا عن طريقه، لذا اتصلتُ من هاتفه بوالدتي في حلب كي أطمئنها عن وصولي، بعد أن خيّل لها أن اللاذقية قد تحولتْ إلى جحيم حربٍ، وأخذ العظمة سمّاعة الهاتف من يدي، ليمازحها مستفسراً عن قصة طرَشها المزعوم الذي انتحلَته عام ١٩٣٣، عندما أصرّت على مرافقتنا في جولةٍ إلى لواء اسكندرون مع فخري البارودي عندما كان في حلب على أن يرافقنا مع علي الحيّاني ومحمد طلس. وكانت والدتي من هواة مجلة "**المضحك المبكي**"، وإذا اعتذرتُ منها حرصاً على حرية البارودي التي سيقيّدها وجودها معنا قائلاً: "ستحدّينَ من حريته في هذه المرحلة"، قالت: "سأترك له كامل الحرية وذلك بانتحالي الطرَش وصمودي أمام النكتة"، وفعلاً قضينا ثلاثة أيام آمن فيها البارودي بصحّة هذا الزعم؛ وانطلق كعادته يتحدث مسترسلاً في مختلف المجالات، وكنّا مع جلسائنا أينما كنّا نمسك برؤوسنا خوفاً من الانفجار دون أن تبدي (والدتي) أية إشارةٍ تثير الشكّ في الدور الذي تقوم به، حتى إذا ما هممنا بالعودة من انطاكية، وعرجنا على شلالات حربيّات ذات الهدير الرهيب، فسألها فخري البارودي: "هل تسمعين هدير الشلالات؟" فأجابته: "جلّ الخالق ما أصفى هذا الماء"، فأعاد عليها السؤال مشيراً بيده

إلى الشلال بأنه يعني الهدير.. هدير الماء، فقالت: "نعم.. نعم إنه أبيض كالقطن المندوف"، فالتفت إليّ قائلاً: "كم صادفت من طرشان، لكني لم ألتق بأطرش كأمك"، عندها قالت له: "فخري بك بلغني بأنك مرضيّ الوالديْن، والمرضيّون يتقبل الله دعواتهم"، قال: "أمري..." قالت: "ادع الله أن يعيد لي سمعي"، فالتفت إلى رفيقتينا زائرتيْ الشلال نجمتي السينما آسيا داغر وماري كويني، ورفع رأسه إلى السماء قائلاً: "إلهي بحرمة آسيا داغر وماري كويني وجميع الأرتستات والأرتيتون أعد لأم أحمد سمعها كي تريحني من رفع صوتي"، عندها قالت له: "أنت فعلاً يا فخري بك مرضيّ الوالديْن بدليل أنك أعدت إليّ السمع بفضل دعوتك الطيبة وسر الفتاتيْن اللتين وسّطتهما بينك وبين ربّك" فسألها: "ومنذ متى أنت طرشاء؟" قالت: "منذ أن التقينا".

طلب إليها العظمة بهذه المناسبة قائلاً: "هل تقومي بالدعاء لي بالتوفيق يا خالتي الطرشة" وإذ انكمشت أسارير وجهه إثر جوابها، أعاد لي السماعة منزعجاً، فاستوضحت منها عما قالت له، فأجابت: "قلت له كما أزال عني الطرّش أرجو أن يزيل عن عينيك الغشاوة لتتمكن من رؤية الطريق القويم".

هكذا تركتني القضية

إنها أشق وأعنفُ مرحلةٍ أجتازها، لقد آمنتُ برسالتي إيماني بربي وبذاتي، وآمنتُ بأنها الطريق الوحيدة التي تجنّب مجتمعنا المتنابذ المتناحر مزيداً من مآسي تاريخنا المقيت الحافل بمخازي الأحداث المرتبطة بمصالح الأفراد الأنانية، ولكني الآن أكاد أقتربُ من حافة الهاوية، فجميع التيارات قد استقطبتني، إن جماعة الجبل يكيلون لي الشتائم بزعم أني وعن تدبيرٍ مقصودٍ قد غرّرت بسلمان وجماعته، وزعماء المدينة من ذوي المصلحة عارضوا دخول سلمان خطّ سير الحكومة وهم كما ذكر عنهم سعد الله (الجابري) يوم طَلب إليّ عدم الاكتراث بهم، أخذوا يصِمونني بشتى التهم،

وعادل العظمة وقد اعتراه الزهو وركبه شيطان الخيلاء، وبلغ من نفسه مارواه عن ادعائه بأنه قضى بالقوة والعنف على سلمان وعرشه الكرتوني ما جعله يشعر بارتفاعه إلى مصاف الأبطال بل الآلهة.

انقضَتْ أيامٌ هجَرني فيها الرقاد وهجرتُ فيها الناس. مراسلو الصحف العربية والأجنبية يلاحقونني باستمرارٍ لانتزاع معلوماتٍ لجرائدهم، مستخدمو الشعبة السياسية يراقبون بشكلٍ دائمٍ تصرفاتي، زائراتٌ متعدداتٌ يُكثِرنَ من زيارة زوجتي وعلى رأسهنّ زوجة عادل العظمة. الجبل يشتمني وزعماء المدينة يتهموني ويشمتون بي، وعادل العظمة يحاربني. هذا هو الجو المحيط بي، لم يبقَ مجتمعٌ آلفه ولا صديقٌ آنس به، ولم يبقَ لي إلا " القديسة ألكسيا"، تلك الصخرة الشامخة التي تسخرُ بالأمواج المتلاطمة تتكسّر على أقدامها عبر آلاف السنين، أقصدها مع المساء أستعرض فجر أمتي وغروب مجدها، أستعرضُ الهاوية الرهيبة التي تسير إليها شعوبها.

بالأمس هبّت شعوب العالم فمحت من الوجود هيروشيما وناكازاكي ودمّرت النازية وهتلر والفاشية وموسوليني، حوّلت الأرض والسماء إلى جحيم من نارٍ ودماءٍ لتقضي على الطغيان والفوقية، وتصهر الجميع في مفهومٍ إنسانيٍ واحدٍ ولو على الورق، مفهوم قدس الحرية، ورفعُها فوق مستوى الحياة. واليوم ورغم جميع تلك الأحداث يعيش شعبنا بين المقابر يستلهم الموت متنكراً للحياة فكأنه ومواكب الحرية والحضارة في اتجاهينْ متعاكسينْ.

قُتِلت أم فاتح برصاص زوجها، واختلفت الأقاويل في السبب، فمن قائلٍ بسبب استنفارها الرجال للقتال، ومن قائلٍ إنقاذاً لها من أنياب ومخالب الذئاب. وبرأيي كمن عرف سلمان ونفسيته فإن العاملين معاً قد دفعاه إلى قتلها. وغصّت بسلمان وأبناء عشيرته زنزانات السجون خونةً ومجرمين، واستبيح الجبل وحرم على أهليه إغلاق الأبواب في الليل والنهار، ويُعثرت القبور بحثاً عن الأموال، وسيقت الصبايا مصحوباتٍ

بالمتاع والمجوهرات، حتى عِقد أم فاتح انتُزع من جيدها ملطّخاً بالدماء[٨٢]... هدايا وسبايا تستقرّ في قصور دمشق وعلى صدور غوانيها. وانفلت الكبت يستبيح المحرّمات دون وازع أو ضميرٍ، واندفع المنافقون يتمرغون على أبواب الطغاة، وانطلقت الجهالة توزّعُ الخيانة وتصطنعُ البطولات، وانكمش العقلُ يراقبُ سير الأحداث والحكام في طغيانهم يعمهون. واندفع الحقد الأسود يقلب المفاهيم ويعكس المقاييس، فانطوَت على نفسها كبار النفوس، وانكمش الأباة يرقبون تطور الأحداث.

حاولتُ جاهداً الابتعاد عن تلك الأجواء ولكن أنّى لي ذلك، فالحياة عبءٌ ثقيلٌ عليّ. ما الأمس؟ ما اليوم؟ ما الغد؟ من هؤلاء في الجبال؟ في السهول؟ من هم الحكام؟ من المحكومون؟ من هم الظالمون؟ من هم المظلومون؟. أين النهار؟ أين الليل؟ أين أمتي؟ أين بلادي؟ من أنا؟. أسئلة يطرحها عقلي الباطن ولا يهتدي لها إلى جوابٍ. ومن جديدٍ يعود صوت الحيّاني بالهاتف يعترضني في متاهتي، ليطلب إليّ مجدّداً مقابلة دولة الرئيس سعد الله (الجابري). وما إن دخلتُ عليه حتى افترّ ثغره عن ابتسامةٍ عريضةٍ ماكرةٍ قائلاً: "حلبي ولَكْ حلبي ما نَك شامي... لقد سايَرْنا سلمان حتى تمكّنا منه، فسايرنا أنت وسُبّه معنا مثل ما عم نسبُّه.. لكنك بتبقى حلبي، رحت بدّك تدافع عن الأخلاق والشرف بشكلٍ أحرجت فيه موقفنا"، قلت: "وهل هذا هو ما تم الاتفاق عليه، أهذا هو قسم الشرف بإصدار العفو؟!"، قاطعني قائلاً: "لقد أديتَ واجبك وانتهى، والآن إن وجودك في اللاذقية فيه كل الإحراج بالنسبة إلينا، من شان خاطري.. (ومرّر يده على ذقنه) تترك لي اللاذقية.. وأنا على استعدادٍ أن أعهد إليك بأي عملٍ تريده في الداخل أو في الخارج"، قلت: "ليس أحمد السيّاف ولا عمله في الموضوع. إن الموضوع أخطر بكثيرٍ مما تتصور، فأنت هنا ومن وراء برجك العاجي تحكم البلاد، ولكن برأي فريقٍ من إقطاعيي اللاذقية الذين قلت لي أنتَ عنهم" فقاطعني قائلاً: "اترك السياسة لي"، قلت: "أنا وأنت إلى زوالٍ، وإن أخطاء الحكام والمسؤولين تدفع ثمنها

الشعوب، والوطن ليس لك ولا لي بل هو للأجيال المتعاقبة عليه منذ البداية وحتى النهاية".

قلت: "الآن وقد جلَت فرنسا عن لبنان وتمكنتم من سلمان. ." فأشار بيده يقاطعني الحديث، إلا أني تابعت قائلاً: "كلمة أخيرة، إن أصررتم على الحقد فافصلوا حقدكم على سلمان عن الجبل. لا تعاملوا أبناءه معاملةً سلبيةً بل عاملوهم معاملةً إيجابيةً. اربحوهم بالحبّ لا بالقسوة، إن في البلاد قلعتينْ وجيشينْ متمرسينْ هما جبل العلويين وجبل الدروز يجب ربحهما بالحب، لا تشيعوا الظلم في الجبل فتؤلهون سلمان بعد موته، وخيرٌ من إقامة السجون والمخافر، شقّ الطرقات وإقامة المدارس والمستشفيات، وخلق المشاريع العمرانية التي تُخرج الجبليّ عن عزلته وانعزاليته، أشيعوا في الجبل الخير والرحمة والعدالة. هذا فراقٌ بيني وبينك، والتاريخ حكمٌ بيننا"، وانسحبت دون أن أصافحه.

مشروع الطيران

وأنا في صراعٍ بين الأمل واليأس في متابعة النضال ضدّ وباء الطائفية المقيت الذي عمل تدميراً في كيان الأمة الإسلامية والعربية بشكلٍ خاصٍ، والذي استفحل في منطقة اللاذقية، فوجئت برسالةٍ وردت إليّ من الهيئة العامة لجمعية الطيران السورية التي تشكلت في حينها كنواةٍ لتكوين أسطولٍ جويٍ تابعٍ لوزارة الدفاع جاء فيها "إن الهيئة العامة لدى بحثها عن ترشيح شخصياتٍ معتمدةٍ ومرموقةٍ من أبناء البلاد تمثلها في كلّ المحافظات لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، كان من دواعي اغتباطها وسرورها أن اسمي قد استحوذ على تأييد الجميع كممثلٍ لها في محافظة اللاذقية".

كان ذلك بالنسبة إليّ فرصةً ملائمةً لإعمال الفكر في مشروع بناءٍ يتعدّى حدود التعصب الذميم، وقد رأيت في هذه المهمة التي أوكِلت لي عزاءً وسلوى جعلاني أكرّس بعض وقتي في العمل على تحقيق أهداف هذا المشروع. ولتغطية المشروع تسابقت الصحف في الدعاية له، وكان إقبال

موظفي وعمال مختلف أجهزة إدارة الحصر مثلاً رائعاً لدى مزارعي التبغ في السهول والجبال للتبرع لصالح هذا المشروع عن طريق لجان الشراء التي كانت تعمل في حينها.

كان لجريدة **الجلاء** دورٌ رئيسيٌ بإصدارها عدداً خاصاً من ١٢ صفحةً، ينقلُ للمواطنين العوامل النفسية التي دفعت بالمواطنين ذوي العلاقة في إدارة الحصر إلى التسابق في التبرع بمبالغ كبيرةٍ. وبهذه المناسبة وبينما كان عندي في مكتبي الأستاذ رشاد رويحة أحد أصحاب جريدة **الجلاء** مبدياً إعجابه بدور المواطنين بما يزيد في أمل سوريا وهي في بدء عهد استقلالها. رنّ جرس الهاتف وإذ بعادل العظمة يخاطبني بلهجة الحانق قائلاً: "مولانا شو هالمبلغ الضخم يللي دفعته لأصحاب جريدة **الجلاء** حتى عم بيساووا لك هالطنْطنة وهالفخْفخة!؟..". ولما كانت ترِدني باستمرارٍ أخبار تقاريره التي يرسلها إلى دمشق ضدي، وقد فاتحته بموضوعها فأقسم منكراً ذلك بشرفه(٨٣)، كما أقسم سعد الله بشرفه، فأجبته: "إن ما يجمعني بأصحاب جريدة **الجلاء** وحدة الماضي ووحدة الحاضر ووحدة المستقبل، وحدة في الآلام والآمال، ما عرفت عن أصحاب **الجلاء** جماعةً يُباعون ويُشرون بالمال، بل عرفتهم ذوي عقيدةٍ ونضالٍ، أما إن كانوا كما تدعي فأنت أدرى بمن يباع ويُشرى بالمال، وعلى كلٍّ فليس هذا مجال للجدال، وعندما نجتمع فلكلّ مقامٍ مقال".

ثارت ثائرة رشاد رويحة وراح يستعرض نقائص العظمة قائلاً: "شو عم بيقول هالـ.. حرامي هاللص!؟ يللي سرق أموال الثورة وراح يعاقر بها الخمرة في مواخير عمان عندما هاجمه الثوار مطالبين بأموال الثورة، وطرحوه أرضاً حيث ترك نعل الثائر بجبينه وصمة عارٍ لا تمحوها الأيام". قلت له: "يا أستاذ رشاد صدفةٌ غير منتظَرةٍ. هذا الحديث أرجو أن يبقى سراً بيننا، لا تطلع عليه الإخوان" فقال: "غداً سنلتقي". وغادرني حانقاً ليلتقي بي أخوه الدكتور رياض في ديوان المحافظة بعد أن طلبني من اجتماعٍ مع المحافظ ليطلعني على إنذارٍ سطّره إلى المحافظ يشير فيه إلى ما

سمعه رشاد من حديثٍ هاتفيٍ جرى بيني وبين المحافظ، يعلن فيه أنهم سيهتكون ستره إذا لم يحضر إلى مكتب الجريدة معتذراً عما بدر منه، ومسترداً ما تفوه به من كلمات، وكيف بمن تألّه كعادل العظمة أن يذهب إلى مكتب الجريدة، فاستنجد بأخيه نبيه (العظمة)[٨٤] الذي حضر إلى اللاذقية لينوب عن عادل (العظمة) بتلبية طلب أصحاب الجلاء معتذراً عما بدر عن أخيه، ولكنهم لا يقبلون بغير ذلك المتأله معتذراً لما صدر عنه من إهانةٍ لهم.

أصرّ كلاهما على موقفه واستحكم الخلاف، وانعكس على العظمة وعلى إخوانه من الذين سيّروه وسايَروه في سياسته، وانتقلت نقمة أصحاب جريدة الجلاء إلى أبناء المدينة واستقطبت العناصر الواعية التي كوّنت نواةً انتخابيةً قاومت انتخابياً مرشحي قائمة عبد القادر شريتح المدعومة من العظمة، تحت ضغط هجماتهم وتشهيرهم به بأنه يتنقلُ ضمن المدينة وخارجها بمرافقة سيارات الدرك، وانتهت شخصيته في المحافظة مما اضطرّ الحكومة إلى سحبه من اللاذقية، ونقله إلى محافظةٍ أخرى.

المجلس العدلي[٨٥]

تحولت دار الكتب الوطنية من مصدرٍ للحكمة والمعرفة إلى قاعةٍ لمحاكمة سلمان، يؤتَى به من السجن، حيث يقابله أبناء المدينة المغرّر بهم يرشقونه بالبيض والبندورة عند مغادرته السجن أو قاعة الدار، وانبطح ضعاف النفوس من أبناء الجبل على أقدام الحكام يستجدون الزعامة والسلطان على أبناء عشائرهم مستمدين من الطغيان سلطاناً أو من الطغاة زعامةً. وبعد أن قُدّم سلمان إلى المحاكمة[٨٦] طالب محاموه بنقل الدعوى من اللاذقية إلى محافظةٍ أخرى[٨٧] للحيلولة دون ضغط المدينة على سيْر المحاكمة، فردّت المحكمة الطلب، كما استُجوِب الشهود الذين رغم الظروف المحيطة بهم جاءت شهادات البارزين منهم غير محققةٍ لأهداف السياسة من اتهامه بالخيانة، وخاصةً شهادة قائد الدرك علي عزمت

وقائم مقام الحفة عبد الله التامر[٨٨].

أما الأساليب التي استعملت مع الموقوفين في زنزانات السجن فنمر عليها مرور الكرام، لأنها أصبحت فيما بعد أسلوباً متبعاً في معظم دول العالم الثالث[٨٩]. وخلال فترة المحاكمة التي استمرت أكثر من شهرٍ[٩٠]، انقسم الرأي العام في المدينة إلى فريقينْ. فريقٌ ينظر إلى الموضوع نظرةً عقلانيةً مصيريةً مجردةً من الهوى والمصلحة يمثله المسيحيون والفئة الواعية من سنيّين غير ذوي المصلحة، والفريق الثاني إما مَصلحيّ حاقدٌ أو عاطفيٌ متأثرٌ إلى حدٍ كبيرٍ بآراء زعامة المدينة، كيف لا وقد تأثرت بها عقلية الحكم إلى حدٍ أكبر.

كل تلك المراحل التي قطعتها قضية سلمان، ورغم وصولها إلى شفير الهاوية لم تمنعني رغم فقدان كل أملٍ برجال الحكم، من استنفاذ آخر سهم في جعبتي، محاولاً إنقاذ الموقف ولو في آخر لحظةٍ. اتجهتُ إلى حلبٍ، وأعدتُ مجدداً رأيي في الموضوع على إحسان الجابري، .رغم كونه من أشدّ رجال الحكم كراهيةً لسلمان بسبب موقفه منه يوم كان محافظاً للاذقية، عند رفض البرلمان السوري تصديق معاهدة ليون بلوم، وإنذار سلمان له بمغادرة اللاذقية[٩١].

كل ذلك لم يمنعني من إعلان رأيي بصراحةٍ واضعاً العوامل النفسية بالنسبة إلى إحسان بالدرجة الثانية بعد مصلحة بلادي، كما عدت إلى (علي) الحيّاني لتوضيح الخلفيات المترتبة على سلوك الحكومة الطريق السلبية مقترحاً بعد أن وصلت الأمور إلى مداها الحالي أن يؤتى بسلمان بعد إصدار الحكم عليه من المجلس العدلي، ليمثل أمام فخامة رئيس الجمهورية ليقول له.. أنا أطوي صفحة الماضي بما حمل، ونحن أبناء اليوم أصدر أمراً بكسر قيودك لتنطلق وكأنك تخلق من جديد لتعمل في سبيل وطنك واستقلاله، وفي ذلك ما يرضي الحاكمين. وقد ساير إحسان (الجابري) رأيي إلى حدٍ ما، وتظاهر الحيّاني (بذلك) بعد جدلٍ طويلٍ استحكم فيما بيني وبينه.

اتجهنا نحن الثلاثة إلى دمشق، وفي الطريق تعطّلت سيارتي عند قرية سراقب، وقد نقلنا بسيارته الكاديلاك السيد جميل عبادين من وجهاء ناحية سراقب. إن ذلك لا يعني أني تراجعت عن موقفي في آخر اجتماع مع سعد الله بل كانت محاولةً غير مباشرةٍ بواسطة المذكورَيْن إحسان (الجابري) و(علي) الحيّاني، وبعد اتصالاتٍ قاما بها دعاني (علي) الحيّاني لتناول طعام الغداء معه في منزله؛ وأثناء تناول الطعام وهو يحاول جاهداً إقناعي بالعدول عن تصلبي في موقف السلبي من الحكومة، رنّ جرس الهاتف، فاتجه الحيّاني إلى غرفته، وبعد انتهاء حديثه عاد وقد اصفرَّ ثانيةً كما اصفرَّ في غرفة فندق بارون عندما أنبأنا بمقتل أم فاتح، وراح ينظر إليّ نظراتٍ حيرى تحمل كثيراً من الأسرار التي يحار في كتمها أو في إعلانها، واحتسى جرعةً وثانيةً وثالثةً من الخمر، وبعد صمتٍ وتنهدٍ قال لي: "ناقل الكفر ليس بكافر. لقد طُلب إليّ أن أبلغك رسالة الحكومة. أنت غداً مطلوبٌ للإدلاء بشهادتك لدى المجلس العدلي في قضية سلمان، إن العناصر الجزمية في دعوى سلمان غير كافيةٍ لحكمه بالإعدام، وسلمان سيُعدَم سياسياً. بذن يربوا فيه سلطان الأطرش وجبل الدروز[٩٢] والصحراء وشيوخها والمعارضة، فالحكومة تريد منك أن تدلي بشهادةٍ تبرّر حكم الإعدام، وعلى إثرها، بتحضر للشام وبتاخذ شيك على بياضٍ بتحطّ فيه الرقم يللي بتريده وبتروح وزير مفوّض للعاصمة يللي بتريدها، وفي حالةٍ عكسيةٍ أنت المسؤول عن حياتك وعن مستقبل عائلتك وأطفالك".

كالصاعقة انقضّت على رأسي أفقدتني آخر أملٍ لأرى أمامي مستقبل بلادي وقد أخذت معاول الهدم في تدمير كيان الوطن، وكمن أفاق من ذهوله نظرتُ إليه، ومع ابتسامةٍ ساخرةٍ حانقةٍ قلت: "ولمن تقول ذلك يا أبا بشير.. ألأحمد؟! وأنت أدرى الناس به!!"، قال: "ما أنا القائل، إنما أنا الناقل كما قلت لك. المحكمة غداً صباحاً"، فأجبته: "أغداً المحاكمة؟ إن غداً لناظره لقريب".

كانت ليلة أكثر عبوساً من وجوه الحاكمين، هوجاء ثارت بها الطبيعة

وتدفقت بالمطر والصواعق والرعود، وكأنها تشاركني حالتي النفسية. هكذا تركت دمشق ولم أنمْ في طريقي إلى اللاذقية ماراً ببيروت حيث اتحدت الأمواج مع الأمطار في غمْر الطريق، وما كدت أصل مع الصباح المبكّر حتى استقبلتُ في بيتي فريقاً من أصدقائي ومن كبار موظفي الإدارة تجمعوا بانتظار وصولي وقد علا وجوههم جميعاً مسحةٌ من التشاؤم والذعر والكآبة والقلق أذكر منهم نجيب فاضل، كمال شاهين، كمال شومان، سامي الأزهري.. وغيرهم.

راحوا يشرحون لي الوضع قائلين: "إن جوّ المدينة مشحونٌ بشكلٍ سلبي عنيفٍ ضد سلمان، وهو على غير استعدادٍ لتقبل ولو جزءٍ يسيرٍ من صراحتك ورأيك في هذه القضية"، ونصحوني وبكثيرٍ من الإلحاح والإصرار أن أتساهل في موقفي وأن تكون شهادتي موجزةً إلى أقصى الحدود ودون أن أتحمّل ولو نزراً يسيراً من رأيي. حدّقتُ في وجوههم قليلاً وقد تخيلتُ وجه الحيّاني وكلماته الأخيرة تطغى على كلامهم وكيانهم. وبصوتٍ انبعث من أعماق يقيني وإيماني قلت: "ما تبنيتُ السيْر بهذه القضية وبالطريق الذي سلكتُه، وصمّمتُ على متابعة السير عليه إلا إيماناً مني بأنها السبيل الوحيدة والأمثل للقضاء على ما بين الجبل والمدينة من خصوماتٍ وبغضاء، ولا يمكن أن أتخلى عنها مهما عظمت المخاطر، ولا يسعني أن أجيبكم إلا بنفس جواب سيدنا محمد (ﷺ) إلى عمّه أبي طالب يوم طُلِب إليه الكفّ عن رسالته: "والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري لما تركتُ هذا الأمر إلى أن يقضيَ الله أمره" .. وتجاه إصراري توجهوا إلى زوجتي أم نضال يستنجدون منها العون عليّ، وإذ اقتربتْ مني تمثلت تهديد الحيّاني، وتخيّلت ما قد ألقاه من سوء المصير فقاطعتُها الحديث قائلاً: "يا أم نضال، أنا ذاهبٌ إلى الشهادة وقد لا أعود، عندها ليكن أخي فاروق وصياً على أولادي، وإن عدتُ فلن يبقَ لي في اللاذقية من بقاءٍ، وباشري فوراً بالاستعداد للرحيل".

ما إن اقتربتُ من مفارق الطرق المؤديّة إلى دار الكتب الوطنية حتى

رأيتها غاصةً بالأهلين الذين مررتُ بينهم، وعيونهم عالقةٌ بي تغوص في شفاهي لتنتزع منها ما تخبئ من أسرارٍ. ولما دخلتُ قاعة المحكمة شعرتُ بجوّها الرهيب، فرجال الدرك وحرابهم المشرَعة انتصبوا كالأعمدة على جوانب جدرانها، وهيئة المحكمة المؤلّفة من خمسة أشخاصٍ بالإضافة إلى النائب العام العسكري مصطفى العدوي[٩٣]، والكتّاب ارتفعوا إلى فوق مستوى الناس، كما غصّت المقاعد بالمتفرجين. ومع دخولي ساد جو المحكمة صمتٌ رهيبٌ.

اتجهت نحو كرسي الشهادة، وأدليتُ بشهادتي[٩٤] التي ما إن انتهيتُ من الإدلاء بها حتى وجّه رئيس المحكمة سؤالاً إلى سلمان عن رأيه فيها، فأجاب: "يعمر الظهر والبطن يللي جابوه.. والله ما قال إلا الصدق، ولكن بقيت في صدره أشياء كثيرة ما بتسمح له الظروف يقولها". وكان المذياع ينقل صوتي إلى قاعة المجلس وخارجها، وما إن غادرتُ القاعة متجهاً إلى عملي في إدارة الحصر حتى توافد نحوي رؤساء المصالح معجَبين ومستغرِبين صراحتي وجرأتي، كذلك صرّح الأستاذ رشاد رويحة وهو يغادر المحكمة بأن أحمد السيّاف قد حوّل دار الكتب الوطنية إلى حمّامٍ اغتسل فيه من جميع ما ألصَق به المغرضون من تُهمٍ. وتناقلت الصحف العالمية الحدث بواسطة مندوبيها الذين حضروا الشهادة.

لم آتِ بشهادتي على ذكر ما مرّ بيني وبين سعد الله (الجابري) وعلي الحيّاني مخافة أن ترتدّ المحكمة في إثبات ما شهدت به إلى أخذ شهادة سعد الله (الجابري) وعلي الحيّاني، وكلاهما أقدَم على تكليفي بتزوير أقوالي في سبيل الشهادة بعيداً عن الأخلاق، فلا يتورّعان عن إنكار ما تمّ الاتفاق عليه، إذ لا فرق بين من يدعو إلى شهادة زورٍ وبين من يشهدُها، وحرصاً مني على تركيز شهادتي على عناصر ترفع الأخلاق فوق السياسة، والجوهر فوق الشكل، فقد ركّزتها على كلٍ من مظهر رسلان ورشيد حميدان، ولم أتوخَ منها سوى خدمة ضميري وبلادي.

برق في الظلام

كنتُ قبل إدلائي بشهادتي ذلك اللغز الذي استعصى حلّه على الكثيرين من أبناء الساحل والجبل. كالبرق يشقّ ظلمة الليل يخطفُ الأبصار ليختفي سريعاً، تاركاً الناس في ظلمةٍ أشد. هكذا كان شأني قبل إدلائي بالشهادة، لغزٌ يحارُ في تحليله أكثر المحلّلين الذين حاروا بين انتمائي السياسي ومركزي الذي عملتُ على رفعه عن مستوى التعصب الذميم إلى المستوى القومي الأمثل، وبين الضغوط السياسية وتعددها، والتي حاولتْ توجيهي وجهةً لا أرضاها مجردةً من الشعور بالمسؤولية، مسؤولية الضمير ومسؤولية التاريخ.

تزاحمت الأسئلة عليَّ يطرحها الزائرون لمكتبي، أرد عليها بابتسامةٍ أحملها ألف معنىً ومعنى، وما إن عدتُ إلى البيت، وخلدتُ إلى نفسي حتى شعرتُ وكأني أزلتُ عن كتفي عبئاً ثقيلاً حمل رواسب أخطاء حكام الأمس وحكام اليوم، وشعرت مجدّداً بأني مدعوٌ لخوض معركةٍ أكثر عمقاً وأبعد مدىً، معركة ستتحولُ من العمل مع قادةٍ سرت معهم جنباً إلى جنب في النضال ضد الاستعمار والمستعمرين الذين جاؤوا بلادنا باسم عصبة الأمم لنشر الحرية والحضارة بزعم أنها قد فقدتها، إلى معركةٍ ضدَ أولئك الذين ورثوا عن الانتداب حكمه دون أن يرِثوا عنه مقوّماته الثقافية والعلمية والديموقراطية، فكانوا حكاماً باسم الوطنية والجلاء: شعاران استغلا لخنق الحرية وتطويق إرادة الشعب، ودعامة لديكتاتورية التكتلات العائلية والأتباع ممن اعتمد عليهم الفرنسيون.

تزاحمتْ أمام عينيّ صور المستقبل المخيف الذي يكتنف كيان أمتي وبلادي من عدوٍ هو من أبنائها، أشدّ خطراً على كيانها من أي عدوٍ خارجي، إذ مهما امتدّ الزمن بالأخير فهو إلى زوالٍ بحكم طبيعة الأشياء، أما العدو الداخلي فجذوره ممتدةٌ في أعماق الأرض، وسواعده مسترسلةٌ على وجهها. وانتقلتُ من هذه الرؤى والوقائع وقد استحوذَتْ على كياني لأرذد من جديدٍ إغراءات الحيّاني وتهديده على ضوء ما سأدلي به من شهادةٍ.

وإذ رأيتني في الوضع السلبي من إرادة الحاكمين الذين أعمتهم شهوة الحكم عن رؤية الطريق السويّ، وجرّدتهم من مقاييس الأخلاق ومنطق الحكم، أعدتُ على زوجتي أم نضال ما أوصيتها به حين اتجاهي نحو قاعة المحكمة بأن تتهيأ للرحيل إذ لم يبقَ لنا في اللاذقية من مقامٍ يحسدنا عليه الحاسدون.

وكان الليل

وأسدل الليل ستوره، وزحام الصور القاتمة تتوالى على ذهني تصوّر لي مستقبل بلادي وأمتي على ضوء الأحداث، وانحراف الحكام عن الطريق السويّ، وإذ بالهاتف يرنّ ليبلغني المدير العام للريجي كوتوربيه أن أحضر إلى بيروت في الصباح مع جميع أفراد عائلتي. وفي طريقي إلى بيروت استعدتُ صور اتفاقاتي مع الحكام وزياراتي لسلمان ومحادثاتي معه، وما كنت أحلم به من مستقبلٍ جميلٍ مشرقٍ لأمتي وبلادي، وأنا أتطلع إلى الغد الوضّاح عندما يعود الجميع إلى الطريق السويّ، ويتحرّر هذا البلد من الطائفية، وآثارها الهدّامة، ومن تسلط الفردية، وكيف انتهى كل شيء وتلاشى كل أملٍ؛ فالحكّام نتيجة ضياعهم بين مصلحة بلادهم أو إرضاء من جاء بهم إلى الحكم انحرفوا عن الطريق القويم، وراحوا يعبثون بهذا الوطن تحت شعارات الوطنية والجلاء.

وصلت بيروت، وما إن دخلت على المدير العام كوتوربيه حتى قال لي: "نصحتك بألا تتدخل في أزمة الجبل العلوي فلم تصغِ لنصحي، ودفعتَ لي بحسن جبارة مهدّداً، وقلت لك لا تثق بحكّامك، وها هم يُثبتون أنهم جاحدون"، وقدّم إليّ رسالةً من مندوب الحكومة لدى الريجي الأستاذ عبد القادر العظم، وقد مرّ ذكره، يقول فيها: "لقد طلب إليّ وزير المالية بناءً على طلب وزير الداخلية أن أطلب إليكم إقصاء السيد أحمد السيّاف عن عمله كمديرٍ لإدارة الحصر في اللاذقية نظراً للصداقة الناشئة بينه وبين أبناء المرشد وجماعته".

هزّ كوتورييه رأسه وهو يقول إن انتهاء القضية على هذا الشكل ليس نهاية الأزمة وإنما هو بداية لأزماتٍ، أما بالنسبة إليّ فلم يكن ذلك بالغريب عني، إذ طالما سبق أن ساوَمني سعد الله (الجابري) على مغادرة اللاذقية بشتى المغريات، وجدير بالذكر أن شقيق وزير الداخلية آنذاك صبري العسلي[٩٥] أديب العسلي قد أرسل ليحلّ محلي في اللاذقية، مع مساعدٍ له يُدعى جورج عبدال الذي كان يتقن اللغة الفرنسية ليدزبه على أعمال الإدارة التي لم يتمرّس بها، وليكون وسيطاً بينه وبين الإدارة العامة.

اللاذقية تنتقل إلى بيروت

تحوّل الفندق الذي أقمتُ فيه مع أفراد عائلتي إلى مرجعٍ يتوافد عليه وباستمرارٍ أبناء اللاذقية من مختلف الطوائف، مكبِرين موقفي وصمودي ومحاولين كشف الخفايا والحجُب التي تكتنف القضية، وحاولتُ جاهداً الحفاظ على خفايا الأمر حرصاً على كيان أمةٍ لاتزال في بدء ممارستها لاستقلالها وتوطيد بنائها، وآثرتُ الصمت منتظراً وبلهفةٍ ما ستتمخض عنه كواليس المجلس العدلي وسيطرة السياسة على القضاء.

رسالة عبد اللطيف اليونس

لقد وردتني في هذه الفترة رسالةٌ من الأديب الكبير عبد اللطيف اليونس هذا نصها:

"حضرة صاحب السعادة والمجد الوطني الوفي الأبي أحمد بك السيّاف الأكرم..

أقدّم لشخصك النبيل أحر العواطف وأصدق التحيات والتمنيات مشفوعةً بخالص الاحترام وصادق الاعتبار، ومعرباً لك عن هذا الشوق الطاغي والحنين الجارف لمشاهدتك والتمتع بلقياك وبعد.. والله:

ما طول مكثي عنك من مللٍ ولا تعودت عن وصلٍ بهجران

ولكنها الظروف القاسية العاتية القاهرة.. ولكنها أحوال سياسيةٌ

ومرضيةٌ وأشياء أتعب من السياسة وألم المرض وهو وفاة شقيقتي التي تهدّم بوفاتها جزءٌ من كياني كعاطفةٍ وكشعورٍ وكإنسانٍ. ويستحيل عليَّ أن أنساك أو أنسى أياديك البيض وفضائلك الكثر، بل يستحيل عليَّ أن أغلق الفم أو أسكت اللسان عن التحدث عن مزاياك التي لم يعرف الناس في هذا المحيط أكثر من شعورها ترفاً وحسها إرهافاً وعاطفتها صدقاً. فيا رعاك الله إنك في العين ملء العين وفي القلب ملء القلب وفي اللسان الحديث الدائم للسان، ويا رعاك الله.. أين أنت الآن.. لقد بحثت عنك كثيراً فلم أجدك إلا في الوجدان النبيل والضمير الحر وإلا في صميم العاطفة وقدس التهذيب، وعزّ علي كثيراً أن أراك في دنيا الناس، وأنت فوق مستوى الكثير من الناس. ويا حماك الله من الأذى... كيف خلفتنا هكذا سريعاً بين غفوة النائم ويقظة الحالم.. ثم امتطيت شهباً من المثالية إلى حيث لا يراك إلا من ينظر بنور القلب وإشعاع النفس وترف الشعور.

يا أخي ويا حبيبي ويا عيوني..

ليس لك أن تنساني لأني لم أنسَك ولن أنساك، ولو فعلت والله لما قدرت، فنحن رفيقا أمل، وحليفا ألم. ونحن كما يعرف الإنسان المتجرد بضعة من الإنسان المتجرد. فابقَ كما عرفك الناس تنظر من علٍ، وعلى فمك النبيل ترتسم ابتسامة الثقة والهدوء والاطمئنان؛ واتركني بين هذه المفتريات أجهد النفس بإبطالها وهي لا تستحق حتى مجرد الاهتمام. وابقَ كما أنت أخاً وفياً لأخيك الوفي.

صافيتا ٢٠/ ١/ ١٩٤٧

عبد اللطيف اليونس*

وحملت إليّ الجرائد قراراتٍ وأحكاماً تقضي بإعدام سلمان وآخرين من جماعته شنقاً حتى الموت، مع أحكام بالسجن المتفاوت لفريقٍ من أبنائه وآخرين من جماعته مع براءة فريقٍ آخر. ومما يثير الدهشة ويستدعي التفكير أن قرار المحكمة قد تضمن في جملة حيثياته براءة سلمان وجماعته مما نُسب

إليهم من تهمة خيانة الوطن[٩٦]، والحكم عليه بالإعدام لأنه قتل زوجته وتسبّب في مقتل آخرين.

سراب خداع

وكان صباحٌ، وأي صباحٍ، عندما دخل عليَّ أحد موظفي الفندق يحمل جريدةً أحاط بصفحتها الأولى السواد، وتوسّطتها صورةٌ لمشنقةٍ ضمّت المحكومين الثلاثة يتوسطهم سلمان، وانتشرت الأخبار تشيع أن رسلاً قد أمّوا دمشق موفدين من قبل الملك عبد الله وسلطان الأطرش ليقابلوا فخامة الرئيس، وأن رسولاً آخر من قِبل الملك عبد العزيز آل سعود في طريقه إلى دمشق نفسها وهي الشفاعة لسلمان، كما أن برقياتٍ من جهاتٍ سياسيةٍ أخرى أُرسِلت بهذا المعنى. وقد حاولت الوفود التوسط لدى فخامة الرئيس، ولكنه استقبلها مبدياً أسفه لأنها جاءت متأخرةً بعد تنفيذ حكم الإعدام، ونُقل المحكومون بالسجن إلى سجن دمشق، كما اتخذت قراراتٌ إداريةٌ بالإقامة الجبرية في مناطق متعددةٍ من الجزيرة والفرات لفريقٍ من أفراد عائلته[٩٧] وأتباعه.كما وصلتني الأخبار بأن الشرطة قد استنفروا الأهالي وأزعجوا نزلاء الفنادق في الصباح الباكر بدعوتهم إلى ساحة المرجة للاستمتاع بمنظر المشنقة والمشانق وعلى رأسهم رب العلويين فاستنكر العلويون إطلاق تلك الصفة[٩٨].

سعد الله الجابري في القاهرة

قبل تنفيذ حكم الإعدام غادر رئيس الوزارة سعد الله الجابري دمشق إلى القاهرة، تاركاً وزير الداخلية آنذاك صبري العسلي يتنعّم بمنظر سلمان الذي توجه إليه قائلاً: "هذا جزاء من آمن بعهود شرفكم!". وهكذا انتهت مأساةٌ تاركةً الباب مفتوحاً على مصراعيه لأحداث واحتمالاتٍ لا يعلم مداها إلا الله أو "مصمميها من مفككي الدولة العثمانية"، وتواردت الأخبار من القاهرة تشير إلى دخول سعد الله (الجابري) مستشفى الجامعة مصاباً بتشمع الكبد للمعالجة، حيث قضى به فترةً عاد بعدها إلى دمشق لا

ليرأس الوزارة بل ليتناوب عليه الأطباء لمعالجته، واستدعى إلى فندق الشرق (أوريان بالاس) الدكتور أسعد خانجي[٩٩] مدير الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الخارجية آنذاك وسلمه مبلغ ١٥٠٠٠ ل.س. ليعيدها إلى الخزينة[١٠٠]، وهي ما تبقى من أصل ٧٥٠٠٠ ل.س. مبلغ السلفة التي قبضها لتوزيعها على صحفيي مصر لإسكاتهم عن تناول قضية سلمان بالنقد والتحليل، وانتقل سعد الله إلى حلب متنقلاً بين مستشفى الدكتور ألتوقيان وبيت أخيه فاخر (الجابري) الذي سدّد ما عليه من ديون في دمشق.

في ذات مساءٍ ومع غروب الشمس، أرسل بنظره بعيداً في الأفق، وفاضت عيناه بالدموع وتنهدَ طويلاً مصارعاً المرض ومُعانياً آلام نفسه أمام يقظة الضمير، والتفتَ إلى جليسه علي الحيّاني سائلاً: "أين بقي أحمد السيّاف؟" وإذ أجابه: "في بيروت، مفتشاً في المديرية العامة"، أجهش سعد الله (الجابري) في البكاء ليعود ساهماً في السماء، وتوفي بعد أيام قلائل في حزيران/يونيو ١٩٤٧ إبان احتدام المعركة الانتخابية. وحاول أهلوه كتمان خبر وفاته خوفاً من تضعضع الجبهة التي تؤيّدهم. ولكن جثمان سعد الله (الجابري) سار يخترق شوارع حلب في موكبٍ مهيبٍ اشترك فيه شكري القوتلي الذي أصرّ على مقابلة سعد الله قبل وفاته رغم رفض سعد الله استقباله، ولكنه انصاع أخيراً لإلحاح الأصدقاء ولاسيما وقد أصبح الرئيس في الباب[١٠١]، ووُوريَ مقره الأخير على يمين ضريح المرحوم الشهيد هنانو، وخصّص يساره إلى المجاهد المجهول ليُغلقَ ذلك الباب بخاتم المجاهدين.

الحيّاني يكشف الغطاء

في صبيحة أحد أيام الربيع، وأنا أتنفس الصعداء مع زوجتي وأولادي في منتزه السبيل، أقبل نحوي علي الحيّاني، فانقلب الجو إلى استعادةٍ لمراحل مأساة اللاذقية، وما إن استقرّ به المقام عاودت زوجتي تستعيد الذكريات المريرة التي عانتها معي، عاتبةً عليه لموقفه أمام تكليف الحكومة لي بأن

أكون في قرية الجوبة قبل أن تقع الواقعة، وأتعرض لخطرٍ ما سيعلق بنفوس العلويين من شكٍ فيقتلونني أو أُقتَل برصاص المهاجمين من الشرطة والجيش، فتنهد الحيّاني واندفع قائلاً: "الآن وقد انتهى سعد الله بوفاته، وانتهى سلمان سأكاشفك الواقع. إنها خطةٌ مدبّرةٌ قُصد منها وضع أحمد في موقف الخطر، وعندما قاطعتُ الحكومة مستنكراً هذا التدبير أُجِبتُ بأن الخطة يجب أن تنفّذ وبكل كتمانٍ، إن أحمد لا يمكن أن يلزم الصمت، فإن قُتل بقي السر مكتوماً وتجاه ذلك سنكتب اسمه على إحدى المصفحات ونخصّص لأفراد عائلته رواتب شهريةً، ويصنّف في عداد الشهداء".

عندها ثارت ثورة أم نضال قائلةً: "الله لا يوفقهم أيتآمرون على رفيق نضالهم؟!"، وقد توجهتُ إليه باللوم على موقفه المتخاذل، وقد وصل كرسيّ النيابة عن طريقي، على أن يكون صوتي الداوي في هذا المجلس، وإذ به قد نكّل بعهده كما سبق ونكّل بعهده سعد الله الجابري رئيس الوزارة. عندها تحدّث الحيّاني قائلاً: "الآن وقد أحرجتموني، وقد انتهى كل شيء، وتجاه نظرة أحمد لي واتهامي بخيانة العهد المتفق عليه فيما بيننا، أصارحكم أنه لم يكن للحكومة بدّ من تنفيذ تلك الخطة التي أصرّت بريطانيا على تنفيذها"[١٠٢]، قلت له: "أتريد إقناعي بأنهم معذورون في الخضوع لإرادة بريطانيا وهي التي جاءت بهم إلى كراسي الحكم حكاماً محكومين لا يحكمون؟ وأعتقد أنها البداية لغدٍ مجهولٍ يحمل في طيّاته عوامل تحطيم الأوثان من الحكّام الذين خيّل إليهم أن باستطاعتهم خداع الشعوب حتى اللانهاية.

علم الدين قواص[١٠٣]

عرفت علم الدين قوّاص الضابط العقيد يوم زارني مرحباً بقدومي إلى اللاذقية برفقة أخيه مجتبى قوّاص الموظف في إدارة الريجي، والذي كان يُعتبَر آنذاك ضابط الارتباط بين سلمان المرشد والمراجع الحكومية[١٠٤]، وكانت الزيارة الثانية بعد أدائي للشهادة في قضية سلمان حيث أقبل نحوي

معانقاً. وفي حديثٍ لعلم الدين عن تلك الفترة مستذكراً ما جرى خلالها من أحداثٍ وكيفية لقائه بي ورأيه بشهادتي قال: "في السابق كنت أجهل من هو أحمد السيّاف، وكانت معرفتي به مقتصرةً على ما يحدثني به عنه أحد إخوتي مجتبى والذي كان مستخدَماً لديه، حيث كان حديثه ذاك جملاً عابرةً بين وقتٍ وآخر، في حين كان يسهب لي في الحديث عن شقيقه علم الدين، لكنّ أحمد السيّاف كبُر بنظري عندما طُلب لأداء شهادةٍ تغرق سلمان، وكان من الممكن والمعقول أن يلبي أحمد السّياف رغبة الحكومة التي اعتمدت عليه بحكم أنه سنيٌ ضد علويٍ، وهذا طبيعيٌ أن يتقبله الإنسان، وأنا شخصياً كنت متوقعاً ذلك، وحين أدلى بشهادته وسمعتُ هذه الشهادة قلت مكذّباً نفسي "هذا غير معقول!!".

ما كنت أتوقع أن يدلي أحمد السيّاف بمثل هذه الشهادة، ويضحي بحياته ومستقبله وبصداقة الحكومة ليريح ضميره ووجدانه. إنه من الرجال النادرين الوجود، عندها قلت لأخي مجتبى: لقد كبر أحمد السيّاف بنظري جداً. إن هذا الرجل قد جاءنا بما لم يكن في الحسبان، وفعل أشياء لم أكن أتوقعها منه من تلقاء نفسه رغم التهديدات التي تلقاها ومنها التهديد بالقتل. إنه رجلٌ ضحى بكل شيءٍ، أدى شهادته وأراح ضميره، إن رجلاً مثله أتشرف بالتعرف عليه وبكسب صداقته الأبدية، وبالفعل لم أغيّر رأيي فيه بعد ذلك أبداً، وكنت ممن يمتدحونه عن حقٍ وعن جدارةٍ".

المعركة ضد الإقطاعية

وأعلنت الحكومة عن انتخاباتٍ نيابيةٍ لمجلسٍ نيابي يعمل على تجديد رئاسة الرئيس شكري القوتلي، وأثار النائب هاني السباعي نائب حمص حملةً على قانون الانتخاب المعمول به آنذاك وهو على أساس انتخابات الدرجة الثانية "أي أن الشعب ينتخب الناخبين الثانويين (الأوصياء) وهؤلاء وحدهم ووفقاً لمصالح وأهواء ومقاييس نسبية ينتخبون النواب" ويستطيع المرشحون للنيابة أفراداً وجماعاتٍ التفاهم معهم على تقرير المصير.

حصلت على إجازةٍ بدون راتبٍ لمدة ثلاثة أشهرٍ، وتمركزت في حلب أعمل على تحطيم حصن الرجعية الذي تنطلق منه نحو السيطرة والطغيان "حصن الدرجة الثانية". اجتمعت بممثلي نقابات العمال وعلى رأسهم مصطفى جلب[١٠٥] رئيس اتحاد نقابات العمال وسالم خوجا رئيس نقابة البنائين، شارحاً لهم خطر الإبقاء على نظام الانتخاب الحالي وضرورة تجنيد الطاقات الشعبية في سبيل إلغائه وإقرار مبدأ الانتخابات المباشرة التي تحقق للمواطن حريته في انتخاب ممثليه بعيداً عن انتداب الناخبين الثانويين، وبعد اتصالاتهم المتعدّدة برجالات مختلف الأحزاب عاد هؤلاء ليعلنوا يأسهم من إمكانية تحقيق هذا الهدف لأن جميع الأحزاب ذات الشأن وهي الوطني والشعب والإخوان والقوميون السوريون متفقةٌ على إبقاء الوضع على ما هو عليه، وأن كلّ فعاليةٍ معاكسةٍ للنظام الحالي مسيرها الفشل.

اجتمعت بممثلي الحركة الطلابية ومنهم عبد الرزاق رزوق[١٠٦] وعارف حسين[١٠٧] وغيرهما، وشرحت لهم تآمر الأحزاب على نظام الانتخابات المباشرة، وتراجع العمال أمام إصرار الأحزاب، واتفقتُ مع هؤلاء على توحيد النضال بين صفوف الطلاب والعمال في سبيل تدمير حصن الرجعية.

الاجتماع مع السيد علي الحيّاني

حضر إليّ علي الحيّاني إثر إعلان مطالبة نقابات العمال والطلاب بإلغاء انتخابات الدرجة الثانية مبتدئاً حديثه بالاعتذار عن موقف زملائه تجاهي في قضية سلمان راجياً مني العدول عن فكرة تدمير قانون انتخابات الدرجة الثانية، بزعم أن هذا الشعب لم يرتفع إلى المستوى الذي يمكّنه من انتخاب ممثليه في البرلمان بشكلٍ مباشرٍ، وقال أنه يرجوني لا باسم سعد الله (الجابري) بل باسم جميع زملائه بأن أتراجع عن توجيه العمال والطلاب ضدّ نظام الانتخاب غير المباشر، مقابل خوضي المعركة معهم في قائمةٍ واحدةٍ، وإعطائي المنصب الوزاري الذي أختاره، والمبلغ المالي الذي أحدّده. ولكنني رفضت كل المغريات.

أعلنتُ للحيّاني بأني لن أتراجع عن متابعة الطريق الذي رسمته مهما كانت الصعوبات والعقبات، وأعدتُ على ذاكرته موقف سعد الدين الجابري وأحمد خليل المدرس في موضوع السيارة والدم قائلاً: "آن لهذا الشعب أن يتحرّر من عبودية هؤلاء الآلهة، وأرسلت وفداً مؤلفاً من مصطفى جلب وسالم خوجا وعبد الرزاق رزوق وعارف حسين يحمل مني رسالة اعتمادٍ إلى كلٍ من السادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار وصبحي الخطيب(١٠٨) رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا، أشرحُ فيها لهم الخطة التي قرّرت تطبيقها في حلب، طالباً إليهم الاشتراك بتوحيد صفوف الطلاب والعمال في اتحادٍ واحدٍ لغايةٍ واحدةٍ. وما إن عاد الوفد إلى حلب بعد إتمام مهمته حتى انطلقت بيانات اتحاد الطلاب والعمال تنتشر في المدينة طالبةً من الحكومة تراجعها عن قرارها بالحفاظ على أسلوب الانتخاب الرجعي، وانطلق خطباؤهم في الجوامع والشوارع يندّدون بفساد نظام الانتخاب، وبعد أن طافت حشودهم شوارع المدن هاتفةً بسقوط نظام الانتخاب، خرجت جريدة النذيرعن صمتها لتساير إرادة الجماهير الممثلة في اتحاد الطلاب والعمال، وأمام تفاقم هجمات الجماهير على نظام الانتخاب.

ابتدأت حشود الطلاب والعمال تنطلق من نفس دارنا التي كانت في معركة الجلاء مركزاً للجنة الطلاب. وبعد يومينْ من المظاهرات أعلن مصطفى جلب أن يوم الجمعة وعقب الصلاة ستنطلق جموع حلب بمختلف فئاتها وهيئاتها العمالية والطلابية من الجامع الكبير، حيث يشرح الخطباء مفاسد قانون الانتخاب الحالي واعتماد الإقطاع والرجعية والانتهازية على ضماناته لهم. عندها أقدمت الحكومة بدعوة مصطفى جلب لمقابلة المحافظ بحضور مدير الشرطة، وقد حاول المحافظ مصطفى الشهابي(١٠٩) إقناعه بضرورة بقاء القانون الحالي ساري المفعول زاعماً بأن الوصول إلى الانتخابات المباشرة يستدعي فترةً زمنيةً يكون الشعب فيها قد بلغ مرحلةً من النضج تمكّنه من ممارسة حق الانتخاب المباشر لممثليه في المجلس النيابي، فاعترض جلب على هذا الزعم مؤكّداً أن اتحاد الطلاب والعمال لن

يتراجع عن هدفٍ قرّر تحقيقه. فهدّد مدير الشرطة بأن قوى الأمن ستتخذ إجراءاتٍ صارمةً بزعم أن مظاهرةً طلابيةً محضةً يمكن كبحها وتشتيتها بسهولةٍ، ولكن الاصطدام مع العمال قد يؤدي إلى ضحايا نحن في غنى عنها، فأجاب مصطفى جلب: "لقد أخذنا بعين الاعتبار ما سيكلّف تحقيق هدفنا من ضحايا مهما بلَغتْ هذه التضحية".

عندها اتصل المحافظ بوزير الداخلية شارحاً له الوضع وإصرار مصطفى جلب الموجود إلى جانبه، فطلب الوزير إلى المحافظ أن يطلب من مصطفى تأجيل موعد المظاهرة إلى مابعد يوم الجمعة، فرفض ذلك الطلب واشترط تعليق المظاهرة بحالةٍ واحدةٍ وهي إعلان الحكومة عن تبنيها لمشروع قانون الانتخاب المباشر، على أن يُذاع ذلك بالراديو، فكان جواب وزير الداخلية "فليستمعوا إذاً إلى المذياع في نشرة الليلة"، حيث أعلنت الحكومة عن تبنيها للمشروع، وإرساله إلى المجلس النيابي لتصديقه، عندها تمت الموافقة على تأجيل المظاهرات إلى الجمعة القادمة لإفساح المجال أمام المجلس النيابي لدراسة القانون وتصديقه، وقد تمّ كما هو متوقعٌ إقرار المجلس النيابي لمشروع القانون المقترح قبل الموعد المحدّد، وبذلك قد تمّ تحقيق أول انتصارٍ داخليٍ على قوى الإقطاع والرجعية والتسلط، هو في مضمونه أشد أثراً من الانتصار في معركة الجلاء على عدوٍ خارجيٍ.

من صور الصراع بين القديم والجديد اجتماعٌ عقد في مقهى "اللوفر" ضم مجموعةً من شباب العائلات المسيطرة، يستعرضون فضائل القانون السائد آنذاك لأنه يضمن تمثيل العائلات الأرستقراطية ذات النفوذ، وما قيمة مجلسٍ يكون فيه ممثلو النجارين والحجارين والخياطين والجزارين؟! وهنا انبرى أحدهم وهو المرحوم مظفر الجابري الذي أمضى شبابه في النمسا وتخرج منها من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية متحرراً من عجْرفة الإقطاع، بأن قال: "خليكُم في طغيانكم تعمهون، إن هؤلاء الناس الذين تستخفون بهم سيأتي يومٌ يحكمونكم فيه لا بسكين القصاب ولا بسكين الكندرجي بل بسكينٍ من الخشب مدبّبة الحدّ، لأن في نصل السكين

الحقيقي إشفاقٌ عليكم من العذاب، وفي هذا السكين الخشبي انتقامٌ من عجرفتكم".

في ظلّ الانتخابات المباشرة

بعد أن قرّر المجلس النيابي قانون الانتخابات المباشرة، أعلنت الحكومة عن فتح باب الترشيح للنيابة، وتقدّمت الأحزاب بأسماء مرشحيها، وكان الحزب الوطني قد انقسم على نفسه تتنازعه كتلتان رأسماليتان إحداهما تستمد طاقاتها من شركة الغزل والنسيج بحلب ومن بين مرشحيها الدكتور عبد الرحمن الكيالي، أحمد خليل المدرس، محمد طلس.. وغيرهم، والثانية تعتمد على شركة الشهباء للمغازل والمناسج ويتزعمها الحاج وهبي الحريري[١١٠] وقائمة حزب "الشعب" ويتزعمها رشدي الكيخيا وناظم القدسي، وقد ضمّت وجوهاً جديدةً لا تتسم بطابع الذوات منهم معروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد وأحمد قنبر، في حين تقدّم إحسان الجابري بترشيحه منفرداً. وفي هذه المناسبة لا بد أن نذكر أن الحاج وهبي الحريري قد باغتني بعد منتصف إحدى الليالي طالباً مني أن أؤمّن له لقاءً مع إحسان بك، ورغم اعتذاري لحرج الوقت ألحّ وبإصرارٍ أن يتمّ ذلك في نفس الليلة، وفي الاجتماع عرض الحاج وهبي (الحريري) أن يتزعم إحسان بك قائمةً متضمنةً مع أحمد الرفاعي، فرفض ذلك كما رفض عروض باقي المرشحين، وأصرّ أن يبقى منفرداً.

كانت الانتخابات المباشرة أول مجالٍ رفع فيه العمال صوتهم بالهجوم على الاستغلال والإقطاع، وتسارعت مختلف الفئات الحزبية تناور وتساوم لتحويل الجبهة العمالية إلى جانبها. وإن أنسى لا أنسى لقاءً تمّ فيما بيني وأخي فاروق مع السيد محمد خليل المدرس، حيث حاول هذا الظهور أمامنا بمظهر المتعالي مدعياً أنه قد ضمن بواسطة مركزه المالي نجاح قائمته قائلاً: "أنتم أفراد الطبقة الوسطى يُعتبر وجودكم بالنسبة للمجتمع وضعاً غير صحيح لأن المجتمع يجب أن يبقى على طبقتينْ فقط طبقة الرأسماليين

وطبقة العمال، فمن استطاع منكم أن يرتقي إلى مستوى طبقة الرأسماليين فليصعد وأما الباقون فيجب أن ينزلوا إلى طبقة العمال" وإذ ابتسمت ساخراً صاح فاروق بأعلى صوته متحدياً: "يا محمد أفندي خليك على عقلك وفهمك، وخليك في خيالك بأن قائمتك ناجحةٌ، ولكن خذ الحقيقة مني بأنك أنت وأخوك أول الساقطين، وعندما تتحد الطبقة الوسطى مع العمال والكادحين عندها ستصبحون في أسفل السافلين".

الإجهاز على معقل الرجعية

خلافاً لما كان قد عرضه عليَّ علي الحيّاني باسم زملائه أعضاء المجلس النيابي من الحزب الوطني وغيره المتمسكين بقانون الانتخابات غير المباشرة من إغراءاتٍ باشتراكي معهم لقاء عدولي عن قيادة المعركة ضدّ قانون الانتخاب غير المباشر (الدرجة الثانية)، وترشيحي لأي مركزٍ وزاريٍ في حال نجاح مرشحيهم بمن فيهم أنا في حال قبلت التخلي عن قيادة هذه المعركة، فقد رشّحت نفسي مع مصطفى جلب لا لأحتلَّ مقعداً في المجلس النيابي بل لأتمتع بحرية عقد الاجتماعات والخطابة وحرية التعبير عن الرأي لاستكمال تحقيق الأهداف التي من أجلها عملنا على تغيير قانون الانتخابات. وإذ استنفذتُ أغراضي من ترشيحي عند بدء عملية الاقتراع، وكنت على يقينٍ من أن التحرر الفكري لم يستطع التحرر فورياً من رواسب الماضي، تقدمتُ بانسحابي وتبعني بذلك السيد مصطفى جلب تاركينْ المجال لصراع الفئات الباقية صراعاً انتهى بسقوط قائمة المدرّس ونجاح قائمة حزب الشعب بما حوَته من وجوهٍ شعبيةٍ جديدةٍ.

عفيفة في الميدان

اتجهتُ إلى بيروت للالتحاق بمركز عملي، محاولاً باستمرار طرح ذكريات الساحل والجبال، والابتعاد عن مخلّفات تاريخنا المريرة وما أحدثته في كيان العرب والإسلام من حمّامات دم ودمارٍ بفعل مزيدٍ من التعصب والجهالة والاستغلال، خلافاً لما بشرت به الأديان السماوية:

لم يرتضوا دين الإله موحداً بين الشعوب بل ارتضوه مفرّقا

لكن تلك المحاولة كانت تصطدمُ باستمرارٍ بطغيان الذكرى وذكريات الزوار من أبناء المنطقة الذين ما إن يلتقوا بي في أي مكانٍ إلا ويحودون لفتح السجلّ الأسود المقيت، مما حملني على الاعتكاف في "حمّانا" المصيف هرباً من العاصمة بيروت الزاخرة بأبناء اللاذقية.

ما إن انتهى الصيف وبدأ المصطافون بالانسحاب، حيث خلَت المناطق منهم وأقبلت سحب الخريف، اتفقت مع زوجتي على الانتقال إلى بلدة "عاليه" التي تتميز بشتائها الدافئ، فاتجهنا إليها مستهدفين الآنسة عفيفة صعب صاحبة "كلية الصراط للبنات" التي تعجّ ببنات المغتربين من اللبنانيين والمقيمين في أفريقيا؛ وفي الطريق إليها تخيلتُ لقاءاتي مع العديدات من زميلات زوجتي في التدريس وكأنها إحداهنّ بنفس المستوى العقلاني والثقافي والاجتماعي، ولكن ما إن استقبلتنا إحدى الطالبات بلباس المدرسة، وأدخلتنا مكتب عفيفة حتى كانت الصدمة وردّة الفعل.

غرفةٌ فسيحة غطّت جدرانها مكتباتٌ زاخرةٌ بالمجلّدات الضخمة بالإنكليزية والعربية، متوّجةٌ بصورةٍ مكبّرةٍ لفيلسوف الهند وشاعرها رابندرانات طاغور، فقعدتُ مذهولاً وباحثاً عن الشخصية التي ستستقبلنا بعد دقائق، ورحت أتهيأ لهذا اللقاء. دخلت عفيفة الشقراء بجبينها العريض وعينيها الخضراوين اللتين تشعان بنظرات البحث والعمق، فرحبت بنا وابتدأت الحديث مع زميلتها أم نضال. وبعد الانتهاء من أحاديث المعلمات المهنية اتجهتْ إليّ بالسؤال: "كيف حال صهرنا؟".

أخذ الحديث يدور حول طبيعة العمل وعن حياتي في لبنان، وما إن أوضحنا لها رغبتنا بالاستقرار إلى جانبها حتى أشارت إلى طابقٍ مجاورٍ لكليتها، وكان أن انتقلنا إليه وأصبحتُ جاراً لعفيفة، جيرة روحٍ وفكرٍ تتوطّد باستمرارٍ في عمقٍ وارتفاع، ولا غرابة في ذلك فهي ابنة أحد كبار أساتذة الجامعة الأميركية، وتحمل ماجيستيراً في التاريخ والعلوم الاجتماعية، وهي إحدى أديبات العرب التي وصفها أحمد الرصافي النجفي

بأنه يتحدى شعراء العرب وأدباءهم ولكنه يتحاشى عفيفة.

لقد زارت الولايات المتحدة محاضِرةً في منتدياتها العلمية والسياسية الصحفية عن مأساة فلسطين، وكان في استقبالها هناك على مرفأ نيويورك المغتربون العرب الذين لفتوا انتباهها إلى أنها لم تؤدّ حسب التقاليد الأمريكية تحية الإجلال والإكبار لتمثال الحرية، فكان أن أجابت: "أعفيفة وتجهل ذلك!؟ لقد كان بيني وبينه حديثٌ طويلٌ وعميقٌ، لقد قلت له: يا تمثال الحرية لو ملكت الحرية لانحنيتَ أماميَ خجلاً من عبث أبنائك بحرية الشعوب"، وبذلك احتلّت عفيفة مكانةً مرموقةً في زعامة الفكر والسياسة.

كان بديهياً أن تعير أذناً صاغيةً وبكل اهتمام للوضع الحزين الذي تعانيه منطقة اللاذقية، وكانت تستزيد استيضاحاً عَن مراحل تلك القضية وكأنه سجلٌ بين يديها تغوص بين سطوره وكلماته، وما كان يخيّل لها أن تصطدم بما يحزّ النفس من تدهور أخلاق الحكم في بلادنا، وابتعاد الحاكمين عن عقلية ومقتضيات الحكم.

مرّت أشهرٌ ثلاثةٌ شعرت فيها بقيمة حياة الفكر، وأصبحنا مع أختيْها نشكّل مجموعةً تمثل ندوةً فكريةً ثقافيةً محدودةً. وفي ليلةٍ ريحها صرصرٌ غزيرة المطر، تحلقنا حول الموقد، التي راحت شقيقتها فطينة تلقّمها بالخشب لتدفئ شيخيْ العقل والمذهب الموجوديْن في مجلسها. وإذ بضابطٍ برتبة ملازم أول في الدرَك السوري يدخل القاعة مبلّل المعطف والسدارة ألتقي به للمرة الأولى، هو هلال رسلان، صهر عفيفة وقائد دركِ قضاء شهبا (والذي أصبح فيما بعد محافظاً لحلب ثم سفيراً لسورية لدى جمهورية الصين الشعبية) وعندما استقرّ به المقام راح يحدّث الحاضرين عن الاقتتال الدائر في السويداء والجبل بين أمراء آل الأطرش وأبناء الشعب بقيادته، وأنه قدِم إلى عاليه لقضاء أسبوع يعود بعده إلى دمشق لاستلام خمس مصفحاتٍ سيضعها تحت تصرفه وزير الداخلية جميل مردم ليفتك بالأطارشة(١١١).

عندما وصل إلى هذا المقطع من الحديث تململ الشيخان، وبادرت

عفيفة بلهجتها الحازمة ونبرات صوتها القائدة الرائدة قائلةً: "إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا" وراحت تردّد ما كُلّف به أحمد السيّاف من أداء شهادةٍ مزوّرةٍ تُلصِق الخيانة بسلمان، وتُبرّر حكمه بالإعدام لأن العناصر الجرْميّة غير كافيةٍ لإصدار مثل هذا الحكم، وليجعلوا منه عبرةً لسلطان والجبل والصحراء وشيوخها والمعارضة: "اقطع إجازتك يا هلال، وعُد إلى الجبل، وقل لأبناء معروف، قالت عفيفة: إن حكام دمشق وعلى رأسهم شكري القوتلي يريدون ضرب مواطن القوة في هذه الأمة وعلى رأسها جبل العرب ليتسنى لهم حكم البلاد حكماً ديكتاتورياً، فأغمدوا السيوف وارفعوا الرايات البيض. تحابوا وتعانقوا ودافعوا عن جبلكم بحيث لا يصل رأس شكري إلى موطئ قدم سلطان".

اتجهتُ نحو الهاتف طالبةً إرسال تكسي يقلّ هلال إلى دمشق في أول رحلةٍ صبيحة اليوم التالي، حيث وقفت السيّارة أمام منزل عفيفة، فخرجتُ إلى الشرفة أتبين الأمر، وخرج هلال ونظر إليّ مشيراً بيده إلى أنه ذاهبٌ لتنفيذ الأوامر. ورحنا نتتبع أخبار دمشق والجبل بلهفةٍ ساعةً بعد ساعةٍ إلى أن كانت الليلة الثالثة من لقائنا، حيث أذاع كل من راديو دمشق ولبنان نبأ المصالحة وانتهاء الفتنة بين الأشقاء وأبناء العمومة في الجبل، وبتعيين الأستاذ عارف نكدي أمين عام وزارة العدل ومدير المدرسة المحسنية بدمشق محافظاً للسويداء. وبذلك طاش سهم الكائدين وقُضي على الفتنة في مهدها، وحافظ الجبل على وحدته وبقي زعيمه سلطان سلطاناً وقائداً عاماً للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، وستراً للخطيئة الكبرى أمر القوتلي ببناء قصرٍ فخم في دمشق شيّده في شارع بغداد كهديةٍ لسلطان ربض على جانبيه أسدان نُحتا من الرخام كحارسيْن له، لكنّ سلطان أبى أن يستبدل القريّا بدمشق.

بصرف النظر عن العوامل الخارجية وخطتها ومخططيها في صنع الانقلابات في بلادنا، سنبحث في مظاهر تلك الخطط التي تحسستها عامة الشعب. ومن هذا المنطلق نستعرض العوامل الظاهرية التي انعكست على

مختلف الحكومات التي مرت على سوريا، ونتائج أعمالها بحيث وضعتها في موقع من يتصرف بشكلٍ غير مسؤولٍ، في الوقت الذي كانت فيه غارقةً في خضم واجباتٍ ومسؤولياتٍ كبيرة. وحيث أن الحفاظ على كيان الدولة واستقلالها يعتمد بشكلٍ خاصٍ إضافةً إلى إرادة الشعب على إرادة القوات المسلحة المنبثقة عن هذه الإرادة، وبقدر ما تكون الحكومات مدعمةً من جماهيرها وقواتها المسلحة فإنها تكون أقدر على البقاء والاستمرار، وبعكس ذلك تكون عرضةً للزوال والانهيار. ومن ميزات الحاكم القوي المتعمق أن يبحث عن عوامل الضعف في مجتمعه، ويعالجها بشكلٍ جذريٍ مستمدٍ من خفايا المرض.

لما كان الإجراء الذي نفّذته الحكومة مختارةً أو مكرَهةً في منطقة اللاذقية لا يستند إلى هذه الأسس، فقد وحّد هذا الإجراء بين المتخاصمين من أبناء الجبال، ووسّع شقة الخلاف والكراهية التي خلّفتها أحداث التاريخ البغيضة، أما فتنة جبل الدروز فإنها لم تكن تستند إلى أساسٍ تاريخيٍ كما أن سلطان الأطرش لم ينعزل عن سائر البلاد، لكن هذه الفتنة خلّفت كراهيةً في نفوس أبناء جبل الدروز ضد الحكم الذي أراد إثارة هذه الفتنة فيه فأخمدها شعبه. ولما كانت القوات المسلحة تعتمد إلى حدٍ كبيرٍ في عناصرها على أبناء الجبليْن، فقد تغلّبت روح النقمة فيها على كيان الحكم القائم آنذاك ممهدةً الطريق لوقوع الانقلاب الأول، ويضاف إلى هذه العوامل الاجتماعية التالية:

- اتساع المعارضة في المجلس النيابي بعد تطبيق قانون الانتخابات المباشرة.

- انتشار الغطرسة بين جماعات الغوغائيين المحسوبين على الحكم وتسليطهم على الطلاب والجامعيين، وقيامهم بأعمالٍ إرهابيةٍ عديدةٍ من بينها قتل رئيس لجنة طلاب دمشق أثناء إلقائه خطاباً في ثانوية جودة الهاشمي بدمشق تعرّض فيها للحكم، ولإشاعة آثار الجريمة، ثمّ توجيه

التهمة إلى شخصٍ بريءٍ في حين أن المجرم الحقيقي كان محتمياً في قصر رئيس الجمهورية.

- موضوع فؤاد مردم وتحويل سفينة الأسلحة الإيطالية إلى إسرائيل بدلاً من توجهها إلى سوريا نتيجة وقوعه تحت سيطرة جاسوسةٍ إسرائيليةٍ، والعفو الصادر عنه رغم ما فعل.

هذه العوامل إضافةً إلى المعارضة الشديدة لمشروع مد أنابيب التابلاين، دفعت بالطلاب وبتأييدٍ من مناهضي حكم القوتلي وعلى رأسهم البعثيون إلى القيام بمظاهراتٍ عارمةٍ مطالبةٍ بسقوط حكم القوتلي. وبما أن علاقةً وطيدةً نشأت بيني وبين هلال رسلان بعد قضائه على فتنة الجبل بنداءٍ من عفيفة صعب، وقد أصبح في حينه قائداً لكتيبة درك مدينة حلب، وتفادياً لاصطدام قوى الدرك بالطلاب، قمتُ بالاتفاق معه على وضع خطةٍ يوميةٍ لتمركز قواته في نقاطٍ يتجنبها المتظاهرون في مسيراتهم. وفي سبيل ذلك كنت أعقد اجتماعاً معه في بيتي كلَّ مساءٍ، حيث أطلع قادة لجنة الطلاب على ذلك.

استفحل الأمر، وحاول شكري القوتلي القضاء على هذه المظاهرات بأن أسند إلى الزعيم حسني الزعيم[١١٢] مركز القيادة العامة، وهذا بدوره أذاع منشوراتٍ بتوقيعه تحذّر المتظاهرين من الاستمرار في اتجاهاتهم وأعمالهم باللجوء معهم إلى العنف، مما زاد في حنق الجماهير على الحكم القائم، وكان ذلك نواة الانقلاب الذي أطاح بالقوتلي وحكومته، وأفسح المجال لحسني الزعيم بأن يأتي على رأس انقلابٍ جاء به إلى الحكم كأكبر ضابطٍ وكسنيٍ، إذ أن منظّمي الانقلاب تفادوا أن يتبوأ هذا المركز ضابطٌ غير سني. وكما كان للضابط الشاب هلال رسلان دورٌ في إخماد فتنة جبل الدروز والحفاظ على وحدة مجتمعه، فقد لعب دوراً يتناقض مع تهديدات حسني الزعيم للمتظاهرين، وذلك بأن ترك المجال فسيحاً لهم للتظاهر والمطالبة بسقوط القوتلي وحكمه، ويذكر الحلبيون أن هلال رسلان عندما كان محافظاً لحلب كان أوّل من أقدم على تأميم الأفران.

بعد تسلم حسني الزعيم مقاليد الحكم أصدر قراراً سرّح فيه مجموعةً من الضباط كان من بينهم هلال رسلان، وانبرت عفيفة صعب تردّ على هذا الإجراء بتوجيه رسالة التحذير التالية:

«ولما كــانٍ بــابـكــم مــفــتــوحــاً

يا سعادة الزعيم!!

إن في تسريح هلال رسلان وأمثالهْ لنذيراً.

إنه نذيرٌ بانهزام القِيم كيفما تقلبت العهود على هذه الأمة، إنه نذير انقلاب الانقلاب على نفسه، يحطّم سلاحه الماضي المجلو وهو أحوج ما يكون إليه.

يا سعادة الزعيم!

هلال رسلان لو أعدتم النظر لوجدتم أن لا مكان له في القائمة التي ورد اسمه فيها، هذا الأنموذج الرائع للشباب المثالي، خذله خذل لكل ما في نفس الأمة العربية من تطلعٍ إلى الشباب المثالي الذي ترجوه لبنائها من جديد.

يا سعادة الزعيم!

لا أطلب رحمةً لهلال رسلان، لا أسأل رفقاً به، فهذا النسر سيجد الآفاق مضطرباً لجناحيه، لكنني أعيذ حركتكم أن تخطئ هدفها بتسديد سهامها إلى مَقاتِل النسور، فتكون قوى الخير والبناء مضطهدةً في العهديْن. ليس هلال رسلان هو الخاسر في هذا التدبير، إنما الخاسر هو الإصلاح الذي أردتموه، فأقصيتم أسبابه وعناصره.

يا سعادة الزعيم!

راجعوا سجلّ هلال رسلان لتجدوا أن سيرته في الدرك إنما هي سيرة ثورةٍ على العتق.. على الجهل.. على الرشوة.. على التلكؤ، سيرة فتى يعمر صدره بالمُثل، وقلبه بالإيمان، ودماغه بالمعرفة، وساعده بالقوة،

وضعها كلها في خدمة بلاده، وإنه - إذ فعل - لم يحارب من أجل عمر بل من أجل رب عمر وأمة عمر، ولئن خذله اليوم عمرٌ ما، فقد خذَل نفسه وناقض نفسه.

يا سعادة الزعيم!

هذا انتهاز ناهز والفرصة مؤاتية، فشفيتم له غلاً وقضيتم مأرباً، ولم تسألوا: ما شأن هذا الفتى؟. وانتصر اللؤم والدس. أما النسر فالجو مداه، والأفق حدوده، والعلم سلاحه، والشباب ذخيرته، وإيمانه بنفسه وبمثّله حصنه ومانعه، والدسّ منتصرٌ مؤقتاً إلى أن تسألوا ما شأن هذا الفتى؟ وعوضاً من أن يكون الانقلاب انطلاقاً، إذ به دورةٌ درناها على أعقابنا، وفتحنا عيوننا لنجد أنفسنا حيث كنا.

عاليه في ١٢ نيسان ١٩٤٩
عفيفة صعب*

كان لهذه الرسالة تأثيرٌ سلبيّ عمّ جبل الدروز، ونشر الحقد في نفوس أبنائه الذين كانوا يشكّلون مع العلويين نسبةً كبيرةً من قادة وتشكيلات الجيش، كما كان لها التأثير نفسه في تصرفات حسني الزعيم الذي عبّر عن حقده على الدروز، بأن رفّع جميع الضباط فيما عدا بعض الضباط الدروز، وكان من بينهم فضل الله أبو منصور[١١٣] الذي سيأتي ذكره لاحقاً بسبب هذه الرسالة التي كانت المسمار الأول في نعش حسني الزعيم ونعش حكمه.

كان هذا من الناحية السياسية والمدنية، أما الجانب العسكري فيتولى الحديث عنه صانع الانقلابيْن الأول والثاني العقيد علم الدين قواص الذي تحدث قائلاً: "كان لتصريحات رئيس الجمهورية شكري القوتلي عن عزمه تصفية الجيش الذي كان العلويون يشكلون نسبة ٨٠ بالمئة منه، بحجة أن هذا الجيش من بقايا الاستعمار، كان لهذه التصريحات ردة فعلٍ بين أبناء الجبل، أضيفت إلى ما مرّ به من أحداثٍ، وتمثّلت ردة الفعل هذه بحدوث

الانقلاب الأول، والذي كان عنوانه الفشل في معركة فلسطين، في حين أن العوامل الداخلية هي التي لعبت الدور الرئيسي المؤدي للانقلاب، ولا سيما تفشي روح النقمة على الحكام في صفوف الجيش والعلويين إطلاقاً".
وعليه كان عكس ما توخت الحكومة من القضاء على سلمان المرشد وأتباعه، فقد تحوّل قسمٌ كبيرٌ من مستنكري تصرفاته إلى متعاطفين معه، وامتدت موجة العطف وتفاعلت في نفوس أبناء الجبل، وقد برز ذلك بالرد على التصريحات التي كان يدلي بها رئيس الجمهورية شكري القوتلي عن عزمه حلّ الجيش السوري باعتباره من مخلّفات فرنسا، ليشكّل بدلاً منه جيشاً (على كيفه)[١١٤] كما جاء في تصريح صانع الانقلابيْن الأول والثاني العقيد علم الدين قواص.

جاءت تلك الأحداث لتؤيّد الرأي الذي أبديته في آخر مقابلةٍ لي مع رئيس الوزارة سعد الله الجابري حيث قلت: "إن تلاشى العهد واستبدّ الحقد وكان سلمان أكبر مجرم وسفّاكٍ، ألا يشفع له أنه نزل عند رغبتنا وامتنع عن التجاوب مع فرنساً في مخطّطاتها بالعودة إلى جبال العلويين بعد جلائها عن لبنان؟. والآن وقد جلَت فرنسا عن لبنان وتمكنتم من سلمان، افصلوا حقدكم على سلمان عن الجبل، لا تعاملوا أبناءه معاملةً سلبيةً بل عاملوهم معاملةً إيجابيةً، اربحوهم بالحب لا بالقسوة، إن في البلاد قلعتين وجيشين متمرسين هما جبل العلويين وجبل الدروز يجب ربحهما بالحب، لا تشيعوا الظلم في الجبل، وخير من إقامة السجون والمخافر، شقّ الطرقات وإقامة المدارس والمستشفيات وخلق المشاريع العمرانية التي تُخرج الجبليّ عن انعزاليته، أشيعوا في الجبل الخير والرحمة والعدالة، هذا فراقٌ بيني وبينك، والتاريخ حكمٌ بيننا".

تجدر الإشارة إلى الضعف الذي أصاب الجيش في سلاحه وتموينه والذي قد يكون متعمداً بهدف حلّه وهو بوضعٍ مهلهلٍ. هنا يعلّق العقيد علم الدين قواص أن الأمور راحت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، لدرجة أننا لم نكن قادرين على الوقوف في وجه اليهود، إلى أن قررتُ أنا ومجموعة

من الضباط أن نجتمع مع حسني الزعيم بصفته قائداً للجيش، نظراً لأنه بدون موافقته يصعب القيام بعمليةٍ على هذا المستوى، حيث قلنا إنّ الوضع لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل خاصةً وأن بيدنا السلاح والقوة. يجب قلب هؤلاء المدنيين ووضعهم في بيوتهم وفي السجون لنستلم نحن المسؤولية بدلاً منهم.

لقد أيّد الجميع هذه الفكرة، غير أني أكّدتُ على أنه يجب إقران هذا الكلام بالعمل، ثم نأتي بحسني الزعيم حاكماً للبلاد باعتباره أكبر ضابطٍ وكونه سنيّاً لن يلقى معارضةً من أحد. وبعد الاتفاق على ذلك قرّرنا القيام بعملٍ سريعٍ، وتوزعنا المهمات والمسؤوليات كلٌّ حسب موقعه وإمكانياته، فكانت مسؤوليتي كأقدم ضابطٍ علويٍ (وكان العلويون يشكّلون نسبة ٨٠ بالمئة من الجيش آنذاك) تهيئة العلويين، وتهيئة القوة الفعلية التي سوف تنفّذ الانقلاب. وقد تمّ تنفيذ الانقلاب بسرعةٍ وسهولةٍ ودون سفك دماءٍ، حيث تمّ اعتقال الرئيس شكري القوتلي وأركان حكومته، وكانت الحراسة الوحيدة دركياً واحداً على بيت الرئيس.

بعد تنفيذ الانقلاب جئنا بحسني الزعيم إلى الحكم، فكان أن تغيّرت طباعه وطريقة معاملته لنا، كما أن تصرفاته الشاذة أدّت إلى حدوث استياءٍ عامٍ في صفوف العسكريين لا سيما بين رفاقه القدامى، إضافةً إلى تسليمه مقادير الدولة إلى عديله نذير فنصة[١١٥]، وما رافق ذلك من إساءةٍ لاستعمال السلطة. إلى أن اتفقت مع سامي الحناوي[١١٦] القائد العام للجيش (وكان حينذاك رئيساً للأركان) أن أقوم بزيارة حسني الزعيم مهنئاً بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، فكان أن فوجئت بمدير مكتبه النقيب هيثم الكيلاني يبلغني رفض الزعيم مقابلتي بحجة تركي للجبهة والقدوم إلى دمشق بهدف زيارته مبدياً استغرابه لذلك. إذاك أبديْتُ غضبي بقولي: "لن ترى وجهي لا أنت ولا رئيسك بعد الآن...".

فور عودتي إلى الجبهة اجتمعتُ مع سامي الحناوي الذي سألني "ما الذي جرى بينكما؟" فقلت له: "لقد رفض هذا السافل استقبالي ناسياً أن

اليد التي أوصلته إلى الحكم لازالت مسلطةً على رأسه، وقادرةً على إسقاطه". وفيما نحن نبحث عن الفرصة المؤاتية لإسقاطه، جاء حسني لزيارة الجبهة بعد إصداره قرارات ترفيع الضباط بعضها (ترفيعات على الهاتف) شملت العديد ممن تربطه وإياهم وحدة حالٍ، وقد استثني من هذه الترفيعات ضابط برتبة نقيبٍ يُدعى فضل الله أبو منصور (من جبل الدروز) الذي شكى أمره إليّ.

أثناء اجتماعنا بحسني الزعيم أنا وسامي الحناوي في مركز قيادة الجبهة نقلتُ إليه تظلم الضابط المذكور، وأبلغناه أننا راضون عنه لكونه من خيرة الضباط، واستأذنته بمقابلته للمذكور، وما إن دخل علينا فضل الله حتى جأر في وجهه بلهجةٍ شاميةٍ: "شو ما عجّبك؟. يللا تقلع.. سكّر". وبعد مغادرة حسني مقر القيادة جاءني فضل الله أبو منصور حانقاً على ما لقيه وسألني: "أنا شو ذنبي!؟"، فأجبته: "إن لك ذنباً واحداً وهو أنك لم تقضي له وطراً أوَتجهل ذلك؟!" ... قال: "لا أجهل ذلك، ولكني لا أقبل السقوط إلى هذا المستوى!!"، فقلت له: "على كل حالٍ (رح أبَشّرك بشغلة) عليك أن تكتمها"، قال: "ما هي؟"، قلت له: "هادا بدنا نعمل عليه انقلاب"، فأجابني: "دخيلك أنا أول متطوعٍ لقتله".

أخبرت سامي (الحناوي) بأنه أصبح لدينا أول متطوعٍ في سجل الضباط (يللي بدي أضمنهم لسلامة الحركة). وكان المتطوع الثاني هو عصام مريود[117] من حماة، والذي كانت هنالك عداوةٌ عائليةٌ بين عائلته وعائلة محسن برازي[118]، رئيس وزراء حسني الزعيم، وبضمان هذين الضابطينْ، مع توفير قوة التنفيذ لهما، وبنفس الوقت تجريد حسني الزعيم من حرَسه الخاص المعتمد على العنصر الشركسي، نكون قد وضعنا اللبنة الأولى في عملية الإعداد للانقلاب.

بعد وضع الخطط وتوزيع المهمات، واتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات الكفيلة والضامنة لنجاح تنفيذ المهمة، وقبل البدء بالانقلاب ألقيت في قادة القطعات والقطعات المتجهة إلى دمشق كلمةً شرحت لهم

فيها الغاية من تحركهم كي يكونوا على بينةٍ، قلت فيها: "يا جماعة، نحنا معتمدين نقوم بانقلاب لنغير هالوضع، وننقذ البلاد من هالفوضى، ونحنا بدنا ننفذ هالفكرة.. يللي بيحب يمشي معنا أهلاً وسهلاً، ويللي ما بيحب يمشي معنا بيبقى هون تحت الحراسة، لبينما نقوم بتنفيذ مهمتنا، لأنه يخشى أنه يقوم بعمل معاكس"، المهم الكل تحمس وأبدى استعداده للمشاركة.

انطلقت الأرتال كلٌ نحو هدفه المحدد له، وتمركزتُ وسامي الحناوي في الأركان نراقب سير العمليات. طوّق فضل الله أبو منصور مقرّ حسني الزعيم الذي جُرّد من حراسته، حيث ناداه حانقاً: "نزيل يا حسني"، وخرج حسني إلى الشرفة وهو يصيح بأعلى صوته: "مين هون، أنا رئيس الجمهورية"، فردّ عليه فضل الله بإطلاق رصاص مسدسه، فانكفأ من الشرفة باحثاً عن مخرج آخر، لكنّ فضل الله قطع عليه الطريق، وهو مجردٌ إلا من ملابسه الداخلية، وإذ أسقِط بيده سأل حسني أثناء الطريق معتقِله أبو منصور: "من يقوم بهذا الانقلاب، أليس علم الدين؟" فأجابه: "أنت شو بدك"، ثم عرَض على فضل الله أبو منصور أن يعيده إلى البيت حيث يحتفظ فيه بمبلغ ٦٠٠٠٠ ل.س. ليعطيها له، فسخر منه ومن عرضه، ثم طلب منه أن يعطيه سيكارةً، فأعطاه، وكان يرتجف لهوْل الموقف.

التقى حسني الزعيم ومحسن برازي الذي أحضره عصام مريود على سفح جبل المزة قرب السجن العسكري، حيث لقيا مصرعهما على يد عصام مريود الذي تولى بنفسه إطلاق النار عليهما. ولدى سؤال العقيد علم الدين قواص عن قرار إعدام حسني الزعيم ومن أصدر هذا القرار قال: "كلنا كنا متفقين على إعدامه، لأن في بقائه حياً خطورة كبيرة تتمثل في انقسام الجيش على بعضه، ومن هذا المنطلق نفّذ قرار الإعدام".

الانقلاب الأحمر

في مصيف "حُمانا" بلبنان، وأنا أقضي الصيف مع أفراد عائلتي، تعرفتُ هناك على الأستاذ محمد فهمي غانم رئيس محكمة الاستئناف في

الاسكندرية، الذي كان يحدثني بإعجابٍ عن إنجازات حسني الزعيم وعن تقديس الشعب السوري له وفقاً لما تنشره صحف دمشق التي يطالعها يومياً، فشرحت له حقيقة الوضع القائم في سورية وأن حسني الزعيم لم يحقق للسوريين صورة البطل المرقوب الذي كان بمقدوره أن يغيّر مسيرة التاريخ، فأعلن شكّه فيما أقول، فأضفت إلى ما قلت: "أنتم في مصر أحفاد الفراعنة الذين تألهوا على الأرض، وإن الشعب المصري يقسم بحياة الملك كقسَمٍ عظيم، أما عندنا فحياة الحاكم أبخس ثمناً مما تظن"، ولما كان يجهل سوريّة فقد دعوته لمرافقتي إلى دمشق ليتعرف على ما يتطلع إلى معرفته، وقضينا سهرةً في أحد منتزهات دمشق، حيث أوصلناه وعائلته إلى فندق الشرق الكائن في ساحة الحجاز على أن نلتقي بهم صباحاً، وعدتُ وزوجتي إلى منزل أبيها الكائن مقابل سكنى الدكتور محسن برازي رئيس حكومة حسني الزعيم.

أفقتُ مذعوراً على أصوات الأسلحة النارية والسيارات والضجيج، فخرجتُ إلى الشرفة لأتبين سياراتٍ عسكريةً وجنوداً مدجّجين بالسلاح يهدّدون بكسر أبواب منزل محسن البرازي إذا لم يُفتح لهم، مطالبين بخروج البرازي، وإذ سمعوا صوت امرأةٍ تنادي "محسن مو هون، مو بالبيت" لينبعث صوت رجلٍ يقول "أنا ابنه .. أنا ابنه، أبي مو هون"، ثم صوت آخر يقول "لا لا .. أنا هنا لا تقتلوا ابني.." ليُفتح الباب ويخرج منه شخصٌ لم نتبينه وسط الحشد العسكري، وهدأت الضجة ماعدا صوت النحيب والبكاء من الدار، فعرفنا أن المعتقَل هو محسن برازي، ورحت أنتظر مفاجأةً ثانيةً لطالما أنذر بها كلٌّ من علم الدين قواص وسامي الحناوي، ولم يكدْ الصباح ينبلج، وإذ بطلقاتِ رشاشةٍ تدوّي، مصدرها منطقة المزة، فعرفت أن الموقف السلبي والتعالي والغرور اللذين ركبا منكبيْ حسني الزعيم وجعلاه يتنكر للذين رفعوه إلى سدة الحكم قد حدا بهم إلى القضاء عليه.

في الصباح أعلن المذياع أن انقلاباً قد وقع ضد حسني الزعيم، وأن

مجلساً عسكرياً قام بمحاكمته ومحسن البرازي وقرّر إعدامهما ونفّذ الحكم فيهما رمياً بالرصاص، دون ذكر حيثيات الحكم وأسبابه الموجبة، ومن ثم قرّر المجلس النيابي في إحدى جلساته إصدار عفوٍ عن الجرائم المرتكَبة في عملية الانقلاب. وإذاك عدتُ بذاكرتي لما قالته لي زوجة علم الدين عندما ذهبت لزيارته، حيث أعلمتني أنه مشغولٌ ولن يحضر هذا الأسبوع، كما صادفت أسعد طلس[119] عديل سامي الحناوي، وعندما سألته عن علم الدين اقترب من أذني قائلاً: "لن تستطيع أن تراه هذا الأسبوع لأنه منهمكٌ في تدبير خطةٍ ما"، كما ألمح بنفس المعنى الرائد سعاد كمال (شقيق أم غازي زوجة علم الدين)، عندها تركتُ دمشق عائداً إلى حمَانا منتظراً ما سيتمخض عنه الأسبوع، وكان أن حصل ما توقعته.

إن من حسناته تحدي الرجعية التي حالت دون تمكين الرئيس شكري القوتلي من تحديث القوانين السورية، فجاء حسني الزعيم ليكسر هذا الوهم بأن استدعى أحد كبار محامي حلب أسعد كوراني[120] الذي جدّد القوانين في سورية، وبشكلٍ خاصٍ حلّ معضلةً اجتماعيةً وعمرانيةً كبيرةً متمثلةً في قانون الأوقاف الذرية، وذلك بإصداره قانون إلغائها. ومما قام به حسني الزعيم إنهاء دور زعماء الأحياء "القبضايات"، ونشر الرهبة من القانون دونما بطشٍ أو طغيان، وذلك بتنفيذه أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم بحقّ عددٍ من كبار المجرمين، حيث كان شكري القوتلي قد رفض تصديق أحكام الإعدام هذه بحجّة خوفه من أن يكون بين المحكومين أبرياء، لتفيق البلاد ذات صباحٍ، وقد نُصبت المشانق، وعلّق عليها المحكومون في مختلف المدن السورية. ومن أعماله أيضاً التعاقد مع فرنسا لتزويد سورية بالسلاح الحديث، حيث وصلت هذه الأسلحة بعد مقتله، وكان بينها دبابات ممهورة بصورته.

فارس الخوري وحسني الزعيم

بعد الإطاحة بشكري القوتلي، توجه حسني الزعيم لمقابلة الأستاذ

فارس الخوري، طالباً إليه تشكيل وزارةٍ انتقاليةٍ تمهيداً لانتخاباتٍ ينبثق عنها رئيسٌ جديدٌ، فأجابه الأستاذ فارس الخوري: "أنت تعلم بأني رجل قانونٍ ودستورٍ، ولا يمكن أن أتعاون مع سلطةٍ غير شرعية، وإن انقلابكم هذا يُعتبر بادرةً خطيرةً ستفتح الباب على مصراعيه لحالاتٍ مماثلةٍ بحيث لن يهدأ للبلاد قرار، وإن عملكم هذا يُعتبر جريمةً كبرى يعاقب عليها القانون، مما اضطر حسني إلى التوجه للآخرين، إلا أنه لم يستطع إقناع سوى محسن برازي الذي شكّل وزارة اختصاصيين، ولم يستمر الحال طويلاً حيث لقي البرازي والزعيم مصرعهما في الانقلاب الذي أتينا على ذكره آنفاً.

مع سامي الحناوي وعلم الدين قواص

وأنا في دمشق، وفَد علي رسولٌ بسيارة سامي الحناوي يحمل إليّ دعوةً لزيارتهما في مركز قيادة الجبهة في جسر بنات يعقوب. فاتجهت نحوهما حيث كانا يومذاك مشغولَيْن لبعض الوقت مع أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن باشا عزام في تفقد خطوط الجبهة، وبعد أن غادرها دُعيت معهما لتناول طعام الغداء مع فريقٍ من قادة الجبهة في مزرعة الخوري (كانت تحت سيطرة الجيش السوري، وبعد احتلال الجولان أقام عليها الصهاينة مستعمرةً كبيرةً)، وتعرّفت خلال الغداء على مجموعةٍ من هؤلاء القادة.

بعد الغداء انتقلنا إلى غرفة اللواء سامي الحناوي في مبنى الجمارك، حيث احتجز هناك الرئيس شكري القوتلي لفترةٍ إثر وقوع الانقلاب. وفي خلوةٍ جمعتنا مع العقيد علم الدين قواص بادرني سامي الحناوي بسؤالٍ عن رأيي بالانقلاب وبحسني الزعيم. وللصدفة كنت أحمل رسالةً من أخي فاروق رئيس لجنة طلاب حلب، والموجود في حينه كطالب حقوقٍ في جامعة الإسكندرية، وبما أن سامي الحناوي كان أحد الضباط الذين هرّبتهم لجنة الطلاب من ثكناتهم إبان حوادث العدوان الفرنسي، فقد قدّمتُ إليه الرسالة ليقرأها، حيث حوَت رأي الطلاب في الإسكندرية الذين أيّدوا الانقلاب، فتنهد سامي وقال لعلم الدين: "احكيلو لأبو نضال عالوضع"،

فرة علم الدين بأن يكون محدثي سامي ليبتدئ الحديث عن الوضع المأساوي الذي آلت إليه الجمهورية السورية. وعقّب علم الدين قائلاً: "لقد قمنا بالانقلاب لتخليص البلاد من دكتاتورية الحزب الوطني، ولنرفع من مستوى الجيش والحكم ونخلصهما من المعاناة، ولكننا صدمنا بما هو أشد وأنكى حيث أصبحت البلاد تُدار بمراسيم يقوم بإعدادها وتحضيرها نذير فنصة عديل حسني (الزعيم) ويُصدرها بتوقيع حسني الزعيم، كما أن تصرفات حسني المخجلة، وتردده على نوادي القمار حملنا على الاجتماع به واطلاعه على روح النقمة التي سادت جميع قطعات الجيش، طالبين إليه إقصاء نذير فنصة، وتكليف أحد الشباب الذين مارسوا الإدارة ولهم ماضٍ مجيدٌ ليكون مستشاراً يشترك بصفته مندوباً عنا في دراسة وصياغة المراسيم التي تصدر عن القصر الجمهوري، وتكون له تأشيرةٌ إلى يمين توقيع الرئيس، وبعد جدلٍ وأخذٍ وردٍ حول الموضوع قال حسني الزعيم: "قبل أن أوافق أو أرفض يهمني أن أعرف من هو الشخص المرشح موضع ثقتكم؟".فأجاباه: "نحن لم نتفق على شخصٍ معين إنما جئناك للاتفاق معك على المبدأ، وعلى ضوء ذلك سنبحث عن الشخص المؤهل"، فأجاب: "ولكن جوابي مرهونٌ على معرفتي لهذا الشخص"، وانصرفا على أن يوافياه بعد ثلاثة أيامٍ باسم المرشح، وأبلغاني أنه قد وقع الاختيار عليَّ.

ما إن أنهيا حديثهما على غالي ثقتهم بي، وقلت: "أنا أفهم أن كلّ شراكةٍ سياسيةٍ اقتصاديةٍ اجتماعيةٍ يُشترط لنجاحها وديمومتها توفر عنصريْن هما التجاوب الفكري والتجاوب الروحي، وبدون هذين الشرطيْن لا نجاح لأية فعاليةٍ، وبما أني أجهل من هو حسني الزعيم وهو يجهلني، أرجو من منطلق ذلك إعلامي ما هو القاسم المشترك الذي يجمع بيننا". فقال العقيد علم الدين: "على ضوء ما ذكرنا لك من تصرفاته فإن هذين الشرطيْن غير متوفريْن بينكما، وهذا لم يخطر لنا على بال، إذ أننا وبعد انصرافنا من مكتب الزعيم وضعنا على[١٢١] ... فاعتذرت شاكراً عما كلفاني به، معيداً شكري لثقتهما الغالية، وكما علمتُ بعد اعتذاري أنه قد تمّ الاتفاق على

ترشيح المرحوم الدكتور محمد الفاضل لهذه المهمة.

قضيت ليلتين هجرني فيهما الرقاد بسبب هذه المهمة العسيرة التي تكرما بأن رشحاني لها، واطلعت في اليوم الثالث في الصحف أن حسني الزعيم ومستشاره نذير فنصة وزوجتيهما الشقيقتين نوران وبوران قد حلوا ضيوفاً على الملك فاروق (ملك مصر) قبل انهيار عرشه، فحمدتُ ربي شاكراً، ولكم كان سروري عظيماً من خلاصي من مأزقٍ فيما لو أصرا عليّ بهذه المهمة، وقلت لنفسي أن حسني الزعيم بعد اجتماعه بفاروق سيعود حتماً إلى البلاد بروح التعالي، وسيكون سلبياً في رده على طلب القواص والحناوي، هذا إذا استقبلهما بعد ذلك. وكان كما توقعت، فلم يعد لحديث القادة من صلةٍ، وراح كل فريقٍ يسلك طريقه.

بعد ستة عشر عاماً

تركت اللاذقية وهي في جوٍ مقيتٍ استحوذ على نفوس أبنائها من فرسان الساحل وعقبان الجبل، وخلّفت مجتمعاتها وهي تتفاعل بين مؤيدٍ ومستنكرٍ للوضع الذي شملها، لأعود إليها بعد ستة عشر عاماً مرةً ثانيةً مديراً لإدارة الحصر، لأجابه وباءً زراعياً هو "العفن الأزرق (ميادیو)" الذي أتلف النسبة الساحقة من مشاتل التبغ المعدّة لتشتيلها في الحقول، وبذلك نُظر إليّ من قِبل أهل المنطقة بأنني أبو حل المشاكل، إذ أسرعتُ بمختلف الوسائل الممكنة وأنجعها إلى إقامة مشاتل متأخرةٍ تغطي المساحات المحضّرة للتشتيل، وبذلك انتقلت زراعة التبغ في ذلك الموسم. وبمناسبة عودتي هذه صدر عدد جريدة **الاستقلال** المؤرخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٣ وفيه مقالٌ يتحدث عن هذا الموضوع.

مع البدوي(١٢٢)

افترقنا بعد طول وصلٍ ولقاءاتٍ يوميةٍ، حيث كنا نسير على الأقدام معاً كل صباحٍ مسافة عدة كيلومتراتٍ على طريق بيروت - اللاذقية،

ونلتقي في بعض الأمسيات للسمر، وكانت الأحاديث عن المنطقة تستغرق القسط الأكبر من وقتنا، حيث كان يحدّثني عن الأثر الجيّد الذي خلّفته القرارات الإدارية التي أصدرتها فور استلامي مركز مدير الريجي في اللاذقية، وذلك بإحلال العلَم السوري محل العلَم الفرنسي، وبإلغاء التعامل باللغة الفرنسية وحصره باللغة العربية، إضافةً إلى قراراتٍ وتدابير أخرى، ونُقل ذلك من قِبل البدوي إلى فخامة رئيس الجمهورية آنذاك (شكري القوتلي) متمنياً على فخامته بأن "اللاذقية أحوج ما تكون إلى مسؤولين من نوعية أحمد السيّاف"، فكان أن أجاب الرئيس: "أتظن أن في بلادي كثيرين من طراز أحمد السيّاف؟"، وبدافعٍ من هذه العلاقة أصبح بدوي الجبل مقصداً للتوسط لديّ لحلّ مشاكل ذوي العلاقة بالريجي.

كان فراقنا بسبب خلافنا على حلّ معضلة الجبل المتمثلة بمشكلة سلمان المرشد، إذ سار مختاراً أو مكرَهاً في ركاب الحاكمين بعد اختلافي معهم على طريقة الحل. وبعد رحيل أولئك الحكام التقينا وبعد طول فراقٍ في منزله بدمشق، قلت له: "الآن وقد رحل كلٌّ من شكري وسعد الله وصبري وفي طليعتهم سلمان، فلنعد إلى استعراض وتحليل الخطأ والصواب في مسيرة كلٍ منا". فقاطعني قائلاً: "قبل أن تكمل حديثك أقولها شهادةً لوجه الله وللتاريخ إنه لم يمر على منطقة اللاذقية مسؤولٌ أجنبيٌ أو وطنيٌ استطاع أن يخبَر ويعمق مشكلتها كما خبِرتها أنت، وليت الحكام حينذاك لم يأخذوا برأي الذين أحاطوا بهم، بل تابعوا المسيرة التي ابتدأها أحمد السيّاف إذ لما وصلت البلاد إلى ما نحن عليه اليوم"[١٢٣]، وتابعت حديثي معه .. "والآن يا بدوي أسرد لك خبراً أو صورةً لموقفٍ معينٍ، فإن كنتَ مطلعاً عليه أشعرني لأغيّره، وتحدثني أنت عن خبرٍ معينٍ فإن كنتُ مطلعاً عليه أنبأتك لتخبرني غيره" ... واستمرّ الحديث بيننا فترةً بين أخذٍ وردٍ عائدَيْن في نهاية المطاف إلى كلمته الأولى.

وكانت فاتحة لقيانا بعد طول الافتراق رسالةٌ وردتني من بدوي الجبل بعد عودتي إلى اللاذقية هذا نصها:

"تحية وشوقاً واحتراماً، وبعد ..

يسعدني بعد هذه المحنة الطويلة والفراق المرير أن أجدّد بك عهداً وأستأنف وداً، ويسعد محافظة اللاذقية أن يعود إليها الرجل المؤمن الشجاع، فيشرف على أكبر مؤسسة فيها بما ألفه الناس من حزمه وعدله ومروءته ورجولته وإيمانه ووطنيته"(١٢٤).

هوامش إيضاحية

(١) مزارع وملاك ولد في العام ١٨٩٢ في دمشق. ضابط عثماني سابق تخرج من المدرسة الحربية باستانبول في العام ١٩٠٩، ثم من مدرسة الطيران، وشارك في الحرب العالمية الأولى وعينّ مديراً لمدرسة الطيران في الآستانة. حارب إلى جانب المتطوعة ضد الفرنسيين في حمص. عينّ في العام ١٩٢٥ قائداً لدرك المنطقة الشمالية برتبة مقدم وسرّح لأسبابٍ سياسيةٍ في العام ١٩٢٦. في العام ١٩٣٦ ساهم بتأسيس القمصان الحديدية وعين قائداً ومدرباً لها. ثم عينّ في العام نفسه مديراً لشرطة حلب من قبل الحكومة الوطنية وعزل بعد سنتين وثلاثة أشهر، وتفرغ لأعماله الزراعية. وتخلى عن العمل الحزبي كلياً في العام ١٩٥٠. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٥٩٨- ٥٩٩).

(٢) ولد في العام ١٨٩٧ في مدينة حلب، في أسرةٍ تنتمي إلى الأريستوقراطية العربية العثمانية، وكان والده المعروف باسم حاجي أفندي الجابري مفتياً لحلب. درس الحقوق في معاهد الآستانة ونال شهادةً عاليةً بها من باريس، وتدرج وظيفياً في المراتب الإدارية العثمانية من كاتبٍ أولٍ في "الباب العالي" إلى مفتش تنسيقات الشرطة، ثم أميناً لسر السلطان محمد الخامس والسلطان محمد السادس، وظل مخلصاً لفكرة الإمبراطورية العثمانية حتى نهايتها تقريباً. وإبان العهد الفيصلي شغل منصب رئيس بلدية حلب، ثم عينّ كبيراً لأمناء (ياوراً) الملك فيصل في سورية. وبعد الاحتلال الفرنسي لسورية اضطر لمغادرة سورية، وكان من أبرز مؤسسي وقادة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري-الفلسطيني الذي انبثق عن مؤتمر جنيف في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٢١. وفي العام ١٩٢٤ تمكن من العودة إلى حلب وأسس جمعية حقوق الإنسان، ثم غادرها إلى أوروبا ليتابع العمل في إطار نشاط اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الذي مثّل القضية السورية في الخارج، وفي متابعتها لدى عصبة الأمم، وباحتدام التناقض بين جناحيْ الاتحاد السوري بزعامة الأمير ميشيل لطف الله المموّل الرئيس للجنة وبين الاستقلاليين انضمّ الجابري إلى الجناح الاستقلالي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧، وعمل مع شكيب أرسلان من أجل القضية السورية، وكرّس معه كل وقته للعمل الإعلامي والسياسي المتعلق بها من خلال دورية **الأمة العربية**، وكان من أنصار اتحادٍ سوريٍ عراقيٍ يقف على رأسه الملك فيصل. وفي العام ١٩٣٧ عاد إلى سورية، وشغل منصب محافظ اللاذقية حتى انهيار الدور الوطني الأول في العام ١٩٣٩، ولكنه في موجزٍ لسيرته الذاتية يقول إنه قد أرغم على تولي منصب محافظ اللاذقية. وبعد الاستقلال

انتسب الجابري إلى الحزب الوطني، وانتخب في العام ١٩٥٤ في عضوية المجلس النيابي. كان يكتب بالتركية ومن مؤلفاته بها: **موقع اقتدار، والاشتراكية المثلى**. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص١٢١-١٢٢). و(فرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥-٢٩٢) وقارن مع: (فرزات، **الحياة الحزبية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٨٦-٨٨ و١٠٦).

(٣) ولد عبد اللطيف اليونس في العام ١٩١٤ في قريةٍ تبعد حوالي خمسة كيلومتراتٍ من الطرق الوعْرة عن مدينة صافيتا، أو مسير ساعةٍ مشياً على الأقدام وفق تقديرات الزمن يومئذٍ، وتلقّى دراسته الابتدائية في مدرسة القرية التي كان عبد الرحمن الخيِّر معلمها، والتي تمَّ إغلاقها ليكمل اليونس الصبي تعليمه في مدرسة صافيتا، وليحاول الانتساب إلى مدرسة بوقا الزراعية. وخلال الدور الوطني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩) عيِّن مديراً لمدرسة "وادي العيون" وأصدر جريدة **صوت الحق** في العام ١٩٣٨ في اللاذقية، وإثر انهيار الحكم الوطنّي لجأ إلى العراق، والتحق بالمتطوعين في حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١). وفي انتخابات العام ١٩٥٤ انتخب عضواً في المجلس النيابي السوري عن قضاء صافيتا. ساهم في رفد المكتبة العربية ببعض المؤلّفات التي كان من أهمها على المستوى المرجعي كتابه عن ثورة صالح العلي في جبل العلويين. (**مذكرات عبد اللطيف اليونس**، د.م.، د.ت.). قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٦٥٣-٦٥٤).

(٤) ينتمي إلى عائلة رويحة السنية المدينية اللاذقانية، التي تألفت وجوهها البارزة من صحفيين وأطباء وتجار. أصدر مع شقيقه طبيب الأسنان رياض رويحة في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٤٦ جريدة **الجلاء**، واعتبرت نفسها في عددها الأول "صحيفة القوميين العرب". قارن مع: (هاشم عثمان، **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها: الصحافة في اللاذقية**، دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٢، ص١٥٩).

(٥) ولد في العام ١٩١٩ في مدينة اللاذقية، وتخرج من الجامعة السورية طبيباً للأسنان، ومارس المهنة بين العامين ١٩٣٤-١٩٣٦، ليتفرغ في الدور الوطني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩) للعمل السياسي، حيث عمل مفتشاً عاماً للشباب الوطني (الحرس الحديدي) التابع للكتلة الوطنية في مدينة اللاذقية، ثم رئيساً له. وكان عضواً في الوفد السوري في لجنة الاستفتاء الدولية التي شكلتها عصبة العمل للبت بمصير لواء الاسكندرونة. انفصل بعد الاستقلال عن الكتلة الوطنية التي تحللت كتنظيم، والتحق بحزب الهيئة الشعبية في اللاذقية، وأصدر في اللاذقية جريدة **الجلاء**.

(٦) اصطدمت عملية التنصير بمقاومةٍ عامةٍ في جبل العلويين، غير أنها لأسباب

متعددةٍ تتعلق بالفقر، والعلاقات الزبائنية التي قامت بين بعض الزعامات وبين سلطات الانتداب، وجاذبية الخدمات الصحية والمدرسية التي كانت تقدمها البعثات التبشيرية في منطقةٍ محرومةٍ منها مقابل التحول الديني، ولا سيما في مجال الغذاء حيث نشأت ظاهرة مسيحيي الطحين: مافي طحين.. مافي دين. وفي الفترة التي تشير إليها أوراق السيّاف كانت الحملة قد وجدت نجاحاً ملحوظاً في عشيرة الرسالنة العلوية التي كان يتزعمها أمين رسلان في الجبل الجنوبي. ولقد حاولت السلطات الفرنسية أن تغطي ذلك قانونياً من خلال إصدار "قانون الطوائف" الذي أثار معارضةً صاخبةً أرغمت سلطات الانتداب على سحب تطبيقه على السنّة، في حين أبقت مفعوله بالنسبة إلى الطوائف الأخرى، وفي مقدمتها الطائفة العلوية التي قاوم العديد من زعاماتها البارزة مثل عزيز الهواش عملية التنصير. (مذكرات عبد اللطيف اليونس، مصدر سبق ذكره، ص٨٨. ولاسيما في منطقة صافيتا التي كانت منذ القرن التاسع عشر" مسرحاً للفعاليات التبشيرية الغربية البروتستانتية والكاثوليكية ولاحقاً للفعاليات الروسية الداعمة لمن في صافيتا ومحيطها من روم أورثوذكس". (جبور، صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠). ويشير أرشيف المحكمة الابتدائية في العام ١٩٢٨ إلى طلباتٍ تقدم بها حوالي ستين علوياً من قرية جنينة رسلان (قضاء صافيتا) للتحول إلى الطائفة الكاثوليكية هرباً من ظلم زعيمهم، وعلى إثرها قدم القس اليسوعي الأب فرنسيس كانديلا من بيروت لزيارة القرية وتفقد أحوالها وتثبيت عزيمة طالبي التحول إلى المسيحية (محمد هواش، تكون جمهورية: سورية والانتداب، طرابلس: دار السائح، ٢٠٠٥، ص٢٤٦-٢٤٧). ويبدو أن ذلك شمل بعض الأسر السنيّة. ووفق تقريرٍ فرنسيٍ ورد نبأ تقديم ثلاث أسرٍ سنيةٍ من قرية حابا طلباتٍ للسجلات المدنية للقيد على المذهب الأرثوذكسي وذلك منذ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠، كما شمل مطالبة عشر أسرٍ أورثوذكسيةٍ في وادي النصارى بالتحول إلى الكاثوليكية، ثم مطالبتها بالعودة إلى الأورثوذكسية، وكذلك مطالبة عشرين أسرة أورثوذكسية من البياضية بالتحول إلى الكاثوليكية، بينما رفض فلاحو دير شميل في قضاء مصياف التابع لمحافظة حماة أن يستجيبوا لإغراءات كانديلا بالدخول في الكاثوليكية مقابل حمايتهم من الملاكين الحمويين، بينما يشير تقرير آخر إلى أن كانديلا استثمر رغبة جديد آغا المحمود في فتح مدرسة في قرية دوير بعبدة مقابل إقناع الآغا بالتحول إلى الكاثوليكية، وتمكن بهذا الأسلوب من جمع ٧٣ طالباً من الفلاحين العلويين للتحول إلى الكاثوليكية (المصدر السابق، ص٢٥٠ ـ ٢٥٤). وتشير عريضة احتجاجية تقدم بها شباب من جبل العلويين إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي بواسطة رئيس الوفد السوري

لمفاوضات ١٩٣٦ هاشم الأتاسي، إلى سيطرة الرهبان الفرنسيسكان على مؤسسة بوقا الزراعية، وتقديم إعانةٍ سنويةٍ لها مقابل "رعاية ثلاثين يتيماً"، (فرفوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، مصدر سبق ذكره، ص٤١٠. أما في منطقة نفوذ سلمان المرشد في جبل الشعرا فقد كان التوتر حاداً بين المرشد وبين البعثات التبشيرية، بسبب جعل المرشد عشيرته خصوصاً ومجال نفوذه عموماً منطقةً مغلقةً أمام النشاط التنصيري التبشيري، فلم يتحول أحد هنا إلى المسيحية تبشيرياً. وهو ما يفسر رهن النشاط التبشيري أحياناً دعم خصوم سلمان المرشد بتحولهم إلى المسيحية؛ وحول النقطة الأخيرة، قارن مع: (هوامش، **تكون جمهورية**، مصدر سابق ذكره، ص ٣١٥).

(٧) المقصود بها الفتوى التي قدّمها الشيخ سليمان الأحمد ووقع عليها الشيخ صالح ناصر الحكيم والشيخ عيد ديب الخيّر في العام ١٩٣٨. ونصها ما يلي: (قولوا "آمنا بالله" وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحدٍ منهم ونحن له مسلمون". رضيت بالله تعالى رباً وبالإسلام ديناً وبالقرآن الكريم كتاباً وبمحمدٍ بن عبد الله (ﷺ) رسولاً ونبياً، وبأمير المؤمنين علي (عليه السلام) إماماً برئت من كل دينٍ يخالف دين الإسلام، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. هذا ما يقوله كل علوي لفظاً أو اعتقاداً، ويؤمن به تقليداً أو اجتهاداً). وتعود خلفية هذه الفتوى إلى المضاعفات الخطيرة التي كادت أن تؤدي إلى فتنةٍ طائفيةٍ، والتي أثيرت أمام المحكمة الشرعية السنية في اللاذقية في العام ١٩٣٨، اعتراضاً على فرض نفقةٍ يطلبها سنيٌ من أخويه لأبيه أمهما علويةٌ تزوجها أبوه قبل أمّه السنيّة، واحتجّ المحامي بهذه الأقوال لأجل منع النفقة مدعياً اختلاف الدين. وقد أخذ القاضي الشرعي بأقوال المحامي على علاتها، وقرّر قطع النفقة "لاختلاف الدين". وقد أثارت هذه الفتوى ضجةً كبيرةً في الأوساط الإسلامية وفي مقدمتها مشايخ الطائفة العلوية وزعمائها. وقام قضاة العلويين ومفتيوهم (يوسف الغزال، علي حمدان، عيد ديب الخير، صالح ناصر الحكيم، صالح إبراهيم ناصر، يونس حمدان عباس، حسن حيدر، عبد الرحمن بركات، علي عبد الحميد، مفتي العلويين في قضاء صهيون) بدعم من بعض الزعامات الدينية السنية في مدينة اللاذقية، وفي مقدمتها الشريف عبد الله آل علوي الحسيني عميد الأسرة الهاشمية بتوقيع بيانٍ وصفوا فيه ما جاء في ادعاء المحامي وإقرار القاضي الشرعي له بـ"البهتان المفترى على العلويين أهل التوحيد"، و"أن صفوة عقيدتنا ما جاء في كتاب الله الذي لا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه"، كما نشر الرؤساء الروحيون للطائفة العلوية في صافيتا (ياسين عبد اللطيف يونس، الشيخ علي حمدان قاضي المحكمة المذهبية الشرعية بصافيتا،

الشيخ محمد محمود، الشيخ محمد رمضان، شوكت العباس، الشيخ عبد الحميد معلا بياناً يصفون فيه ما جاء في أقوال المحامي بـ"محض الكفر الصريح، وإن المسلمين العلويين بإجماعهم المطلق يستنكرونها أشدّ الاستنكار، ويبرأون منها ومن مثيريها إلى الله ورسوله (ﷺ)". كما أصدرت الزعامات العشائرية العلوية في ٩ آب/ أغسطس ١٩٣٨ بياناً وصفت فيه ما نسبه المحامي إلى الطائفة العلوية بأنه "المفتريات الكافرة" وهم سلمان المرشد، علي شهاب ناصر، منير العباس، صقر خير بك، إبراهيم الكنج، علي محمد كامل، أمين رسلان. انظر وثائق هذه القضية في: (الشريف عبد الله آل علوي الحسيني، **تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله**، اللاذقية، مطبعة الإرشاد، ١٩٣٨، من أرشيف محمد كامل الخطيب).

(٨) تُعتبر عائلة البيطار من أكبر وأقوى عائلات عشيرة صهيون التي تضم السنّة في القضاء بمن فيهم الأكراد المستعربون، وقد قاومت الاحتلال الفرنسي للقسم الشمالي من جبل العلويين منذ البداية، وانضمت بعد ذلك إلى جبهة جسر الشغور ضد الفرنسيين في العامين ١٩٢٠-١٩٢١، وشكّلت قوامها الأساسي، وارتبط بها ما يُعرف في الحوليات السورية بثورة صهيون. قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣-٢٠).

(٩) تموز/ يوليو ١٩٤٠.

(١٠) بحلول شهر شباط/ فبراير ١٩٣٩ أصبح لواء هاتاي وهو الاسم التركي للواء اسكندرون جزءاً من تركيا، ومنذ أواخر حزيران/ يونيو ١٩٣٩ رفعت فرنسا يدها عن حماية اللواء كلياً فقام مجلس هاتاي بحلّ نفسه ليصبح بموجب قراره جزءاً من الجمهورية التركية.

(١١) إثر استقالة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، والتي انتهى بها الدور الوطني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩)، واستقالة العديد من أقطاب وشخصيات الكتلة الوطنية من عضويتها في نيسان/ أبريل ١٩٣٩ مثل فخري البارودي وفايز الخوري ونجيب الريس ورشدي الكيخيا وناظم القدسي، وهو ما أدى إلى اعتكاف كلٍ من جميل مردم بك وسعد الله الجابري وإعلانهما اعتزال الحياة العامة لتنتقل قيادة الكتلة إلى لجنةٍ ثلاثيةٍ من بينها شكري القوتلي ولطفي الحفار. وكذلك فشل المصالحة ما بين الكتلة الوطنية والدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي كان من شروط موافقته على المصالحة استبعاد كلٍ من جميل مردم بك وسعد الله الجابري من الكتلة الوطنية. واستمرت حكومة المديرين برئاسة الخطيب من ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩ إلى ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١.

(١٢) من زعماء عشيرة الخياطين. انتخب نائباً عن تلكلخ في العام ١٩٣٦،

و"انتدبه" المفوض السامي الفرنسي بيو في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٣٩ محافظاً للاذقية بالوكالة، ويبدو أن هذا الانتداب قد راعى توافق الزعامات على اختياره محافظاً بدلاً من إحسان الجابري الذي أنهيت خدماته في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٣٩. ثم قامت حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب بتعيينه محافظاً ممتازاً للاذقية في ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٠، والتي كان المفوّض السامي الفرنسي الجنرال بيو قد وضع لها في ١ تموز/ يوليو ١٩٣٩ نظامها الأساسي الإداري والمالي. وشغل هذا المنصب حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣. وخلال توليه المنصب حافظ العباس على نوع من العلاقات المتوازنة ما بين الأسياد الفرنسيين وبين التناحرات العشائرية الزعامية العلوية على النفوذ، وبين محاولة مراضاته للوطنيين، ووقف الحاكم السابق لدولة العلويين شفلر الذي تحول إلى تاجرٍ في المنطقة بعد إقالته من منصب الحاكم ضد سياسته التوازنية، وعمل على إثارة الزعامات العلوية المناهضة له. وفي تقدير يوسف الحكيم فإن الحكم الوطني في اللاذقية" لم يفقد شيئاً من نفوذه بعد ابتعاد الكتلة الوطنية عن الحكم". ولاريب أن الحكيم يبسّط الأمر هنا غير أنه يشير إلى الجوهري في عدم معارضة المحافظ للوطنيين. (من هو في سورية، مصدر سبق ذكره، ص٧٧). قارن مع: (يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥). كان والده جابر العباس من الزعماء المحليين الذين اعتمدت عليهم سلطة الانتداب، فكان مستشار الكولونيل نيجر المندوب الإداري الفرنسي للمنطقة الغربية، وبناءً على خدماته منحه الفرنسيون وسام جوقة الشرف في العام ١٩٢٠، (هواش، تكون جمهورية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤) لكنه في المحطات الأكبر في التاريخ المحلي اتخذ دوماً موقفاً اتحادياً، ففي العام ١٩٢٤ كان مع انضمام منطقة العلويين إلى سورية، قارن مع: (تصريح شاكر الحنبلي في المجلس الاتحاد السوري، (جريدة المفيد، الأول من نيسان/ أبريل ١٩٢٥). لكنه رضخ لمطالب الفرنسيين بفصل منطقة العلويين عن الاتحاد السوري، (المفيد، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٥) وفي العام ١٩٣٦ وجّه بصفته رئيساً سابقاً للمجلس التمثيلي ونائب رئيس الاتحاد السوري السابق، ورئيساً دينياً ودنيوياً لعشيرته نداءً يعبّر فيه حسب رأيه عن" الأغلبية الساحقة التي أمثلها، بتحقيق الوحدة السورية على أساس لامركزيةٍ إدارية" (الأيام، ١٠٤٦، ١٨ آذار/مارس ١٩٣٦).

(١٣) من ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤١ إلى ٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، وهو أول مفوّضٍ سامٍ يحمل لقب "مندوب عام" بدلاً من "المفوض السامي".

(١٤) عُين دانتز في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠ وباشر عمله الرسمي في البلاد من ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠ إلى ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤١، وأعدم لاحقاً في فرنسا.

(١٥) رهن الجنرال بنيه في رسالةٍ وجهها إلى وزير الخارجية السوري في ١٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ موافقة الحكومة الفرنسية "على نقل القطعات الخاصة إلى الدولتين مع الاحتفاظ بإبقاء هذه الجيوش تحت القيادة العليا الإفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ذلك ممارسةً تامةً" بالتفاهم على توقيع ثلاث اتفاقياتٍ تضمن "صيانة المصالح الجوهرية" الفرنسية في سورية ولبنان وهي اتفاقيات ثقافية (جامعية) واقتصادية واستراتيجية "قواعد تمكن من ضمان طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها في ماوراء البحار" انظر النص الكامل في: (هندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦).

ردت الحكومتان السورية واللبنانية على ذلك في اجتماع شتورا في ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ بـ"عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي، وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية، كما قررتا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما" انظر النص في: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢). واعتباراً من ٢٠ أيار/ مايو ١٩٤٥ بدأت المدن السورية تتهيأ للدفاع ومواجهة الفرنسيين، وفي ٢٩ أيار/ مايو بدأت عمليات القصف الفرنسي. وقررت الحكومة البريطانية بعد أن حصلت على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استغرق الحصول عليها ٤٨ ساعةً التدخل العسكري إلى جانب سورية في كلّ المدن، مما أوقف العدوان الفرنسي، ووضع الجيش الفرنسي في معسكراتٍ معينةٍ، والطلب من لبنان وسورية الدخول في مفاوضات مع إنكلترا وفرنسا، (نبيل فرنجية وزينة فرنجية، **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، تعريب جورج أبي صالح، بيروت: ملف العالم العربي ١٩٩٣، ص١٩٣-١٩٥) في أواخر ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٥ تم تسليم الثكنات إلى الحكومة السورية، وفي ١-٢ آب/ أغسطس ١٩٤٥ تم تسليم جميع القوات الخاصة إلى سورية ولبنان، وصرح الجنرال سبيرس: "إن تسليم الجيوش الخاصة لا يكفي بل يجب تسليم الصلاحيات كلها دون استثناءٍ ويجب إجلاء آخر جنديٍ فرنسيٍ عن سورية" وأنه "ليس من مصلحة سوريا ولبنان المساومة مع فرنسا.. إن كل تنازل من قِبلكم يعني التخلي عن جزءٍ من استقلالكم، وليس الاستقلال ثوب القديسة مارتينوس ليصحّ توزيعه على الفقراء" (**النذير**، ٢ آب/أغسطس ١٩٤٥).

(١٦) قائد الحركة الطلابية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين مع عبد الرزاق الرزوق وغيره بحلب، قاد عدة إضراباتٍ من بينها إضراب شهير احتجاجاً على فصل الطالبين جهاد الضاحي وهاني الهندي (من مؤسسي كتائب الفداء العربي وحركة

القوميين العرب لاحقاً، ووزيرها في أول حكومةٍ بعد الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣)، حاول اغتيال أحد الضباط الفرنسيين، وساهم في عملية فرار الضباط والرتباء السوريين في حلب والذين كانوا بقيادة سامي الحناوي من القوات الخاصة في الجيش الفرنسي.

(١٧) ولد إحسان الشريف في دمشق في العام ١٨٩٥، وتلقى علومه في الإعدادي العثماني النظامي، ثم تابع علومه العالية في باريس حيث حصل على الإجازة فالدكتوراه بالحقوق منها. ومثل معظم المتعلمين في جيله الذين كانوا يلتحقون بالمؤسسة الأكثر أهميةً في الدخل والمكانة وهي الجيش، بدأ الشريف حياته ضابطاً في الجيش العثماني، وتنقل بين دمشق وقونيا والآستانة وصوفيا. وحين تأسّس حزب الشعب في العام ١٩٢٥ بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير خارجية الحكومة الدفاعية في العهد العربي الفيصلي، وأحد أقوى وأصلب معارضي الاستقلاليين المنحدرين من جمعية "العربية الفتاة" شغل الشريف منصب السكرتير العام للحزب. وإثر انخراط الحزب في الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥) اعتقل الشريف في قلعة أرواد، وعمل بعد الإفراج عنه بين العامين ١٩٢٦-١٩٢٨ في مهنة المحاماة، وانضم مع عددٍ من القياديين الشعبيين إلى سياسة ما سيعرف لاحقاً بالكتلة الوطنية، وهم المجموعة التي تخلت عن زعيمها الشهبندر الذي حُكم عليه بالإعدام، وتلاقت مع "الاستقلاليين" في اختيار الطريق السياسي. وكان الشريف من أعضاء ما يمكن اعتباره بمثابة الاجتماع التأسيسي الأول لما سيُعرف بالكتلة الوطنية في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٧ ببيروت. وفي هذا السياق انتخب الشريف عضواً عن دمشق في الجمعية التأسيسية السورية (١٩٢٨)، وحافظ على عضويته النيابية في مجلسيْ ١٩٣٣ و١٩٣٦، ليتفرغ للمحاماة بعد انهيار الدور الوطني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩). وإثر عودة قيادات الكتلة الوطنية إلى الحكم في العام ١٩٤٣ تمّ تعيين الشريف محافظاً لحلب، ثم وزيراً مفوّضاً في أنقرة، ثم تقاعد في النصف الأول من الخمسينيات. قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦)، ومع: (حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥**، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨-٢١٣).

(١٨) آل هارون من كبار ملاك الأرض الغائبين الذين تميزوا منذ عهد المتسلمين في اللاذقية في القرن التاسع عشر بالزعامة، وقد مثّل عميدهم عبد الواحد هارون أقوى زعامةٍ سنيةٍ في المدينة، فكان عضو القيادة المركزية السداسية لجمعية الاتحاد والترقي في اللاذقية بعد الانقلاب الدستوري العثماني في العام ١٩٠٩، وكان أول مسلم في اللاذقية يتعلم اللغة الفرنسية، وعيّنه الكولونيل نيجر في مجلسه الاستشاري في مقاطعة العلويين، ليبرز بعد ذلك في زعامة الكتلة الوطنية في اللاذقية. (يوسف

الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦١ و١٨٢-١٨٣). إلى أن أخذت زعامة آل شريتح ولا سيما عبد القادر شريتح تحل مكانها منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، ومن أبرز شخصيات العائلة عزيز هارون الذي شارك في ثورة صالح العلي وقام بتجهيز عدة فصائل على نفقته الكاملة. قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٧ و٣٧) وحول شخصيات الأسرة قارن مع: (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٧٣-٧٧٤). وحول قيام القوات البريطانية بنقل العائلات الفرنسية إلى الثكنات، واحتلالها كافة المكاتب الفرنسية قارن مع: (هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية ٦٣٧-١٩٤٦م**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٥٠).

(١٩) استثمر الوطنيون الخلافات البريطانية-الفرنسية، واعتمدوا على قوة بريطانيا التي نسجت علاقاتٍ وطيدةً معهم في مواجهة فرنسا، وحاولوا المشاركة منذ العام ١٩٤٤ بمجهودٍ شعبي لدعم الجيش البريطاني فتبرعت حلب بثمن خمس طائراتٍ مقاتلةٍ من طراز سبتفاير لسلاح الجو البريطاني تسلمها الجنرال سبيرس (**النذير**، ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٤)، أما دمشق فتبرعت بتقديم ٨ طائرات سبتفاير قام رئيس المجلس النيابي السوري بتقديمها إلى بريطانيا نيابةً عن الأهالي (**النذير**، ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٤). بعد عودة الجيش إلى الحكومة الوطنية حاول البريطانيون ربما في محاولةٍ لرد الجميل ودعم الحكومة تسليح الجيش السوري، فقاموا بتسليم الحكومة نحو ستة آلاف بندقية إنكليزية، ونحو عشرين مدرعةً (طه الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١).

(٢٠) ولد سلمان المرشد في العام ١٩٠٧ في قرية جوبة برغال التي تقع في أعالي جبل الشعرا من القسم الشمالي من جبال العلويين في أسرةٍ صغيرةٍ تنتمي إلى عشيرة العمامرة. وفي العام ١٩٢٣ بشّر إثر حالة انخطافٍ روحيٍ بقرب ظهور المهدي المنتظر لـ"يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً". هزّت الدعوة التي أطلقها الصبي ولما يتجاوز السادسة عشرة من عمره العقيدة الخلاصية الهاجعة في العقل الباطن الانساني في منطقة جبل الشعرا التي كانت عشائرها الصغيرة تعج منذ سنواتٍ بالفوضى والانقسامات الداخلية الحادة وانهيار زعامة المقدّمين التقليدية في ضبط الأمن وحفظ النظام ما بينها. واندلعت الدعوة كالنار في الهشيم، وأعلنت قريتان هما شطحة وبلاط رفض دفع الضرائب للحكومة، مما دفع ضابط الاستخبارات الفرنسي في بابنا مركز قضاء صهيون إلى خطفه، وتسليمه إلى الحكومة في اللاذقية التي سجنته مع بعض أبرز مريديه لمدة ثلاثة شهور، (**Weulersse**, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, Gallimard, huitième édition, 1946, pp. 275-276).

وأثارت دعوة المرشد الفزع في قلوب القادة الروحيين العلويين في طائفة القمرية أو

الكلازية والملاكين المسيحيين في منطقته والفرنسيين (خوري، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٠). وتعود عناصر فزع القادة الروحيين العلويين إلى أن المرشد قد أبطل تدريجياً الاعتقاد بـ"التراني" و"التمثيل الكوني لله" و"التقية" و"وراثية المشيخة" و"اختصاص بعض المشايخ ببعض الأعياد" وألغى اللباس الديني، وأنكر قدسية عبد الرحمن بن ملجم، وأبطل الذبائح عند المقامات والزيارات، وألغى الأعياد الموسمية غير الدينية، وقال بتشخص الإمام القائم في كل دور بشرياً. ويبدو أن أخطر مخاوف الفرنسيين من مضاعفات انتشار الدعوة قد انصبت على ما يصفه المؤرخ الروسي فلاديمير لوتسكي بأن المرشد "رأى تشكيل جماعاتٍ مسلحةٍ لمقاومة الفرنسيين بهدف إجلائهم عن سورية" و"دعوته جماعات عمر البيطار للتحالف معه لمقاومة الفرنسيين" (لوتسكي، **الحرب الوطنية التحررية في سورية ١٩٢٥-١٩٢٧**، ترجمة محمد دياب، مراجعة وتقديم مسعود ضاهر، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨، ص١٤٥). وجماعات عمر البيطار السنية هي التي ارتبطت باسمها الثورة المعروفة باسم جبل صهيون ضد الفرنسيين، وشكلت قوام جبهة جسر الشغور نقطة تقاطع ثورة هنانو في الشمال السوري وثورة صالح العلي في الجبل الجنوبي من منطقة العلويين، (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨). وقد أفرجت عنه السلطات الفرنسية ووضعته تحت الرقابة الصارمة، وألزمته بإثبات حضوره كل خمسة عشر يوماً في بابنّا ثم في الحفّة مركز القضاء، والإقلاع عن الدعوة. لكن الإفراج عنه أدى بالقرى المندفعة خلف دعوته إلى استقباله استقبال الفاتحين (*Oriento Moderno*, no. 4, 1924, p.277). استمرت الدعوة بالانتشار ولاسيما في منطقة جبل الحلو وفي قرية شين من قرى قضاء الحصن، التي سبق لها أن شهدت نزاعاً دامياً بين فلاحيها العلويين الذين "ضاقوا ذرعاً من جوْر ساداتهم ومن جباة ضرائب الحكومة الذين يفدون إلى القرية مستصحبين نفراً من الدرك الحكومة والملاكين الدنادشة في أواخر العهد العثماني" (يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١، ص٢٤٦-٢٤٧). وهو ما دفع الحاكم الفرنسي بيوت في شباط/ فبراير ١٩٢٤ إلى تجريد حملةٍ عسكريةٍ صغيرةٍ على قرية جوبة برغال بوصفها عشّ الدعوى الجديدة، و"وضع نقطة عسكرية دائمة فيها" (**المفيد**، العدد ٢٣٨، أيار/مايو ١٩٢٤)، قارن مع ما نقلته **الشرق الحديث عن صدى الأحوال ورحلة الفتاة في**: (*Oriento Moderno*, no. 3, 1924, p. 184). وتطورت الدعوى لتحدث انقساماً داخلياً ما بين مؤيديها ومعارضيها في قرية العاليات جنوبي حمص "جرت فيها معركة بين الفلاحين والقوات الفرنسية سقط فيها ٥٠ قتيلاً من الفلاحين" (لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧). ولدى المؤرخين السوريين لا

نجد ذكراً لهذه الواقعة إلا لدى محمد كرد علي (**خطط الشام**، ج٣، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥، ص ٢٣٣). أحالت سلطات الانتداب ما يقارب المائة إلى محكمة عسكرية (**المفيد**، العدد ٢٣٨، ٢٠ أيار/مايو ١٩٢٥). واعتبر سلمان المرشد مسؤولاً عن الصدامات مع القوات الفرنسية، فتم التداول بشأن محاكمته على مستوى المفوض السامي ويغان ببيروت (**المفيد**، العدد ٢٣٣، ١٤ أيار/مايو ١٩٢٥) حيث تقرر نفيه مع تسعة من أبرز مريديه إلى بلدة الرقة في الشمال السوري. وفي الرقة نزل مع رفاقه ضيفاً على آل العجيلي ثم بترتيب منهم ضيفاً على أقربائهم من آل الشواخ الحبيب، وتزوج جميلة ابنة موظف البلدية محمد نظيف (مقابلات أجراها الباحث مع الدكتور عبد السلام العجيلي والدكتور حسن الشواخ في صيف ٢٠٠٤ في حلب). ويربط محمد كرد علي في كتابه الذي صدر في العام ١٩٢٥، دعوة المرشد بما يسميه بـ "إدخال إصلاح إلى المذهب العلوي" عبر تعاليم تدور حول روحانية الإمام علي بن أبي طالب في الألوهية وتخطئة من يزعم وجوده في الشمس أو القمر، وقد أوجب على أتباعه صيام رمضان والصلوات الخمس وتعليم النساء خلافاً لما جرى عليه الأسلاف" (كرد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣)، وكان تعليم البنات يُعتبر حتى في الجبل الجنوبي الأكثر تطوراً من الجبل الأعلى، والمتصل بالمدن، وبحركة الهجرة نحو الأمريكيتين "إجراماً وكفراً وخروجاً على التقليد والدين" ويثير خبر حدوثه "الدهشة والاستغراب.. وبعضهم يأتي من أماكن بعيدة ليتأكد منه". (**مذكرات عبد اللطيف اليونس**، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦ و٤٢). غير أنه بحكم الاختصار وربما الافتقاد إلى المعلومات لم يربط كرد علي ذلك بدعوة المرشد للعودة إلى ما يمكن تسميته بينابيع المذهبية "الغيبية" التي لا تمثل الله حسب مفهومها عن نفسها بأي شيء في الكون، وهي مذهبية قامت دعوة المرشد في مفهومها عن نفسها على "تنقيتها" من تأثيرات المذهبيات الكلازية والحيدرية والشمالية (الشمسية)، وتشكل الأساس المذهبي لما سيعرف لاحقاً بالحركة أو الدعوة المرشدية بعد إعدام سلمان المرشد (١٩٤٦) والتي تعتبر نفسها مستقلة بشكل تام عن المذهب العلوي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٢٧ انتهت مدة النفي (هواش، **تكون جمهورية، سورية والانتداب**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠).

وعاد المرشد إلى قريته جوبة برغال، فاستقبلته المنطقة استقبال الفاتحين، ليغدو مركز الزعامة الجديدة في الجبل الأعلى. وليتوسع عدد أتباع سلمان إلى حدود أربعين ألفاً وفق تقديرات ويللرس وإلى حدود ثمانين ألفاً وفق التقديرات المرشدية التي قد لا تخلو من وطأة نظرية النمو الذاتي. ويمكن القول إن مؤشر قياس الأتباع كان مضبوطاً كمياً، من خلال عملية تسجيل زعماء العشائر العلوية لأتباعهم أو الذين يرغبون بالانضمام إلى

حمايتهم، على أساس التضامن العشائري "حطيطة دم.. أكالة دم".

(٢١) المقصود سلمان المرشد والذي يشار خطأً إلى اسمه بسليمان. ويبدو أن رسلان يشير هنا إلى التفاهم بين سلمان المرشد وبين سعد الله الجابري رئيس الحكومة السورية بموافقته على تحكيم الأخير في قضايا الملكية المعقدة التي تم فيها الادعاء على سلمان بتحريض من خصومه الأشداء في المدينة، وفي مقدمتهم عائلة شريتح التي قام سلمان المرشد في العام ١٩٣٨ بالاستيلاء على مزرعتها الأساسية في سطامو والتي كانت تعتبر بمثابة "درّة تاج" العائلة، وإعادتها تحت إشرافه إلى من يعتبرهم فلاحين" غسانيين" تم اغتصاب أراضيهم بالتدليس والخداع حسب تفسيره، وكان سلمان يعتبرهم من أبناء عشيرته الغسانية التي قام بتوحيدها. كان المرشد قد شرع منذ طرد آل شريتح من سطامو بحملةٍ مكثفةٍ مسلحةٍ لتجريد ملاك الأرض المدينيين الغائبين سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين، مدعومين من المندوبية أم غير ذلك. واتبع في هذا السياق سياسةً مزدوجةً تقوم على التعويض الحقيقي أو الرمزي أو الاستيلاء على الأرض. إذ كانت سياسته تقوم على استئصال ملكية العائلات السنية والمسيحية للأرض بأية وسيلةٍ ممكنةٍ. ولقد اضطره ذلك إلى الاصطدام بملكيات الكهنة والملاكين المسيحيين الذين كانت سلطات الانتداب تدعمهم لأسبابها. وهو ما جعل من المرشد أخطر خصم حقيقيٍ بالفعل للملاك المدينيين الذين استغلوا تناقضات عشيرة سلمان واستثمارها ضده بفعاليةٍ.

(٢٢) كان سلمان المرشد أمياً، ولم يتعلم سوى كتابة اسمه والتوقيع.

(٢٣) كان المرشد لا يبدأ زيارة أيٍ كان لكنه يرد الزيارة، وهو ما يندرج في إطار تقاليد الزعامة وهيبتها في المنطقة يومئذٍ، (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة على الحركة المرشدية**، نسخة الكترونية غير مطبوعة في كتاب).

(٢٤) كان من بين زعماء آل الحراكي حكمت وخالد ورياض. انتخب حكمت الحراكي وهو ملاك كبير للأرض نائباً في الجمعية التأسيسية السورية عن معرة النعمان، ثم في كل المجالس النيابية بما فيها مجلس ١٩٤٧، وتقلّد الوزارة في ١٩٤١-١٩٤٣، وأعيد انتخابه في الجمعية التأسيسية للعام ١٩٤٩. وكان وسلمان المرشد في كتلةٍ نيابيةٍ واحدةٍ من الناحية الفعلية، أما ابنه خالد الذي ولد في العام ١٩١٦، فقد درس العلوم الزراعية في الجامعة الأميركية ببيروت، والعلوم الاقتصادية في معهد الحقوق الفرنسي ببيروت، ثم درس في جامعة جنيف بسويسرة.، وانشغل بشكلٍ تامٍ بإدارة أملاكه الزراعية. أما رياض الحراكي الذي ولد في العام ١٩١٤ فقد اختار مهنة التعليم في العلوم مستقبلاً له.. قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص١٥٩-١٦٠).

(٢٥) كان آل النجاري يومئذٍ من زعماء منطقة جسر الشغور.

(٢٦) من زعماء جبل الأكراد في منطقة الحفة، وهم أكراد مستعربون بشكلٍ كاملٍ، يشير مؤلفا ولاية بيروت إلى أنه لم يبقَ واحدٌ منهم يعرف الكردية. ومنذ العهد العثماني كان آل الحجة من زعماء قرية سلمى، ومتحالفون مع عشيرة الصهاونة السنة في بابنا، لكنهم تحالفوا بعد ذلك مع عشيرة سلمان المرشد. كان الحجة نفسه من حلفاء سلمان المرشد وأصدقائه، وقد تحالف معه في قائمةٍ واحدةٍ في انتخابات العام ١٩٤٣، بينما كان عمر البيطار أحد أبرز زعماء عشيرة صهيون، وأحد أبرز قادة ثورة الشمال ضد الفرنسيين حليف المرشد في انتخابات ١٩٣٧، وأعيد انتخابه في الجمعية التأسيسية في العام ١٩٤٩. حول عشيرة وآل الحجة انظر: (محمد رفيق بك، **ولاية بيروت–القسم الشمالي**، بيروت: لحد خاطر، ١٩٨٧، ص٤٣٩-٤٤٠). قارن مع : (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢).

(٢٧) فرض المرشد في إطار إجراءاته التنظيمية الخاصة بعشيرته سلطةً على شركة حصر التبغ والتنباك الفرنسية، التي كانت سيدة الجبل دون منازعٍ، وكان بموجبها يتقاضى رسماً عن المحصول غير المحوّل إلى الشركة، وكان قد أحدث ما سماه بـ"صندوق العشيرة"، وعيّن مديراً له هو الشيخ درويش ناصر، ثم ألحق ممتلكاته المسجلة باسمه به مقابل مخصّصٍ له. كانت سلطة الشركة الحصرية في الجبل الأعلى تحت سيطرة سلمان ورحمته، ومن هنا كان موظفو الشركة يفرون من مهمة التكليف في مناطقه، وهو ما كان يعود بريعٍ أفضل على الفلاحين بقدر ما حرم المرشد سماسرة المدينة الذين تفوّضهم الشركة بجني المحصول الحصري مقابل اتفاقٍ ماليٍ مقطوعٍ من ريعهم. قارن مع: (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة على الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره، ص٣٤).

(٢٨) كانت وزارة المالية السورية قد لفتت نظر وزارة الداخلية إلى أن مبيعات شركة الريجي قد أخذت بالتدني الملحوظ في العامين ١٩٤٤-١٩٤٥ ولا سيما في محافظة اللاذقية بسبب "كثرة تهريب الدخان وورق الدخان في مناطق الإنتاج" وطلبت من وزارة الداخلية "أن تصدر التعليمات المتشدّدة لتشديد الرقابة وقطع دابر التهريب" فضلاً عن أن شركة "الريجي" الفرنسية "تستثمر امتيازها على النحو الذي تستثمر به الشركات الأجنبية الأخرى كشركة الخطوط الحديدية والكهرباء والماء والترام والمرافئ ولا تعطي حصة الخزانة العامة إلا النزر اليسير". (النذير، ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٦).

(٢٩) تقع على السفوح الغربية لجبال اللاذقية، على السفح الشمالي لمرتفع قلعة المهالبة (٧٧٩,٦م) من ناحية الفاخورة من منطقة القرداحة حالياً. وتحدّد أراضيها المجاري

السيلية المتجهة شمالاً، والتي تنبجس من أسرّتها الينابيع، وتنتشر فيها الصخور المنحوتة وغابات الصنوبر، وتبعد عن بلدة الفاخورة حوالي ٨كم. (**المعجم العسكري**، المجلد الرابع، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٩-٣٨٠).

(٣٠) ينتمي بهجت نصور إلى فخذ بيت أبو شلحة التي تعتبر المهد التاريخي لعشيرة الحدادين العلوية، وقد كان ابن اخت إبراهيم آغا الكنج زعيم بني علي أكبر عشائر الحدادين. ونتيجةً لموقف عائلته المؤيد للحركة الوطنية ومعارضتها الشديدة لخاله إبراهيم آغا الكنج بسبب تحالفه مع الفرنسيين منذ احتلالهم اللاذقية في العام ١٩١٨، فإنه لجأ بسبب نبذه من قبل العائلة إلى خاله في مدينة جبلة. ثم قيل إنه تخاصم مع خاله وعاد إلى منطقته. خلال هذه الفترة حاول إبراهيم الكنج أن يفتح خطاً مع البريطانيين، واجتمع على ما يبدو وفق بعض الروايات مع الجنرال سبيرس في قبرص، وهو ما استفز الفرنسيين الذين كانوا يعتبرونه "صديقهم المخلص"، ويبدو أنهم عاقبوه على ذلك بمنع وصوله إلى عضوية المجلس النيابي في العام ١٩٤٣ حيث دعموا ترشيح ابن أخته بهجت نصور بدلاً عنه في تمثيل العشائر الحدادية في المنطقة. (مقابلة مع أسعد صقر في صيف ٢٠٠٤ بدمشق). وربما بتأثير ذلك حاول الجنرال كاترو أن يعاقب الكنج فرفض مقابلته، (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٣١١).

(٣١) زمن سرد السيّاف هنا هو زمن تعقد قضية الصراع ما بين المرشد وبين زعماء المدينة المعتمدين من الحكومة المركزية بدمشق. كي نحيط نوعاً ما بالجوانب المهمة في هذه القضية التي دفعت تطوراتها المرشد إلى الانكفاء، ونفهم سياق المراسلات ما بين وزير الداخلية لطفي الحفار وبين محافظ اللاذقية في هذه الفقرة من أوراق السيّاف، لا بدّ من القول إنه ما كادت حكومة سعد الله الجابري تتشكل في العام ١٩٤٣، حتى تحرك خصوم المرشد الذين كان على رأسهم زعامات آل شريتح لتصفية الحساب مع استيلائه على مزرعتهم الخصبة في سطامو. من هنا لم يكن مفارقةً في هذا السياق أن يتصدر سامي شريتح نفسه أحد ملاك سطامو في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ عقد اجتماع لبعض العلويين من خصوم المرشد في قضاء الحفة، ونقل شكواهم إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي مباشرةً (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨)، من دون أن يتم إعارة أي انتباهٍ للمحافظ شوكت العباس الذي كان يعيش على مستوى السلطة أيامه الأخيرة. وعكس ذلك قراءة آل شريتح لتبدل موازين القوة والسلطة من زعامات الريف إلى زعامات المدينة، وتوجيه سياسات الحكومة بما يتسق معها على المستوى المحلي، ولا سيما أن مشكلة المرشد مع رئيس الحكومة الجديد سعد الله الجابري مختلطةٌ بمشكلةٍ شخصيةٍ-سياسيةٍ معقدةٍ تعود إلى طريقة إنذاره لشقيقه إحسان الجابري في مغادرة

المحافظة في العام ١٩٣٩، مع أن تقويم سعد الله الجابري لشقيقه كان بالغ السوء إلى درجة أنه كان يقول: "ليت السفينة التي حملته إلى سورية غرقت، وخلّصتنا من بلائه".
ولقد استثمرت جبهة شريتح في اللاذقية الصفات الفردية لسعد الله الجابري في "العصبية المفرطة وحب التسلط". (الكيالي، المراحل، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٣) في إطار مصالحها المغلّفة وطنياً، فما إن أقال الجابري محافظ اللاذقية شوكت العباس، وكلّف بدلاً منه في ٧ آب/أغسطس الشخصية الأريستوقراطية الأمير مصطفى الشهابي، حتى كلّفه وفق التقارير الفرنسية بمهمةٍ لها صفة الأولوية وهي "تصفية عناصر الإدارة الموالية لشوكت العباس" (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩). استقبل الشهابي بشكلٍ حافلٍ في اللاذقية، وكان شوكت العباس المحافظ السابق نفسه من الناحية البروتوكولية على الأقل في مقدمة مستقبليه وطلب من الموظفين العمل " بإرشادات المحافظ الجديد"، في حين قال الشهابي متوهجاً بالتفاؤلية في تحقيق الاستقلال في سياق الوعود الفرنسية- البريطانية إن" فرنسا وحلفاءنا كما تعلمون لايضنون علينا بالاستقلال، وقد أعلنوه وضمنوه وسنمشي قدماً إلى أن نبلغ في مدةٍ وجيزةٍ ما نصبو إليه من حريةٍ وسيادةٍ تامةٍ" وشكر الشهابي " الملاكين اللذين يحفان بي عن يميني ويساري" وهما المندوب الفرنسي الكولونيل ديزيسار وديتشبرن ضابط الارتباط البريطاني (هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية ٦٣٧م-١٩٤٦م**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨-٢٢٩) لكن مهمته الخاصة تضمنت في التفاصيل حكماً معالجة نفوذ المرشد، بحكم أنه قد استفاد من الصراع بين زعامة العباس الخياطية التي كانت على رأس المحافظة وبين زعامة آل الكنج الحدّادية التي ترأست مديرية الداخلية في تدعيم قوة عشيرته بين العشائر العلوية، وتحالف بحكم الصراع التاريخي بينه وبين آل الكنج منذ أن بدأت دعوته مع آل العباس. كانت هذه المهمة متناقضةً بقدرٍ معينٍ مع طبيعة الشهابي الأريستوقرطية المثقفة، وكان لفشله فيها من خلال إدارته السيئة لعملية توجيه خصوم سلمان للهجوم على الجوبة في شباط/فبراير ١٩٤٥ دور في سحبه من محافظة اللاذقية. وإبان محاكمة المرشد لاحقاً كشف الشهابي نفسه عن ذلك بشكل عام، فقدّم إلى المجلس العدلي شهادة خاصة زعم فيها أنه منذ أن تولى محافظة اللاذقية قد رأى أن بؤرة جبل اللاذقية لا تستأصل إلا بالقوة، وأنه نصح المحافظ عادل العظمة باستئصال تلك البؤرة التي حاول القضاء عليها خلال عام ونصف من مهمته، وأنه يمكن استئصالها الآن من دون مخاطر "لأن النجاح مضمون" (الإرشاد، الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦).

تمّ تعيين مظهر باشا رسلان في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٥ محافظاً بديلاً من الشهابي،

وكلف بمعالجة قضايا الخلاف بين المرشد وزعماء المدينة. خلال هذه الفترة كان المرشد نائباً في المجلس النيابي عن قضاء الحفة، والذي انتخب مجدّداً كممثلٍ له في مجلس العام ١٩٤٣ الذي دشّن عودة العهد الدستوري. ولكنه تعرض منذ الأيام الأولى إلى مضايقاتٍ "غليظةٍ" بدأت في أواخر العام ١٩٤٣، بوضعه في بيته المستأجر في الروضة قرب البرلمان "تحت رقابةٍ بوليسيةٍ مشدّدةٍ"، على الرغم من أنه حاول لتهدئة المشاعر البريطانية-الحكومية ضده أن ينسج علاقة ثقةٍ مع فارس الخوري رئيس المجلس النيابي "الذي حاول تقريب وجهات النظر بينه وبين البريطانيين". ولكن درجة "المراقبة" كانت قاسيةً ومشدّدةً إلى درجة أن رجال "التحري" قد لحقوا بالمرشد حتى داخل حرَم المجلس النيابي، ومحاولة إخراجه منه، وهو ما أثار غضب رئيس المجلس الذي طردهم إلى الخارج. وربما لم يدُر في خلد الخوري أن رجال "التحري" ينفذون أوامر رئيس الوزراء سعد الله الجابري، الذي ردّ الصاع صاعين، وأمر الضابطة بمنع دخول المرشد قبة المجلس مع أنه عضو طبيعيٌ فيه (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٣). وبغضّ النظر عن خصوصية التقارير الفرنسية الاستخبارية حول ذلك، فإن جميع المصادر والمعطيات تجمع على أن حكومة الجابري قد وضعت المرشد تحت نوعٍ من الإقامة الجبرية بدمشق، ولكن من دون أن تتمكن دوماً من الحيلولة بينه وبين المشاركة في جلسات المجلس. ويبدو أن المرشد قد سار في خطوةٍ أكثر وضوحاً على مستوى الرسالة التي يريد أن يوجهها، فتملص من الرقابة، وتقدم إلى المجلس باقتراح مشتركٍ مع أقرب حلفائه نوري الحجة نائب الحفة بطلب "إلحاق قضاء الحفة بمحافظة حلب أولاً لعلاقات هذا القضاء التجارية والاقتصادية بها، وثانياً لتقارب الحدود والسكان من بعضهم البعض" (الجريدة الرسمية، العدد ٢٥، ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٤، ص١٧٨)، بما يعنيه ذلك من أنه ليس متمسكاً بكيانية محافظة منطقة العلويين كما كانت تسمى حتى العام ١٩٤٥ في الجريدة الرسمية. وقد يبدو ذلك موقفاً براغماتياً (عملياً) راكمته تجربة المنافي واستقطابات القوة والنفوذ والسلطة تميز المرشد بالتقاط حسه لمحاولة قطع الطريق على خصومه، بقدر ما يستند إلى حقيقة أنه وإن تكلّم باسم العلويين فإنه لم يعتبر نفسه علوياً قط بالمعنى العلوي السائد لدى العلويين. وقد اختار إزاء قوة أعدائه المتربصين به في زعامة اللاذقية المتمحورة حول آل شريتح بالنسبة إلى مواقع القوة والنفوذ أن يمتصّ نقمة رئيس الحكومة بجعله الحكَم المفوّض في القضايا المثارة ضده. على طريقة القبول بلعبة "أنت الخصم والحكم". ولقد حققت هذه المبادرة البراغماتية فعلها حين شكّل الجابري لجنةً خاصةً للنظر في هذه القضايا والبتّ فيها. وعلى الرغم من التعقيد السياسي للقضايا المثارة ضد المرشد، فإن الجابري في إطار طبيعته البسيكولوجية الكثيفة نفسياً

التي تتميز بتغير الأهواء والاتجاهات على حد توصيف عبد الرحمن الكيالي كان جاداً في مرحلةٍ معينةٍ في الظاهر على الأقل في ضوء مبادرة سلمان بتفويضه على المستوى الشخصي لتسوية هذه القضية. وهذا ما فهمه منه مظهر باشا رسلان حين تمّ تعيينه محافظاً للاذقية، وسار في تسوية قضايا الخلاف بهذه الروح. كانت الحكومة السورية تخوض يومئذٍ معركةً مصيريةً بين اعتمادها الأعظم إن لم يكن التام على البريطانيين وبين مطامع الفرنسيين بعقد معاهدةٍ أو اتفاقياتٍ تضمن لهم النفوذ الاستعماري باسم تعاونٍ مهذَّب. وفي حين أن سجلّها شديد السوء والاستئثار الفئوي والجهوي والاقتصادي بالسلطة فإنها لعبت هذا الهامش بشكل جيد لمصلحة الاستقلال السوري في استثمار تحقيق الجلاء. في قضية المرشد الأكثر سخونة وحضوراً في تلك الأيام، سارت جبهة شريتح المدينية في شروط النفوذ البريطاني الجديد والمدعمة بالخصوم الألداء للمرشد من بعض الزعامات العلوية، وفي المنشقين عنه في بعض قرى عشيرته ولا سيما منها معقله في جوبة برغال لأسباب شتى في خطوة حاسمة، وهي خطوة تفجير أحداث ٢ ـ ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٥، باستدعاء أم فاتح من قبل الدرك للتحقيق، وإصرار الدرك على جلبها، ووفق تقرير فرنسي خاص بالحادثة "عندئذ توجه المساعد المذكور (رئيس مخفر الدرك في الحفة) إلى منزل حسن عبود (تحوّل منذ منتصف الثلاثينيات من مريد للمرشد إلى أحد ألد أعدائه) وعاد برفقة بعض الرجال الذين تعرضوا لأم فاتح بالشتيمة، فقابلهم رجالها بالرصاص وشتتوهم. ومن هنا بدأت المشكلة" (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٠)، إذ تمّ رداً على الهجوم على بيت أم فاتح خلال أربعة أيام تهديم بيوت المهاجمين مه أنصار حسن عبود في الجوبة وحرقها، مما اضطرهم للجوء إلى العشائر العلوية الأخرى المنافسة، وهي على وجه محدد معظم بيوت الكلبية، بينما انقسمت عشيرة النواصرة المجاورة للكلبية بين تامر سويدان المؤيد لسلمان والزعيم المضاد له، واستنفرت بعض أفخاذ عشائر الحدادين. وحاول الدرك الهجوم، وقام دركي بذبح طفلة علوية عمرها ١١ سنة من سكان الفاخورة، ولكن وفق التقارير الفرنسية أصدر المندوب الفرنسي في اللاذقية تعليمات إلى قائد مفرزة العمليات بالتوجه إلى جوبة برغال وتحديد نطاق أمان حولها يحظر على الدرك السوري تجاوزه (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

بالنسبة إلى جبهة شريتح وزعماء المدينة فإن ذلك أتاح رفع مائات الدعاوى على أم فاتح وأبو فاتح كانت عائلة شريتح تمولها بالكامل وتتولى متابعة تنفيذها، وللرواية المرشدية حول ذلك، (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة على الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨١). وهو ما تؤكده بشكلٍ ما أوراق السيّاف. ولكن المشكلة تخطت حدود

المشكلة التقليدية إلى مشكلةٍ سياسيةٍ كيانيةٍ في بلدٍ يسير حثيثاً لتحقيق استقلاله التام. إذ تدخل الفرنسيون في المشكلة بدعوى أن حفظ النظام لما يزل مناطاً بهم، وتمثلت غايتهم في استخدام ذلك كوسيلة ضغطٍ على الحكومة للقبول بإبرام اتفاقيات التعاون (النفوذ)، فنشروا قواتهم في المنطقة وأعلنوا أنهم مسؤولون عن حفظ الأمن فيها، وهو ما أطلق صفارة الإنذار بالنسبة إلى الحكم الوطني، وكانت أحداث الجوبة في شباط/فبراير ١٩٤٥هي الذريعة. من الذي دعا القوات الفرنسية إلى التدخل في أحداث الجوبة؟

هناك غموضٌ شديدٌ محرجٌ في المصادر الوطنية والرسمية السورية حول ذلك، فلقد كان التدخل الفرنسي في أحداث الجوبة، ونذر تحولها إلى مطاحناتٍ عشائريةٍ بين عشائر الرشاونة والرسالنة وقسم من نواصرة الكلبية وبين عشيرة سلمان، على غرار المطاحنات التي حدثت قبل شهورٍ ما بين ثلاثة آلاف من عشائر البكارة والعشائر الأخرى في الجزيرة (**الجريدة الرسمية**، العدد ٢٩، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٤) أحد أبرز محاور سجالات المجلس النيابي وأخطرها على الإطلاق في ذلك المنعرج من التاريخ السوري الذي كان محوره الصراع حول استلام الجيش، ورفض المعاهدات الثلاث التي تريدها فرنسا. وفي جلسة التاسع من نيسان/أبريل ١٩٤٥ أي بعد حوالي شهرين من أحداث الجوبة، قدّم إبراهيم صالح ناصر نائب بانياس تقريراً عن الحوادث التي وقعت في محافظة اللاذقية، وعن مطالب العلويين أحيل إلى رئاسة الوزراء، في حين أثار نجيب الريس ما يلي: هل من استقلال هذه البلاد أن تتدخل فرنسا في شؤون الأمن العام الداخلية؟ هل تذكرون بلاغاً قالت فيه فرنسا أنها المسؤولة عن حفظ الأمن في داخل البلاد، فهل لا يعد تدخل جيوش دولةٍ أجنبيةٍ في منطقة كمنطقة اللاذقية باسم الأمن العام مخلاً باستقلال البلاد؟ وهل يتفق هذا العمل الذي يجرح كرامة الأمة في الصميم مع بيان الحكومة السابقة من أنها هي وحدها المسؤولة عن الأمن العام؟ فإذا كانت هي وحدها المسؤولة كيف تفسح المجال لدولةٍ أجنبيةٍ أن تتدخل بجيوشها وبقوتها وباسم الأمن العام، وفي داخل الوطن في منطقةٍ هي من صميمه؟! (**الجريدة الرسمية**، العدد ٢٦، ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٥). قارن مع (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٢).

كانت المخاوف من التدخل الفرنسي في أحداث الجوبة قد امتزجت يومئذٍ مع نشوب أزمة "الاستبدال" في القوات الفرنسية، إذ ستحط بارجة فرنسية تنقل حوالي ٩٠٠ جنديٍ سنغالي في ميناء بيروت، وقد منعتها السلطات اللبنانية من النزول، بينما أكّد الفرنسيون أنّ الجنود على البارجة غير مسلحين وأنه سيوازنهم استبدال جنودٍ آخرين بهم، فـ"خفّ التوتر في الحال"، تعليق جميل مردم في (**الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢-

٣٣، ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥). قارن مع: (نبيل فرنجية وزينة فرنجية، **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣). كان جميل مردم وزير الخارجية والدفاع الوحيد من أعضاء الحكومة الذي علّق على أحداث اللاذقية بقوله: "إن ما حدث في اللاذقية منذ أربعة أشهر كان بمثابة اعتداءٍ صريح على سيادة البلاد واستقلالها، وما كان يجوز بوجهٍ من الوجه إرسال جنودٍ إلى تلك المنطقة بحجّة صيانة الأمن، لأن حفظ الأمن في داخل البلاد من خصائص الحكومة السورية وحدها وليس لأحدٍ أن يتدخل في هذا الأمر أبداً" (**الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢-٣٣، ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥، ص٢٠٤).

تمّ على خلفية ذلك مناقشة اقتراح القانون المقدّم من النائب أكرم الحوراني تحت اسم "حماية الاستقلال ووحدة الوطن" (المصدر السابق، ص٢١٧) وإقراره بعد تعديل بعض عباراته. ولكن ما يلاحظ في جميع مداولات المجلس وكذلك جواب مردم بك، ومناقشات مشروع قانون "حماية الاستقلال"، في ضوء مقارنتها البعدية بتبرئة المحكمة للمرشد من تهمة "الخيانة العظمى" وطلب استقدام "قوات فرنسية إلى الجوبة"، فضلاً عن مذكرات خالد العظم وأوراق جميل مردم بك، أنه ليس واضحاً فيها من طلب هذه القوات، فمن خلال كلام الريس الذي ورد فيه "إفساح المجال" ورد مردم "ما كان يجوز بوجهٍ من الوجوه إرسال جنود إلى تلك المنطقة بحجة صيانة الأمن" والمقصود هنا بالطبع الجنود الفرنسيون لأن الجيش لم يكن قد سلّم بعد إلى سورية، نلمح على نحوٍ ما تورط الحكومة بهذا الاستقدام، لكننا نقرأ في الوثائق الفرنسية وفي يوميات ٧ شباط/ فبراير ١٩٤٥ ما يلي: "توجه الكولونيل عبد الغني القضماني (قائد الدرك) إلى بيروت برفقة الميجور بورتير Porter ليطلب من الكولونيل Coghil أسلحةً أوتوماتيكيةً ومدرعاتٍ بحجة مواجهة القلاقل في منطقة العلويين" (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣). وما كان ممكناً للقائد العام للدرك السوري الذي يخضع لسيادة الحكومة السورية أن يتوجه بذلك من دون موافقة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخلية.

كان المرشد مقيماً إبان أحداث الجوبة في دمشق إقامةً جبريةً، وتقول الرواية المرشدية ما يلي: "لم تكتفِ الحكومة بإرسال قواتها إلى مشارف الجوبة بعد الحادثة لضعف ثقتها بقواتها آنذاك، فطلبت من جيش الحلفاء أن يرسل قواتٍ إلى الجوبة للمحافظة على الأمن كي توقف جماعة سلمان من التمادي على حد زعمهم، وجماعة سلمان لم تقترف أي جريمةٍ بل دافعت عن عائلة زعيمها من رجالٍ برابرةٍ أعماهم الإقطاعيون بوعود الجاه والمال، ولم يكن بنيّتهم أن يحاربوا أحداً. وفعلاً قامت بعض القوات الفرنسية برافقها

ضباط بريطانيون باحتلال الجوبة. أما سلمان فما إن سمع في دمشق بصعود هذه القوات الأجنبية إلى الجوبة حتى سارع إلى رئيس الجمهورية، وطلب منه رسمياً إنزال هذه القوات، وقد تمّ سحبها لاحقاً" وقال له بالحرف الواحد" من طلب جيشاً أجنبياً عليه أن يسحبه" (نور المضيء المرشد، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨١).

يبدو أن الحكومة السورية لم تتبصر عواقب "التورط" غير المعلن باستدعاء قوات فرنسية لإنجاد حملة مصطفى الشهابي محافظ اللاذقية فيما سماه الشهابي لاحقاً بـ"محاولته استئصال تلك البؤرة"، إذ برّر الكونت أوستروورغ في محادثاته الداخلية مع مردم بك في ٥ شباط/فبراير ١٩٤٥ أي بعد يومين من أحداث الجوبة تمسك فرنسا بمسؤولية الحفاظ على الأمن، بذريعة منع خصوم المرشد المدعومين من عشائر أخرى من اجتياح الجوبة، في حين أن مردم بك الذي يفترض جوابه معرفته بواقع المشكلة، و"تورط" الحكومة على نحوٍ ما بطلب قواتٍ فرنسيةٍ قد حاول أن ينزع هذه الذريعة من الكونت، مؤكداً على "أنه بمجرد تنفيذ انسحاب القوات الفرنسية، فإنه سيذهب بنفسه على رأس بعثةٍ لحلّ المشكلة مع سلمان المرشد" (أوراق جميل مردم بك، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٠). بعيد شهور من أحداث الجوبة وصل أحمد السيّاف إلى المنطقة، وطلب منه رئيس الحكومة سعد الله الجابري تسوية قضايا الخلاف تمهيداً لإصدار عفوٍ عام عن المرشد وكل من يلوذ به. أثيرت في المجلس العدلي قضية أحداث الجوبة تحت اسم" حوادث الفاخورة" ومن خلال سطور ما نشر جدّد المرشد اتهام الحكومة باستدعاء القوات الفرنسية، لكن كان من "الطبيعي" أن ينكر قائد الدرك محمد علي عزمت ذلك مع أنه أكد أن المرشد كان في دمشق حين وقعت أحداث الجوبة أو أحداث الفاخورة، ونفى في شهادته تهمة "الخيانة العظمى" عنه (الإرشاد، الاثنين، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، أرشيف هاشم عثمان).

(٣٢) ولد الحفّار سنة ١٨٩١ في عائلة تجارٍ دمشقيين في حي الشاغور، وتلقى تعليمه الخاص غير النظامي على يد شيوخ ينحدرون من حلقة طاهر الجزائري الإصلاحية. وفي العام ١٩٠٦ ألف مع عددٍ من رفاقه "جمعية النهضة العربية" سرياً، مع أنه لم يكمل تعليماً نظامياً فإنه كان متفوقاً في الأدب العربي الكلاسيكي. وكان متأثراً بنموذج التصنيع الألماني، وبتجربة طلعت حرب في مصر، وحاول أن ينقل بعضاً منها على سورية. وارتبط اسمه بشركة عين الفيجة التي طرح مشروعها في العام ١٩٢٢، وانتخب في العام ١٩٢٤ رئيساً للشركة، وشغل منصب نائب رئيس غرفة التجارة بدمشق، ورئيس جمعية ملاكي المياه. من قادة حزب الشعب المنحل في العام ١٩٢٥، اشترك كوزيرٍ للأشغال في وزارة أحمد نامي الذي عيّن في ٢٧ نيسان/ أبريل رئيساً

للوزراء إلى جانب وجهين قياديين مؤسسين من حزب الشعب هما فارس الخوري (للمعارف) وحسني البرازي (للداخلية). وكان برنامج الحكومة استقلال سورية وانضمامها إلى عصبة الأمم وتوقيع اتفاقية مع فرنسا لمدة ثلاثين عاماً. كان الحفّار وثيق الصلة بالأوساط النافذة المدينية والتجارية الدمشقية. استقال الحفّار مع الخوري والبرازي بسبب رفضهم دعوة المفوض السامي دو جوفينيل الحكومة كي توجه نداءً إلى الثوار بإلقاء السلاح.. وفي ١١ حزيران/يونيو تم اعتقال الحفار مع رفيقيه بتهمة العلاقة مع الثوار، والصلة مع المؤتمر السوري-الفلسطيني في القاهرة، وتم نفيهم إلى الحسكة. في آذار/مارس ١٩٢٨ صدر العفو عن عددٍ من الوطنيين كان بينهم الحفّار الذي انضم إلى صفوف الكتلة الوطنية، وأصبح عضواً في مجلس الكتلة المنبثق عن مؤتمر حمص ١٩٣٢. وكان من أبرز وجوه فرع الكتلة بدمشق والتاجر الوحيد فيها. انتخب نائباً عن دمشق في برلمان ١٩٣٦، وتقلّد في أيار/مايو ١٩٣٩، وفي العام ١٩٤٣ انتخب نائباً عن دمشق في برلمان ١٩٤٣ وشغل منصب وزير الداخلية في أكثر من حكومة. (خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره). قارن مع: (**من هو في سورية؟** مصدر سبق ذكره، ص٢١٣-٢١٤).

(٣٣) ولد القضماني في العام ١٨٩٠، وتخرج في العام ١٩١٥ من مدرسة ضباط الدرك بالآستانة. وفور انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، التحق بالدرك السوري، وظلّ في المهنة في فترة الانتداب حيث أصبح رئيساً في العام ١٩٢٤ فقائداً في العام ١٩٣٥، فنائب زعيم في العام ١٩٤٢، فزعيماً في العام ١٩٤٣. حارب القضماني في الجيش العثماني، ولكنه كان نموذجاً لموظف الدولة.. وفي العام ١٩٣٨ حوصر عشرين يوماً بعد قلاقل الجزيرة. وأصبح محافظاً لحماة فقائداً لدرك حمص وحماة في العام ١٩٤٢، ثم مديراً للشرطة العامة بدمشق، فمرافقاً لرئيس الجمهورية شكري القوتلي في العام ١٩٤٣، ثم مفتشاً عاماً للدرك السوري في العام ١٩٤٤، ومعاوناً لقائد الدرك العام، ورئيساً للمحكمة العسكرية للدرك في العام ١٩٤٨، ثم أحيل إلى التقاعد. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٥١١).

(٣٤) ولد في العام ١٨٩٧، وكان والده من البيكوات. تلقى علومه في المدارس العسكرية العثمانية باستانبول، واشترك في الحرب العالمية الأولى، وانضمَّ إلى الجيش العربي في العهد الفيصلي في حلب. وفي العام ١٩٢٣ التحق بسلك الدرك السوري، ورقيَ إلى رتبة مقدم في العام ١٩٤٥ حيث شغل قائد درك اللاذقية في هذا العام. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٣-٧٦٤).

(٣٥) من مواليد أنطاكية وهو شقيق العقيد علم الدين قواص في القوات الخاصة

في الجيش الفرنسي، والذي التحق بالجيش الوطني الوليد.

(٣٦) تقع في أعالي جبل الشعرا من القسم الشمالي الأعلى من سلسلة جبال العلويين. كانت تبعد يومئذٍ عن اللاذقية حوالي ٤٦ كم و٥٠٠ متراً، وكان الطريق يتصف بينها وبين اللاذقية حتى أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، وعلى بعد ١٩ كم منه فقط بالوعورة والانحدار الشديدين، إلى الدرجة التي لا يصلح للسير فيه إلا في الفصول غير الممطرة، وفي المنفذ الأخير لا يصلح السير إلا على البغال. قارن مع:
(Paul Jacquot. *L'Etat des alaouites*, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1929, p.136). وقد تميزت المنطقة بتبعثر قراها الصغيرة ومحدودية عدد سكانها، فمن أصل ٧٩ قريةً هناك خمس قرى فقط يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ نسمةً، ومنها قريتا فريكة وشطحة في الغاب الذي يتميز بتجمعه السكاني، وقريتان أخريان هما عين التينة والجنجانية اللتان تقعان على أطراف الهضاب المطلة على السهل. وإبان دعوة المرشد كثر عدد سكان قرية جوبة برغال، وشقّ المرشد طريقاً بينها وبين قرية شطحة، وفتح فيها مدرسةً ابتدائيةً، وتحولت القرية إلى عاصمةٍ صغيرةٍ سياسيةٍ ودينيةٍ في آنٍ واحدٍ بالنسبة إلى المجتمع الجبلي، وعشائره الأكبر في تلك المنطقة التي تنتمي إلى عشائر العمامرة والدراوسة والمهالبة التي وحّدها المرشد في عشيرة بني غسان.
(Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites*, Tours, 1940, pp.318-319).
و (Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Gallimard, huitième édition, 1946, pp.275-278).

(٣٧) المقصود قرية جوبة برغال.

(٣٨) حرص سلمان على أن يتولى فخري البارودي تلاوة تصريحه في جلسة البرلمان السوري في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٥. ولقد انعقدت هذه الجلسة بعد يومين من القرار السوري-اللبناني بـ"عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي" وفق ما قدّمه ممثل فرنسا" وتوحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما" رداً على إنزال فرنسا لقواتٍ لها من دون موافقة الحكومتين، وكانت المظاهرات الشعبية قد احتدمت في كل مكانٍ للمطالبة بجلاء الفرنسيين عن سورية. وافتتحت كلمات النواب بكلمة المرشد وهي: "إني أضع نفسي وعشائري وأموالي تحت تصرف الأمة والحكومة، وأعلن أنه إذا كان هناك خلاف بيني وبين الحكومة فأنا وطني قبل كل شيءٍ، وعلى استعدادٍ تام للقيام بكل ما يتطلبه الوطن وبكل ما توجبه سيادة البلاد" (الجريدة الرسمية، العدد ٣٨، ٢٣ آب ١٩٤٥). وحدث تصفيق حار. بعد يومين من جلسة البرلمان أخذت المدن السورية تتهيأ للمواجهة طرداً مع نشر قواتٍ فرنسيةٍ في المدن،

ونشبت موجةٌ كبيرةٌ من حركة فرار الجنود والضباط السوريين من الجيش الفرنسي (القوات الخاصة). وفي ٢٩ أيار/مايو بدأ العدوان الفرنسي وعمليات القصف. وبعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل البريطاني قامت القوات البريطانية في ٣١ أيار/مايو بمؤازرة التحركات الشعبية مباشرةً، واعتقال الوحدات الفرنسية، بينما تحدث ديغول "عن عدوانٍ بريطانيٍ على فرنسا" (**أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٦). تشير الوثائق المُرشدية إلى أن الجنود العلويين في القوات الخاصة قد ردوا زعماء عشائرهم الذين دعوهم إلى ترك الثكنات والالتحاق بالجيش الوطني، وأن الحكومة لجأت إلى سلمان المرشد ليقوم بذلك فـ"تمت ترتيبات نزول سلمان إلى الثكنة بين الحكومة والإنكليز والإفرنسيين، وقابل وفودهم في إحدى ثكناتهم، وحضّهم على تركها والالتحاق بجيش البلاد فوراً، وتعهد لهم بما كانوا يتطلبونه لحماية أنفسهم" و"غادروا ثكناتهم بعد ذلك بسيارات شحنٍ حملت متاعهم إلى قراهم، ولكنهم لم يلتحقوا مباشرةً بمراكز التطويع، وصاروا يتوافدون إلى الجوبة بالعشرات بل وبالمئات أحياناً، يريدون أن يشكِّل سلمان منهم جيشاً خاصاً، واعتقد الناس أن هذه هي الفرصة السانحة ليرغم سلمان الحكومة التي لا جيش لها على تنفيذ وعودها. ولكنه أعادهم على كفالته" (**محاورات حول الحركة المرشدية**، جمعها وعقب عليها نور المضيء المرشد، ٢٠٠٣، "**مخطوط**").

(٣٩) هيئة شبه عسكريةٍ شكلّها الشباب الكتلوي على "أسس الطاعة والنظام والتضحية" و"تدريب الشبيبة على أساليب مستمدةٍ من التعاليم الرياضية والعسكرية". وكان لباس الأعضاء موحداً ذا لونٍ حديديٍ، ومن هنا عُرفت باسم القمصان الحديدية، التي شاع نمطها في حركات الشباب في مصر وسورية ولبنان في الثلاثينيات من القرن العشرين بتأثير التشكيلات النازية والفاشية، فكان في مصر القمصان الزرقاء لشباب الوفد التي واجهت القمصان الخضراء لشباب حركة مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين. وكانت التحية الرسمية لأعضاء القمصان "رفع اليد إلى الأمام مع بسط الكف". وقد أقام شباب القمصان مهرجانهم الأول في ٢١ أيار/مايو ١٩٣٦ بدمشق. وحذت المدن الأخرى حذو الشباب الكتلوي في دمشق، وشكلت فرقاً من القمصان الحديدية شعارها "الطاعة للكتلة الوطنية"، وفي عدادها مدينة اللاذقية. وفي الدور الوطني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩) شكلت القمصان نوعاً من ميليشيا كتلويةٍ شبه حكوميةٍ. (فرزات، **الحياة الحزبية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣-١٣٥). قارن مع: (خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٨).

(٤٠) قاضٍ من المرحلة التنظيماتية العثمانية، عينته مديرية العدلية في مقاطعة

العلويين منذ العام ١٩٢٠ رئيساً لمحكمة البداية، واستمر في الوظيفة القضائية حتى ثلاثينيات القرن العشرين. قارن مع: (يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦). ويبدو أن رباح قربة نفسه كان ملاّكاً في قرية البصّة أو ملاّكاً لها، وتقع هذه القرية في منطقة نفوذ سلمان في قضاء الحفّة حيث تمّ اتهام فلاحي سلمان بـ" نهب أبقار رباح قربة" وكذلك "نهب أبقار" وجيه الأزهري رئيس بلدية اللاذقية. قارن مع: (القبس، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨).

(٤١) بدأت قضية هذه الأراضي باستيلاء المرشد على مزرعة سطامو التي تعود إلى آل شريتح في اللاذقية ولا سيما منهم سامي وحقي شريتح. وكي يمكن فهم هذه القضية التي ستلعب دورها في الثأر اللاحق من المرشد، وإيصاله إلى المشنقة، لابدّ من وضعها في سياقها التاريخي. ففي نيسان/ أبريل ١٩٣٨ قطع سلمان المرشد مشاركته في جلسات المجلس النيابي، وطلب من رئيس المجلس منحه إجازة شهر "بالنظر لوقوع اضطراباتٍ في عشيرتي، واضطراري إلى الذهاب لتسوية المشاكل المسبّبة لتلك الاضطرابات، أتشرف بأن أطلب إعطائي إجازة شهر" (الجريدة الرسمية، العدد ٣٧، ١٩٣٨، الجلسة العادية، الدور الثاني، الدورة العادية الثالثة، ص٧٩). وتعود هذه "الاضطرابات" إلى قيام محمد خليل الخرطبيل بتنسيقٍ مع "حوّاط" جوبة برغال حسن عبود الذي كان ثاني الداخلين في دعوة المرشد (الحوّاط وظيفة تقليدية تشتمل مهامها على إيصال بلاغات الحكومة إلى القرية وإيصال ما يحدث في القرية إلى الحكومة عن طريق الشرطة)، والذي استفاد من وظيفته في العمل بتجارة التبغ مع تجار المدينة، بالدخول إلى الجوبة، ومحاولة التحريض على مداهمة منزل أم فاتح زوجة المرشد الأولى، مما أدى إلى اشتباكاتٍ مسلحةٍ، ومقتل الخرطبيل فيها، ومحاولة الحكومة توقيف المرشد متهمةً إياه بالجناية. كان الخرطبيل ثاني الداخلين في دعوة المرشد حين انطلاقها، وسيّر أمور الدعوة خلال نفيه في الرقة، ومثّل عشيرة بني غسان التي توحدت تحت دعوة المرشد في عضوية المجلس التمثيلي في حكومة العلويين منذ العام ١٩٢٦. حول التمثيل كما يرد في الوثائق الفرنسية، قارن مع: (الهواش، تكون جمهورية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨ و٢٥٢). ونسج الخرطبيل خلال عضويته في المجلس علاقاتٍ مع بعض الوجهاء السنة والعلويين وكذلك مع سلطات الإدارة، إلى أن حدث الفراق بينه وبين سلمان حين تقرر إنهاء تمثيله للعشيرة في عضوية المجلس في العام ١٩٣٦، فنسق تحالفاته مع خصوم المرشد داخل العشيرة وخارجها وفي مقدمتهم علي بدور المقدّم لمن تبقى من عشيرة الدراوسة معه، ومع زعامة عبد القادر شريتح الناهضة في المدينة على حساب زعامة عبد الواحد هارون المتضائلة والتي كان موقفها "ليبرالياً" من دعوة

المرشد، وتقوم بحلّ بعض القضايا المطلبية لعشيرة سلمان مع السلطة. ولكن جذور الخلاف ما بين المرشد والخرطبيل تعود على ما يبدو إلى سنوات النفي في الرقة، حيث انتحل الخرطبيل صفةً دينيةً نبويةً، وعندما عاد المرشد من منفاه في الرقة في العام ١٩٢٧ اصطدم معه، وكان الخرطبيل قد أصبح ممثلاً للعشيرة في المجلس التمثيلي لحكومة دولة العلويين. وفي الوثائق الفرنسية هناك إشارة إلى احتدام الخلاف ما بين المرشد والخرطبيل الذي تصفه تلك الوثائق بمنافسٍ لسلمان ثم مصالحة بينهما بعد جهدٍ (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧). ويبدو أنه قد تمّ خلال هذه الفترة نسج أسطورة ألوهية المرشد وربوبيته من قبل أوائل من انضم إلى دعوته ثم انشق عنه ومن أهم مريديه الأوائل محمد الخرطبيل الذي استخدم ذلك في تنظيم الدعوة ومحاولة تعزيز نفوذه الخاص فيها، كذلك علي بدور الذي اختار محاولة تمثيل الحيدريين وما يعرف باسم الشمالية في المنطقة. كان المرشد يسمى قبل فترة النفي بـ"الصبي"، وحمل بعد العودة من المنفى لقب "الأفندي" وهو لقب يعني "السيّد" وكان يطلق رسمياً بشكلٍ خاصٍ في العهد العثماني على رجال الدين وقضاة الشرع وشيوخ الإسلام والمطارنة، ولكن توسع استخدامه ليشمل الطالب في الدراسة وخريجي المدارس. وقد تمّ على خلفية ما يسمى في التاريخ أما بعض جوانب الخلفية السياسية لانخراط عائلة شريتح في التحريض ضد المرشد فترتبط في تقديرنا بعدة من أمورٍ من بينها إلى حدٍ كبيرٍ ردة فعل زعامة الكتلة الوطنية في اللاذقية في سياقاتٍ معقدةٍ تلاعب فيها الفرنسيون جيداً لمصالحهم يومئذٍ، والتي قامت أي الزعامة التي كان شريتح يمسك بخيوط القوة فيها، بالرد هجومياً على وثيقة العهد التضامني ما بين أحد عشر نائباً من نواب اللاذقية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٨، ومحاولة استعراض القوة مع أحد أبرز رؤوسها وهو المرشد. وتضافر ذلك مع تطويب أراضي مزرعة سطامو التي يتبع معظم فلاحيها إلى سلمان المرشد باسم آل شريتح، فضلاً عن تعقيداتٍ أخرى في حركة المؤتمرات والمؤتمرات المضادة. واستغلال الفرنسيين لهذه الاستقطابات. تجد نص الوثيقة في الهامش اللاحق.

(٤٢) في ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٨ وقّع أحد عشر من نواب محافظة اللاذقية هم: سلمان المرشد (عشيرة بني غسان) وشوكت العباس (ابن جابر بك العباس زعيم عشائر الخياطين) وجبرة الحلو (نائب صافيتا) وإلياس جرجس (نائب تل كلخ وعضو عصبة العمل القومي)، وعمر البيطار (زعيم عشيرة صهيون السنية وأحد قادة ثورة الشمال في العامين ١٩٢٠-١٩٢١ ضد فرنسا) ومحمد جنيد (عشيرة الرشاونة) وأمين رسلان (زعيم فخذ من عشيرة الرشاونة) ويوسف الحامد (عشائر الحدادين) وعلي ناصر شهاب (من مشايخ المذهب الحيدري) وجانم خضور (عشيرة القراحلة) على وثيقة التضامن

"الإقليمي" و"الانتخابي" و"التضامني في وجه أي اعتداء من قبل عشيرةٍ أو سلطةٍ من السلطات" و"السياسي التفاوضي" على أساس تأييد "الوحدة اللامركزية والمعاهدة والاستقلال التام الناجز للبلاد السورية دون أية سيطرةٍ أجنبيةٍ على الإطلاق" و"التضامن" مع كل حكومةٍ سوريةٍ تحترمنا وتحترم حقوقنا الإقليمية وتقاليدنا العشائرية، وتحترم الوحدة والمعاهدة والاستقلال الناجز. تم توقيع هذه "العهد" في سياق احتدام وتصاعد الحركات والاضطرابات الانفصالية واللامركزية في الجزيرة والسويداء، والتي تلاعب بها الفرنسيون توظيفاً أو تحريضاً بعد عزمهم على عدم تطبيق المعاهدة والمصادقة عليها.

في مداولات المجلس النيابي السوري للعامين ١٩٣٧-١٩٣٨ تفاصيل كثيرة عن ذلك. كان خط وثيقة العهد خط الوحدة اللامركزية، وفهمت منها زعامة الكتلة الوطنية المحيطة بالمحافظ إحسان الجابري والممسكة بسلطات الإدارة على أنها وثيقة "انفصالية" موجهة ضد سلطتها، بينما كانت تقوم على المنطق الاتحادي اللامركزي الإداري وليس الانفصالي السياسي، لصدّ المنطق الأخير أساساً. وخلفيات ذلك كانت كثيرة فإبان انتخابات مجلس النواب السوري في العام ١٩٣٧ نشطت حركة الاستقطاب بين الانفصاليين والوحدويين بشكلٍ سافرٍ، وانضم سلمان المرشد بكل قوةٍ إلى الاتجاه الوحدوي، بينما حاول خصومه انتزاع تواقيع من منطقته لتأييد الانفصال. وكان المرشد شديد الغلاظة بالتعامل معهم في منطقة الحفة التي تدخل في مجال نفوذه، ولاسيما أن جبهة خصومه بقيادة علي بدور وحسن عبود وإلى حدٍ ما محمد الخرطبيل في تلك الفترة قد كانت طرفاً نشيطاً في تنظيم تلك المضابط. كانت مضابط الانفصال توقّع بإشراف وتسيير الضباط الفرنسيين ورجال الدرك. قارن مع: (**الأيام**، ١٨ آذار/مارس ١٩٣٦ ومع **الأيام**، ٢٠ آذار/مارس ١٩٣٦، **وألف باء**، ٢٥ آذار/مارس ١٩٢٥، **وألف باء**، ٨ نيسان/ابريل ١٩٣٦. إلخ) وكان رد المحافظ بتأثير زعامة آل شريتح هجومياً على النواب "المتضامنين"، حيث اتهم المحافظ يومئذٍ النواب بأنهم "مرتشون"، وعوقبت جريدة **القبس** التي علّقت على كلامه بالإغلاق، وأثير ذلك في مداولات المجلس النيابي (**الجريدة الرسمية**، الدور التشريعي الثاني، الجلسة الرابعة، ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٨، ص٤٧).

كانت مشكلة "الجوبة" أخطر تفصيلٍ من تفاصيل تلك المواجهة ما بين الزعامة الكتلوية في المدينة وبين النواب، إذ قتل فيها محمد الخرطبيل واتهم المرشد بقتله مع أنه كان في جلسة المجلس النيابي في دمشق وفق مضابط **الجريدة الرسمية**، وتمت في شروط تردي سلطة الحكومة المركزية الكتلوية، واحتدام حركة الاستقالة فيها، وانسحاب نواب جبل

الدروز من المجلس النيابي إثر اتهام أحد النواب الكتلويين المقربين من الحكومة لعبد الغفار الأطرش بأنه أداة في يد فرنسا، وتنامي المعارضة الراديكالية لها من كتلة الشهبندر وعصبة العمل القومي والمعارضة الجهوية اللامركزية لها في آنٍ واحدٍ بأطيافها المتنوعة الإدارية والانفصالية السياسية. وفي إطار تعقيدات هذا الاستقطاب وتعدد أبعاده وبواعثه واللاعبين فيه، قام المرشد بالرد على شريتيح بالاستيلاء على "درة أملاك" عائلته، وهي مزرعة سطامو الخصبة، وحماية فلاحيها العلويين الذين اعتبرهم من عشيرته في استثمارها. كان محافظ اللاذقية إحسان الجابري قد شرع بإجراءات "تطويب" ملكية أراضي المزرعة باسم آل شريتح،" وأغلب فلاحيها من أتباع سلمان المرشد، مستغلاً عدم وجود وثائق بأيدي العلويين تثبت ملكيتهم، واحتراق سجلات الطابو في العام ١٩٢١، وكان العلويون يملكون في هذه القرية ١٨ قيراطاً من أصل ٢٤ قيراطاً، ويملك عبد القادر شريتح الباقي" (أرشيف هاشم عثمان) .، واستولى عليها المرشد في سياقٍ معقدٍ من تطور الاستقطابات بالقوة، وطرد مفرزة الدرك التي كانت مكلفةً بحماية آل شريتح، ويبدو أن ذلك قد حدث في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، أي بعد شهورٍ من أحداث الجوبة في حزيران/يونيو ١٩٣٨. في حين حاول المحافظ استعادتها بالقوة، فحدثت مواجهةٌ حادةٌ انضمّ إليها معظم فلاحي الغاب، وتطورت خلال العام ١٩٣٩ إلى إنذار الزعامات العلوية لمحافظ اللاذقية إحسان الجابري بمغادرة اللاذقية خلال مهلةٍ محدّدةٍ، وتكليف المرشد بتنفيذ ذلك، بينما توارت عائلة شريتح خوفاً، ويقدم عبد اللطيف اليونس في مذكراته وصفاً لجانبٍ من مقاطع التوتر بين المرشد والمحافظ إبان محاولة التوسط بينهما، والتي تخللتها "كلمات نابية" (اليونس، مصدر سبق ذكره، ص٧٩-٨٠). ووفق تحليل نور المضيء المرشد لمجريات ذلك في كتابه (**لمحة خاطفة عن الحركة المرشدية**، ص٤٣-٤٦) فإن "موقف فرنسا من ذلك كان موقف المتفرج لأنها أرادت ضرب الشعب السوري نفسه بنفسه وفق النظرية الاستعمارية القديمة: فرّق تسد". والواقع أن المرشد قد تبنى يومئذٍ في تقديرنا الخط الاتحادي وليس الخط الانفصالي، فحتى شباط/فبراير ١٩٣٩ كان بدوي الجبل يخطب أمام المفوض السامي بيو بأن سلمان المرشد من مؤيدي الوحدة والمعاهدة (**الخبر**، ١٢ شباط/فبراير ١٩٣٩)، (أرشيف هاشم عثمان). أما سلمان المرشد نفسه فيحدّد في مقابلةٍ معه أجرتها جريدة **صوت الحق** بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ سبب صدامه مع الحكومة بمايلي: "إن السبب الرئيسي هو للمطالبة بحقوق العلويين المهضومة، ثم لاسترداد قرية سطامو التي أخذت أراضيها الواسعة زوراً وبهتاناً من رجالي" (صوت الحق، العدد ٢١، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩) (أرشيف هاشم عثمان). في الغاب قام المرشد

بطرد الملاك المسيحي لقرية الخندق، وحرّض فلاحي قرية فاحل على طرد ملاكيهم وشملهم بحمايته، وكان يتم في ذلك تهديم قصور وبيوت الإقطاعيين الغائبين في القرية بشكلٍ لا يبقى لهم من أثرٍ فيها، وشكل كيانيةً دفاعيةً للعشائر الغسانية، وسماها بالشعب الحيدري الغساني تفادياً من استخدام صفة العلوي، فاستخدم أحد أسماء الإمام علي بن أبي طالب بدلاً من ذلك، وكان لها ميليشيا شبه نظامية "الفداوية" على اسم المحاربين العلويين وشهدائهم ضد الصليبيين، مؤلفة من حوالى أربع فرق وتضم أكثر من ثلاثمائة عنصر، وشكل صندوق العشيرة (نور المضيء المرشد، المصدر السابق، ص ٤٨ ـ ٥١). واعتبر المرشد الميليشيا وفق الرواية المرشدية بديلاً من انخراط أبناء عشيرته في الجيش الفرنسي التي لم ينخرط أي منها فيه (مقابلة مع نور المضيء المرشد، صيف ٢٠٠٤، أجراها الباحث)، بقدر ما اعتبرها الفرنسيون ضمن آليات الدفاع المحلي الذاتي لضمان الأمن، وحفظ النظام في منطقة تعج بالانقسامات الاجتماعية العشائرية وباستقطاب الزعامات، التي تفجرت صراعاتها مجدداً في العام ١٩٤١.

(٤٣) كانت وزارة الإعاشة والتموين من أهم الوزارات في شروط الحرب العالمية الثانية، إذ كان محصوراً بها توزيع "الكوتا" بين التجار المستوردين، وكانت عمليات التصدير والاستيراد ومنح القطع النادر منوطةً برخصٍ خاصةٍ تمنحها تلك الوزارة. وبسبب عدم وجود قواعد مؤسسية لمنح الرخص فإنها كانت عرضةً لسوء الاستخدام والتحيز والنفع الخاص للمحاسيب والأنصار والشركاء والأنسباء والمقربين. ولقد كان رسلان وزيراً للإعاشة والتموين، وأثيرت تلك القضايا ضدّه من دون أن يثبت التحقيق إدانته شخصياً، غير أنه يربط هنا "التجاوزات" و"الفضائح" بتلبية طلبات الجابري. وقد تسبّب عدم منح تمرير الوزارة لصفقةٍ كبيرةٍ من الحرير الصناعي لصالح سامي صائم الدهر أحد تجار حلب والنائب في الوقت ذاته في المجلس النيابي بإرغام الوزير على الاستقالة، وسقوط حكومة خالد العظم بتأثير ذلك، واشتراط إبعاد العظم من تشكيلة الوزارة الجديدة التي كلف بها فارس الخوري لمنحها الثقة. وفي حكومة فارس الخوري تم تعيين النائب سعيد الغزي محامي التاجر الحلبي صاحب الصفقة وزيراً للإعاشة حيث قام بإلغاء قرار الاستيلاء السابق، وتسليم التاجر البضاعة، مما أفقد الخزينة العامة مبلغ مليون ليرة. (**مذكرات خالد العظم**، ج١، بيروت: الدار المتحدة للنشر ١٩٧٣، ص٢٦٢-٢٦٣ وص٢٨٣-٢٨٧).

(٤٤) ولد في العام ١٨٩٨ في الإسكندرونة، وتلقى علومه في معهد الفرير، وقد أهّله تحصيله العلمي للعمل موظفاً في شركة خط حديد الحجاز، ثم أصبح مديراً لمالية سنجق الاسكندرونة حتى إلحاقه بتركيا في العام ١٩٣٩، فنزح إلى حلب وعمل

مديراً لماليتها ثم مديراً عاماً لمالية سورية في العام ١٩٤١ ومديراً لمصلحة التموين، وتقلد وزارة التموين ثم الاقتصاد بين ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٥ و٢٤ نيسان/أبريل ١٩٤٦، حيث عين مديراً لمالية سورية وممثلاً لها في مجلس المصالح المشتركة السورية ـ اللبنانية. وعمل بعد التقاعد في العام ١٩٥٠ مديراً لمعامل شركة السكر والزجاج الوطنية. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩-١٣٠).

(٤٥) أثار نائب جبلة بهجت نصور في جلسة ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٦ للمجلس النيابي قيام المحافظ مظهر رسلان بمخالفة القوانين، وجمعه ضرائب غير نظامية على الأشجار، وهاجمه بقسوة، ووصفه بـ"شخص اتخذ لنفسه صفة التشريع" وقام بعمل "كان بمثابة طعنة نجلاء ضد العهد الوطني" وطالب بأن أمثاله "يجب أن يحاكموا بموجب القوانين المرعية الإجراء"، وتحولت الجلسة في جزء منها إلى هجوم على رسلان، والمطالبة بإحالته إلى "اللجنة التأديبية". ولم يعارض رئيس الحكومة سعد الله الجابري الذي كان رسلان محسوباً عليه توجيه اللوم، ووافق على تقرير اللجنة القضائية بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية معه لمخالفاته في ١٩٤٦/٢/١١ (**الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢، ١٩٤٦، ص٢٥٠) ثم تم تخيير رسلان بين النيابة وبين المحافظة فاختار البقاء في منصب النيابة (**الجريدة الرسمية**، المصدر السابق، ص٢٣٠-٢٣١) مما أثار غضب رسلان الذي سارع وقدّم استقالته. لم يكن ذلك معزولاً عن مجريات قضايا الصراع بين زعماء المدينة وبين سلمان المرشد، وقد ساندت بعض الزعامات العلوية التقليدية زعماء المدينة في الحملة على المرشد ولكن لأسباب مختلفة، وكان في عدادهم بهجت نصور ابن أخت إبراهيم الكنج، والذي عرف بمناصرته لحسن عبود أحد خصوم المرشد المنشقين عنه، ولم تكن زعامة المدينة التي آلت إلى عبد القادر شريتح راضيةً عن طريقة معالجة رسلان لملف الخلاف مع المرشد، وساهمت هذه العوامل مجتمعةً في دفع رسلان إلى الاستقالة، وتمرير الجابري لها.

(٤٦) شغل حميدان منصب المحافظ بالوكالة من ١٩٤٥/١٢/٣١ إلى ٣/٦/ ١٩٤٦، ويبدو أن الحكومة كانت إما تتعمد إنضاج التوتر ما بين المرشد وخصومه في ظل سلطة ضعيفة للمحافظ أو أنها كانت تبحث في هذا الوقت عن شخصية موثوقة تعتمد عليها لتنفيذ "خطتها" في القضاء على المرشد، ولم تكن هذه الشخصية سوى عادل العظمة الذي تولى المحافظة بين ١٩٤٦/٦/٤ و١٩٤٨/٢/٥. في المحاكمة طلب سلمان المرشد سماع شهادته، ولكن المجلس العدلي لم يستدعه للشهادة.

(٤٧) محام باللاذقية.

(٤٨) شاعر كلاسيكي جديد كبير، ولد في حوالي العام ١٩٠٤ في قرية "ديفة"، ونشر قصائده الأولى في جريدة "ألف باء" في العام ١٩٢٣ تحت اسم"

بدوي الجبل»، فبات لقبه الذي ما يزال يصاحب تعريفه حتى الآن. عبّر عن نزعةٍ قلقةٍ بين قوة تكوينه الثقافي العربي من الناحية الاثنية أو الثقافية وبين تمسكه بكيان دولة العلويين، ولكنه سيحسم هذا القلق جذرياً بعد توقيع المعاهدة السورية - الفرنسية في العام ١٩٣٦ حيث سينتقل من الخط الانفصالي العلوي السافر المتحالف مع الفرنسيين إلى الخط الوحدوي الوطني، ومن مديح الجنرال غورو إلى قصيدته الشهيرة" إني لأشمت بالجبّار" التي اشتهرت تحت اسم" سقوط باريس"، ويشمت فيها بالاحتلال الألماني لفرنسا. انتخب في العام ١٩٣٧ نائباً عن منطقته في مجلس ١٩٣٦ في إطار القوائم الوحدوية في اللاذقية، ورهن تطوره السياسي منذ ذلك الوقت بالكتلة الوطنية السورية، ثم بالحزب الوطني الذي سيتشكل منها بعد انحلالها، وغدا نائباً في مجالس ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥٤ في إطارها، ووزيراً عن الحزب الوطني في حكومات صبري العسلي ثم فوزي الغزي ثم فارس الخوري (١٩٥٤-١٩٥٥). وفي وزارة الخوري الأخيرة ينشق الجبل عن الحزب الوطني لصالح التيار الوحدوي مع العراق في فترة ضغوطات حلف بغداد، فتنهار الحكومة، ويتم اتهامه بالضلوع في "المؤامرة الانقلابية" التي تمّ توقيتها بالتزامن مع نشوب العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦ فيفر من سورية. وقد تعرف عليه السيّاف في فترة تماهيه مع النخبة الحاكمة التي ستشكل الحزب الوطني، ثم التقى به مرةً ثانيةً في أوائل الستينيات من القرن العشرين، (مقدمة أكرم زعيتر، **ديوان بدوي الجبل**، بيروت: دار العودة، ١٩٧٨). قارن مع: (سامي الدهان، **الشعراء الأعلام في سورية**، بيروت: دار الأنوار، ١٩٦٨، ص٣٢٧-٣٣٠).

(٤٩) ولد في العام ١٩١١ في مدينة أنطاكية، وهو ابن حسن جبارة، وتخرج من معهد الحقوق العربي بدمشق في العام ١٩٣٥، حيث انتسب إلى القضاء وعيّن عضواً في محكمة البداية في الاسكندرونة، وبعد النزوح عن اللواء بحكم نشاط أسرته في الحركة العربية عين قاضياً في محكمة بداية اللاذقية ثم في محكمة الاستئناف ثم نائباً جمهورياً فيها، (**من هو في سورية؟** مصدر سبق ذكره، ص١٤٨-١٤٩).

(٥٠) ينتمي إلى عائلة أزهري اللاذقانية الأريستوقراطية الدينية، التي تنتسب إليها المكتبة الأزهرية في اللاذقية، وكان أحد أفرادها يشغل حتى أوائل الخمسينيات منصب نقيب السادة الأشراف. حول بعض أفراد النخبة من عائلة أزهري قارن مع: (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٣٠).

(٥١) ولد في العام ١٨٨١ في مدينة دمشق، ووالده هو أسعد باشا العظم. وقد تزوج ابنة الشهيد شفيق بك المؤيد أحد شهداء السادس من أيار ١٩١٦. تلقى دراسته الثانوية في المكتب الملكي الشاهاني في الآستانة في العام ١٩٠٤، وعمل في العهد

العثماني قائمقاماً في عدة مناطق في سورية. وفي العام ١٩١٩ عاد إلى دمشق، وعيّن إبان العهد الفيصلي وكيلاً لمتصرف مدينة حماة، فمديراً لمدرسة الحقوق في العام ١٩٢٠. وتقلّد وزارة المالية في حكومة الداماد أحمد نامي بك في العام ١٩٢٥، وفي العام ١٩٣٦ عينّ رئيساً للجامعة السورية فرئيساً لمجلس الشورى. وعلى الرغم من مستوى تعليمه المتوسط فإنه عُرف بكتابه عن الاقتصاد السياسي وهو في خمسة مجلدات. ومنذ العام ١٩٤٤ عيّن مفوضاً للحكومة السورية في شركة حصر التبغ والتنباك. قارن مع: (من هو في سورية، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٩-٥٣٠).

(٥٢) جلا آخر جندي فرنسي عن سورية في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤٦ بموجب قرار بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية، أما لبنان فوقع مع فرنسا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٦ اتفاق الجلاء، وتمّ الجلاء الكامل في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٦ أي قبل اكتمال الجلاء عن سورية. أما بالنسبة إلى محافظة اللاذقية فقد جلا آخر جنديٍ فرنسيٍ عنها في ٢١ آذار/مارس ١٩٤٦.

(٥٣) هو فاتح المعروف باسم محمد الفاتح ولد في سنة ١٩٢٦ في قرية جوبة برغال إبان نفي الفرنسيين والده سلمان في الرقة، وهو الابن البكر لسلمان المرشد ولأمه هلالة بنت الشيخ محمود داوود حسن. اعتمد عليه والده كمساعدٍ رئيس له في فعالياته، وكان أحد ممثلي الجيل الثاني المتعلم والعصري في قرية جوبة برغال خصوصاً وفي منطقة جبل الشعرا عموماً، وتولى قيادة شباب عشيرته في الاحتفال بأول عيدٍ للجلاء، وبإشعال النيران في رؤوس الجبال، وفي الاحتفال بأول عيدٍ وطنيٍ للجيش السوري، ولعب على الرغم من صغر سنه دوراً حيوياً إيجابياً في قضية والده، بما في ذلك حمل رسائله شخصياً إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي. درس محمد الفاتح في مدارس اللاذقية وأكمل دراسته في اليسوعية في بيروت، وكان في السنة الأولى في كلية الحقوق في الجامعة المذكورة عندما ألقي القبض عليه مع العائلة. حكم بالإعدام شنقاً حتى الموت، ثم خُفّض الحكم إلى المؤبد مع الأشغال الشاقة، وسجن في سجن القلعة وأفرج عنه في العام ١٩٥٤، ليرافق ساجي المرشد إمام المرشدية كوكيلٍ عنه. بعد الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١-١٩٦٣) وُضِعَ مع شقيقيْه ساجي ونور المضيء قيد الإقامة الجبرية حتى العام ١٩٧٠، وتوفي في العام ٢٠٠٠. (من مراسلةٍ قام بها الباحث مع نور المضيء المرشد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قارن حول احتفالات العشيرة بمولده في فترة نفي المرشد في الرقة مع: (J. Weulersse, *Paysans*.. Ibid., p.276) ومع المعطيات التي يشير إليها السيّاف في سرديته.

(٥٤) كان عمر محمد الفاتح يومئذٍ عشرين سنةً، ولكن تجربته مع والده في

دمشق، ومرافقته إياه في كل مشاويره ولاسيما إلى اللاذقية ودمشق، واعتماد والده عليه كممثلٍ شخصي له حتى في مؤتمرات زعماء المنطقة، وفي حمل رسائله إلى المسؤولين من المحافظ إلى رئيس الجمهورية، ومستواه الدراسي المتميز حيث كان طالباً في كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية ببيروت، قد أنضجته بشكلٍ مبكرٍ. ويعكس فاتح هنا على ما يبدو انهيار ثقة والده بوعود الحكومة، وشبكه الكبير بنواياها تجاهه وتجاه عشيرته ككل خصوصاً وفي المنطقة عموماً.

(٥٥) لا نجد في تعريفه عن نفسه في العام ١٩٥٠-١٩٥١ سوى مايلي: "نائب اللاذقية سابقاً، انتخب نائباً عن اللاذقية في المجلس النيابي السوري، وبقي من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٦ حتى تموز/يوليو ١٩٣٩، ورشّح نفسه عن اللاذقية في دورة ١٩٤٧" (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣). ينتمي شريتح إلى إحدى عائلات كبار الملاك في مدينة اللاذقية التي تمكنت من تملك أراضٍ شاسعةٍ في السهول الخصبة، ولا سيما في قرية سطامو التي كانت مزرعتها تعتبر "درة تاج" ممتلكاتها. (مقابلة مع أسعد صقر في صيف ٢٠٠٤ في دمشق). ولقد تمتعت العائلة بمكانةٍ مرموقةٍ في خريطة علاقات القوة المدينية في اللاذقية في العهد العثماني المتقدم، وكان الحاج مصطفى شريتح جد عبد القادر شريتح من كبار الملاك الغائبين في ذلك العهد (يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، مصدر سبق ذكره، ص٩٥). ولكن الدور السياسي الأوضح للعائلة لم يبرز بشكلٍ فعلي إلا في فترة دولة العلويين، حين فاز عبد القادر شريتح في الانتخابات النيابية (على درجتين) لعضوية المجلس التمثيلي لدولة العلويين في كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، (**مجلة النور**، كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ص٦١). بعد أن كان هذا المقعد في تشكيلة مجلس ١٩٢٢ لعبد الواحد هارون الذي كان أحد ممثلي منطقة العلويين في المجلس التمثيلي للاتحاد السوري الذي شكّله الجنرال غورو في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٢٢ (هاشم عثمان، **الصحافة السورية في ماضيها وحاضرها**، مصدر سبق ذكره، ص ١٨). كما تمّ إقناع أعيان السنة في المدينة بإزاحة مجد الدين الأزهري في المجلس التمثيلي لصالح عبد القادر شريتح، (هواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤) .وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٠ انتخب شريتح عضواً في المجلس التمثيلي لدولة العلويين التي سيتغير اسمها بدءاً من ٢٢ أيار/مايو ١٩٣٠ إلى محافظة اللاذقية المستقلة. وحين تشكلت الكتلة الوطنية في العام ١٩٣٢ غدا عبد القادر شريتح عضواً فيها، وكانت جبهته في اللاذقية تسمى بجبهة عبد القادر شريتح على حد تعبير عبد الرحمن الكيالي. ولكن زعامة شريتح في المدينة لم تترسخ إلا حين نجاحه في انتخابات العام ١٩٣٧ إلى المجلس النيابي السوري بعد توحيد محافظة اللاذقية مع سورية

وفق نظام إداري ومالي مستقل خاص إثر توقيع اتفاقية ١٩٣٦ بين سورية وفرنسا. وقد نقل ذلك موازين القوة من عائلة هارون إلى عائلة شريتح، التي حاولت أن ترث زعامة آل هارون، واتبعت سياسة المصاهرة، فزوّج عبد القادر شريتح ابنته لعلي هارون النائب لاحقاً في المجلس النيابي السوري والوزير. اعتقله الفرنسيون في فترة حكم فيشي، كما شغل بحكم صعود نفوذه منصب رئيس غرفة تجارة وصناعة اللاذقية، وربما لعب التنافس على النفوذ بين العائلتين بعض الدور في الأزمة القاتلة التي نشبت بين شريتح وسلمان المرشد، إذ كان المرشد يعتمد في تسوية أموره مع الحكومة على عبد الواحد هارون زعيم المدينة. ويشير التوجه بالشكاوى حتى من الجنود الذين يحتجون على العقوبات المسلكية البدنية التقليدية في الحرفة العسكرية إلى عبد القادر شريتح أنه قد رسّخ قوة زعامته في المدينة، التي كانت تدفعه إلى التدخل بكل شؤون السلطة وعلاقاتها الداخلية بوصفها سلطته، قارن مع :(محمد معروف، **أيام عشتها ١٩٤٩-١٩٦٩،** الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية، بيروت، دار الريس، ٢٠٠٣، ص٥٧).

إثر تغيير شوكت العباس محافظ اللاذقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ بدأت حملة الهجوم المضاد على سلمان المرشد، وقادت عائلة شريتح هذه الحملة انتقاماً من المرشد لاستيلائه على مزرعتهم الخصبة في سطامو في العام ١٩٣٨. والواقع أن العائلة لم تسكت أبداً عن عملية استيلاء المرشد على مزرعة سطامو وإعادتها إلى الفلاحين تحت حمايته ونفوذه، ففي العام ١٩٣٩ رفع كل من سامي شريتح وحقي شريتح كتاباً إلى المفوض السامي الفرنسي بيو طالبين" إخراج سليمان مرشد وسليمان العيسى وأتباعهما من بيوتنا وأملاكنا في قرية سطامو" (القبس، ٢٨ أيار/مايو ١٩٣٩، أرشيف هاشم عثمان) وتشير التقارير الفرنسية إلى أن سامي شريتح وكانت تعود إليه وإلى حقي شريتح ملكية مزرعة سطامو قد عقد في ١٩٤٣/١٠/١٣ اجتماعاً في منزله ضمّ عدداً من خصوم سلمان المرشد، وتقرر فيه إبلاغ رئيس الجمهورية شكري القوتلي شخصياً بـ"تعديات" سلمان المرشد (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٨). وفي مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ أبلغ وفق ما يدققه هاشم عثمان ضابط الارتباط البريطاني في محافظة اللاذقية أن السلطات الفرنسية أفرجت عن عبد القادر شريتح من معتقل الميّة وميّة، وتولى شريتح دعوة المدينة للإضراب العام في أيار/مايو ١٩٤٥ الذي طالب بتسلم الجيش، ونسق مع الضابط السياسي البريطاني الميجر بلغريف في حزيران/يونيو ١٩٤٥ لإثارة المواجهة مع الفرنسيين في اللاذقية في تموز/يوليو ١٩٤٥، حيث نظّم بيلغريف دعوةً لفريقٍ من الوجوه على رأسها عبد القادر شريتح لزيارة الطرّاد، (عثمان، **محافظة اللاذقية**، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠). ويبدو أنه قد تخلل الجو

السياسي في فترة المواجهة حملة تحريضٍ من زعامة شريتح على العلويين مما دفع مشايخ العلويين إلى إصدار بيانٍ يشيرون فيه إلى أنه" في خضم هذا الجو الملبّد بالغيوم السود نشط أصحاب الأهواء والعملاء ممن لا يريدون للبلد خيراً، وراحوا ينشرون الشائعات المغرضة بقصد البلبلة وجرّ الأهالي إلى اقتتالٍ طائفي" في حين" أن العلويين كإخوانهم السنيين والمسيحيين" يرتعشون فرحاً" بحياة الحرية المقبلة، (أرشيف هاشم عثمان).

(٥٦) ولد في العام ١٩٠٧، وزاول المحاماة منذ العام ١٩٢٩، وكان عضواً في مجلس نقابة المحامين في اللاذقية ومن أبرزّ محامييها، وكان محامياً لشركة الريجي، ويفهم من انتسابه إلى حزب الشعب وفوزه في قوائمه بعضوية المجلس النيابي أنه كان على خلافٍ مع زعامات الكتلة الوطنية في مدينة اللاذقية الذين اتهموا من قبل عشائر المرشد بأنهم وراء مقتل زوجته بسبب دفاعه عن سلمان في بعض القضايا، قارن مع: (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٩٥).

(٥٧) يلتقي تفسير هاشم عثمان مع ما يسرده السيّاف حيث يرى أن" ظهور سلمان المرشد بهذا الزخم القوي، حرّك ضغائن زعماء المدينة، لأنهم لم يقبلوا أن ينافسهم على الزعامة" فلاح فقير" بلاحسب أو نسب، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لأن وجوده في الجبل حدّ من تسلطهم، وقلّل من درجة اعتبارهم بنظر فلاحيهم، فلم يعد بمقدورهم أن يتطاولوا على الفلاحين ويستغلونهم، ويأكلوا تعبهم، ويستولوا على أملاكهم بنفوذهم، كما كانوا يفعلون إبان العهد التركي. فبلعوا السكين على مضضٍ وآثروا الصمت والسكينة خوفاً من سطوة سلمان، لأن أراضيهم تقع ضمن دائرة نفوذه. لكن بعد المعاهدة التي عقدتها الكتلة الوطنية مع الحكومة الفرنسية في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦، تنمروا وأظهروا كوامن أنفسهم" فـ" أمطروا الحكومة المركزية في دمشق بعشرات الكتب والعرائض التي تطالب بمحاكمة سلمان المرشد وإعدامه" (عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، بيروت: دار الريس، ٢٠٠٤، ص١١٧-١١٨).

(٥٨) من الملاحظ أن الأسماء تضم شخصياتٍ سنيةً وعلويةً، وتشتمل الشخصيات السنية على شخصياتٍ مرموقةٍ تنتمي إلى الأشراف الذين كانوا لأسباب متعددةٍ ضدّ اتساع نفوذ عبد القادر شريتح، ومحاولته وضع جميع الزعامات السنية ولاسيما الأريستوقراطية الدينية تحت عباءة نفوذه، بوصفه معتمَد الحكم الوطني في دمشق، بقدر ما تنتمي الشخصيات العلوية إلى الزعامتين المتنافستين بشدةٍ على النفوذ، وهي زعامة الحدادين وزعامة الخياطين، بما يعنيه ذلك من أن الاستقطاب الجديد قد تخطى في بعض وجوهه الشكل الطائفي الصرف، كما تخطى الاستقطابات القديمة بحكم الاستقطابات الجديدة الناشئة. فإبراهيم آغا الكنج الذي تخلى الفرنسيون عنه بعد

أن كانوا يعتبرونه "الصديق المخلص والكبير" كانت زعامته قد تآكلت في هذه الفترة، ولكنه قرأ المشكلة مع المرشد على الرغم من خصومته الشديدة تاريخياً معه في سياق مشكلة الجبل في علاقته بالمدينة. أما منير العباس فهو من زعماء عشائر الخياطين العلوية، الذي انفرد بالزعامة الدينية والدنيوية لعشائره.

(٥٩) شارك في الاجتماع زعامات سنية وعلوية معارضة لسياسات الحكومة المركزية في محافظة اللاذقية، ولتحالفاتها مع شريحةٍ كتلويةٍ سابقةٍ يقف على رأسها عبد القادر شريتح، وهم:

١- محمد بك جنيد، زعيم عشيرة الرشاونة العلوية التي تنتمي إلى اتحاد العشائر وكان ملاكاً كبيراً للأرض.

٢- إبراهيم صالح نصر نائب بانياس في برلمان ١٩٤٣-١٩٤٧.

٣- ماجد صفية، محام بارزٍ ولد في العام ١٩٠١ في مدينة اللاذقية، ومارس مهنة المحاماة منذ العام ١٩٢١، وكان عضواً في مجلس نقابة المحامين في اللاذقية. وقد مثل صفية مايمكن تسميته بالتيار الهاشمي، وكان من قادة ما سمي بالجبهة الوطنية في اللاذقية وهي هيئة معارضة للحكم. (من هو في سورية، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٤. ومحادثة مع أسعد صقر).

٤- سعيد درويش، وهو نائب تل كلخ، وفي عداد مايمكن اعتباره كتلة سلمان المرشد البرلمانية التي كان من أبرز أعضائها إلى جانب درويش الحجة نائب أكراد الحفة.

٥- محمد الفاضل، خياطي وكان يعمل تحت زعامة منير العباس، من أبرز رجال الحقوق في سورية ورئيس جامعة دمشق لاحقاً. من أولى كتاباته حين كان طالباً في تجهيز حلب مقال: " من هو الوطني المخلص لبلاده" وقد نشره في مجلة **النهضة**، العدد الرابع، ١٩٣٨، ويكشف فيه عن اطلاع معمقٍ على روحية الأفكار الحديثة ويستشهد بشكسبير وتولستوي.. إلخ. وفي العام ١٩٤٩ ضغط السنهوري مستشار الحكومة في إعداد القانون المدني على وزير العدل لإيفاده إلى فرنسا لإكمال دراسة الحقوق، بعد أن تمّ إسقاط اسمه على ما يبدو من قائمة الناجحين، وكان أولهم في الترتيب (من أرشيف هاشم عثمان). وبعد عودته من الإيفاد انخرط الفاضل في الصراع السياسي السوري في الخمسينيات، وارتبط محمد الفاضل بصداقةٍ عميقةٍ خاصةٍ مع الدكتور مصطفى السباعي مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في سورية وأول مراقبٍ عام لها، والذي تميز بمواقفه الصلبة المعادية للطائفية والتمييز ضد العلويين. اغتالته الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في العام ١٩٧٦.

٦- منير العباس، ورث الزعامة الدينية والدنيوية لعشائر الخياطين عن والده جابر بك

العباس، وكانت سلطته فيها مستقرةً ومؤثرةً بحكم عدم وجود منافسين له على الزعامة. وهو محام تخرج من معهد الحقوق بدمشق، وبحكم ثقافته الفرنسية اللامعة، وقوته السياسية، فإنه جذب إليه الشباب المتعلم الناهض في العشيرة وكان في مقدمته محمد الفاضل، وأصدر بعض هؤلاء الشباب مجلة النهضة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ لـ"الكفاح ضد الرجعية ونبذ الطائفية الممقوتة" التي كان صاحبها ورئيس تحريرها ابن أخته الدكتور وجيه محيي الدين. ولم ينتسب العباس إلى الكتلة الوطنية لكنه كان دوماً في صف الوحدة السورية مع قدرٍ من الصلاحيات الإدارية المحلية الذاتية، وتعود إليه صياغة العديد من الوثائق الوحدوية. تقلد منصب وزارة الأشغال العامة لأول مرة بين ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١- ١٨ نيسان/ أبريل١٩٤٢، ثم بين نيسان/ أبريل ١٩٤٢ وكانون الثاني /يناير ١٩٤٣، وكان أول وزيرٍ علويٍ في تاريخ الحكومات المركزية السورية، كما مثّل قضاء صافيتا في مجلس ١٩٤٣. (من هو في سورية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦، مقابلة مع أسعد صقر، وخوري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٩، ومذكرات عبد اللطيف اليونس، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨٢).

٧- عبد الله المحمودي، مفتي اللاذقية وكان منصب الإفتاء لفترةٍ طويلةٍ في أسرتهم، وبحكم علاقته بالعائلة الهاشمية في اللاذقية فقد كان من أقوى خصوم زعامة عبد القادر شريتح. وتميز المحمودي مع ماجد صفية بالديناميكية السياسية حيث حاولوا أن يؤثروا في لجنة الطلاب التي سيطر عليها فرع البعث الديناميكي تحت قيادة الدكتور وهيب الغانم تلميذ الأستاذ الاسكندروني القومي زكي الأرسوزي، وكان يترأسها في العام ١٩٤٨ حافظ الأسد ثم ترأسها أسعد صقر بحكم كون كلٍ منهما قد غدا في صفّ البكالوريا الذي كان الغانم يحرص على أن يكون رئيس اللجنة منه، (مقابلة مع أسعد صقر عضو لجنة الطلاب في العام ١٩٤٧، تمت في صيف ٢٠٠٤).

٨- عزيز الهواش، الزعيم الدنيوي لعشائر المتاورة بينما كان الزعيم الديني الشيخ علي كامل. وهو ابن إسماعيل محمد الهواش. كان جده إسماعيل خير بك قد فرض الأمن في النصف الأول من خمسينيات القرن التاسع عشر، وأنهى الاقتتال الطاحن بين عشائر شمسين ورسلان، وتسمى بـ"مشير الجبل"، واعترفت به السلطات العثمانية في العام ١٨٥٤ قائمقاماً على الجبل مقابل رسم سنوي يجبيه من الضرائب، وقد امتد نفوذه ليشمل حوالي ١٢٠ ألف شخصٍ، فتخلّصت منه الحكومة العثمانية بقتله غيلةً على يد أحد أقربائه في العام ١٨٥٨، ولم ينج من عائلته المباشرة سوى ابنه هواش الذي حمل زعماء المتاورة كنيته لاحقاً، حيث اعتقل هواش ونفي إلى عكا ثم جزيرة رودوس وتوفي ودفن فيها في العام ١٨٩٠، بعد اتهامه بالعمل على الانفصال عن الدولة

العثمانية وتشكيل دولة مستقلة ذاتياً تحت رعايةٍ فرنسيةٍ في بلاد الشام تحت زعامة عبد القادر الجزائري (المنصف بن عبد الجليل، **الفرقة الهامشية في الإسلام**، تونس: المركز القومي البيداغوجي، ١٩٩٩، ص١١٣-١١٤). قارن مع: (جبور، **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر**، مصدر سبق ذكره). وهي حلقة تحتاج إلى التغطية التحليلية. وهو أحد أبرز خصوم الفرنسيين منذ احتلالهم اللاذقية في أواخر العام ١٩١٩، ولم يكف عن مخاصمتهم حتى في عضويته في المجلس التمثيلي لدولة العلويين، مع تموجاتٍ خاصةٍ في تاريخ الصراع وعقدة صراعاته وتلاقياته. وهي لا تخص الزعامات العلوية بل تخص الزعامات السنية ومجمل الزعامات الوطنية السورية التي كان لديها مثل هذه التموجات. وقد اعتمدت عليه قيادة الكتلة الوطنية السابقة في انتخابات العام ١٩٤٣ في منطقته، بعد إفراج الفرنسيين عنه. يبدو أن الرئيس شكري القوتلي قد اتصل عن طريق وسيطٍ بالهواش ليثنيه عن المشاركة في مؤتمر نقورو مقابل تلبية طلباته، ولكن الهواش رفض إغراءات الرئيس وأصرّ على المشاركة في المؤتمر، وكان موقعاً على أبرز المذكرات الاحتجاجية الثلاث خلال تلك الفترة. قارن مع: (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥).

(٦٠) قرية في جبال اللاذقية، تتبع ناحية الفاخورة من منطقة القرداحة حالياً، وتبعد عن مركز تلك الناحية حوالي ٢كم. تقع على رويسة، وتقابلها شمالاً رويسة العين. وتحيط بها أحراج السنديان والبلوط، وتعتمد على الأمطار بسبب فقرها بالمياه الجوفية والسطحية، ويخترقها طريق اللاذقية - الجوبة. قارن مع مادة نقورو في: (**المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري**، المجلد السادس، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٣).

(٦١) كان مجلس النواب السوري قد أقرّ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ قانوناً بإلغاء الاستقلال الإداري والمالي لمحافظة جبل الدروز، ثم أقرّ بموافقة نواب محافظة اللاذقية في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ قانوناً بـ"إلغاء الاستقلال المالي والإداري لمحافظة اللاذقية"، (**الجريدة الرسمية**، العدد ١٧، نيسان/ابريل ١٩٤٥، ص٤٤-٤٥). ولكن ما كاد يتم إقرار القانون الخاص بمحافظة اللاذقية رسمياً وبمحافظة العلويين كما كانت تسميتها في **الجريدة الرسمية**، حتى شهدت الجلسة العادية التالية أعنف هجوم ضد النواب العلويين في المجلس، وتمثل عنوان هذا الهجوم في مطالبة عددٍ من النواب بطرد النائبين والزعيمين العلويينْ محمد أمين رسلان الذي تم تأخير مصادقة مجلس النواب على صحة انتخابه وسلمان الحامد من عضوية البرلمان، ومحاكمتهما بدعوى أن هناك عصابةً في منطقة صافيتا ومصياف، وهي منطقة بعيدة عن مناطق سلمان المرشد،

تقوم بأعمال الشقاوة بتنسيق مع الفرنسين ومع الآباء اليسوعيين ضد الاستقلال، ولم يستطع وزير الداخلية لطفي الحفار أن يهدىء من قطعية الاتهامات وقساوتها إلا بأن وزارة الداخلية تتابع ذلك، وأنها ستطلب من المجلس نزع الحصانة عن أي عضو من أعضائه يثبت عليه "التواطؤ مع الأجنبي". (**الجريدة الرسمية**، العدد ٢٢، ٣٠ أيار/ مايو، ١٩٤٦). وبالطبع لم يتم شيء من قبيل ذلك. كان سلمان المرشد من الذين لم يعترضوا على قرار إلغاء الاستقلال الإداري والمالي لمحافظة اللاذقية. ووقع مع ستة نواب على مقترح موجّهٍ إلى رئاسة المجلس النيابي بـ" القضاء على ذوي الأغراض طالبين تطبيق القوانين علينا كغيرنا من المحافظات السورية"، (**الوعي القومي**، العدد ١٢٢، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥، أرشيف هاشم عثمان).

(٦٢) التذكرة التي تقدم بها وفد محافظة جبل العلويين إلى المراجع الرسمية العليا في دمشق في ١١-٤-٤٦ والتي أقرها ممثلو المحافظة السادة:

إبراهيم الكنج: رئيس عشائر الحدادين.

عزيز الهواش: رئيس عشائر المتاورة والنميلاتية.

نوري الحجي: نائب الحفة.

الشيخ إبراهيم صالح: نائب بانياس.

سعيد درويش: نائب تلكلخ.

المحامون: محمد الفاضل، وماجد صفية، وعبد الله المحمودي، الشريف زين العابدين، الشريف فضل.

خيري صقر خيربك: رئيس عشائر الكلبية.

منير العباس: نائب صافيتا، ورئيس عشائر الخياطين.

يا صاحب الدولة:

لقد كان من أماني النفس أن يكون لنداء الحقيقة الذي أرسلته الضمائر الحراص على المصلحة العامة، أثر في الأفئدة المسؤولة، لا يخفت صداه بين القول الطيب والتأميل المنمق، فإذا بالوقائع تعجم العيدان، وتقيم الدليل على أن وقر الآذان من وقر النفوس. ونحن لا نسوق الكلم ابتغاء وقوعه مواقع الرضى، ولا رجاء نزوله منازل الإصغاء، ولكننا نبتعثه واجباً قومياً عاماً وإن أنكرته الحزبية الصماء، وعبثاً يحاول محاولٌ إقامة اللبس مقام الوضوح، فالحقيقة، بحمد الله، أقوى من البهتان.

ولطالما لفتنا أنظار الحاكمين في هذه المحافظة، مرةً تلو المرة، إلى الأخطاء التي تعاورت أعمالهم، وتغلغلت في أساليبهم، فلم تكن عقبى التنبيه والتحذير والنصح إلا الإيغال والتمادي والاسترسال. وسواء تعمدوا الإصرار على الخطأ أم جاء عن الصواب عفو

سليقتهم، فإننا نسجل في هذه الصفحات صرخة الألم ونداء الحقيقة، والتياع الحرص على المصالح القومية المقدسة التي تدرج في رمسها ضحيةً رخيصةً على مذابح الغرض الأعمى.
ويتساءل الإنسان عن السر الذي يحدو بالقائمين على الأمر إلى خلع ضروب القدسية من الأخطاء الفوادح التي أضفت جواً قاتماً على حياة هذه المحافظة، وفككت أوصالها الزوجية تفكيكاً، واستساغت فيها خرق الحرمات الخلقية، والحقوقية، والروحية، لحياة الفرد كفردٍ، والمواطن كمواطنٍ، والإنسان كإنسانٍ. ثم أصمّت آذان المسؤولين عن محاولات الفتك والاغتيال، وجعلتها ديدناً يبشر به قضاة نصبوا لمعاقبة الإجرام، وحاولت إيقاد الفتن العشائرية والطائفية وأذكت نيران العصبيات القبلية وأثارت نيران العصبيات القبلية وأثارت النعرات الطائفية، وقد نهى، عن هذه وتلك، دين الله، فكأن هذه الأخطاء تستكمل ما بدأت به سياسات الاستعمار، ترمي من وراء هذه المحاولات الأثيمة، إلى إيراد هذه البقعة موارد التهلكة بعدما أذل الله سياسة الأجنبي بالفشل، ووقى هذه البلاد آثامها وشرورها، وليتها تورّعت عن بعث الأساليب المؤودة في مناهج الأجنبي السياسية كأنما هذا الجزء الأصيل من الوطن العربي إقليم أساغ الفتح فيه صنوف البغي وضروب العدوان.
إن هذه السياسة الملفقة التي يظن أساطينها أنها أحاجٍ وألغازٍ من سرٍ مكنونٍ، لم تعد سراً حتى على رعاة الضأن، فالأكار في روائس الجبال، والمثقف في أكناف المدن: كلاهما يتساءل: بأي قانونٍ يُحكم؟ وبأي سنّةٍ يُعامَل؟ وبأي عينٍ يُنظر إليه؟ أعَلى أساس الدستور؟ والدستور مداسٌ مرفوسٌ، أم على أساس أحكام دين الله وسنة نبيّه (ﷺ)؟ وأحكام دين الله وسنة نبيّه (ﷺ) غدت في هذه الغمرة من الإرجاف كلمات حقٍ وإيمانٍ يُراد بها باطل وبهتان يتاجر بها سماسرة السياسة ذات اليمين وذات الشمال "يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم كبر مقتاً عند الله أن يقولوا ما لا يفعلون.
ولم نفتأ منذ أطل على البلاد الأمل بالإصلاح في مطلع العهد الدستوري عن لفت أنظار المسؤولين مستصرخين ضمائرهم لوجوب معالجة الطائفية النكراء التي أورثها هذه البلاد استبداد تركي رسا في قواعدها أربعماية عام، واستعمار انتدابي خيّم ربوعها خمساً وعشرين سنةً. توخياً لتدعيم الفكرة العربية القومية، وإيماناً بضرورة العودة بهذه الأمة إلى صفاء منابع دين الله القويم، ومحواً لذلك الميراث السيئ الذي خلفه وراءه المستعمر الغاشم. ومن أمرّ دواعي الأسف الموجع أن يذهب التنبيه بشجب الطائفية واقتلاع جذورها صرخةً في وادٍ ونفخةً في رماد، وأن يستمر العمل الإداري والسياسي والقضائي في شتى أنحاء المحافظة مدرسةً لها وموقداً لإذكائها من أحقر دائرةٍ إلى أكبرها

كأن هذا الاتجاه المريض من مقتضيات المصلحة العامة.

هبوا هذا البلد مشركاً أيدعى إلى الهدى بالفساد والضلال؟ هبوه مشركاً فعليكم أن تبشروا فيه التبشير الحق لا أن تعملوا فيه على أساس التنفير المستنكر؟ هبوه مشركاً أيدعى إلى الإيمان بأساليب الشرك أم يُدعى إلى الإيمان بقوله تعالى "ادع إلى ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"؟ ولكنها السياسة الخرقاء والحزبية العمياء التي تستبيح في سبيل أغراضها كل ما نهى الله عنه.

ومن الغريب المضحك في عصرٍ أصبح فيه الإدراك الإنساني لحقيقة الذات الأساس الأول لكل عمل إنساني في كل ميدان. أن يستقر في خلد بعضهم أن سياسة السياط، والظلم والشتم والسباب، والعدوان على كل حقٍ. والإرهاق المنظّم كحجر الفلاسفة، تصلُح دواءً لكل داءٍ، كأنما غاب عن أدعياء الفهم، أن الطبيعة، روحانيةً كانت أو حيوانيةً أسلس قياداً للترويض بالحسنى، وأكثر نفوراً عند الإحساس بالإساءة، ولكنهم يأبون إلا محاولة تبديل خلق الله، بالحطّ من قيمة في إنسانيته، إرضاءً لوسوسة النفوس ونفث الأهواء.

لقد كانت السياسة الانتدابية تعمل على إذلال الكرامات في حياة الفرد والجماعة، وعلى التنكيل بها، وكأن السياسة الحاضرة ورثت عنها مواريث كان أحرى بها أن تتركها لخزي الزمان فلا تعمل بدورها على إذلال الكرامة الإنسانية في حياة الفرد والجماعة مقتفيةً تلك الآثار ولا تجري في هذه المضامير، فتتجرد من العنصر المعنوي الصالح، وهو أساس فكرة الدولة، ولا تبشر عملياً بفكرة استثمار الإنسان للإنسان، واستغلال حياة إنسان لمنفعة إنسان آخر، محاولة إخضاع النظم الاجتماعية وردها إلى زمن (الإنسان القطيع).

ولطالما ضجّ ضمير العدالة من الأخطاء الإجرامية التي اقترفها أشخاص مسؤولون في قضاء الحفة وسواه بغية سحق آلاف المواطنين الوادعين. ولطالما ملأ الآفاق ذكر هذه المظالم والاضطهادات، ولعلها أول مرةٍ في تاريخ هذه البقعة الهادئة من الموطن السوري العربي تسجل فيها الوقائع الرسمية إقدام أشخاص مسؤولين على حرق الأحياء وقتل النساء والأطفال وهدم القرى على أهليها، وتشريد أبنائها، وزج الأبرياء منهم في غياهب السجون، وإصدار مذكرات توقيف بدعاوى مصطنعةٍ ملفقةٍ ضد المخدرات وطلاب المدارس ورجال الدين والوجوه، وخرق الحصانة النيابية، كل ذلك عملاً بسياسة الكيد والانتقام وجرياً وراء عزل قضاءٍ بكامله عن جسم المحافظة والقضاء على أبنائه.

أما هذا الهجوم المنظم، القاضي بتسليط قوى الدولة العامة من دركٍ وإدارةٍ وقضاءٍ على

أصحاب السيادة والوجاهة والنبل في هذه المحافظة واضطهاد أتباعهم ومحاولة الاستيلاء على أملاكهم وتزوير الدعاوى عليهم وعلى أقربائهم بغية الحط من كرامتهم وتشويه معنوياتهم، لا حباً بإقرار العدل، ولكن إرواءً لعواطف الضغينة والتشفي والانتقام في صدور النفر الضئيل من المحاسيب. وأما تسخير الدوائر الرسمية ومن فيها لتنفيذ مآرب هؤلاء، وهم قلة لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، ووضع مرافق الدولة بين أيديهم، وتسجيل أملاكها الخاصة بأسمائهم، وإنفاق أموالها عليهم، وإفساح المجال أمامهم للإرشاء والارتشاء، وضرب نطاقٍ حديديٍ حول الرجال المسؤولين لا يطأه إلا تلكم القبضة من السماسرة المعروفين الذين لا ترى الدولة إلا بأعينهم ولا تسمع إلا بآذانهم، ولا تفكر إلا بأدمغتهم، ولا تنفذ غير مشاريعهم النفعية وخطط التفريق والتمزيق والاستثمار التي يضعونها.

كل هذه أمور طالما نصحنا رجال الحكم بضرورة تبديلها، فذهب النصح أدراج الرياح. ولا يعوزنا على ذلك الدليل، فهذه لجنة تفتيشية ترمي بها دمشق دوائر المحافظة حتى إذا ما ظفرت اللجنة بمخازي المجاهدين من المحاسيب والأنصار واختلاساتهم أقاموا العراقيل في وجه تلك اللجنة ليحولوا دون قيامها بمهمتها، وأثاروا حولها وحول أعمالها ضجيجاً ملأ سمع الحكومة المركزية حتى ثار اللغط أن نتائج أعمالها ستذهب ضحية الشفاعات. وهذا عقارٌ سُجّل منذ خمسة عشر سنةً ونيف على اسم سيدٍ من أسياد البلاد يُغتصب من صاحبه وتقضي المحكمة بإلغاء تسجيله. وهذا محامٍ من بيننا يُثار وتخرق حرمة منزله، ويُساق إلى القضاء بضبطٍ مصنّعٍ ثبت عكسه، ويحكمه بالحبس قاضٍ ما برح منذ قدم المنطقة يدعو إلى التفرقة والشقاق، وإثارة الفوارق الطائفية بتكفير المسلمين العلويين، والدعوة إلى التنكيل بهم وإفنائهم. وهذه ضريبة الإنتاج يُعيّن لجبايتها أتباع المحاسيب وأذنابهم فلا يجرؤ هؤلاء على جباية الضرائب ممن كان ولي تعيينهم ولا تُطبّق الضريبة إلا على الفقراء والمساكين وعلى كل من لم يكن مرضياً عنه.

وإن ننسَ لا ننسى كيف هدر الحق في جناية داغريون، وقضايا سيانو، رغم التنبيه مثنى وثلاث ورباع وكيف أن عوامل خفيّةً حدَت بالمسؤولين إلى طمس جانب الحق فيها تنفيذاً لغايات من نصبتهم السياسة حاكمين غير مسؤولين. وهذه دعاوى اللقبة يشترك رجال الإدارة والدرك في تصنيعها وتزويرها وتلفيقها، ويُزجّ في غياهب السجون من جراء هذه الافتراءات أحداث لم يتجاوز أكبرهم السادسة عشرة من عمره. وليتنا نستطيع أن لا ننوّه بالتوفيقات الكيفية التي تجري بين الحين والحين في دوائر الأمن والإدارة والدرك وما برح الأبرياء تعج بهم سجون المحافظة عجيجاً.

أما الأموال التي جباها واقتسمها رجال مسؤولون بالعسف والإرهاب في قضاءٍ معيّنٍ

(مصياف) فهي لا تحتاج إلى إثباتٍ، ويؤيد صحتها التقارير الرسمية التي رفعت إلى وزارة العدلية من المراجع ذات الاختصاص. وفي قضاء تلكلخ وفي قرية "حدية" تتجاوز السلطة الإدارية اختصاصاتها فتجرّد حملةً من رجال الدرك تخترق بها حرمات المنازل، وتسلب المؤن من البيوت قسراً، وتذبح المواشي، وتُشرّد الأهلين في الشتاء القارس، ثم تزج ببعضهم في السجن، سعياً وراء رضى فريقٍ متنفذٍ بحجة إحقاق الحق وإقرار العدالة. ولا مندوحة لنا عن التنويه بما وصلت إليه الفوضى في الدوائر الرسمية وفي علاقاتها بالمواطنين وتسيير مصالحهم، فلطالما يتولى المناصب العامة في دوائر الدرك والأمن والمعارف وإدارة الحصر أشخاص ملاحقون، أو محكومون، أو أميون، وهذه دوائر الأمن يُحشد فيها من لا خلاق لهم، ويحكمون وضع النظام البوليسي الرهيب، كأننا ما برحنا في عهود التفتيش، ثم يستهين هؤلاء أنفسهم بالقانون، ويُباح حق الاستيلاء عليه: حتى أصبحت جرائم القتل يرتكبها الموظفون علناً وداخل الدوائر الرسمية. وحتى أصبح رجال الأمن والقانون أخطر على الأمن والقانون من الأشقياء.

ولطالما أعلنت البلاد غضبتها على هذه المخازي والأخطاء التي لا مرد لها سوى منح الدولة حق التوجيه السياسي في هذه البقعة لهذا النفر من غير المسؤولين حتى أصبحت الدولة دولتينْ، وحتى غدا جميع الموظفين عمالاً عند أفراد هذه الطغمة الجشعة، وأدواتٍ لتنفيذ أهوائها، وإشباع شهواتها.

وقد يشاء الحرص على التقيد بأحكام الدستور أن تجتمع السلطتان العدلية والإجرائية في شخصٍ واحدٍ فيتولى رئيس محكمة الاستئناف في اللاذقية وكالة منصب المحافظ حتى يتسنى لشخصٍ موالٍ واحدٍ أن يقبض بكلتا يديه على ناصيتيْ القوتين القضائية والتنفيذية، ويتم له في الإدارة إنصاف من خذله القضاء، وتلك لعمر الحق المزيّة الوحيدة لخرق مبدأ توزيع السلطات.

وفي صعيد هذه التجاريب، وتحت رواق هذا الجو الغشوم، تنبت النازية نبتةً مدللةً غاوية في أجهزة السياسة والإدارة، عاملةً على الاستعاضة في هذه البلاد عما فقدته في مواطنها، فكأنها بعد أن أضاعت ملكها وخسرت سلطانها لم تجد تربةً أخصب من تربة الحكم في هذه البقاع. وشاء لها سعد الجدود أن تصيب توفيقاً وتأييداً في هذا الحيز من المشرق بينما كانت تورَد موارد الهلاك في وطنها الأصيل. وإنه لخليق بالمسؤولين وجدير بهم أن لا يدخروا وسعاً في قطع دابر كل عملٍ يخل بالقانون والنظام، ويعكر صفو الأمن. كما هو خليق بهم أن لا يقتصر همهم في هذه الناحية على قمع الشقاوة العلنية التي تعيث فساداً بين سمع الناس وأبصارهم بل جدير بهم أيضاً، أن يعنوا بقمع الشقاوة الملثمة التي تستبيح حمى القانون باسم القانون، وتسوم البلاد الفساد باسم

الإصلاح، وتعبث بحرمة القانون باسم توطيد النظام، وتأبى إلا أن تعيش مكرّمةً تحت جناح الحاكمين: تستعلي عليهم متى تشاء، وتختبئ في أكنافهم متى تشاء، وإننا لنستنكر ونشجب إقدام أيٍ كان على أي عملٍ، لا يتفق والقانون، ولا ينسجم والنظام، سواء كانت شقاوته في الغابة والجبل أو في القرية والمدينة والدوائر الرسمية.

ولا يسعنا في هذا الباب إلا المقارنة بين الأسلوب الذي اتبع لغضّ الطرف عن العصابات التي كانت تدير الاغتيالات على اتصالٍ بموظفين رسميين، وعلى علمٍ وتدبيرٍ منهم، وكيف كُتم أمرها؟ وطمس شأنها؟ وعُدِل عن تتبع أفرادها وتعقبهم - بعد أن أخذ مقام المحافظة عهداً على نفسه بجلاء حقيقة هذه العصابة ومعاقبة أفرادها، ومنهم موظفون إداريون لا يزالون قائمين على رأس وظائفهم ينعمون بعطف المسؤولين، نعم إننا نقارن بين هذا الأسلوب وبين الأسلوب الثاني الذي حشدت فيه الجنود تحت خفق البنود، وأخذ الصالح فيه بجريرة الطالح، ونتساءل دهشين عن الحكمة من جمع الصيف والشتاء في صعيد واحد.

أهذه هي السياسة الوطنية التي تدّعونها، أم أن الوطنية في عرفكم، لها مفاهيم تنفردون في فهمها على الرغم من المنطق السليم والعقل السليم والرأي السليم والوجدان السليم؟. كلا ليست سياستكم سياسةً وطنيةً، ولكننا نُحجم عن وصفها بنعتها الصحيح، ضناً بالمصلحة العامة، وحرصاً على سمعة البلاد التي تعملون، باتباعكم هذه السياسة الخرقاء، على تشويهها وتسويد وجهها وإفساد عنصرها الطيب البريء.

ويبلغ نظام الحظوة حداً ألقيت فيه جانباً رغبات ثلث الأمة ممثلة بآراء ثلاثين نائباً وآراء أربعمائة ألف مواطنٍ لتسويد نفوذ بضعة مواطنين، وبهذا ضُرب مثلٌ صريحٌ ليس بعده حجة لمدّعٍ، أن نظام سيادة الفرد الذي طالما شكت منه البلاد نبش من قبره ليسترد عرشه باسم الدستور. إن طغيان فكرة سيادة الفرد تتجلى بأوضح صورةٍ بالنسبة لما ذكر في حادثة إحالة سماحة مفتي اللاذقية على التقاعد، وهو أصغر مفتٍ سناً في الديار الشامية.

ولا يجوز لنا الإغضاء عن تلك الصفقات الجسام والبيوع الضخمة التي تتهامس الألسن بالاشتباه بمواردها ومصادرها، والتي يتم بعضها علانيةً وبعضها خفيةً بين سمع الحاكمين وأبصارهم، وعلى علم ومساهمةٍ ممن أشرَكتهم السياسة في شؤون البلاد العليا. ولكن الذنوب عندما يقترفها أولو الحظوى تنقلب بتأثير سحر السياسة إلى حسناتٍ...

ويطل على هذه المحافظة في قتام هذه الأخطار السياسية والدستورية والإدارية المتمادية من الحاكمين ومحاسيبهم مشروعٌ إداري تبشر به السلطات الملقنة مآله قص أطراف هذه المحافظة من الجنوب والشمال والشرق بحجة فكرة التنسيق الجغرافي. وإنه لتعبيرٌ جميل

إلا أن جماله لا يخفى ما بين ثناياه. أما حقيقته في نظر أنصاره فليست سوى دعوة لإيقاظ الفتنة وإذكاء للحزبية وإيقاظ للطائفية، أي إنه بمثابة إلقاء النفط على جذوة، لإشعال البيت الآمن المطمئن، وحرق ساكنيه الآمنين في دعة السكون إلى حرمة الحقوق وقدسية الدستور. وما ارتكبوا ذنباً، إن كان هذا ذنباً إلا إيمانهم أن للدستور قدسيةً، وأن للحقوق حرمةً، وأن للمواطن حقاً بالحياة، وهو مطمئنٌ على حقه وكرامته وأمنه وأن الدستور يحمي له هذا الحق وهذه الكرامة وهذا الأمن.

وقد فهم على ما يبدو دعاة هذا المشروع وظهراؤهم أن معنى الدستور أن يضربوا برغبات السكان الذين يعنيهم الأمر وحدهم قبل كل أحد عرض الحائط، وأن يستهينوا بها فتداس بالنعال دوماً. وما دامت المفاهيم الدستورية على هذه الحال، ويا للأسف الشديد، عند الفئات التي أعطيت ملكات التوجيه، فلا يسعنا إلا الجزم بأن الأمر يعنينا قبل كل أحد، ولا يسعنا إلا أن نطلب إجراء استفتاءٍ في هذه المحافظة لمعرفة رأي السكان في هذا المشروع ونردف هذا الطلب بالاحتجاج على كل تدبيرٍ جرى في الماضي أو يقصد إجراؤه في الآتي، دون أخذ رأي السكان الذين يعنيهم الأمر وحدهم قبل كل أحد أياً كان.

أما أسطورة الخبير البلجيكي وما تبطن في طياتها من أنباء، وقول بعضهم: إن هذا الخبير لم يؤتَ به إلا ليعلم من شؤون أبناء البلاد أكثر مما يعلمون منها ومن جغرافيتها، فهي أسطورة، وهي أقوال أشبه بالفانوس السحري. نعم إننا نعلم أن الخبير البلجيكي يفكر وهو لايزال في بلجيكا أن من ضروريات التنسيق الجغرافي في هذه المحافظة تعديل أشكالها وتقسيماتها الإدارية. نعم إننا نعلم هذا علم اليقين ولهذا فإننا نقول للمسؤولين أن هذه "الخبرة البلجيكية" خبرة فيها حشود من الريب. "الخبرة البلجيكية" خبرة يُشهد لها عن سابق تعمدٍ وتصميم، وهي لاتزال نائيةً، بصواب الحجة فيما أعِدَ لها ليوضع على لسانها عندما تتلاقى وهذه البقعة الطيبة من دنيا العرب. "الخبرة البلجيكية" يُهلِّل لها ويُكبِّر إرضاءً لفكرة الهدم المنسجمة مع نزعاتٍ روحيةٍ أرمّها البلى في كل دنيا، واستعصت عليه في نفوس من لا يخشون الله في قومهم وأمتهم.

وهذا مثالٌ من الأمثلة الجمة التي تصلح قياساً للتدابير والاتجاهات التي تعبث برغبات الأمة أو تسعى لتزييفها سواءً في بقعةٍ من بقاعها أو في كلها الشامل. تقسيمٌ وتجزئةٌ في هذا الوطن الصغير، وتقسيمٌ وتجزئةٌ في الوطن الأكبر، وتهليلٌ وتكبيرٌ للتجزئة والتفريق والتقسيم هنا وهناك وفي كلّ مكانٍ، وهكذا تصبح رغبات الأمة العربية المتسلسلة مع أجيالها في نموها التاريخي، وإرادتها الصادقة لتحقيق ذاتها وجمع شتاتها عرضةً للاستهانة. وهكذا يحاول المحاولون صمّ آذان الأمة عن نداء الأجيال وقد دوت في الزمان طوال التاريخ.

يا صاحب الدولة

إننا نطلب إليكم عدلاً وحقاً، لا إحساناً ولا منّةً. نطلب أن تحقق الدولة في عهدكم الغاية من وجودها. نطلب أن نعامَل بأحكام كتاب الله، لا بأحكام الغرض المريض. نطلب عدلاً إنسانياً، وعدلاً اجتماعياً، وعدلاً حقوقياً. نطلب أن يُحترم الدستور الذي تُخرق ويا للأسف حرماته صباح مساء. نطلب أن تسلكوا بهذه البقعة السورية سياسةً قوميةً عربيةً صحيحةً. لا حزبية ولا طائفية. وترجوكم أن تعتقدوا أن البلاد قد تعبت من هذه المآسي، فهل يلاقي نداؤنا في الضمائر صدى؟.

قال تعالى: "أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض". فعسى إن شاء الله تكون نتائج هذه التذكرة أعمالاً تقومون بها، تمكث في الأرض، ولا تذهب جفاءً بين الناس... (أرشيف حسن صقر).

(٦٣) ولد شكري القوتلي في العام ١٨٩١ بدمشق، وتلقى دروسه في مكتب عنبر الشهير، وتابع دراسته وتخرج منها في العام ١٩١٣ في المعهد الملكي باستانبول الذي كان بمثابة مدرسةٍ للإدارة العثمانية يمدها بالكوادر. كان قد انتظم في المنتدى الأدبي الذي تشكل كجمعيةٍ قوميةٍ بعد الانقلاب الدستوري في العام ١٩٠٨، وانضم بشكلٍ مبكرٍ إلى جمعية العربية الفتاة. وشكل لقاؤه مع عددٍ من شخصيات الجمعية بالأمير فيصل في العام ١٩١٥ نقطة تحولٍ انضم فيها الأمير القومي الشاب إلى الجمعية، وباتت فيها الجمعية شريكةً في "الثورة العربية الكبرى" بقيادة الشريف حسين التي ستندلع في سياق الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٦. وإبان اعتقالات جمال باشا لشباب العمل القومي تعرض إلى تعذيبٍ شديدٍ لم يبح فيه بسر الجمعية، وحاول الانتحار خلال ذلك في حادثةٍ مشهودةٍ. وإثر اندلاع ثورة الشريف حسين تمّ الإفراج عنه في إطار سياسة استيعابٍ بديلةٍ من سياسة الإعدام. وخلال العهد الفيصلي كان من أركان حزب الاستقلال الواجهة العلنية للعربية الفتاة التي سيطرت على المؤتمر السوري سياسياً، ومن أبرز الراديكاليين الدفاعيين. في العام ١٩٢٤ عاد إلى دمشق بعد عفوٍ عن بعض القادة القوميين، فاندلعت الثورة السورية الكبرى، وانحاز إلى المعسكر السعودي بشكلٍ حاسمٍ في صراعه مع الهاشميين، وكان متمفصلاً معه بدرجةٍ تامةٍ، وشكّل أحد أبرز قادة الكُتلة الوطنية اللاحقة، وخلال مفاوضاتها في باريس في العام ١٩٣٦ لاستبدال الانتداب باتفاقيةٍ شغل قيادتها الفعلية في الداخل. وانتخب عضواً في مجلس ١٩٣٦ وعين وزيراً في الحكومة الكتلوية للمالية والدفاع، ولكنه استقال من الحكومة في العام ١٩٣٨، وكان ذلك تعبيراً عن أزمةٍ غير معترفٍ بها. وبعد انهيار الدور الوطني الأول في العام ١٩٣٩ تولى القوتلي زمام ما تبقى من الكتلة إدارياً، لكنه لم يتفوق على

منافسيه إلا بعد محاكمة الشهبندر، حيث تصدّر الاحتجاجات على سعر الخبز في عهد دانتيز الفيشي في سياق لعبةٍ أكبر حول مصير سورية في الحرب العالمية الثانية. وبعد تعقيدات القرار الفرنسي - البريطاني بإعادة الحكم إلى الكتلة الوطنية حسم القوتلي رغبته برئاسة الجمهورية على حساب هاشم الأتاسي، وانتخب لها في العام ١٩٤٣ . وخلال العام ١٩٤٣-١٩٤٩ غدا القوتلي مسؤولاً عن سلطةٍ منخرطاً في تعقيداتها، واستثمرت بشكلٍ عالٍ الصراع الدولي من أجل استقلال سورية، لكنها كانت شديدة السوء داخلياً. وانتهى عهده الأول بالانقلاب الأول للزعيم حسني الزعيم قائد الجيش في العام ١٩٤٩، وعاد في العام ١٩٥٥ إلى رئاسة الجمهورية التي وقّع على اندماجها مع مصر في الجمهورية العربية المتحدة، ثم ليؤيد الانفصال عنها في العام ١٩٦١، ولتنتهي حياته السياسية كلياً مع جيلٍ كاملٍ من مرحلته. قارن مع: (**من هم في العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، المقدمة من دون ترقيم) ويتقاطع ذلك مع دراساتٍ عديدةٍ كثيرةٍ جداً تتعلق فرعياتها بالقوتلي، لكن في حدود معلوماتنا لم تصدر دراسة متكاملة خاصة به حتى اليوم.

(٦٤) تشير برقيات محافظ اللاذقية عادل العظمة إلى وزارة الداخلية أنه كان يتابع حركة الموقعين على المذكرة، ويشير في برقيةٍ مؤرخةٍ بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ إلى ما يلي: "أصحاب المذكرة، أخبارهم تصلنا باستمرار". الواقع أن سلمان المرشد نفسه لم يحضر مؤتمر نقورو بشخصه بل شارك فيه بشخص ابنه فاتح، وتشير المجريات إلى أنه قد كان قرّر مسبقاً بغض النظر عن نصيحة السيّاف عدم التوقيع على مذكرته، إذ كانت المذكرة قد نشرت، وذلك بهدف التهدئة مع الحكومة، وتأكيد حسن النية، وليس في ضوء الموقف مما جاء في المذكّرة نفسها التي تعكس في كثيرٍ من نقاطها رأي المرشد، وتطرقت ضمناً إلى الإجراءات المتخذة ضد المرشد من خلال الإشارة إلى" خرق الحصانة النيابية" وتسليط قوى الدولة والدرك على" أصحاب السيادة والوجاهة والنبل في هذه المحافظة" وحول "إصدار مذكرات توقيف بدعاوى مصطنعة"، و"الأخطاء الإجرامية التي اقترفها أشخاص مسؤولون في قضاء الحفّة وغيره".. إلخ. ولا نجد في برقيات العظمة المتوفرة إشاراتٍ إلى عدم توقيع المرشد من خلال ابنه فاتح على مذكرة المؤتمر. ولكن سبق لسلمان المرشد أن وقّع على مذكرتين احتجاجيتين شديدتي اللهجة. والمذكرة الأولى باسم" لجنة القوميين العرب" تحت عنوان" أما لهذا الليل من آخر؟" في آب/ أغسطس ١٩٤٥. وقد وقع عليها عدد من الزعامات العلوية والسنية، وهم وفق الصفات التي عرّفوا أنفسهم بها سلمان المرشد (زعيم عشائر الدراوسة والمهالبة والعمامرة ونائب قضاء الحفة) وإبراهيم الكنج (زعيم عشائر الحدّادين ونائب رئيس مجلس

المحافظة) وعزيز الهوّاش (زعيم عشائر المتاورة والنميلاتية، ومحافظ لواء دمشق سابقاً) ومنير العباس (زعيم عشائر الخياطين ونائب قضاء صافيتا) ونوري الحجي (زعيم الأكراد ونائب قضاء الحفّة) ومحمد أمين رسلان (زعيم عشائر الرسالنة ونائب قضاء صافيتا) والشيخ إبراهيم صالح نصر (نائب قضاء بانياس) وسعيد درويش (نائب قضاء تل كلخ) وخيري صقر بك، ونديم إسماعيل، وسليمان أسد (زعماء عشائر الكلبيّة) والمحامي ماجد صفية، والشريف زين العابدين والشريف فضل (زعماء الجبهة الوطنية في مدينة اللاذقية) والمذكرة موجهة إلى "معالي محافظ جبل العلويين الأفخم" وهو مظهر باشا رسلان. وتشكو المذكرة المطوّلة من" إقصائنا المقصود وتجاهل وجودنا" وتعرض" أسباب الجفوة التي قامت منذ عامين بين مقر الحكومة في محافظة جبل العلويين وبين الفريق الذي نحمل في أعناقنا شرف تمثيله" وقيام البعض بـ"دأبٍ مستمرٍ محكم التنفيذ على حفر الهوّة وتوسيع شقة الخلاف مع دمشق" و" اتباع سياسةٍ بين العشائر كأنها تهيئة لإثارة الضغائن بينها، وتوطئة لإسالة الدماء بين أبنائها" وتشير المذكرة إلى أنه قد "حلّت السلطة الإدارية محل السلطة القضائية في استعمال سلاح الحبس والتوقيف والزج في غيابات السجون الزمن الطويل على الريبة والشبهة دون القيام بأدنى تحقيقٍ قضائيٍ، أو إحالته إلى مرجعٍ عدليٍ مختصٍ" وفي إشارةٍ ضمنيةٍ إلى زعماء المدينة المحسوبين على الحكومة تشير المذكرة إلى أنه قد" قامت إلى جانب هيئات الحكومة الرسمية المسؤولة حكومة شبه رسمية لها بدلاً من محافظ محافظون متعددون، وتتحدث عن تصريح النائب جمال علي أديب نائب جبلة وأكبر ملاك في المحافظة بـ"إننا سنرصد ملايين الليرات لترحيلكم وتشريدكم من هذه الجبال".. إلخ. أما المذكرة الثانية فقد وقع عليها الموقعون على المذكرة الأولى وفي عدادهم المرشد، وتم توجيهها أيضاً إلى المحافظ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، وهي مذكرةٌ مطولةٌ وبحدود عشر صفحات، وفيما يتعلق بالمرشد فإن المذكرة تورد مايلي: " اسمحوا لنا يا معالي المحافظ أن نقول إن إجراءات رجال الدرك والأمن في سلب من يقدم من القرويين إلى مدينة اللاذقية، وفي حرق البيوت بمن فيها من أطفال وشيوخ ونساء في إحدى القرى الجبلية (الجوبة)، ومحاولة إثارة حرب أهلية بين الطوائف والعشائر، وتحريض موظفي الجهاز الحكومي بعض من لا أخلاق لهم على تزوير الدعاوى وافتراء التهم. إن كل هذا ليس إلا امتدادا طبيعي لسياسة التنكيل والتمزيق والانتقام التي ذاقت منها هذه المحافظة الأمرّين خلال العهدين العثماني والانتدابي" (المذكرتان محفوظتان لدى الباحث وهما من أرشيف هاشم عثمان، أما جميع البرقيات الخاصة بعادل العظمة وغير المنشورة في أوراقه فهي من أرشيف حسن صقر).

(٦٥) أول أمين عام لجامعة الدولة العربية.

(٦٦) يشير محمد معروف في مذكراته إلى حدث مشابه ربما تمّ في أوائل آب/ أغسطس ١٩٤٦ بمناسبة عيد الجيش بما يلي: "عند خروج الضباط من مكتبه (الشيشكلي) سألته عن حقيقة الأمر، فأجاب بأن سليمان المرشد يحضر للقيام بثورة وعصيانٍ في جوبة برغال، وقد سبقنا الدرك مع مصفحاتهم إلى هناك، وأن رتلاً من الجيش سيهاجم معقل المرشد من الشرق عن طريق (شطحة)، فأبديت استغرابي، إذ أن سليمان المرشد وقبل ثلاثة أسابيع عندما قمنا بالعرض للقوات المتمركزة في اللاذقية بقيادة العقيد صلاح الدين خانكان، كان من جملة الذين حضروا العرض بين الزعماء والوجهاء في المحافظة؟ فأجابني: نعم وأنا أستغرب ذلك. وصلنا القلعة، ونصبنا الخيام، وانتظرنا الأوامر. (محمد معروف، **أيام عشتها ١٩٤٩**، مصدر سبق ذكره، ص٦٣).

(٦٧) المقصود به عبد القادر شريتح.

(٦٨) ولد في العام ١٩٠٠ وتلقى علومه في الكلية الصلاحية بالقدس، وانتسب إلى مدرسة ضباط الدرك ببيروت في العام ١٩١٩، وتخرج منها برتبة وكيلٍ وتدرج بالرتب وصولاً إلى رتبة زعيم. خدم في عدة مناطق كان من أبرزها منطقة اللاذقية وأقضيتها، حيث عُيّن قائداً لدركها، وتولى مهمة إخماد ثورة وادي العيون وثورة كفر عقيد في قضاء مصياف وغيرها في العامين ١٩٣٨-١٩٣٩، وارتبط اسمه بقيادة القوة المداهمة لجوبة برغال في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦، (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٤١٩-٤٢٠). غير أن عزمت لم يساير في شهادته أمام المجلس العدلي الخاص بمحاكمة سلمان المرشد اتهام الحكومة للمرشد بقضايا تقع في إطار "الخيانة العظمى"، وشهد بأن المرشد قد قام بدوره في إقناع العسكريين العلويين في القوات الخاصة بالالتحاق بالجيش الوطني السوري، وكانوا يشكّلون وفق العديد من المصادر حوالي ٨٠ بالمئة من تعداد تلك القوات.

(٦٩) ولد في العام ١٩١٠ في حي الميدان بدمشق، وأنهى بين العامين ١٩٢٩-١٩٣٣ دراسته الجامعية للتاريخ بجامعة السوربون بباريس. وفي بداية ١٩٣٣ كان من مؤسسي مجلة "الطليعة" ذات التوجه الماركسي. أسّس حلقةً قوميةً ثقافيةً صغيرةً باسم "شباب الإحياء العربي" التي اندمجت مع عددٍ من تلامذة زكي الأرسوزي، ليتشكل منهما "حركة نصرة العراق" التي قامت لدعم حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار/ مايو ١٩٤١ ضد البريطانيين. وفي العام ١٩٤٣ طور عفلق مع صلاح الدين البيطار الحلقة إلى" شباب البعث العربي"، وخاض انتخابات تموز/ يوليو ١٩٤٣ بعد أن فشل في تبني

الكتلة الوطنية له مرشحاً ضمن "القوائم الوطنية". وفي أيار/مايو ١٩٤٥ إبان الصدام مع الفرنسيين وتفكك القوات الخاصة في الجيش الفرنسي، أعاد عفلق تنظيم المكتب التنفيذي لحركة البعث العربي، وشكل هيئة للدفاع الوطني. وفي ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٧ تمكن شباب البعث بقيادته من عقد المؤتمر التأسيسي الأول لما بات يسمى بحزب البعث العربي وانتخاب عفلق عميداً له. والفترة التي التقى فيها السيّاف مع عفلق تعود إلى ما قبل تأسيس الحزب. قارن مع: (مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، بيروت: دار الطليعة ١٩٧٩، ص١٩-٥٥).

(٧٠) ولد في العام ١٩١٢ بدمشق، ودرس خلال ١٩٣٠-١٩٣٤ في جامعة باريز وتخرج منها في العلوم. رافق عفلق في تشكيل شباب "الإحياء العربي" وفي حركة نصرة العراق، واستقال معه من التدريس في "التجهيز" في العام ١٩٤٢ احتجاجاً على مضايقة السلطات لتلاميذهما، وكان من أركان وضع الأسس الفكرية والتنظيمية لحركة البعث العربي ثم لحزب البعث العربي في العام ١٩٤٧. وقد تعرف عليه السيّاف قبيل تحول الحركة إلى حزب. قارن مع: (من هم في العالم العربي؟ مصدر سبق ذكره، ص١٠٤).

(٧١) ولد في العام ١٩١٩ في أنطاكية، وهاجر منها إلى اللاذقية إثر ضم تركيا للواء الاسكندرونة في العام ١٩٣٩ ليتابع دراسته في الجامعة السورية ويتخرج منها في العام ١٩٤٤ طبيباً، حيث فتح عيادته في مدينة اللاذقية. كان الغانم من أبرز تلامذة الحلقة الفكرية القومية لزكي الأرسوزي، غير أنه مشى مع كلٍ من عفلق والبيطار في تأسيس البعث العربي فحزب البعث العربي. والفترة التي تعرف فيها السيّاف على الغانم هي ذروة نشاط الغانم في العمل البعثي ولاسيما في أوساط طلاب ثانوية جول جمال، ويبدو أنه بالنظر إلى قوة البعث النسبية في اللاذقية بالنسبة إلى المحافظات الأخرى بتأثير حيوية الغانم، فإن قيادة البعث قد اختارت اللاذقية للمشاركة في احتفالات عيد الجلاء في الفترة التي تشير إليها أوراق السيّاف. قارن مع:(من هم في العالم العربي؟ مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٢).

(٧٢) المقصود الدكتور وهيب الغانم أمين فرع حزب البعث العربي يومئذٍ في اللاذقية.

(٧٣) ابن عزيز العظمة، بدأ حياته العملية مدرساً للتاريخ والجغرافيا (١٩١١-١٩١٤) في الكلية السلطانية ببيروت، وخلال الحرب العالمية الأولى خدم في الجيش العثماني، وفي العهد الفيصلي عاد إلى العمل في التدريس وكان عضواً في جمعية العربية الفتاة وواجهتها حزب الاستقلال. وإثر الاحتلال الفرنسي التجأ مع شقيقه نبيه العظمة

إلى الأمير عبد الله في عمّان، وعيّن عضواً في المجلس التشريعي الأردني، وعمل مع شقيقه نبيه على إعادة تنظيم حزب الاستقلال. وتولى في أعوام ١٩٢٥-١٩٢٧ أمانة سر اللجنة المالية الخاصة بدعم الثورة السورية الكبرى والتي تشكلت برعاية مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني. ولعب في العام ١٩٣٦ دوراً بارزاً في توريد الأسلحة والأموال إلى الثورة الفلسطينية، وشكّل دينامو اللجنة المركزية للجهاد لدعم الثورة، وعاد إلى دمشق في ذلك العام ليعمل مديراً عاماً للداخلية. إثر انهيار الحكم الكتلوي في العام ١٩٣٩ التجأ إلى بغداد وتنقل بين تركيا والسعودية بسبب عمله في القضية العربية. عاد إلى سورية في العام ١٩٤٣ وعين محافظاً للاذقية ١٩٤٦/٦/٤-١٩٤٨/٢/٥، ليتم في عهده مداهمة سلمان المرشد وتقديمه إلى المحاكمة، ثم تمّ نقله في مطلع العام ١٩٤٨ إلى حلب محافظاً، وفي حكومة هاشم الأتاسي خلال الانقلاب الثاني لسامي الحناوي شغل منصب وزير دولة كنوع من تمثيل شخصيات الحزب الوطني الذي أسسه شقيقه نبيه العظمة، وعمل مع شقيقه من أجل الاتحاد السوري-العراقي، ليقيم بدءاً من أواخر العام ١٩٤٩ بعد الانقلاب الثالث في لبنان (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٤-٥٣٥). و(**من هم في العالم العربي؟**، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٩-٤٤٢) وقارن مع: (سيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩).

(٧٤) هو علي أسعد منى، ولد في القرداحة في العام ١٨٨٩، واقتصر تعليمه على المرحلة الابتدائية، ليتفرغ لإدارة أراضيه في ناحية رويسة البساتنة في قضاء العشائر الكلبية. وانتخب في العام ١٩٤٣ نائباً في المجلس النيابي السوري. قارن مع: (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٤٠).

(٧٥) هناك رواية رسمية للحكومة قدمها محافظ اللاذقية عادل العظمة إلى المجلس العدلي كوثيقةٍ تُضم إلى قضايا الاتهام تقول حول هذه النقطة التي يوردها السيّاف مايلي: "وفي اليوم عينه -أي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦- أوفد معالي المحافظ مدير إدارة الحصر باللاذقية السيد أحمد السيّاف إلى سليمان المرشد - الذي كان يحترم آراءه - ليطلب إليه تجريد أتباعه من السلاح، وإعادتهم إلى قراهم والتعهد بتنفيذ مقررات اللجنة، لأن الحكومة لم تعد تستطيع قبول المماطلة والتسويف. وعاد السيد أحمد السيّاف في اليوم الثاني -بعد أن قام بالمهمة خير قيام- يؤكّد قبول سلمان بتنفيذ مقررات اللجنة، إلا أنه يشكو من رجوع المهاجرين وهم مسلحون مما قد يؤدي إلى وقوع اصطدام بين الفريقين". وتتطابق هذه الرواية الرسمية التي اكتسبت صفة وثيقةٍ رسميةٍ صادرةٍ عن جهةٍ اعتباريةٍ بشكلٍ حرفيٍ تام مع ما توردە رواية جورج دكر، (**سلمان المرشد: مدعي الألوهية في القرن العشرين**، مطبعة الحداد، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، ص١٦٢)،

والواقع أن التطابق النصي الحرفي بين الروايتين مذهل، بل ليست مذكرة محافظ اللاذقية إلا تلخيصاً وبالجمل نفسها في كثيرٍ من المقاطع لرواية ذكر، أو بالعكس، مما يدل على سيطرة الرواية الرسمية على هذا الكتاب الأخير بشكلٍ كاملٍ.

وقد اعتمد المجلس العدلي في سرد وقائع الحكم على المرشد على الرواية الرسمية بشكلٍ تام قالباً وقائع كمين الحكومة للمرشد بشكلٍ عكسيٍ كاملٍ إلى كمينٍ أعده المرشد للحكومة.(نص الوقائع في حكم المجلس العدلي).

ويرى هاشم عثمان في بحثٍ مستقلٍ تتطابق خلاصته العامة مع سردية السيّاف: "الحقيقة أن سلمان لم يصمّم على أعمال الشقاوة، والحكومة أخذته بالغدر والحيلة. فقد أرسلت له يوم الخميس في ١٢ أيلول/سبتمبر أحد السيّاف ينقل له رغبة المحافظ في تناول طعام الغداء عنده مع اللجنة التي تشكلت لحلّ الخلاف وقائد الدرك. وبالوقت نفسه كان المحافظ يحرّك قوى الدرك سراً لتطويق سلمان وضربه بصورةٍ مفاجئةٍ. ورحّب سلمان بهذه الخطوة وأخذ يستعد ويهيء نفسه لمأدبة الغداء ولم يحس بالخديعة إلا في صباح يوم الجمعة الباكر" (عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٤١).

(٧٦) المقصود جماعة علي بدور زعيم عشيرة الدراوسة ومقدمها ولاسيما في الفترة الفاصلة بين الاحتلال الفرنسي للاذقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ وبين ظهور دعوة سلمان المرشد في العام ١٩٢٣. وقد ورث الزعامة عن جده علي آغا بدور، وقد أطلق لقب آغا في فترة حكم المتسلمين في اللاذقية في القرن التاسع عشر على من يتم الاعتراف به لتسيير أمور الأمن والضرائب وضبطها في منطقته. الدراوسة هم إحدى العشائر الثلاث التي وحّدها سلمان المرشد في العشرينيات من القرن العشرين تحت اسم" عشيرة بني غسان" تحت قيادته كإمام وزعيم لها. في التاريخ العشائري العلوي تُعتبر عشيرة الدراوسة خليطاً من عشائر عدةٍ حملت اسم المنطقة التي تقطنها وهي منطقة جبل دريوس، وكانوا تاريخياً حلفاء لعشيرة العمامرة التي ينتمي سلمان المرشد إليها، (محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، بيروت: دار الأندلس، ط٤، ١٩٨١، ص٤٢٨) . في الفترة الفاصلة بين نهاية الحكم العثماني وبين بداية الاحتلال الفرنسي، كانت منطقة جبل الشعرا في القسم الشمالي الأعلى من جبال العلويين منقسمةً عشائرياً في صراعاتٍ طاحنةٍ، داخل العشيرة الواحدة نفسها، وعلى مستوى التحالفات التي انشقت إليها عشائر العمامرة والدراوسة والمهالبة، مما عكس انهيار دور زعاماتها التقليدية أو مقدّميها أو زعمائها في الحفاظ على النظام (محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، **ولاية بيروت، القسم الشمالي٢، ألوية طرابلس واللاذقية**، دار لحد خاطر، بيروت ط٣، ١٩٨٧، ص٤٤٠-٤٤١).

إبان الاحتلال الفرنسي للاذقية اصطدم علي بدور مقدّم الدراوسة الذي ورث الزعامة وسط انقسام عشائري عن جده علي بدور بالفرنسيين، حيث قام الكابتين دونا Donnat مساعد حاكم صهيون- الجسر باعتقاله في تموز/يوليو ١٩١٩ في قرية عرام بدعوى تماديه بأعمال " السلب والنهب"، غير أنه لم يتمكن من اعتقاله إلا بعد معركةٍ تمّ فيها استخدام القنابل، حيث تمّ تقييده مع حوالي عشرين من أتباعه بالحبال، وربطهم بذيول الخيل، وسحلهم على هذه الشاكلة حتى سراي الحفّة، لكنهم سرعان ما منحوه وسام جوقة الشرف في العام ١٩٢٠، واعترفوا به سيداً للجبل الأعلى (هواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٧٠ و٢٤١، قارن مع: Weulersse, *Le Pays des alaouites*, Ibid., pp. 333-334). مكافأةً على موقفه خلال ثورة صهيون، فخلال محاولة الفرنسيين التقدم في عمق الجبل الأعلى، لإقامة مركزٍ لهم في بابنا مركز قضاء صهيون في العام ١٩١٩ يومئذٍ، اصطدمت بهم عشيرة صهيون بزعامة آل البيطار ولا سيما عمر البيطار، والتي أبرم زعماؤها اتفاقاً مع علي بدور في المقاومة المشتركة ضد الفرنسيين، غير أن بدور وفق مصادر الصهاونة خرق الاتفاق وفك الحصار عن القائد الفرنسي المحاصر مع جنوده، مما أدى إلى اشتعال حربٍ طاحنةٍ بين عشيرة البيطار وعشيرة بدور حولت الصراع الأساسي إلى تطاحنٍ طائفي، بينما حافظ زعماء علويون آخرون على الاتفاق مع الصهاونة مثل اسعد ميلي وأسعد كنجو ومحمد خليل، ولكن سلطتهم كزعماء كانت مقوّضةً (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٨)، قارن مع: (الطويل، **تاريخ العلويين**، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٩-٥١١). إبان ظهور المرشد انضم بدور إلى الدعوة التي أطلقها وسجنه الفرنسيون مع المرشد وعددٍ من أتباعه لفترةٍ مؤقتةٍ، لكنهم أفرجوا عنه في البداية دون الآخرين على ما يبدو مقابل أن يضطلع باحتواء الدعوة (**الشرق الجديد** (الإيطالية) عدد ٣، ١٩٢٤، ص١٤٨ نقلاً عن صحيفتي **زحلة الفتاة وسورية**) . أدى بروز زعامة سلمان المرشد ولا سيما بعد عودته من المنفى في العام ١٩٢٧ إلى تضاؤل وتهميش وزن زعامة بدور، الذي حاول أن يستعيدها من خلال مصاهرة سلمان المرشد، وتزويجه ابنته صديقة له. ولكن علي بدور سرعان ما شكل أحد أقطاب خصوم المرشد، وعمل كل ما في بوسعه لانتزاع مكانٍ له في عضوية المجلس التمثيلي في دولة العلويين ثم في حكومة اللاذقية المستقلة بوصفه يمثل المذهبية الحيدرية العلوية، قارن مع: (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥) أي إحدى المذهبيات التي قام المرشد بإجراء قطيعةٍ "تامةٍ" معها في إطار مذهبيته الغيبية. ويبدو أنه قد قام في هذا السياق بالزواج من ساميلا أخت علي نجيب صهر إبراهيم آغا الكنج (الحدادي) الخصم اللدود يومئذٍ للمرشد، وبالتالي

تصاهر مع زعماء الحدادين. وشكّل بدور بصورةٍ مستمرةٍ خصماً للمرشد بالتنسيق في البداية مع الفرنسيين الذين تلاعبوا بالانقسامات بينه وبين المرشد ثم مع البريطانيين بعد طرد قوات حكومة فيشي حتى تاريخ إعدام المرشد في العام ١٩٤٦. حول تنسيق البريطانيين مع بدور ضد المرشد قارن مع: (الهواش، **تكون جمهورية**، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥)، بقدر ما حاول المرشد أن يعزل نفوذه ويقضي عليه. أما ابنه عنان فقد اختار طريقاً آخر عن طريق والده، مثل معظم الجيل الثاني من شباب العلويين الذي انضم إلى الأحزاب الاندماجية العقائدية القومية واليسارية والشيوعية، فانتسب إلى الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني. قارن مع: (الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦، ومقابلة أجراها الباحث مع أسعد صقر في صيف ٢٠٠٤).

(٧٧) المقصود به نور المضيء المرشد. ولد سنة ١٩٤٤ في شطحة، أبوه سلمان وأمه هلالة وهو أصغر أولادها، نفي بعد مقتلهما إلى دير الزور وهو طفلٌ ابن سنتين. سجن في سجن القلعة مع أخوته وهو ابن سبعة عشر عاماً، وبعده انتقل معهم إلى سجن المزة العسكري، بقي تحت الإقامة الجبرية حتى سنة ١٩٧٠، وبسبب ذلك اضطر أن يكمل دراسته لنفسه سواء عندما كان طفلاً أو شاباً بمعونة أساتذة سوريين ثم لبنانيين، ثم بعد ذلك بمراسلات دراسية مع جامعات غربية. عمل في المجالين التجاري والاجتماعي (من مراسلةٍ قام بها الباحث مع نور المضيء المرشد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤). لعب مع شقيقه فاتح وساجي "إمام المرشديين" دوراً حاسماً في تفكيك سلاح دبابات وناقلات سرايا الدفاع إبان محاولة قائدها العميد رفعت الأسد الانقلاب على شقيقه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بين العامين ١٩٨٢-١٩٨٣. حول ذلك قارن مع: (محمد إبراهيم العلي، **حياتي والإعدام**، ج٢، دمشق، ٢٠٠٣، ص٢٦٤-٢٧٤). وحول حيثيات تلك المحاولة قارن مع: (محمد جمال باروت، "من الحركة التصحيحية إلى سقوط مركز الجنرالات"، جريدة **الحياة**، ٢١-٢٢-٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠).

(٧٨) كلّف محمد معروف بأن يكون معاوناً للمقدم أديب الشيشكلي القائد العام لجميع قوات الاقتحام من جيشٍ ودركٍ وخيّالةٍ، ورئيساً للمخابرات. ويكتب مايلي:
"وصلت والفوج في حالة استنفارٍ، دخلت مكتب (أديب) الشيشكلي، وإذا بجميع آمري السرايا وضابط كتيبة المصفحات مجتمعون. بادرني الشيشكلي قائلاً: "قلبنا الدنيا عليك" فأجبته: "سيدي كنت في القرية واليوم عطلة، ماذا في الأمر؟" فقال: "وصلني أمر من القيادة بالانتقال فوراً إلى قلعة (المهالبي) وعلينا الوصول إلى هناك قبل

طلوع الفجر والتمركز وانتظار الأوامر". عند خروج الضباط من مكتبه سألته عن حقيقة الأمر فأجاب بأن سلمان المرشد يحضّر للقيام بثورةٍ وعصيان في (جوبة برغال)، وقد سبقنا الدرك مع مصفحاتهم إلى هناك، وأن رتلاً من الجيش سيهاجم المرشد عن طريق (شطحة)، فأبديت استغرابي، إذ أن سلمان المرشد وقبل ثلاثة أسابيع عندما قمنا بالعرض للقوات المتمركزة في اللاذقية بقيادة العقيد صلاح الدين خانكان، كان من جملة الذين حضروا العرض بين الزعماء والوجهاء في المحافظة؟ فأجابني: نعم واستغرب ذلك. وصلنا القلعة، ونصبنا الخيام، وانتظرنا الأوامر... بعد تمركزنا طلبت من المقدّم أديب الشيشكلي بأن أستطلع الوضع فذهبت مع مصفحتينْ ووصلت حتى مدخل القرية. لم يكن هناك أي دليلٍ على المقاومة والعصيان. استفسرت من الأهالي عن الموضوع فأجابوا: "كان الأفندي، وهم يعنون سلمان المرشد، قد دعا قائد الدرك ومن في معيته إلى الغداء في منزله في جوبة برغال، وكان معه بعض المصفحات. توقفت إحداها وكان في داخلها ضابط شركسي، فتجمهر الناس حولها، فأخذ الضابط يطلق النار عشوائياً- كان يريد افتعال الحادث افتعالاً، فأمرت أم فاتح، وهي زوجة المرشد، بعض أتباعها بالرد على النار. ولكن هذا الأمر أنهي فوراً بتدخلٍ من سلمان المرشد نفسه، حتى أنه لشدة غضبه أطلق النار على أم فاتح نفسها، فقُتلت على الفور. وأوقف سلمان المرشد على أثر ذلك، وسيق مخفوراً إلى اللاذقية". أخبرت أديب الشيشكلي بما سمعت وقدّرت... وهذا ما يجعلني متأكداً من أن سلمان المرشد لو أراد المقاومة والعصيان حقاً -كما زعموا- وهو رئيس عشيرتيْ "الدراوسة والمهالبة"، وفي هذا الموقع الحصين، لما استطاع الجيش السوري أن يحقّق انتصاراً عليه بأقل من ثلاثة أشهر، ولا سيما أن عشيرة المرشد تأتمر بأمره، وطوع بنانه، وبقيت مواليةً له ولأولاده من بعده... ولكن محافظ اللاذقية عادل العظمة وقائد الدرك معاً كانا يضخّمان الأمور للدولة في دمشق، ويهيئان الشعب والحكم لمحاكمة سليمان المرشد". (**أيام عشتها**، مصدر سبق ذكره، ص٦٢-٦٤).

تكشف برقيات محافظ اللاذقية عادل العظمة وثائقياً تلك الخطة. في برقيةٍ من دون تاريخ وجّهها محافظ اللاذقية إلى وزير الداخلية صبري العسلي تحت عنوان البرقية الرابعة: "بعد اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية قضية سلمان المرشد وفق الحلول التي أبلغها إليكم برقياً، رأيت أن أبحث الأمر مع الرجال الوطنيين في المدينة، ومع من يلوذ بهم من الوجوه العلويين حذراً من اللغط والتشويش عند تنفيذ هذه التدابير. وقمت حتى الآن ببعض المباحثات الموقعة، وإني عازمٌ في هذين اليومينْ على إجراء مباحثاتٍ أخرى. وهذا ما يدعوني إلى تأجيل التنفيذ إلى ما بعد الاثنين المقبل، كما أني رأي (هكذا حرفياً-

الباحث والتقدير أنني أرى) في عدم البدء بالتنفيذ إلا عند ورود المبلغ المخصص للتعويض لأنه عنصرٌ أساسيٌ من عناصر التسوية. ولقد علمت بأن فاتح قصد دمشق لملاحقة مرسوم وقف التبعات الذي اقترحت استصداره، فخوفاً من صدور المرسوم قبل تنفيذ الحلول المتفق عليها، مما قد يفسد خطتنا، أرجو إرجاء إصداره إلى أن يردكم في إشعارٍ برقيٍ بذلك: (المحافظ)". وفي برقيةٍ مؤرخةٍ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ إلى وزارة الداخلية ضمن تصنيف (ملف ١١٨/٤) يقول العظمة: كان لإرسال قوةٍ إلى قلعة المهالبة وإنذار المرشد واقتناعه بعزمنا على الضرب أكبر الأثر في تراجعه، وإظهار كونه إنما أراد التأثير على الأعصاب، فلقد وصلنا الآن تقرير من القلعة يفيد عدم وقوع أي حادثٍ، وأن المرشد قد رضخ لقرارنا في رفع المحصولات في القلعة من قِبل المزارعين. سنثابر على خطتنا في إعادة أهل الجوبة لمحلاتهم. أعلمنا هرانت (قائد الدرك-الباحث) عدم بقاء ضرورة لإرسال نجدةٍ، سنتحادث ملياً عند وصوله هذا المساء. لكنه في برقية ٨ أيلول/سبتمر تحت عنوان "تقرير آخر" يقول: "إن الحالة تستدعي إرسال مائة دركي على وجه السرعة". وفي برقية١٠/٩/١٩٤٦، الساعة٣٢ يوجه العظمة برقيةً إلى وزير الداخلية صبري العسلي، أي قبل يوم من اقتحام جوبة برغال، ومن تكليف السيّاف بالتوسط الأخير، يشير فيها إلى" الأسس المتفق عليها فيما بين رئيس الوزراء وبينكم بحضور الرئيس الأعلى" والمقصود بالرئيس الأعلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي. وتقول البرقية ما يلي: "أرسلنا إيجاباً لبرقية قائد الدرك العام حملةً مؤلفةً من مائتيْ جندي جركسي، وهي بطريقها إلى جبلة، وكوكبة من الفرسان الدروز ليتمركزوا في قرية الشطحة غربي الغاب تحوطاً للطوارىء موجهين نظركم إلى الأسس المتفق عليها فيما بين رئيس الوزراء وبينكم بحضور الرئيس الأعلى فيرجى التقيد بكل ما اتفق عليه وإعلامنا بما يجدّ عندكم بالتعجيل".

(٧٩) هي هلالة بنت الشيخ محمود داؤود حسن أحد أهم مشايخ الطائفة الغيبية العلوية في فترة ظهور دعوة سلمان المرشد، ولدت في العام ١٩١١ في قرية دير ماما وهي الزوجة الأولى لسلمان المرشد، وكانت تقوم مقامه أثناء غيابه في اللاذقية أو دمشق بكافة الأعمال المتعلقة بالعشيرة، وقد تميزت بشخصيتها القوية القيادية والديناميكية. قام المرشد بقتلها إبان اقتحام قوات الدرك للقرية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، ووفق الرواية المرشدية: بعد أن أطلقت القوة التي كان يفترض بها أن تكون قوةً صغيرةً مرافقةً للضيوف الذين عزموا أنفسهم إلى بيت سلمان في الجوبة، النار على مستقبليها من عشائر سلمان، وتأكد الشك بنيتهم، وأصبح يقيناً، قرر سلمان الاستسلام، ثم قتل أم فاتح كي لا تقع في أيدي رجال الدرك، ولما كان الانتحار

عزماً دينياً بحيث لاتستطيع أم فاتح أن تُقدم على الانتحار، لم يكن هناك مفرّ من أن يقتلها سلمان، فبحقها مئات الدعاوى التي أثارها عليها زعماء اللاذقية، وهو فضّل أن يقتلها ويحاكم على ذلك، ولا يسلمها لذئاب الدرك الذين كان إقطاعيو اللاذقية قد أوغروا صدورهم حقداً على سلمان. . . (من مراسلة الباحث مع نور المضيء المرشد)، قارن مع: (نور المضيء المرشد، لمحة خاطفة عن الحركة المرشدية، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٤).

(٨٠) يُفهم من رواية محمد معروف أن المرشد لم يقاوم الحملة، وذلك في ضوء وصفه الجغرافي - العسكري لقرية جوبة برغال: "سوف أطلع القارئ العزيز على موقع قرية جوبة برغال ليزداد وعياً بكل ملابسات الأمور. جوبة برغال معقل المرشد، والطريق المؤدية إليها تمر في قلعة الفاخورة، وهي طريقٌ ضيقةٌ لا تتسع في معظم الأماكن إلا لسيارةٍ واحدةٍ. ويشبه الصعود الصعود إليها الصعود بشكلٍ عموديٍ. وعندما تصل إلى أعلى القمة تنحدر نحو وادٍ عميقٍ لتصل إلى أسفل قرية المرشد. ولكي تصعد إلى معقل المرشد عليك أن تسلك طريقاً لولبياً وعلى علوٍ شاهقٍ - هذا ما كانت عليه في السابق- وهي الطريق الوحيدة التي تصلها راكباً من الجهة الغربية والجنوبية، أما من الجهة الشمالية والشرقية فلا يوجد لها أي طريقٍ معبّدٍ، وعند سلوكها يجب أن تمرّ بين الصخور والأشجار، فهي صعبة الاجتياز على المشاة، وهذا ما يجعلني متأكداً من أن المرشد لو أراد المقاومة والعصيان حقاً كما زعموا -وهو رئيس عشيرتي الدراوسة والمهالبة، وفي هذا الموقع الحصين- لما استطاع الجيش السوري أن يحقق انتصاراً عليه بأقل من ثلاثة أشهر، ولا سيما أن عشيرة المرشد كانت تأتمر بأمره وطوع بنانه، وبقيت مواليةً له ولأولاده من بعده". (محمد معروف، أيام عشتها، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥).

(٨١) تثير معالجة عادل العظمة محافظ اللاذقية أسئلةً كثيرةً عن طبيعة التعقيد في رجالات العهد الاستقلالي الكبار، الذين كان ينتمي العظمة إلى تاريخهم، فلقد عكس هؤلاء حين غدوا في السلطة شبكة مصالهحم الطبقية والاجتماعية والاستزبانية في بناء العلاقة مابين القوة والسلطة. لم يكن العظمة شاذاً عن ذلك مع أنه كان قد عاد إلى سورية قبل سنواتٍ قليلةٍ من توليه منصب محافظ اللاذقية. وتشير برقياته بشكلٍ حاسمٍ إلى أنه نفّذ على ما يرام ما هو متفق عليه في قمة الحكم. ولكن شخصية الاستقلالي الإصلاحية استيقظت لديه، فأراد أن يحوّل للتو ما فعله بالمرشد إلى محاولة إصلاحٍ يجب أن ينتهجها العهد في جبال العلويين وفق برنامج عملٍ. ولقد نشرت الصحف يومئذٍ ما يشير إلى تحسس العظمة بـ"رواج سوق الرق في اللاذقية" و"شراء الفتيات الفقيرات أو

استئجارهنّ لعدة سنواتٍ للعمل في الدور كالعبيد" (النذير، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦). لكنّ مذكرته الداخلية أي المطروحة داخل أقنية الصف الأول تعكس محدودية استيعاب جيله لمسألة التنوع الثقافي، ونشوب مشكلة الأقليات. ويشير في ورقةٍ مؤرخةٍ بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢١ أي بعد أقل من أسبوعين من إيقاعه بالمرشد على ضرورة حل المشكلات باللغة التالية: "أما وأن التصادم قد حصل، وانتهى أمر سلمان "فيجب مراعاة العدل"، مع أنه يشدّد على أن تحصّل الحكومة ما تكبدته "في الحركات الأخيرة وتحصيلها من أموال سلمان". ويعرض عادل العظمة مشروعاً لـ"معالجةٍ اقتصاديةٍ اجتماعيةٍ لوضع حدٍ للطائفية"، يركز فهمه لمشكلة علاقة الحكومة مع المحافظة بقضية الطائفية، أو ما يسميه في المشروع بـ"الخلاف بين السنيين والعلويين، أسبابه وطرق معالجته". ويضع العظمة تسعة أسبابٍ لذلك، تركز على قضايا سلوكية ويأتي سبب ما يسميه بـ"طغيان الإقطاعية" في آخر الأسباب التسعة على الإطلاق من دون أي تفسيرٍ كما فعل في فقراتٍ سابقةٍ. لكنه يجعل من "قتل الإقطاعية" المرتكز الأول في الإصلاح، وفي بقية الإجراءات التي يعددها يكشف عن نزعةٍ سنّويةٍ شديدة التقليدية والسذاجة، ويركز على بعثاتٍ دينيةٍ إلى المعاهد الإسلامية في دمشق والأزهر، وعلى حضّ السنة على تعظيم علي بن أبي طالب، وهذه مفارقة مفاجئة بالنسبة إلى وعي العظمة بمكانة علي بن أبي طالب لدى السنة، ويكمن اقتراحه الأخطر في أن يكون أئمة المساجد التي يقترح بناءها في القرى الكبيرة "أولاً من السنيين لا من العلويين" ومراقبة التقيد بالصلاة "بدقةٍ شديدةٍ" وبالطبع يتحدث العظمة عن مدارس وشق طرق وإضعاف المشايخ العلويين، لكنه في جوهر الحل لا يقترح سوى السنّوية، ويبقى مفهومه للإقطاع مرسلاً في جملةٍ واحدةٍ من دون العودة إليها (مشروع وضعه عادل العظمة، أوراق داخلية محفوظة لدى الباحث من أرشيف حسن صقر). إن رؤية العظمة هي على العموم الشكل الساذج لرؤية قادة الحكم من طراز جميل مردم بك وسعد الله الجابري وشكري القوتلي. ولقد حرصوا على ألا يكون في الحكومات التي تشكلت بين العامين ١٩٤٣-١٩٤٩ أي درزيٍ أو علويٍ، بينما اعترفوا للمسيحيين بمواقع عديدة. وكان شكري القوتلي يفضي برفضه أي اهتمام بمنطقة العلويين قبل أن تتوقف الدسائس الفرنسية فيها على حد ما تمّ نقله عنه، كما أن نظرة جميل مردم بك لم تكن تخلو من هذا التتفيه لمشكلة الأقليات غير السنية. قارن ذلك مع: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص٦٣-٨٧ و٣٩٢-٣٩٤). كما يمكن مقارنة ذلك مع رؤية عبد الرحمن الكيالي في" ان دعوى الأقليات باطلة من أساسها" (الكيالي، **المراحل**، ج ٤، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧) مما لا شك فيه أن الفرنسيين بعد أن قرروا منح

الاستقلال لسورية بعد هزيمة قوات فيشي في العام ١٩٤١ وفق معاهدة ١٩٣٦ بحذافيرها، أو وفق اتفاقيات جديدة، قد حسموا موضوع الدويلات، وربطوا محافظة اللاذقية بالحكومة الانتقالية السورية الجديدة كي تكون الدولة السورية الجديدة قابلة للحياة، فلقد تقلص الساحل السوري مع الاقتطاع التركي له، والاقتطاع الانتدابي في لبنان، والاقتطاع البريطاني في فلسطين إلى رقعة ضيقة محصورة بين البدروسية والعبودية. ووجد الكتلويون الدمشقيون ولا سيما اتجاه مردم بك من ذلك إخلالاً بالتوازن من الناحية الفعلية، (هذه الفكرة ثمرة مناقشة أجراها الباحث مع محمد كامل الخطيب وهي فكرته) فاتبعوا بعد قيام الفرنسيين ومن خلفهم الضغط البريطاني بانتخابات سلمت الحكم إلى الكتلة الوطنية السابقة، سياسة عدم تمثيل أي علوي أو درزي في الحكومات بشكل مسبق، على الرغم من نصيحة "الأصدقاء البريطانيين" بذلك، وعلى الرغم من وجود زعامات عشائرية علوية نافذة وسبق لها التحالف مع الكتلة مثل زعامة عزيز الهوّاش، ودعم جبهة الشعبيين في جبل الدروز للحكومة الوطنية. كان الموقف شديد التوتر إزاء هذه النصائح، فحمل الحكم الاستقلالي الوطني مشكلات أكبر بكثير من قدرته على حلّها بل على حل جزء يسير منها.

(٨٢) يروي محمد معروف ما يلي: "تمركزنا في قرية الجوبة وكان منزل سلمان المرشد قد نهب بكامله -مع الأسف- كما أن الدرك قد عاثوا فساداً في القرية والقرى المجاورة، فنهبوا واعتدوا على كل شيء. وكان لسلمان المرشد عدة زوجاتٍ منهنّ من بقيت في القرية ومنهنّ من غادرت إلى أهلها، وكان لكل زوجةٍ منزل خاص بها. وخوفاً من الاعتداء عليهنّ من قِبل الدرك -رغم هذا- يقومون بأعمالٍ شائنةٍ، وعندما كان يصلني خبر ما كنت أعاملهم بكل شدةٍ، فكنت أحفر قبوراً لهم في العراء ينامون فيها ليلاً ونهاراً، وطلبت من الأهالي مراجعتي فوراً عندما يحصل عليهم اعتداء.. رأيت رقيباً من الدرك راكباً على رقبة رجلٍ كبير السن طويل القامة ينتف له شاربيْه والرجل يبكي"، ويعتقد معروف أن محافظ اللاذقية عادل العظمة وقائد الدرك محمد علي عزمت قد شكواه إلى قائد منطقة اللاذقية أديب الشيشكلي. (محمد معروف، أيام عشتها، مصدر سبق ذكره، ص٦٥-٦٦).

(٨٣) يشير محافظ اللاذقية عادل العظمة في ورقة مؤرخة في ٢٤/ ١١/ ١٩٤٦ إلى أنه في ضوء التنصت على ما يجري في "الخلوة" بين المحامي يوسف تقلا وبين سلمان المرشد قد استنتج ما يلي "إن العلاقات بين سلمان وفاتح وبين أحمد السيّاف قد وصلت إلى درجةٍ من الإخلاص المتبادل معهم يستعملون كلمات السر للاتصال بين بعضهم البعض في الأمور الخطيرة جداً التي تستوجب الحذر الشديد. وأظن أن هذه

الكلمة (كلمة السر) قد قرّرت في اجتماعهم الأخير عندما (أرسلت-الباحث) أحمد السيّاف لمقابلة سليمان قبل الحادث بيوم واحدٍ. بما يعني على أنهم توقعوا حدوث أمرٍ يفرّق بينهم، فاتفقوا على كلمة السر هذه ليتمكنوا من الاتصال ببعضهم" و"هم (سلمان وأولاده-الباحث) ينتظرون قيام أحمد السيّاف (كلمة غير واضحة ربما تكون: إثباتات) لتخلصهم". ويشير العظمة إلى الإمساك برسالةٍ موجهةٍ من داخل السجن من محمد الفاتح أو سلمان (الأرجح سلمان) إلى شقيقه ساجي جاء فيها "لا تتأخر عن مشورة أحمد بك (السيّاف-الباحث)، إذ أني أعتقد أنه لا يتنكر لأصدقائه، وإعلامه بالدقائق". وأن هناك إشارة أخرى تدل كما يستنتج العظمة "على شخصيةٍ قد قدمت لهم خدماتٍ جلى". ويقترح العظمة في الورقة توقيف ساجي بن سلمان المرشد و"دعوة أحمد السيّاف لسؤاله عن الأمور المذكورة في هذا الكتاب". ولا يوجد في برقيات العظمة التي بحوزتنا ما يشير إلى أنه قد أرسل برقيات تشير إلى صلته بنشاط البعث.

(٨٤) ولد في العام ١٨٨٦ في دمشق، وهو ابن عزيز بك العظمة. تخرّج من المدرسة الحربية العثمانية باستانبول في العام ١٩٠٧ ملازماً ثانياً مشاة، وترقى في الجيش العثماني إلى أن أصبح معاوناً لرئيس إدارة الفيلق الثامن في دمشق، وخلال الحرب العالمية الأولى عمل تحت قيادة جمال باشا في حملة السويس، وتراجع مع فلول الجيش العثماني من جبهة فلسطين بقيادة مصطفى كمال إلى دمشق وبقي فيها. بدأت حياته العربية في العام ١٩١٨ مع العهد الفيصلي، وانضم إلى جمعية الفتاة وإلى عضوية واجهتها اللجنة المركزية لحزب الاستقلال العربي، وعمل مديراً للمقر الأميري لفيصل الأول، ثم مديراً للشرطة بحلب. وإثر الاحتلال الفرنسي التجأ إلى الأمير عبد الله في شرق الأردن، وحاول تنظيم العمل العربي انطلاقاً منها ضد الفرنسيين بإعادة تنظيم حزب الاستقلال، وشغل عدة مناصب منها قائمقام عمان ومحافظ لواء عجلون ثم الكرك، ومديراً للداخلية ثم ناظراً (وزيراً) لها. وبتأثير الضغط البريطاني انتقل إلى بلاط الأمير علي في المدينة المنورة مستشاراً له. وإثر انهيار الحكم الهاشمي في الحجاز لجأ إلى مصر، وعمل في دعم الثورة السورية الكبرى، وحاول أن يلعب بالتنسيق مع شكري القوتلي دوراً في تسوية الخلاف مابين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى في اليمن حول عسير. وفي فلسطين ساهم في تشكيل حزب الاستقلال العربي، وعاد إلى دمشق في العام ١٩٣٦ بعد توقيع الاتفاقية السورية-الفرنسية، ومثّل الحكومة في قضية لواء اسكندرون. وإثر انهيار الحكم الكتلوي أعلن نهاية الدور، فسجنه الفرنسيون ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد ضغوطٍ عربيةٍ. وإثر بدء هجوم الحلفاء على قوات فيشي في الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٤١ غادر إلى تركيا، وأمضى فيها أربع سنواتٍ ونيف ليعود إلى

دمشق لدعم شكري القوتلي، وعين وزيراً للدفاع، وأسس الحزب الوطني في دمشق على أساس انقلابي، وإثر نكبة فلسطين أعلن في آذار/مارس ١٩٤٩ إنهاء حياته السياسية، غير أنه عمل خلال الانقلابين الأول والثاني من أجل الاتحاد السوري-العراقي، وغادر مع شقيقه عادل العظمة في أواخر العام ١٩٤٩ دمشق إلى بيروت بعد الانقلاب الثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلي. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٤٣٩-٤٤٢).

(٨٥) أصدرت الحكومة مرسوماً بتأليف مجلسٍ عدلي لمحاكمة المرشد، وهو محكمة استثنائية خاصة تضارع محاكم أمن الدولة، وتم تأليف المجلس من: فؤاد المحاسني عضو محكمة التمييز العليا رئيساً، وقضاة الاستئناف إبراهيم أبو حيدر، ومصطفى الرحيباني، ونهاد القاسم أعضاءً، ومصطفى حكمت العدوي نائباً عاماً، والقائد عزت الساطي مستنطقاً لدى المجلس، وزهدي الإمام وخليل سكر عضوين ملازمين، وعادل شعبان معاوناً للنائب العام، وموفق النحلاوي وأحمد المرشد معاونين للمستنطقين. (**النذير**، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦). وتم تحديد المقصود بـ"القضايا المسندة إلى سلمان المرشد وابنه فاتح" بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٠١٠ تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، الذي أصدره رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ووقع عليه كل من رئيس الوزراء سعد الله الجابري، ووزير العدلية خالد العظم، وينص على تحديد المقصود بالقضايا المسندة إلى سلمان المرشد وابنه فاتح. (**الجريدة الرسمية**، العدد ٤٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٦، ص١٥٥٦-١٥٥٧).

(٨٦) بدأت أولى جلسات المحاكمة في يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ في دار الكتب الوطنية بمدينة اللاذقية، وحين سأل فؤاد محاسن رئيس المحكمة المرشد عن رأيه بالاتهامات الموجهة إليه أجاب بـ"أن التحقيق في الاستنطاق كان كيفياً" "ثم تليت عليه إفادته واحدةً واحدةً فأنكر وصحح وأضاف وأنقص" وقال: "أنا لا يهمني الشنق ولا الإعدام بل يهمني التهمة المنسوبة إليّ بأني عدو الاستقلال". (**النذير**، الأربعاء ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر والخميس ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦).

(٨٧) كان محاميا المرشد هما يوسف تقلا وبهيج تقي الدين. ولد يوسف تقلا في العام ١٩١١، وتلقى كافة مراحل دراسته في دمشق، وتخرّج من معهد الحقوق في العام ١٩٣٥، ليمارس مهنة المحاماة. وترافقت مزاولته للمهنة مع انضمامه إلى عصبة العمل القومي أبرز تنظيم قومي معارضٍ للكتلة الوطنية، وانتخبته اللجنة المركزية للعصبة مسؤولاً عن تنظيم شباب العصبة، وتشكيل فرق الأشبال. ويعود اتصاله بسلمان المرشد على ما يبدو إلى العام ١٩٣٦ حين كلفته اللجنة المركزية للعصبة بالسفر إلى جبال

العلويين للعمل على طلب الوحدة السورية. قارن مع: (من هو في سورية؟ مصدر سبق ذكره، ص١٢٨-١٢٩). وقد أثار في الجلسة الثانية للمحاكمة تعرض شهود الدفاع وتعرضه إلى ضغوطات ومضايقات وتهديدات السلطة، وأعلن أمام المحكمة أنه" لن ينسحب تحت هذا التأثير، ويتابع المهمة الموكولة إليه قياماً بواجباتها ومهامها" (الإرشاد، العدد ٧٣٧، تاريخ ٢٨/١١/١٩٤٦) وأما المحامي الثاني فهو المحامي اللبناني بهيج تقي الدين وزير الداخلية اللبناني لاحقاً. وقد قال بهيج تقي الدين في مرافعته: "لو قرئ تاريخ هذا الرجل واستعرضت حياته السياسية على ضوء الوجدان نرى أن ما نسب إليه هو على عكس ما انطوى عليه تاريخه". (النذير، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦).

(٨٨) حرصت معظم الصحف الصادرة على عدم التطرق إلى ما جاء في هذه الشهادات، واكتفت بذكر أن أحمد السيّاف والأمير عبد الله تامر قائمقام منطقة الحفة، ومن أسرة الأمراء الإسماعيليين، ومسؤول التحقيق من قِبل الحكومة بأحداث الجوبة، وعضو لجنة تسوية الخلاف بين المرشد وجماعة حسن عبود من معارضيه قد "أدليا بإفادةٍ مطولةٍ"، كمثال على ذلك، أما شهادة محمد علي عزمت فلم تتم الإشارة إليها مثلاً في (جريدة النذير، العدد ٢٠٩٤، الأربعاء ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦) التي كانت تتابع مجريات المحاكمة. ولقد قلبت شهادات أحمد السيّاف مدير الريجي، والأمير عارف تامر والعقيد محمد علي عزمت مجريات التجريم بالخيانة العظمى الذي كانت تتجه إليه المحكمة، وأفقدته العناصر القانونية قبل حوالي تسعة أيام من اتخاذ قرارها بالحكم. مما كان له دور حاسم في تبرئة المجلس العدلي للمرشد من تهمة الخيانة العظمى التي لم تؤيّد بالأدلة القانونية على حدّ تعبير الحكم القضائي. (النذير، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦). ومما جاء في إفادة محمد علي عزمت" أن سلمان كان غائباً أثناء حوادث ١٩٤٥ ثم حضر، وقال" إن سلمان كان أرسل له صورة نداءٍ موقّع" و"طبع نسخاً كثيرةً ووزّعها" للحض على ترك الجيش الفرنسي. " وذكر أن الافرنسيين كلّفوا سلمان المرشد لمهاجمة المدينة عندما عرضوا عليه استلام الدارعة المرسَلة، فلم يوافق" و"بلغني أن الكابتين الفرنسي بوسكيه ضابط الاستخبارات والمترجم خليل حبيشي قد ذهبا إلى الجوبة وقابلا سلمان، وحاولا أن يحرّضاه على القيام بحركاتٍ ضدّ الحكومة المحلية وعلى مهاجمة اللاذقية فلم يفلحا، كما أنّ سلمان المرشد كان أخبرني أن القومندان ريساك قائد الحملة الفرنسية قد كلفه أن يهاجم اللاذقية ليتمكن الافرنسيين من ضربها، ولكن سلمان مرشد رفض ذلك أيضاً" وأشار إلى "أنني ذهبت مرةً مع الضباط الانكليز ومرةً لوحدي لزيارة سلمان مرشد، وكان استقباله لي حسناً. ولما أرسلني المحافظ الحالي (عادل العظمة) من أجل تكليف سلمان قبول قرارات اللجنة، ذهبت واجتمعت معه في عين

جندل، وقد استقبلني أحسن استقبال، ووافق معي على قبول قرارات اللجنة المتعلقة بالجوبة". (الإرشاد، الاثنين ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦). ويشير هاشم عثمان إلى بعض ماجاء في شهادة السيّاف: "قال النائب العام في مطالعته: إن سلمان رفض يد الحكومة بلؤم ونذالةٍ، في حين أنّ الشاهد أحمد السيّاف قال في شهادته أمام المحكمة، أنّ سلمان قبِل بكل شروط الحكومة بما في ذلك سحب السلاح من رجاله، والسماح للمهجّرين بالعودة إلى قراهم، وإعادة الأملاك إلى أصحابها، ولم يرفض للحكومة طلباً" (هاشم عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠). لم تشر المحكمة في قرارها إلى تلك الشهادات.

(٨٩) يشير هاشم عثمان في تحليله لمجريات المحاكمة إلى أن" الإفادات انتزعت من المتهمين بالعنف والشدة، وبقيت آثار التعذيب ظاهرةً على أجساد بعضهم من تاريخ القبض عليهم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ إلى يوم المحاكمة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تقبل المحكمة عرضهم على لجنةٍ طبيةٍ، رغم طلَب وكلائهم القانونيين ذلك أكثر من مرة. فالمتهم محمد علي إبراهيم قال للمحكمة في جلسة استجوابه إن الإفادة المسجّلة عليه كانت بالإهانة والضرب، والمتهم سلمان جديد سعيد لم يستطع الكلام لتسمّم لسانه، وطلب وكيله سرعة نقله إلى المستشفى وخطورة حاله، وأمسك به، وقدّمه للرئاسة، وطلب منه أن يفتح فمه ففتحه فإذا لسانه متورم.. والمتهم هواش أحمد علي سليمان قال إنه ضرب وعذّب، وبالنسبة إلى المتهم علي سلمان سعيد طلب وكيله تشكيل لجنةٍ طبيةٍ للكشف عليه، وتحليل الدماء التي لوّثت ثيابه لإثبات تعرضه للضرب والتعذيب، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب. والمتهم محمد أيوب ديب، لما تليت عليه إفادته، قال إنهم ضربوه عند تدوينها: و" كان المستنطق والنائب العام، كل بدوره يلقن المتهمين الإفادات تلقيناً، ويدوّن الأقوال عن ألسنتهم، ولم يكن المتهم يعرف ما يُكتَب عن لسانه، فالمتهم إبراهيم مهنا غزالو قال للمحكمة عند استجوابه: بتعملو معروف اقرأوا إفادتي أولاً.. والمتهم حبشو علي سمندر قال للمحكمة: ما بعرف شو حكيت. متل ما قالوا.. ما بقا أعرف. متل الذي قاله لي محمد الحمصي وعلّمني إياه. وقرئت له إفادته فقال مستغرباً: أنا هيك حكيت؟! أنا بعرف أحكي هيك؟! وتجاهلت المحكمة الإفادات الكاذبة التي أدلى بها بعض المتهمين... وإن المحكمة خلافاً لكل مبدأ قانوني، كانت تسترشد برأي المتهم محمد عبد المجيد الأسعد الحمصي، وفي المحكمة وعلانيةً على مسمع الناس قال له القاضي: المستنطق أخذ بكلامك، ومنع محاكمة من لم تشر عليهم. فقد انقلب هذا الشخص عند المحكمة من متهم إلى شاهدٍ للحق العام، وكانت تسترشد برأيه وتسأله عن صحّة أقوال وتصرفات كل متهمٍ من المتهمين. فقد سأله رئيس

المحكمة عن كلٍ من: محمد سليمان حبيب والشيخ درويش لفلفية وإبراهيم فاضل وغيرهم.. وغيرهم. واستطاع المستنطق استمالة هذا المتهم بالوعود والإغراءات، وكلّفه بالاتصال واحداً واحداً، وتلقينهم الإفادات الكاذبة. وهذا ما أكّده المتهم حبشو علي سمندر في إفادته أمام المحكمة. وخرج النائب العام في مطالعته التي قدّمها للمحكمة عن آداب التقاضي، وراح يوجّه إلى سلمان عبارات تنطوي على الذم والقدح، وهي جرائم يعاقب عليها القانون، كما أنه ملأ مطالعته بالمغالطة وقلْب الحقائق". (عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧-١٤٠). في اتهامات الادعاء العام كانت قضية ربوبية المرشد حاضرةً بقوةٍ، وتضمنها ادعاء النيابة العامة، لكنها لم تشكل أبداً في القضايا المسندة إليه قضيةً مدعى عليه فيها، بل استخدمت في عملية التعبئة والتشويه وإثارة الغرائز الدينية.

(٩٠) انتهز المحامي يوسف تقلا ذلك في المراحل الأخيرة للمحاكمة، وأعلن عدم شرعية المحاكمة بسبب كون موكّله مايزال عضواً في المجلس النيابي يتمتع بالحصانة القضائية .(**النذير**، الثلاثاء ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦). وإزاء ذلك طلبت المحكمة من الحكومة رفع الحصانة النيابية عن المرشد. وفي السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ أي قبل خمسة أيام من نطق المجلس العدلي بالحكم بالإعدام، وقبل تسعة أيام من تنفيذ الحكم شنقاً في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، اجتمع المجلس النيابي السوري، واستمع إلى اقتراح كان قد قدّمه العضو مظهر رسلان بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٤٦ برفع الحصانة عن عضو مجلس النواب عن قضاء الحفة سلمان المرشد، وخلاصته "بناءً على الأعمال الجنائية التي قام بها نائب الحفة سليمان المرشد ومقاومته المسلحة لقوانين الدولة وتآمره على سلامة الدولة نقرر رفع صفة النيابة عنه لنتيجة المحاكمة. ومن خلال التبصر بمجريات الجلسة كما هي في **الجريدة الرسمية** يتبين أنه لم تستغرق إجراءات رفع الحصانة نفسها في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ بدءاً من التقدم بالاقتراح وتلاوته وحتى إقراره أكثر من أربع دقائق، وتمّ إقراره من دون أي مناقشةٍ وبالإجماع حيث تم التصويت عليه باعتبار رئيس المجلس النيابي فارس الخوري صدور أصواتٍ من المجلس تقول "نوافق بالإجماع" كافياً لاعتباره قراراً بالإجماع. لكن من خلال فحص عدد الأعضاء الذين حضروا الجلسة حدث نوع مما يمكن تسميته بتصويتٍ سلبي، إذ بلغ عدد المتغيبين عن الجلسة خمسةً وأربعين نائباً من أصل مائة وعشرين نائباً يمثّلون عدد أعضاء المجلس. قارن مع المحضر الكامل للجلسة في: (**الجريدة الرسمية**، محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية السابعة للبرلمان السوري في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦).

من الملاحظ أن الشخصيات القوية العشائرية والأريستوقراطية والنيابية العلوية والسنية

على حدٍ سواء التي توحدت في جبهةٍ واحدةٍ ذات صوتٍ عالٍ وصاحبِ مقدام كان في عدادها المرشد قد انزوت هنا، وتفككت، وتخلت عن عنصر المبادرة، ليشارك بعضها سلبياً في مهرجان إعدام المرشد. ويبدو أن ذلك سيشكّل شرخاً بين العلويين والمرشديين الذين يُعتبرون في قسمهم الأعظم من الناحية الاثنية من أصولٍ علوية أي من ناحية العادات والتقاليد واللهجة و" الدم" لكنهم يعتبرون أنفسهم مستقلين تمام الاستقلال دينياً عن العلويين، مع أن " الدعوة المرشدية" ظهرت في البداية عند عشيرة" بني غسان" العلوية التي وحّد المرشد عشائرها تحت هذا الاسم. ولكن هذا لم ينفِ ظاهرة اختلاف بعض البيوت أو العائلات بين مرشديٍ وعلويٍ. فالاستقلال الديني المرشدي لم يمنع التمازج الاجتماعي المحقّق مع العلويين. إنّ المذهبية المرشدية في مفهومها عن نفسها كما رسخها إمامها ساجي المرشد تفصل بشكلٍ تام بين الدين والدنيا، إلى درجة أنها تقول عن نفسها كما عرّفها إمامها" أنها دين وليستْ حزباً سياسياً، وليست نظاماً اجتماعياً، ولابرنامجاً اقتصادياً.. فهي تعتني بطهارة السريرة وليس بقوانين الإدارة" ويتم شرح ذلك مرشدياً وفق ما" علّمه إمامها ساجي" بمايلي: " المرشدية دين ومذهب روحي وليست نظاماً اجتماعياً منعزلاً عن بقية الناس، وحرية الفرد مصانة في هذا المجال، إذ لامانع من أن يتزوج المرشدي سواء كان رجلاً أم امرأةً من يختار من أية طائفةٍ أخرى، وليست بحزبٍ سياسي، فحرية الفرد المرشدي مصانة أيضاً في هذا الأمر، وليس هنالك ما يحظر على المرشدي دخوله في أي حزبٍ أو منظمةٍ اجتماعيةٍ إيجابيةٍ، والشرط الوحيد الذي وضعه الإمام هو ألا يخفي المرشدي عن المرشديين دخوله في المنظمة او الحزب، كما لايخفي مرشديته أمام المنظمة أو الحزب. وهي ليست برنامجاً اقتصادياً، فليس فيها جباية مال، ولاجمعية خيرية خاصة بالمرشديين، ولا يُلمّ المال لأجل أحدٍ، بل للمرء حرية التصرف الكاملة بهذه الأمور".(نور المضيء المرشد، **محاورات حول الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره، و**لمحة خاطفة عن الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره).

أما البنية البسيكولوجية الخاصة بالمرشدي فتتكثف في أنه يتحول من كائنٍ وديعٍ إلى كائنٍ مستفزٍ كاسرٍ متى تمّ شتم الله أو الرب، أو أسأت إلى دينه ومقدّساته، مع ضرورات استيعاب أشكال الاستجابات الفردية لذلك. وقد يفسر ذلك بعض جوانب تحرك المرشديين كأقليةٍ مقدامةٍ متراصةٍ بغض النظر عن درجة التعارف الفعلي والاتصال فيما بينهم(معلومات حقلية للباحث).

(٩١) كانت سياسة الجابري في إدارة المحافظة مدعاةً لسخط العلويين. وقد وجه له الشاعر حامد حسن على صفحات جريدة **صوت الحق** رسالةً يقول فيها "نحن غرباء في وطن آبائنا" وأن الجابري قد قام بـ" مراعاة الطائفية" وأنهى حسن رسالته: "أنكون

غرباء في وطن الآباء والأجداد؟! أنكون دخلاء غير مرغوبٍ فيهم؟!" (صوت الحق ٣ ت٢، ١٩٣٨). كان الصراع محتدماً بين المركزيين واللامركزيين من جهةٍ، وبين الانفصاليين والوحدويين من جهةٍ ثانيةٍ على أشد ما يكون. ولقد استغل الفرنسيون ذلك جيداً لتقويض الحكم الوطني. لكن ما وقع في هذا السياق هو موت مرابٍ إسماعيلي في أواخر ت٢/ نوفمبر ١٩٣٨ اسمه محمد الإبراهيم في حادث سيارة في أحد منعطفات وادي حيلين التي كانت قريةً علويةً رهنت أرضها ولم يفك عنها المرابي الرهن. اتهم العلويون بالوقوف خلف الحادثة، ولكن الأمر تطور إلى إصدار المحافظ توقيفاتٍ بحق موظفيهم وزعمائهم حتى وإن كانوا من مناطق أخرى، وتطور الأمر إلى إبراقاتٍ لوزارة الخارجية الفرنسية. خلال ذلك انعقد مؤتمر " بعمرة" (ت٢/ نوفمبر ١٩٣٨) الذي طالب بإعادة الموظفين العلويين، وتوقيف مذكرات التوقيف. وتطور الأمر إلى مؤتمراتٍ استقطابيةٍ اشتدت حدتها مع زيارة المفوض السامي بيو إلى محافظة اللاذقية. واعتقل الجابري عدداً من النواب الذين وقعوا على وثيقة الوحدة التامة اللامركزية إدارياً. وقامت سلطات المحافظة بالرد، وفي هذا السياق الذي توجد لدينا تفاصيل كثيرة عن مفرداته قام المرشد بالاستيلاء على مزرعة سطامو، وتوجيه رسالةٍ إلى المحافظ بمغادرة اللاذقية باسم زعماء العلويين.

(٩٢) نسج الموقف من الحكومة المركزية بدمشق منذ العام ١٩٣٨ علاقةً قويةً بين سلمان المرشد وبين الأطارشة ولاسيما عبد الغفار الأطرش والأمير حسن الأطرش اللذين تصدّرا معارضة ماتمّ اعتباره" إيثارية" الحكومة المركزية في دمشق التي كانت تبدو على مستوى تركيبتها الطبقية والجهوية في نظر كلٍ من المرشد وجزءٍ كبيرٍ من زعماء الأطارشة ولاسيما عبد الغفار الأطرش وحسن الأطرش امتداداً لسلطة الملّاكين الغائبين والدائنين وأصحاب السندات. وقد طرح بعض معاوني سلمان التصاهر مع الدروز، ويبدو أن سلمان قد زار الأطارشة عدة مراتٍ. كانت سياسة الحكومة السورية بعد انتخابات العام ١٩٤٣ موجهةً بشكلٍ منهجي لتحطيم زعامتيْ المرشد والأطارشة اللتين تم اتهامهما بـ"الانفصالية"، ولكن الموقف من الزعامتين امتدّ فعلياً إلى موقفٍ سلبي من تمثيلهما في الحكومات الوطنية منذ العام ١٩٤٣ بعد أن كانوا ممثلين في حكومات حسن الحكيم وجميل الألشي وعطا الأيوبي خلال الفترة الواقعة بين دخول قوات الحلفاء إلى سورية وتصفية حكم فيشي في سورية وبين تشكل حكومة سعد الله الجابري في العام ١٩٤٢. وقد أبدى القوتلي موقفاً متصلباً تجاه تعيين أي درزي أو علوي في الحكومة في حين حرص على تمثيل الأقليات المسيحية. ويقول جميل مردم بك في أوراقه إلى أن القوتلي ردّ على الوزير البريطاني شون بشأن تمثيل العلويين في الحكومة

إلى "أنه إلى أن يتوقف الفرنسيون عن الدسائس في جبال العلويين، فلا يمكن أن يفعل الكثير من أجلهم" بينما سلطان باشا الأطرش لا يطلب منصباً له. مع أن موقف القوتلي من المرشد كان على ما يبدو وفق بعض المؤشرات أقل عدائيةً من موقفه من الأطارشة. وقد حاول القوتلي أن يستوعب منهم سلطان باشا الأطرش الذي رفض إغراءات التكريم ولم تكن لديه بالفعل أية أهمية للمناصب، وحافظ على نقده الشديد للحكومة في نوعٍ من حركة كرامةٍ لما قدمه جبل الدروز في سبيل استقلال سورية ووحدتها، مع حرصه على الخط الاندماجي الوطني. قارن مع: (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة على الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره، ص٦٨) ومع: (شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز- حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠-١٩٤٩**، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ودار النهار، ٢٠٠٤، ص٢٥٢ و٢٦٢). ومع: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣-٣٩٤).

(٩٣) زعيم في الدرك السوري، ولد في العام ١٨٩٤، وتخرج في الحقوق من معاهد الآستانة، والتحق بالجيش العثماني ومارس فيه خلال الحرب العالمية الثانية مهنة القضاء العسكري بصفة مشاورٍ عدلي، وحمل وسام الحرب العثماني. وعيّن في العهد الفيصلي نائباً عاماً لدى المحكمة العسكرية السورية، ومثّل النيابة العامة في المجالس العدلية الثلاثة الكبرى التي شهدها التاريخ القضائي-السياسي السوري في النصف الأول من القرن العشرين، وهي مجالس محاكمة حسن الحكيم (١٩٢٠) وعبد الرحمن الشهبندر (١٩٤٠) وسلمان المرشد (١٩٤٦). قارن مع: (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٥-٤٩٦). من المفارقات أن حكومة سعد الله الجابري قد استخدمت مع المرشد اتهامياً الأساليب نفسها التي استخدمتها سلطة الانتداب وحكومة المديرين إبان اتهام سعد الله الجابري ولطفي الحفار وجميل مردم بالوقوف خلف عملية اغتيال الشهبندر. قارن مع: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤-١٢٤).

(٩٤) يشير هاشم عثمان إلى أن سلمان قد قبل" بكل شروط الحكومة، بما في ذلك سحب السلاح من رجاله، ولم يرفض للحكومة طلباً". ويضيف عثمان مايلي" ومثل ذلك شهد قائد الدرك محمد علي عزمت". ويذكر هاشم أنّ السيّاف قد شهد خلافاً للاتهام بأن" سلمان لم يشترك قط في أيّ هجوم على مخافر الدرك، ولم يشهد أحد بذلك. أما لجهة توزيع السلاح فإن السلطة القائمة في اللاذقية قامت بتسليح خصوم سلمان، وجعلت منهم عصاباتٍ مسلحةً، وحرّضتهم على التحرش بأتباع سلمان ومقاومتهم والاعتداء عليهم. (هاشم عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠).

(٩٥) ولد في العام ١٩٠٣ في حي الميدان بدمشق في عائلةٍ ارتبطت بصلةٍ مع الجمعيات القومية العربية الناشطة في تلك الفترة، وكان عمه شكري العسلي من شهداء السادس من أيار/مايو ١٩١٦، وبسبب صلة العائلة بالقوميين العرب تم نفي أسرته من دمشق إلى الأناضول، وعاد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى دمشق، وتخرّج في العام ١٩٢٤ من معهد الحقوق فيها. ولجأ مع بعض أعمامه إلى فلسطين إثر الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥)، ونسج فيها علاقاته مع السعودية ومثّل الملك عبد العزيز سعود في مفاوضاتٍ مع الهاشميين في عمّان. وخلال ذلك توثقت علاقته مع الاستقلاليين (حزب الاستقلال)، ولا سيما مع شكري القوتلي. وعلى الرغم من علاقته الوثيقة بالسعودية وبشكري القوتلي فإنه انخرط في تأسيس عصبة العمل القومي ذات الهوى الهاشمي في العام ١٩٣٣، والتي كانت من أبرز حركات الشباب المعارضة للكتلة الوطنية، وشغل آمراً لها أو أميناً عاماً، غير أنه مثّل فيها تيار الأقلية بحكم علاقاته السعودية ومع شكري القوتلي فإنه تخلى عن العصبة والتحق بزعامة شكري القوتلي في الكتلة الوطنية، مما أدى إلى خلق أزمةٍ في العصبة التي طردته من عضويتها كلياً، في حين حاول القوتلي إغراء بعض كوادر العصبة بالمناصب لاحتوائها في الكتلة وإضعاف العصبة. انتخب نائباً عن دمشق في إطار قائمة الكتلة الوطنية في مجلس العام ١٩٣٦، ثم في مجالس ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥٤. وانتخب أميناً عاماً للحزب الوطني في العام ١٩٤٧. شغل منذ العام ١٩٤٥ عدة مناصب وزاريةٍ في عدة حكوماتٍ، كان من أبرزها وزارة الداخلية طيلة حكومات ١٩٤٥-١٩٤٨. وخلال عمله في هذه الوزارة كان محامي شركة التابلاين التي كان رفض المجلس النيابي السوري تمريرها من أبرز عوامل الانقلاب الأول، إثر سقوط نظام الشيشكلي في شباط/فبراير ١٩٥٤ شكّل الحكومة ثم الوزارة القومية في العام ١٩٥٦. قارن بين :(**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٢-٤٢٣) وبين: (خوري، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٢-٥٣٣ و٥٧٤ و٦٢٩ و٦٦٤)، و(باتريك سيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣).

(٩٦) على الرغم من أن المحكمة كانت سياسيةً مئةً بالمئة وبرسم اتهام المرشد بـ"الخيانة العظمى" بموجب قانون "حماية الاستقلال"، فإنها لم تتمكن من إثبات تلك التهمة "التي لم تؤيّد بالأدلة القانونية"، وبرأته منها لتحكم عليه بالإعدام جنائياً لقتله زوجته والتسبب بمقتل آخرين، بل إن رئيس المجلس العدلي فؤاد محاسن نفسه نقض الاتهام بالقيام بثورة وعصيان ضد نظام الحكم ووصف مشكلة شباط/فبراير ١٩٤٥ بأنها" علقة صغيرة" (قرار المجلس العدلي، بند ٢٥، فيما يتعلق بالمتهمين يوسف خازم وظريف شلة) وحين سألته المحكمة إن كان يطلب الشفقة وقف قبل أن يعلّق رئيس

المجلس ختام المحاكمة "وأعلن شكره لهيئة المجلس لأنها لم تتهمه بجريمة الخيانة العظمى" ورفض طلب تخفيف الحكم وقال أنه وقد "برأته المحكمة من تهمة الخيانة العظمى فإنه لايطلب الشفقة ولايبالي بالإعدام". (النذير، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦). ومن هنا تضمنت وصية المرشد وفق أرشيف هاشم عثمان "لف جسده بالعلم السوري المفدى". ويؤكد على ما يلي: "جميع ما تقدم بحقي من الدعاوى الحقوقية هي باطلة". وكان قد علق في بداية المحكمة على القضايا المسندة إليه: "أنا لا يهمني الشنق ولا الإعدام بل يهمني التهمة المنسوبة إلي بأني عدو الاستقلال". (النذير، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦).

ربما يجد عدم تهيب المرشد من الإعدام جذوره ليس في قضية الموقف فحسب بل وفي صلب فهمه الخلاصي للمذهبية "الغيبية" التي يعتبرها الدارسون إحدى المذهبيات العلوية الأربع، بينما تعتبر نفسها مستقلةً عن تلك المذهبيات، وأن شيوخها مستقلون تاريخياً عن العلويين وإن عاشوا بينهم وهم آل البنا، وفي هذه العقيدة "الغيبية" كما ستفصّلها أكثر الدعوة المرشدية التي انطلقت بعد إعدام المرشد يُعتبر الموت انتقالاً خلاصياً إلى حياةٍ أخرى أسمى من الحياة على الأرض، وخلاصاً من شرورها. ومن هنا يقيم المرشديون "حفلةً" لميتهم تغنى فيها أشعار تصف الحياة الحقيقية كما تمَّ تعليمها من قِبل الإمام. وتقول "التعزية": أحسن الله خلاصه، بينما يكون الجواب: شكراً. التقليد المرشدي يقول عن سلمان "سلم نفسه عنا" بمعنى مرشديٍ شارحٍ تبرز فيه النزعة الخلاصية" فدى شعبه-عشيرته بتسليم نفسه إلى جلاديه".

بالنسبة إلى المرشديين يحتل سلمان المرشد لديهم مكانة " زعيم وإمام يحبونه ويقدسونه". بينما "القائم الموعود" هو مجيب الذي أعطى مرشدياً المعرفة الجديدة عن الله، وهو صاحب الدعوة المرشدية. ولد مجيب المرشد في العام ١٩٣٠ في جوبة برغال، أبوه سلمان وأمه هلالة، ونفي في أواخر العام ١٩٤٦ وأمضى في النفي حوالي ثلاث سنوات لكنه درس في اليسوعية ثم في الجامعة الأميركية ببيروت حيث نال السفامور في العلوم السياسية أي ما يعادل السنة الجامعية الثانية. وعرف المرشديون بهذا الاسم بدءاً من إطلاقه الدعوة في ٢٥ آب/ أغسطس١٩٥١، حيث قام عبد الحق شحادة قائد الشرطة العسكرية في عهد أديب الشيشكلي بقتله في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٥٢ في قرية الصير في منطقة الغاب، ووفق معطيات عبد الغني عياش فإن "هذا قد تمّ بناءً على أوامر الشيشكلي نفسه". (مكالمة مع عبد الغني عياش تمت في صيف ٢٠٠٤).
ويعتبر يوم ٢٥ آب/ أغسطس من كل عام العيد الديني الوحيد لدى المرشديين واسمه" عيد الفرح بالله" ويستمر من ٢٥ إلى ٢٧ آب/ أغسطس. وأما "معلم الدين وإمامه"

بعد مجيب فهو مرشدياً ساجي المرشد الذي" أشار مجيب إلى أنه الإمام ومعلم الدين بعده، بعد أن بشّر أتباعه بمقتله فرحاً بعودته إلى الملكوت".

والد ساجي هو سلمان المرشد وأمه هلالة، ولد في العام ١٩٣٢ في جوبة برغال، نفي إلى مدينة دير الزور في أواخر العام ١٩٤٦ ودرس في اليسوعية ثم قطع دراسته في الجامعة الأميركية ليشرف على إعالة إخوته. بعد اغتيال مجيب نهض بما يعتبر مرشدياً بإمامية المرشديين واعتبر "معلم المعرفة الجديدة" التي أتى بها مجيب، وقد رفض ساجي انتخاب أديب الشيشكلي لرئاسة الجمهورية، ونتيجةً لمحاربة العهود المتتالية للمرشديين تمّ زجه في سجن القلعة، ثم في سجن المزة في عهد الانفصال مع أخويه محمد الفاتح ونور المضيء وظلوا قيد الإقامة الإجبارية حتى العام ١٩٧٠. وتوفي في العام ١٩٩٨ من دون أن يوصي لأحدٍ بعده. ويقال مرشدياً أن ساجي غاب ولم يمت انطلاقاً من المعتقد المرشدي بأن موت الإمام غيبة، فيطلق لفظ الغيبة على الأئمة وليس على كل من يموت من المرشديين وبالتالي لم يعد هناك أئمة للمرشديين أو أية سلطةٍ دينيةٍ في مذهبهم. ويقتصر تسيير الطقس الديني المتعلق بالصلاة لكل من بلغ الرابعة عشرة من عمره ذكراً كان أم أنثى على مايسمّى بـ"الملقّن" الذي يتم اختياره لامركزياً من قِبل المرشديين في محلةٍ معينةٍ يتواجدون فيها، مقابل أجرٍ رمزيٍ، ويقومون بعزله لامركزياً في حال انحرافه.

فيما يلي نص المرسوم الجمهوري بالمصادقة على قرار المحكمة بالإعدام، ولا ترد فيه أي تهمة في المرسوم الجمهوري رقم ١٠١١ الصادر عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية بتحديد المقصود "بالقضايا المسندة إلى سلمان المرشد وابنه فاتح ورفاقهما، والمحالة إلى المجلس العدلي بالمرسوم ٨٩٦ المؤرخ في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ لمساسها بسلامة الدولة وأمنها"، والتي تتضمن "جرائم تأليف عصابة من أشقياء مسلحين غايتها السلب والنهب والتآمر على سلامة الدولة وأمنها" "بقصد قلب نظام الحكم القائم" و"استعمال أسلحة حربية ورشاشات حصلوا عليها من حكومة أجنبية ضد رجال الأمن بقصد إثارة الفتن والاضطرابات، وإحداث ثورة ضد الحكم، وضد سلامة الدولة". (الجريدة الرسمية، العدد ٤٦، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، ص١٥٥٦-١٥٥٧). قارن مع المرسوم الجمهوري بالمصادقة على قرار المحكمة بالإعدام في: (الجريدة الرسمية، العدد ٥٣ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦).

مرسوم رقم ١١٥٨

إن رئيس الجمهورية السورية

بناءً على الحكم الصادر عن المجلس العدلي المنعقد باللاذقية بتاريخ ١٧ المحرم ١٣٦٦

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٤٦ رقم ١ أساس و٢ قرار بإعدام سلمان بن مرشد اليونس من أهالي قرية جوبة برغال، وعلي بن سلمان سعيد من أهالي قرية القزموليه وحسن بن طراف المحمد من أهالي قرية ليفين التابعة قضاء الحفة من أعمال محافظة اللاذقية لارتكابهم جناية ترؤس عصابة من الأشقياء المسلحين غايتها ضبط أملاك جم غفير من الأهلين ونهبها والإغارة عليها وقيامهم مع أفراد عصابتهم لصد رجال الدرك عن إدراكهم ولقبضهم بقوة السلاح مما أدى إلى قتل كل من محمود عديرة وصالح شرارة والدركي إبراهيم بغداد أثناء قيامه بوظيفته قصداً بتاريخ ٢١ شباط ١٩٤٥ وقتل كل من الضابط الدركي السيد جميل هلال والجندي الدركي طاهر مكناس قصداً، وجرح كل من القائد الدركي السيد صادق الداغستاني والملازم الدركي السيد حسن الخير والوكيل الضابط السيد هايل الجرمقاني والعريف السيد صبحي المارتيني، وعدنان الزين والدركيين السيدين عبد الكريم هارون وتيسير السباعي أثناء قيامهم بوظائفهم بتاريخ ١٣/٩/١٩٤٦، وقتل هلالة بنت محمود داود بتاريخ ١٣/٩/١٩٤٦ قصداً من قبل زوجها المجرم الأول سلمان مرشد، وقتل الدركي عبد القادر أورفلي أثناء قيامه بوظيفته قصداً من قبل مجرمين علي بن سلمان سعيد وحسن بن طراف المحمد بتاريخ ٣ مايس ١٩٤٥، وذلك عملاً بأحكام المادتين ٦٢ و١٧٤ من قانون الجزاء.

وبناء على المادة ١٦ من قانون الجزاء

وبناء على اقتراح وزير العدلية

يرسم ما يلي:

مادة١- ينفذ الحكم الصادر عن المجلس العدلي بتاريخ ١٧ المحرم ١٣٦٦ وفي ١٠ كانون الأول ١٩٤٦ رقم أساس و٢ قرار بإعدام المجرمين سلمان بن مرشد من أهالي قرية جوبة برغال وعلي بن سلمان سعيد من أهالي قرية القزموليه وحسن بن طراف المحمد من أهالي قرية ليفين التابعة قضاء الحفة من أعمال محافظة اللاذقية.

مادة٢- يذاع هذا المرسوم ويبلغ إلى من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في ٢١ المحرم ١٣٦٦ و١٤/١٢/١٩٤٦

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير العدلية	ورئيس مجلس الوزراء
خالد العظم	خالد العظم

(٩٧) كان وزير الداخلية صبري العسلي قد أصدر القرارين رقم ٥٤٩ تاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ أي يوم إعدام سلمان المرشد ثم القرار رقم ٥٥١ تاريخ

١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ بنفي أفراد عائلة المرشد والعديد من وجوه عشيرته إلى الجزيرة والفرات. (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة عن الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره، ص١١٥). وبموجب هذا القرار تمّ نفي ثمانية وعشرين شخصاً من عشيرة سلمان إلى الحسكة (٩) والميادين (٩) والرقة (١) وديريك (٩)،. قارن مع: (عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦).

(٩٨) تحتاج هذه القضية إلى بعض الإيضاح من دون خروج عملية التحقيق عن منهجها، من منطلق أنها تعتبر من أكثر القضايا الحساسة التي ألصقت بسلمان المرشد إثارةً ومدعاةً للجدل، في القضية مفارقة تكمن في أن المرسوم الجمهوري رقم ٨٩٦ تاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ لم يشر إلى هذه القضية من قريبٍ أو من بعيدٍ في "تحديد المقصود بالقضايا المسندة إلى سلمان المرشد" والتي تمت إحالتها إلى " المجلس العدلي" لتتم محاكمته بموجبها، لكنها استخدمت في عملية التعبئة والتحريض والاستعدائية الإعلامية المكثفة الرسمية وشبه الرسمية قبل المحاكمة وإبانها وبعدها. ومن المفيد هنا عرض وجهة النظر المرشدية حول ذلك، باعتبارها مجهولةً كما هي عن نفسها بصورةٍ شبه تامةٍ.

ترى الرواية المرشدية التي تعكس مفهوم المرشديين عن أنفسهم وفيما بين أنفسهم، "أن سلمان لم يدع الناس أن يتخذوه رباً، بل هو إمام وزعيم نقدسه ونحبه كثيراً، فهو أسّسنا وبشّر بقيام المهدي، ونادى بقرب وفاء الله لوعده، وحضّر أتباعه لهذا الوعد". والمقصود به مرشدياً" الإمام القائم الذي يقيمه الله ليمثل رضوانه للناس حياةً وعملاً، ويتشخص في كل دورٍ بشرياً". (نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة عن الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره) قارن مع: (نور المضيء المرشد، **محاورات حول الحركة المرشدية**، مصدر سبق ذكره) .ويرى نور المضيء المرشد أن "حملة التشويه التي قامت بها وحركتها الحكومة قد أدت إلى توتيرٍ طائفي بغيضٍ غير مسبوق، انطلى على العامة الذين أطلقوا تحت تأثير حملة التشويه اسم رب العلويين على سلمان، في حين أن سلمان لم يدع أحداً إلى اتخاذه رباً، بل بشر بقرب ظهور المهدي أو القائم الذي يمثل رضوان الله قولاً وعملاً. إن سلمان يمثل زعيماً وإماماً لعشيرته التي وحّدها تحت رايته، وهي عشيرة بني غسان وليس زعيماً أو إماماً للعلويين". ويعتبر نور المضيء المرشد في المراسلة المطولة" أن حملة التشويه والافتراء هذه هي من أسوأ ما تضمنته الحملة على سلمان، وخلّفت ندوباً مفجعةً انتصر عليها المرشديون وتجاوزوها في إطار عقيدتهم الإسلامية التي رسّخها ساجي باحترام جميع المذاهب والأديان، ورفض التكفير بأي شكلٍ كان، فالله هو الديّان وليس البشر، كما أن الدخول في الدعوة أوالخروج منها، كان وما زال

أمراً تحكمه حرية الفرد التامة كما تم مع كثيرين من دون أي تبعات، ونفي أي سلطةٍ دينيةٍ بعد غياب إمام المرشديين ساجي بن سلمان المرشد"(مراسلة خطية مطولة تمت بين الباحث وبين نور المضيء المرشد في صيف ٢٠٠٤).

(٩٩) ولد علي أسعد الخانجي في العام ١٩١٢ في مدينة حلب، وحصل على دكتوراه الدولة في الحقوق من جامعة باريس، وعمل منذ نيسان/أبريل ١٩٣٣ وحتى حزيران/يونيو ١٩٤٦ موظفاً في دوائر وزارة الداخلية وديوان المحاسبات، ثم نقل في حزيران/يونيو ١٩٤٦ إلى وزارة الخارجية برتبة مستشارٍ يدير مديرية الشؤون الإدارية والقانونية في وزارة الخارجية. (من هو في سورية؟ مصدر سبق ذكره، ص٢٥١).

(١٠٠) كانت المخصصات المستورة عموماً عرضةً للمناقشة والجدل في المجلس النيابي، وقد أخرجت الحكومة بهذه المخصّصات المستورة كتابيْن عن سلمان المرشد، أولهما كتاب جورج دكر، الذي تم على ما يبدو إعداده كما يُفهم من التاريخ الذي يضعه الكاتب لمقدمة كتابه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ أي قبل حوالي شهر تقريباً من بدء الجلسة الأولى للمحاكمة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦. ويهدي المؤلف كتابه إلى "رجل العمل والإخلاص والعدل والحزم صاحب المعالي عادل بك العظمة محافظ اللاذقية الممتاز" ويخاطبه "إليكم أهدي كتابي هذا راجياً التكرم بقبوله". وفي خاتمة كتابه يوجه نيابةً عن "الرأي العام من شكرٍ وثناء" إلى: فخامة رئيس الجمهورية شكري بك القوتلي المعظّم لموافقته على سياسة الحزم التي اتبعها محافظ اللاذقية. ولكن الكتاب صدر بعيد إعدام المرشد كي يشتمل على مجريات عملية الإعدام. كان جورج دكر مديراً لناحية الرشادية في قضاء الحفة، وموظفاً في مديرية الداخلية التي كان يترأسها قبل إلغائها في آذار/مارس ١٩٤١ علي الكنج أحد ألد أعداء سلمان المرشد، ولكن وظيفته الفعلية كانت في الأجهزة الفرنسية الخاصة (الاستخبارات). وفي سياق الاستقطاب بين المحافظ شوكت العباس (خياطي) وعلي الكنج مدير الداخلية (حدادي) كان دكر محسوباً على علي الكنج الذي وضعه تحت حمايته. بعد إقالة شوكت العباس من محافظ اللاذقية في العام ١٩٤٣ أعاد إليه المحافظ الجديد الأمير مصطفى الشهابي الذي عينته حكومة سعد الله الجابري اعتباره الوظيفي، ثم غدا موظفاً تابعاً إلى المحافظ الجديد عادل العظمة نفسه. وينتمي دكر إلى عائلةٍ مسيحيةٍ لاذقانيةٍ بارزةٍ التصقت شرائحها العليا التصاقاً تاماً بالمصالح الفرنسية، وكان بينها اسحق بطرس دكر، خريج الجيني سيفيل بباريس، والذي تولى أشغال شركة الالتزامات الفرنسية، (الهواش، تكون جمهورية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥)، و(من هم في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧). أما الكتاب الثاني فقد أخرجه (أحمد عيسى الفيل، المجلس العدلي أو

الحكم على الرب المرشد، مطبعة دمشق، ١٩٤٧). وصاحبه صحفي من مصياف ينتمي إلى الطائفة الإسماعيلية، كان يسمي نفسه بـ "الصحفي التائه".

(١٠١) يشير عبد الرحمن الكيالي إلى أن" كرهه-أي القوتلي- لسعد الله (الجابري) لم يقف عند حدّ الانتقاد والبرهان". (المراحل، ج٤، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦).

(١٠٢) يشير هاشم عثمان إلى أن قائد الدرك محمد علي عزمت الذي قاد قوة المداهمة قد شهد أمام المحكمة بأنه" اجتمع أكثر من مرة بالضابط السياسي (البريطاني) وبضابطيْ الأمن الإنكليزيين بيركس وبلغريف، وقام القنصل البريطاني في حلب بزيارة محافظ اللاذقية عادل العظمة قبل الحملة العسكرية التي وجّهها إلى سلمان المرشد بأربعة أيام". (عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠). لكن لاستجلاء ذلك لابد من الإشارة إلى أنه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ سحبت حكومة فيشي الجنرال بيو، واستبدلته بالجنرال دانتز الذي تشكلت في إطار محاولات سياسته "الإصلاحية" حكومة خالد العظم (٢ نيسان/أبريل-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤١) على أساس تشكيل زعامات الكتلة الوطنية وفي مقدمتها رئيسها هاشم الأتاسي سياجاً آمناً لها كحكومةٍ انتقاليةٍ. وخلال فترة هذه الحكومة بدأ في الثامن من حزيران/يونيو ١٩٤١ هجوم قوات الحلفاء على سورية انطلاقاً من درعا فالصنمين. إثر معارك ضاريةٍ تم اختراق دفاعات الجيش الفرنسي التابع إلى حكومة فيشي، وهدد الجنرال ويلسون قائد الجيوش البريطانية في ١٩ حزيران/يونيو بقصف دمشق إذا لم يتم اعتبارها مدينةً مفتوحةً، إلى أن تم توقيع اتفاقية عكا في ١٤ تموز/يوليو ١٩٤١، بانسحاب قوات فيشي وحلول القوات البريطانية-الفرنسية الدوغولية مكانها، والبدء بمحاولة تشكيل حكومةٍ دستوريةٍ استناداً إلى المراسلات والانصالات السابقة ما بين الجنرال دوغول وبعض زعماء الكتلة الوطنية قبل بدء هجوم الحلفاء،تجد تفصيلات ذلك من وجهة نظر الكتلة الوطنية، في: (سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك**، مصدر سبق ذكره، ص١٥١-١٨٤).

كانت القوات الدوغولية وفق الاتفاقيات البريطانية-الفرنسية تحت أمرة القائد العام البريطاني،تجد تفصيلاً تحليلياً موثقاً لهذه الاتفاقيات العسكرية والسياسية في (رؤوف عباس، "سورية في مخططات السياسة البريطانية ١٩٤٣-١٩٤٤"، **دراسات تاريخية**، العدد السابع، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص١١٥-١٣١). وفي سياق المشاحنات والتجاذبات البريطانية-الفرنسية تبنى ضباط المخابرات البريطانيون في مجال الأقليات الريفية الجبلية، ولا سيما في منطقة اللاذقية، سياسة تحجيم النفوذ الفرنسي، بدعم خصوم ومنافسي أركان حكومة اللاذقية المحلية برئاسة المحافظ شوكت العباس، وكان

ذلك يعني بالضرورة الانغماس في الانقسامات العشائرية المحلية التقليدية التي تتمحور بشكلٍ أساسيٍ حول قضايا الصراع التقليدي المحلي حول السلطة والنفوذ.

كانت رئاسة المحافظة في إطار توزيع السلطة لآل العباس من الخياطين ومديرية الداخلية لآل الكنج من الحدادين، وبينهما سلمان المرشد الذي كان على الدوام قريباً من زعامة الخياطين إلى درجة التحالف معهم، ولا سيما مع مثقف العشيرة المستنير ذي الوعي الحديث منير العباس. ومن هنا تأثر تقويم الضباط البريطانيين للزعامات المحلية إلى حدٍ بعيدٍ بتلك الخصومات، مع أن بعض أطرافها الذين تم تقريبهم كانوا تقليدياً من أبرز حلفاء الفرنسيين وأدواتهم ومن الحاصلين على أوسمتهم. وقد ركزت توجهات الضباط البريطانيين على التضييق على سلمان المرشد ومحاولة تقويض زعامته، وكانت عشائره خارجةً للتو على ما يبدو من "دوكةٍ" حادةٍ مع عشائر الرشاونة وبعض حلفائها فيما يعرف بـ"دوكة عين الكروم" (١٩٤١) التي نشبت إثر اتهام جماعة المرشد لزعامة الرشاونة بالتحالف مع إقطاعيي حماة وقتل عيسى سليطين وكيل المرشد في قرى الغاب.

في هذا السياق اجتمع الكولونيل ستيرلينغ الذي كانت تقارير الاستخبارات الفرنسية تصفه بأنه المستشار السري لشكري القوتلي(حاولت كتائب الفداء العربي أن تغتاله لاحقاً في أولى عملياتها بوصفه جاسوساً بريطانياً" خطيراً" يعمل تحت صفةٍ صحفيةٍ مهنياً)، قارن مع :(محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب، النشأة، التطور، المصائر**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٧) والكابتن بريتشارد اللذين اعتمدت عليهما السياسة الاستخبارية البريطانية في المنطقة مطولاً مع علي بدور الحاصل منذ العام ١٩٢٠ على وسام جوقة الشرف الفرنسي، وأحد ألد خصوم المرشد الذي طوّح المرشد فعلياً منذ العشرينيات بزعامته للجبل الشمالي الأعلى، كما تم مناصرة كل من صرفته رئاسة المحافظة من الخدمة حتى ولو كان من أهم أدوات السياسة الفرنسية المحلية السابقة، مثل الشقيقين وديع دكر وجورج دكر (لاحقاً صاحب الكتاب الشهير ضد سلمان المرشد في العام ١٩٤٦) الموظف رسمياً في دائرة الداخلية، لكنه يعمل سراً في الأجهزة الخاصة الفرنسية، وكان من أبرز هؤلاء علي الكنج مدير الداخلية السابق الذي ألغيت مديرية الداخلية التي كان يرأسها، فغدا من دون عمل، ولم ينصف الفرنسيون خدماته السابقة التي تعود إلى أواخر العام ١٩١٨ دون انقطاع أو توترٍ أو خلافٍ معهم، وربما يعود ذلك إلى اتصالاتٍ يُعتقد أن شقيقه إبراهيم الكنج وحامل وسام جوقة الشرف، والذي رافق الفرنسيين في احتلال اللاذقية في العام ١٩١٨ قد أجراها مع البريطانيين بالتزامن مع الغارات التي مهدت لهجوم الحلفاء، ومن هنا رفض الجنرال كاترو استقبال الكنج، وحارب بعد ذلك فوزه في النيابة في انتخابات العام ١٩٤٣

لصالح تبني ابن أخته بهجت نصور حسن من فخذ أبي شلحة.

إن هذا الانغماس قد مكّن إلى حدٍ ما الضباط البريطانيين ولاسيما سيترلينغ وبريتشارد المولعين والمختصين بدرجتين متفاوتتين بالتاريخ كما ينسب إليهما، من فهم طبيعة وحدود تعقيدات التناقضات والاستقطابات الداخلية المحلية، بما فيها فهم تناقضات زعماء ووجوه المدينة التي تغلغلوا فيها بقوة، للتلاعب بها واستخدامها في ميدان التنافس مع الفرنسيين، مما أثار نقمة الفرنسيين الذين اعتبروا ذلك انتقاصاً من حقوقهم ونفوذهم وسلطاتهم كما يفهمونها. وفي هذا السياق كثرت خلال العام ١٩٤٢ تحديات البريطانيين للمرشد عبر مداهمة منازل بعض أتباعه بدعوى التفتيش عن أسلحةٍ مخبأةٍ لديهم وما إلى ذلك، بالاعتماد على أدلةٍ محليين من خصومه المنشقين عن زعامته للعشيرة، ولا سيما حسن عبود الذين حاول الضباط البريطانيون دعمه وإبرازه كوجيهٍ وزعيم بديلٍ عن المرشد في العام ١٩٤٣ بشكلٍ خاصٍ، بالاعتماد على دعمٍ من بعض زعاماتِ العشائر الأخرى.

من المشكوك به كثيراً أن يكون بريتشر قد استوعب المذهبية "الغيبية" للمرشد وعشيرته، ومفهومها لله. ومن هنا كان وضع المرشد وابنه فاتح منذ أواخر العام ١٩٤٣ وإثر انتخابات ١٩٤٣ تحت وضع المرشد رقابةٍ بوليسيةٍ مشددةٍ ثم تحت إقامةٍ جبريةٍ جزءاً من مضاعفات هذه السياسة البريطانية على الرغم من أن المرشد عمل على احتوائها والتنسيق مع فارس الخوري في ذلك. قارن مع: (الهواش، مصدر سبق ذكره، ص٣١١ - ٣١٦). لقد تميز العامان ١٩٤٢-١٩٤٣ بسيطرة الاحتكاكات والمشاحنات الفرنسية - البريطانية، التي تخللها عمل استخباري مكثف من الجانبين، لم تكن تقويماته دقيقةً بل يشوب بعضها الالتباس والمبالغة وحتى مجافاة الحقيقة، فلقد كانت التقارير الاستخبارية البريطانية والفرنسية مبنيةً في بعض أهم مصادر معلوماتها على استخدام لعبة الخصوم، وهي طريقة استخبارية تقليدية، تتيح التدخل في الانقسامات والتلاعب بها، لكنها لا تضمن بالضرورة تقويماً قريباً من حقيقة الأمر. ويتطلب ذلك التعامل مع الأرشيف الاستخباري الفرنسي والبريطاني المتعلق بسورية ضمن تقديرات هوامش أخطائه وتقويماته، وأخذ المعلومات دوماً بشكلٍ نسبيٍ ونقديٍ حذرٍ. ولهذا بحث خاص.

(١٠٣) ولد في مدينة انطاكية في العام ١٩٠٨، وتلقى تعليمه في مدرسة الآباء الكبوشيين فيها، انتسب إلى قوات الشرق في الجيش الفرنسي، وكانت رتبته من أعلى الرتب السورية فيها، واشترك في عمليات الجبهة الشمالية إبان الاحتلال الدوغولي (قوات فرنسا الحرة) لسورية في العام ١٩٤١، وانضم إلى الجيش السوري إبان جلاء الجيش الفرنسي عن سورية، وشارك في حرب العام ١٩٤٨ في جبهة الجليل. وكان

أحد ضباط الانقلاب الأول الذي قاده الزعيم حسني الزعيم في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٩ ثم أحد أقطاب الانقلاب الثاني الذي قاده اللواء سامي الحناوي. (**من هم في العالم العربي؟**، مصدر سبق ذكره، ص٥٢١). ومن شريطٍ مسجلٍ بصوته بينه وبين أحمد السيّاف يروي فيه تجربته مع الانقلابين الأول والثاني، وموقفه من إعدام سلمان المرشد (محفوظ لدى الباحث ويمكن أن يوضع تحت تصرف الباحثين عن تلك الفترة).

(١٠٤) كان مجتبى القواص وشقيقه جميل بين المتهمين، ولكن المجلس العدلي برأهما من تهمة "التجسس". (قرار المجلس العدلي-نسخة محفوظة لدى الباحث).

(١٠٥) بدأ حياته عامل أحذيةٍ أمياً في حلب، وانخرط في العمل النقابي العمالي بشكلٍ مبكرٍ، وانتخب رئيساً لنقابة عمال الأحذية. عمل سياسياً في إطار حزب الشعب الذي كان يتميز بوجود جناحٍ يساريٍ معتدلٍ فيه يدعمه رئيس الحزب رشدي الكيخيا ويعبر عنه بشكلٍ خاص دكتور الحقوق عبد الوهاب حومد، وكان للحزب نفوذٌ كبيرٌ في الحركة النقابية، وتكرّس ذلك بانتخاب مصطفى جلب رئيساً لاتحاد عمال حلب في العام ١٩٤٦ في الفترة التي تتطرق إليها أوراق السيّاف.

(١٠٦) ولد في تادف في ريف حلب في العام ١٩٢٤، وكان من تلامذة زكي الأرسوزي في ثانوية التجهيز الأولى "المأمون حالياً" ومن الأعضاء البعثيين في قيادة اتحاد الطلاب بحلب يومئذ. ويشير الرزوق إلى أن أحمد السيّاف كان ينقل إلى اللجنة منشورات البعث وأنه قام بإعطاء جزءٍ مستقلٍ من بيته إلى الحركة الطلابية كمقرٍ لها. (مقابلة أجراها الباحث مع الرزوق في ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤ بحلب).

(١٠٧) لم يكن طالباً لكنه كان قريباً من الحركة الطلابية.

(١٠٨) ولد في العام ١٩١١ في دمشق، بدأ حياته عاملاً في صناعة التريكو، وألّف نقابةً لها في العام ١٩٢٩، عمل صحفياً في مجلة **الصرخة** في العام ١٩٣٣. وفي العام ١٩٣٦ ساهم بتشكيل اتحاد العمال في دمشق، تم تشكيل اتحاد نقابات العمال في سوريا لمصلحة الطبقة العاملة كان من أهمها قانون العمل. (**من هو في سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥). وحول مجريات تلك القوانين، قارن مع: (حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان**، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٦-٤٩٧).

(١٠٩) ولد في حاصبيا في العام ١٨٩٣ في أسرةٍ تنتمي إلى الأمراء الشهابيين، وتخرج في العام ١٩١٤ من مدرسة غرينيون الزراعية العالية في فرنسا. وخلال العهد العثماني انتسب إلى جمعيتيْ العهد والعربية الفتاة. وشغل طيلة الفترة الممتدة من العام ١٩١٨ إلى العام ١٩٥٤ مناصب إداريةً ووزاريةً عليا في الحكومات المتعاقبة، بما فيها محافظ مدينة اللاذقية ومحافظ حلب للمرة الثانية (١٩٤٨-١٩٤٩)، وعرف بكتبه العلمية

في مجال الزراعة وهندستها، فضلاً عن عضويته بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق. (من هم في العالم العربي؟، ج١، سورية، ص٣٥١-٣٥٢).

(١١٠) ولد في حلب واشتهر بتأسيسه إحدى أكبر وأشهر شركات النسيج. وبدأ حياته السياسية في العام ١٩٤٣ نائباً عن حلب في المجلس النيابي السوري، ثم نائباً في مجلس ١٩٤٧، وتقلّد بين العامين ١٩٤٧-١٩٤٨ منصب وزارة المالية. وتعرّض إلى عجزٍ ماليٍ عرّضه إلى متابعاتٍ قانونيةٍ رفعت عنه في حزيران/يونيو ١٩٥١. (من هو في سورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩١).

(١١١) المقصود هنا احتدام الصراع وتجدده بين جبهة الشعبيين وبين سلطة الأطارشة في جبل العرب (الدروز) في سورية في العام ١٩٤٧. وقد هدم الشعبيون في زحفهم بيوت الأطارشة ومنها بيت سلطان باشا الأطرش في القريّا بينما كرّم سلطان أسراه وذبح لهم الخراف. وقد غذّت الحكومة المركزية في دمشق هذا النزاع، ودعمت الشعبيين في مواجهة الأطارشة، على خلفية قضايا شديدة التعقيد، وتتداخل فيها محاولة تحطيم زعامة الأطارشة مع التخوف من ضلوعهم بمشروع سورية الكبرى الذي طرحه الملك عبد الله في الأردن، لتتبع سياسة الرئيس شكري القوتلي في جعل الجبل "يطيح نفسه بنفسه". وفي تحليل ذلك قارن مع: (انتفاضات جبل الدروز - حوران، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥-٢٦٤).

(١١٢) ولد الزعيم حسني الزعيم في مدينة حلب في العام ١٨٨٩ في عائلةٍ تنحدر إثنياً من أصولٍ كرديةٍ، والتحق بالجيش العثماني وحمل فيه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية رتبة ملازم أول. وما إن تم الاحتلال الفرنسي لسورية حتى التحق الزعيم بالجيش الفرنسي، ووصل في قواته الخاصة (السورية) إلى رتبة نائب زعيم "عقيد"، وكلفته قيادة فيشي بشن عملياتٍ فدائيةٍ ضد القوات المهاجمة، ووضعت تحت تصرفه ثلاثمائة ألف ليرة، ولكنه حين استشعر قرب هزيمة قوات فيشي فرّ من الجيش مع المبلغ الذي زوّد به، وقام الفيشيون بتوجيه نداءٍ عبر الإذاعة إلى قوات فرنسا الحرة لاعتقاله، فتم القبض عليه، والحكم عليه بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة. وبعد الجلاء الفرنسي أفرج عنه رئيس الجمهورية شكري القوتلي، وعيّنه في العام ١٩٤٨ مديراً عاماً للشرطة والأمن العام للسيطرة على التظاهرات المتنامية ضد الحكم. وبسبب التغييرات التي قام بها القوتلي في قيادة الجيش خلال حرب العام ١٩٤٨ تمّ تعيينه قائداً عاماً للجيش، وارتبطت بقيادته عملية مستعمرة مشمار هايردن، ولكنه بعد انقلابه أعادها إلى إسرائيل. عرف الزعيم بسلوكه الشائن والمغامر، ودشن بانقلابه في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٤٩ تاريخ الانقلابات العسكرية في سورية، وخلال حكمه القصير

الذي استمر حوالي أربعة أشهر ونصف قام الزعيم بإنجازاتٍ مهمةٍ من بينها إلغاء المجلة العثمانية وإصدار منظومة القانون المدني، والقضاء على سلطة قبضايات الأحياء، وتصفية الوقف الذري. وكان انقلابه على مستوى بعده الإقليمي والدولي متعلقاً بتحريكات شركات النفط وجزءاً من عملية الصراع على سورية. هناك مصادر كثيرة ووافرة عن الانقلاب الأول من كافة الجوانب، وقسم منها مايزال مخطوطاً.

(١١٣) ولد في جبل العرب (الدروز سابقاً)، وكان عضواً ديناميكياً في الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي سلّم الزعيم حسني الزعيم مؤسسه وزعيمه أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية التي قامت للتو بإعدامه بسبب "ثورته الانقلابية". كان أبو منصور برتبة ملازم أول عشية الانقلاب الثاني الذي قاده اللواء سامي الحناوي (١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩)، وعلى رأس وحدة مصفحاتٍ في الجبهة. وقد لعبت عملية تسليم سعادة وإعدامه في لبنان دافعاً حاسماً في انخراطه المتحمس في الانقلاب الثاني، وظلت روايته له حتى فترةٍ قريبةٍ التقرير الوحيد المكتوب من ضباطٍ ساهموا فيه. (سيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥).

(١١٤) كانت تصريحات قادة الحكم الاستقلالي عن الجيش أحد أبرز العوامل المباشرة في استفزاز الجيش، ودفعه إلى القيام بالانقلاب الأول. ويذكر طه ياسين الهاشمي في يومية ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ أن شكري بك القوتلي قد قال له: "إن تسعين بالمئة من ضباط الجيش لايحملون روحاً وطنيةً" وأنه "ينوي تأليف قوة باسم الحرس الجمهوري" كما قال له في يومية٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧" إن في الجيش السوري ضباط أحداث يُعتمد عليهم كثيراً ويبلغ عددهم المئتين، وفيه ضباط كبار لايوثق فيهم بل يجب إقصاؤهم، ومنهم ماهو جاهل ومنهم ماهو خائن" (**مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢-١٩٥٥**، مصدر سبق ذكره، ص٩١-٩٢).

(١١٥) ولد في العام ١٩١٨ في مدينة حلب في أسرةٍ بورجوازيةٍ تجاريةٍ مدينيةٍ، وتلقى علومه في مدرستي التجهيز واللاييك بحلب. وعمل في التجارة مستقلاً عن والده، غير أنه تركها للعمل في الصحافة، وغدا مدير صحيفة جريدة "**ألف باء**" ورئيس تحريرها، وبعد سقوط نظام الشيشكلي في شباط/فبراير ١٩٥٤ أصدر مع حسني البرازي جريدة **الناس**. (**من هم في العالم العربي؟** مصدر سبق ذكره، ص٤٨٩).

(١١٦) ولد محمد سامي الحناوي في حلب في العام ١٨٩٩، والتحق بالخدمة العسكرية في الجيش العثماني في العام ١٩١٦، وبعد تخرجه من الكلية العسكرية باستانبول عام ١٩١٩ انضم إلى درك لواء الاسكندرونة، ثم نقل في العام ١٩٢٧ إلى القوات الخاصة. وإبان حركة الفرار من القوات الخاصة في أيار/مايو ١٩٤٨ والالتحاق

بالحكومة الوطنية فرّ الحناوي من ثكنة حلب بمساعدة حركة الطلاب التي كان من أبرز قادتها فاروق السيّاف شقيق أحمد السيّاف وعبد الرزاق الرزوق. وفي الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨ رفع من رتبة مقدم إلى رتبة عقيدٍ بفضل شجاعته في تحرير تل العزيزيات بمعارك بالسلاح الأبيض. وعشيةَ قيامه بالانقلاب الثاني في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ كان قائد القوة العسكرية الأساسية في جنوب سورية. كان الحناوي ضابطاً محترفاً أكثر منه ضابطاً انقلابياً أو سياسياً، ولم تكن له مطامح سياسية. ومن هنا أعلن منذ البيان الأول أنه سيعهد بالحكم إلى " زعماء البلاد" وسيعود بالجيش "إلى ثكناته". وفي الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ سلّم الحناوي السلطة رسمياً إلى هاشم الأتاسي الذي أذاع فوراً تشكيل حكومته، وسلمها من الناحية السياسية فعلياً إلى حزب الشعب الذي كان يعكس في أحد توجهاته الأساسية مصالح حلب والشمال السوري في الاتحاد مع العراق. وأعلن الحناوي أن "مهمته الوطنية المقدسة" قد انتهت، و"أنه يعود إلى الجيش". قارن مع: (جوردون هـ. توري، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، ط٢، دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٩، ص١٥٣-١٥٥). وفي العشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابٍ في هيئة الأركان (الانقلاب الثالث) أبعد فيه الحناوي بدعوى "الحفاظ على النظام الجمهوري"، وحدثت ازدواجية السلطة بين مجلسه العسكري وبين حزب الشعب المهيمن على الحكومة والجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور. وعلى صعيد محاور السياسة الإقليمية عكس انقلاب الحناوي مصالح المحور العراقي الهاشمي بينما عكس انقلاب الشيشكلي مصالح المحور المصري-السعودي.

(١١٧) ولد في قرية جباتا الخشب في جبل العرب (الدروز سابقاً) في سورية، وهو ابن أخ المجاهد أحمد مريود الذي حاول اغتيال الجنرال غورو في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، مما اضطر العائلة للجوء إلى بغداد. وفي بغداد تكون عصام وانتسب إلى سلاح الطيران في الجيش العراقي وتخرج منه برتبة ضابط. وعاد في حدود العام ١٩٤٥ إلى سورية، والتحق بسلاح الطيران الوليد. كان مريود من أشد الناقمين على الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي بشكلٍ خاصٍ، ومقرباً بشكلٍ قويٍ من قائد حركة الشباب السوري أكرم الحوراني، وتولى في الانقلاب الثاني إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي، ثم غطى ذلك المجلس الحربي الانقلابي، وكان مريود عضواً في المجلس الحربي الأعلى الذي شكله الانقلابيون (محمد معروف، **أيام عشتها**، مصدر سبق ذكره، ص١١٩-١٣٠).

(١١٨) محامٍ فرنسي الثقافة والتعليم، ولد في حماة من أصولٍ كرديةٍ. كان قبل

انقلاب الزعيم حسني الزعيم مدير مكتب الرئيس شكري القوتلي الموثوق، وكاتب خطاباته، وموضع سره، وكبير معاونيه في القصر الجمهوري. كلفه الزعيم حسني الزعيم في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٤٩ بتشكيل الحكومة، وتولى صياغة الأسئلة الأربعة في بطاقة الاستفتاء، ومن هنا وصفه البعض بمفتي الجمهورية. أعدمه قادة الانقلاب الثاني مع الزعيم حسني الزعيم. (باتريك سيل، **الصراع على سورية**، مصدر سبق ذكره، ص٨٨-٨٩) حققت الدكتورة خيرية قاسمية مذكراته (**مذكرات محسن البرازي، ١٩٤٧-١٩٤٩**، بيروت: دار الرواد، ١٩٩٤).

(١١٩) ولد في حلب وتلقى تعليمه الجامعي في مصر وفرنسا، عمل مديراً للشؤون القنصلية في وزارة الخارجية السورية، وقائماً بأعمال المفوضية السورية في طهران ثم في اليونان، فأميناً عاماً لوزارة الخارجية سعى في فترة الانقلاب الثاني الذي قاده اللواء سامي الحناوي وكان عديلاً له، إلى تحقيق الوفاق بين العراق وسورية في إطار مشروع اتحادي. وإثر الانقلاب الثالث الذي قاده العقيد أديب الشيشكلي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ ضد اللواء سامي الحناوي، والذي اتهم فيه بيان الشيشكلي طلس بالاسم بالتآمر والحناوي وزعماء آخرين مع "عناصر أجنبية" ضد البلاد، فرّ إلى الخارج، ولم يعد إلى سورية إلا بعد سقوط الشيشكلي في شباط/فبراير ١٩٥٤، ليشغل مدير مؤسسة اللاجئين بدمشق. (**من هم في العالم العربي؟**، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٦).

(١٢٠) ولد في مدينة عكا في العام ١٩٠٧ من أسرة حلبية عندما كان والده حكمت الكوراني رئيساً للنيابة العامة فيها، وكان جده مستشاراً في محكمة النقض. تلقى علومه في مدرسة الأرض المقدسة في القدس (١٩١٤) وأكمل دراسته في مدارس حلب، ثم في دمشق في العام ١٩٣٣ ليتخرج من معهد الحقوق ويعمل في المحاماة، وتولى في العام ١٩٤٣ وزارة العدل بالوكالة، وفي العام ١٩٤٦ عمل أميناً عاماً لوزارة العدل حين كان خالد العظم وزيراً لها. تولى وضع قانون الانتخابات العامة بالمشاركة مع فؤاد شباط والذي أقره المجلس النيابي في العام ١٩٤٧. ترأس لجنة الدستور المشكلة بأمر انقلابي من الزعيم حسني الزعيم في العام ١٩٤٩، وكان من أهم أعمالها إنجاز القانون المدني وقانون العقوبات وقانون التجارة، وكان ذلك بمثابة ثورة دستورية يومئذ، وقامت على أساسها وحدة تشريعية متكاملة ما بين سورية ومصر ولبنان. في العام ١٩٦١ انتخب نائباً عن حلب في قائمة حزب الشعب، وتولى وزارة العدل والأوقاف في حكومة خالد العظم في العام ١٩٦٢، وتخلى عن العمل السياسي منذ ٨ آذار/مارس ١٩٦٣. (أسعد كوراني، **ذكريات وخواطر**، دار الريس، بيروت ٢٠٠٠).

(١٢١) توجد هنا فجوة في النص تفيد باعتذار السيّاف عن شيء ما عُرض عليه.

(١٢٢) العنوان من وضع الباحث.

(١٢٣) كان محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) النائب الوحيد الذي ألقى في البرلمان السوري كلمةً حيّا فيها ما سماه بـ"القضاء على حركة سلمان المرشد" ووصف قائد الدرك محمد علي عزمت بـ"القائد البطل" وذلك في جلسة ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦. (**الجريدة الرسمية**، العدد ٥٣، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، ص٨٤).

(١٢٤) تنقطع يوميات السيّاف عند هذا السطر الأخير. ونعتقد تقديراً بأن الفقرة الأخيرة هي مطلع القسم الثالث من مذكراته التي نأمل أن نعثر عليها، في حال كان هناك جزء ثالث وفق بعض التقديرات المبنية على طريقة تصميم المذكرات.

المراجع

- إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، دمشق، منشورات إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، ١٩٦٢.
- أحمد عيسى الفيل، **المجلس العدلي أو الحكم على الرب المرشد**، مطبعة دمشق، ١٩٤٧.
- أدهم آل الجندي، **أعلام الأدب والفن**، ج٢، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٥٨.
- أدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠.
- أسعد كوراني، **ذكريات وخواطر**، دار الريس، بيروت ٢٠٠٠.
- أكرم زعيتر، **ديوان بدوي الجبل**، بيروت: دار العودة، ١٩٧٨.
- باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣.
- البدوي الملثم، **فتح الله الصقال: الرائد الإنساني الكبير**، حلب، مطبعة الضاد، ١٩٦٧.
- برجيت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠ - ١٩٤٩**، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ودار النهار، ٢٠٠٤.

- جميل إبراهيم باشا، **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال**، حلب: ١٩٥٩.

- جورج جبور، **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر**، دمشق: مطابع ألف باء، ١٩٩٣.

- جورج دكر، **سلمان المرشد: مدعي الألوهية في القرن العشرين**، مطبعة الحداد، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، ص١٦٢.

- جورج فارس (تحرير)، **من هم في العالم العربي؟** ج١، سورية، دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥٧.

- جورج فارس (تحرير)، **من هو في سورية؟** دمشق، مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥١.

- جوردون هـ.توري، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، ط٢، دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٩.

- **حياة الجنرال غورو**، بيروت: مطبعة القوميسيرية العليا، د. ت.

- خالد العظم **(مذكرات)**، ج١، بيروت: الدار المتحدة للنشر ١٩٧٣.

- خير الدين الزركلي، **الأعلام**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠، ج٣، ط٥.

- ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سورية المعاصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

- زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**، بيروت: دار النهار، ١٩٧٧ ط٣.

- سامي الدهان، **الشعراء الأعلام في سورية**، بيروت: دار الأنوار، ١٩٦٨.

- سلمى مردم بك، **أوراق جميل مردم بك، استقلال سورية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

- الشريف عبد الله آل علوي الحسيني، **تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله**، اللاذقية، مطبعة الإرشاد، ١٩٣٨.

- طه الهاشمي، **(مذكرات) ١٩٤٢ - ١٩٥٥**، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، بيروت: دار الطليعة.

- عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥**، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

- عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي**، حلب: المكتبة العصرية، ١٩٤٦.

- عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني**، ج١ وج٢ وج٤، حلب: مطبعة الضاد، ١٩٥٨.

- عبد اللطيف اليونس **(مذكرات)**، د.م.، د.ت.

- علي رضا، **قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء**، حلب: المطبعة الحديثة، ١٩٧٩.

- فلاديمير لوتسكي، **الحرب الوطنية التحررية في سورية ١٩٢٥ - ١٩٢٧**، ترجمة محمد دياب، مراجعة وتقديم مسعود ضاهر، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨.

- فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٥**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

- محسن البرازي، **(مذكرات) ١٩٤٧ - ١٩٤٩**، بيروت: دار الرواد، ١٩٩٤.

- محمد إبراهيم العلي، **حياتي والإعدام**، ج٢، دمشق، ٢٠٠٣.

- محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، بيروت: دار الأندلس، ط٤، ١٩٨١.

- محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب (النشأة - التطور - المصائر)**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧.

- محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سورية دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥**، دمشق: دار الرواد، د.ت.

- محمد رفيق بك، **ولاية بيروت - القسم الشمالي**، بيروت: لحد خاطر، ١٩٨٧.

- محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، **ولاية بيروت، القسم الشمالي٢، ألوية طرابلس واللاذقية**، دار لحد خاطر، بيروت ط٣، ١٩٨٧.

- محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، **حلب في مائة عام**، ج١وج٢ وج٣، حلب: معهد التراث العلمي العربي، ١٩٩٣

- محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج٣، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥.

- محمد معروف، **أيام عشتها ١٩٤٩ - ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية**، بيروت، دار الريس، ٢٠٠٣.

- محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب**، طرابلس: دار السائح، ٢٠٠٥.

- مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣**، ج١، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

- **المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري**، المجلد السادس، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٣.

- المنصف بن عبد الجليل، **الفرقة الهامشية في الإسلام**، تونس: المركز القومي البيداغوجي، ١٩٩٩.

- موشيه ماعوز، **سورية وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، عمان: دار الجليل، ١٩٩٨.

- نبيل فرنجية وزينة فرنجية، **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، تعريب جورج أبي صالح، بيروت: ملف العالم العربي، ١٩٩٣.

- هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية ٦٣٧ - ١٩٤٦م**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦.
- هاشم عثمان، **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها: الصحافة في اللاذقية**، دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٢.
- هاشم عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، بيروت: دار النهار، ١٩٩١.
- يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١.

المراجع الأجنبية

- Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites*, Tours, 1940.
- Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, Gallimard, huitième édition, 1946.
- Nadine Meouchy, *France,Syrie et Liban 1918-1946*.
- Paul Jacquot, *L'Etat des alaouites*, Imprimerie catholique, Beyrouth,1929.

المراجع المخطوطة

- سهيل ملاذي، **الاتجاهات الفكرية في الصحافة الحلبية ١٩٢٠ - ١٩٤٦**، أطروحة دكتوراه مخطوطة، ١٩٨٧.
- نور المضيء المرشد، **لمحة خاطفة على الحركة المرشدية**، نسخة الكترونية غير مطبوعة في كتاب.
- نور المضيء المرشد (جمعها وعقب عليها)، **محاورات حول الحركة المرشدية**، ٢٠٠٣.

المجلات والجرائد

- مجلة دراسات تاريخية
- جريدة المفيد
- مجلة النهضة
- مجلة النور
- الإرشاد
- ألف باء
- الأيام
- الجريدة الرسمية
- الحياة
- الخبر
- الشباب
- الشرق الجديد (الإيطالية)
- صوت الحق
- القبس
- النذير
- الوعي القومي

المقابلات

- أسعد صقر
- الدكتور حسن الشواخ
- عبد الرزاق رزوق
- الدكتور عبد السلام العجيلي
- عبد الغني عياش
- الدكتور عبد الوهاب حومد
- نور المضيء المرشد



شعاع قبل الفجر

مذكرات أحمد نهاد السيّاف

ولد أحمد نهاد السيَّاف (١٩٠٩-١٩٩٢) في مدينة حلب في عائلةٍ مدينيةٍ تنتمي إلى فئة الأعيان المتوسطين، وكان أحد أبرز وجوه الجيل الثاني للحركة الوطنية الذي تميّز بوعيه الوطني الراديكالي العصري والدستوري، وتكون وعيه أساساً في مرحلة الانتقال من الاحتلال والتجزئة إلى الاستقلال، خلافاً لوعي الجيل الأول الذي تكونت بنيته الاساسية في المدارس النظامية العثمانية وشغل مراتب بيروقراطية وظيفية في جهاز الدولة العثماني.

تقع أوراق السيَّاف المنشورة هذه على مستوى المدى الزمني لسرديتها بشكلٍ أساسيٍ في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية وصولاً إلى ما بعد الجلاء. ويركّز القسم الأول على تجربة السيَّاف مع إبراهيم هنانو في فترة ١٩٢٦-١٩٣٤، بينما يبدأ المدى الزمني للقسم الثاني في حدود العام ١٩٣٨، ويقفز زمنياً وصولاً إلى قضية سلمان المرشد وما بعدها، لكن الأوراق في الأصل كما يشير اتجاهها ومنطقها مذكرات متكاملة، تبقّى منها ما تمّ العثور عليه وهو هذه الأوراق.

وتكمن أهمية هذه الأوراق أكاديمياً في التعبير عن تجربة الجيل الثاني في الحركة الوطنية السورية وإلى كونها إضاءة تجربة شخصية ورسمية ديناميكية في فصل من أكثر الفصول طمساً وتهرباً منه في التاريخ السوري الحديث، وهو الفصل المعقّد المتعلق بـ"قضية سلمان المرشد" الذي نقل المرشد من الزعامة إلى المشنقة.

إن أحمد السيَّاف المديني الحلبي، التلميذ المباشر لإبراهيم هنانو، هو صاحب هذه الشهادة "التاريخية الصدمة". يخترق السيَّاف الوطني ثمّ الكتلوي الشاب والناضج في هذه الأوراق بشكلٍ جذري السردية الرسمية وشبه الرسمية عن ذلك الفصل، ويضعنا في مواجهة حقيقية أمام أسئلة الإنصاف في محكمة التاريخ.